

الحكومة الخفية

فى عهد عبد الناصر و أسرار مصرع المشير عامر



جمال حمّاد

إهـــــــداء٢٠٠٨
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

الحكومة الخفية

فى عهد عبد الناصر

وأسرار مصرع المشير عامر

جمال حماد

تقديم الطبعة الخامسة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. بعد مضى حوالي ربع قرن على صدور الطبعة الأولى من كتاب « الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر ». يسعدني في هذه المناسبة أن أقدم للقراء الأعزاء الذين أمدوني بجليل ثقتهم وعظيم مؤازرتهم، الطبعة الخامسة من هذا الكتاب الذي بذلت فيه غاية الجهد لكي أكشف للشعب العربي الكريم الحقائق المجردة مؤيدة بالأدلة الدامغة والبراهين الموثقة، عن ذلك العهد البغيض الذي عاشته مصر تحت سيطرة هذه الحكومة الخفية التي سامت شعب مصر الأبي الويل والعسف والعذاب وأخضعته لشر صنوف الظلم والبطش والإرهاب.

وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل جمال عبدالناصر كان هو رئيس مصر وحاكمها الأوحد من الناحية الرسمية؛ فإنه عقب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ المريرة تخلى من الناحية الواقعية عن الحكم بعد أن قرر تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض غمار معركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل، وأوكل حكم البلاد خلال تلك المرحلة العصيبة إلى لجنة ثلاثية كانت تتكون من شعراوي جمعة وزير الداخلية وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات الذي صدر قرار جمهوري في ٢٧ إبريل ١٩٧٠ بتعيينه وزيرا للدولة، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، واعتبرهم مسئولين أمامه عن سلامة النظام، واستقرار الأمن، وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية للبلاد.

وهكذا أصبحت مقادير مصر ومستقبل أبنائها في أيدي هذه اللجنة الثلاثية، أو بالأحرى الحكومة الخفية التي حكمت مصر من وراء الستار بالحديد والنار، وفرضت على شعبها التعس أبشع صور المذلة والعار، وذلك في أثناء عهدها الذي استمر ثلاثة أعوام عجاف (من بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى انتقل عبدالناصر إلى رحمة الله في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م)؛ ولكن الله جلت قدرته الذي يمهل ولا

يهمل والذي صان الكنانة على مر الحقب والعصور، والذي يبطش بالظالمين وينصر المظلومين ولو بعد حين، لم يلبث أن أنزل هؤلاء الطغاة من عليائهم وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمراً في أعماق السجون، ليشربوا من نفس الكأس التي أذاقوها لأبناء مصر التعساء ولضحاياهم الأبرياء مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الروم الآية ٤٧.

ولقد سبق أن عاهدت القراء الكرام ألا أقول في كتاباتي إلا كلمة الحق وأن أتوخى دائمًا جانب العدل والصدق، مهما صادفت من متاعب ومهما واجهت من نتائج وعواقب؛ معتمدًا في ذلك على المولى سبحانه وتعالى الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق.

وقد شاءت إرادة الله أن أواجه في أواخر عام ١٩٨٤ امتحانًا قاسيًا وتهديدًا عاتيًا فقد رفع السيد سامي شرف (أحد أفراد الحكومة الخفية) جنحة صحفية مباشرة ضدي (رقم ٣١١٣) أمام محكمة جنايات القاهرة، متهمًا إياي بتهمتين هما: القذف والسب العلني بطريق النشر في حق موظف عام، وذلك في المقالات التي نشرتها لي (مجلة أكتوبر) الغراء في الأعداد التي أرقامها: ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩ خلال شهر أغسطس ١٩٨٤ وفَصَّل هذا الاتهام في صحيفة الدعوى في ثلاثة مواضيع رئيسية:

- إنني نشرت ما يخدش شرفه واعتباره بأن ذكرت عنه « أنه وهو مجرد كومبارس قد غدا بطلاً كبيرًا وأن مؤهلاته كانت عبارة عن خليط من مبادئ ميكيافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة ».
- إنني أسندت إليه أمرًا مكذوبًا وهو: « أنه كان يقوم بتزوير القرارات الجمهورية نظرًا لوجود ختم عبدالناصر لديه ولذا أصبح أمرًا عاديًا صدور قرارات جمهورية بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبدالناصر عن معظمها شيئًا ».
- إنني أسندت إليه أمرًا مكذوبًا وهو: « أنه كان عميلاً وجاسوسًا لدولة

أجنبية وأنه كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله».

وفي ختام صحيفة دعواه قام سامي شرف على لسان محاميه بتحديد خمسة مطالب كانت كما يلي:

١- أن أدفع له بالتضامن مع مؤسسة دار أكتوبر مبلغًا وقدره مليون جنيه مصري تعويضًا عن الأضرار التي لحقت به من جراء ما قمت بنشره.

٢- أن يحكم له بتعويض تكميلي هو: نشر الحكم الذي يصدر كاملاً في (مجلة أكتوبر) وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفاتٍ على عاتقنا.

٣- أن ألتزم بالتضامن مع (مؤسسة دار أكتوبر) بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة.

٤- أن يكون الحكم شاملاً النفاذ المُعَجَّل وبلا كفالة.

٥- الحكم عليَّ بالعقوبات المقررة بنصوص المواد ١٧١، ١٨٥، ١٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧ من قانون العقوبات، وهي تنص على: « توقيع عقوبة الحبس والتعويض ».

وعلى الرغم من هذه المطالب الرهيبة التي كانت تُهدد بتوقيع عقوبة الحبس عليَّ، وعلى أن يكون الحكم بالحبس شاملاً النفاذ المُعَجَّل وبلا كفالة؛ فضلاً عن تضامني مع (مجلة أكتوبر) في دفع تعويض خيالي لا قبل لأحد مثلي بدفع معشار معشاره؛ فإن إيماني لم يتزعزع لحظة في أن نصر الله قريب، وأن هذه الغمة عاجلاً ما سوف تنكشف، وأن على الباغي تدور الدوائر، وأن ساحتي لن تلبث أن تبرأ على رءوس الأشهاد من كل هذه الافتراءات، إذ أن قضاء مصر الشامخ هو الأمل المرجو لكل المظلومين، وهو الحصن الحصين للحق والعدالة والحرية، ودرع الأمة الذي يحميها من شر الظلم، والقهر، والاستبداد.

وقد وفقنا الله في اختيار أحد أعلام المحاماة في مصر كي يتولى مهمة الدفاع

عني، وعن (مجلة أكتوبر)، وهو الدكتور عبدالمنعم الشرقاوي (رئيس قسم المرافعات الأسبق بكلية الحقوق جامعة القاهرة)، ولم يكن الدكتور الشرقاوي في حاجة إلى من يقنعه ببراءتي من هذه التهم، والافتراءات التي وجهها ضدي أحد أقطاب الحكومة الخفية التي ذاق شعب مصر على يديها شر الويلات، والبلايا، والمحن؛ فلقد كان الدكتور الشرقاوي ذاته أحد ضحايا هذه العصبة التي حكمت شعب مصر بوحشية تتضاءل أمامها وحشية محاكم التفتيش خلال العصور الوسطى، وقد استطاع الدكتور الشرقاوي بفيض بلاغته، وقوة حجته، وما زودته به من أدلة قاطعة، ووثائق دامغة أن يقتلع هذه الادعاءات الملفقة من جذورها حتى أصبحت هشيماً تذوره الرياح.

وفي يوم السبت الموافق ٢٨ من يناير ١٩٨٩ أصدرت الدائرة الثانية عشر بمحكمة جنايات القاهرة المشكلة علناً برياسة السيد المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين: جميل أحمد ندا، ورشدي راغب عمار ـ المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، وحضور السيد الأستاذ طارق المصري وكيل النيابة، والسيد الأستاذ فاروق أبو الحاج ـ أمين السر ـ حكمها التاريخي الذي كان يشتمل على ثلاثة بنود رئيسية كما يلي:

- براءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » مما أسند إليه (أي من تهمتي السب والقذف).
- رفض الدعوى المدنية (المقامة ضدي وضد (مجلة أكتوبر) للمطالبة بالتعويض).
- إلزام رافع الدعوى (عبدالرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف) مصروفاتها ومبلغ خمسين جنيهًا أتعاب محاماة.

وهكذا صدر حكم من أروع الأحكام التي أصدرها القضاء المصري العظيم لصالح حرية الرأي وصالح الحق والعدل، وفي مواجهة الظلم والتلفيق والافتراء، ويمكن تبين أهمية هذا الحكم التاريخي وتقدير آثاره وعواقبه إذا تصورنا النتائج

التي كان من الممكن أن تترتب عليه لو أنه قد صدر هذا الحكم ـ لا قدر الله ـ بالإدانة والتعويض، إذ إن ذلك كان يعني في هذه الحالة إرهاب الكتاب والمؤرخين، وتخويفهم بإحالتهم إلى محاكم الجنايات، وتهديدهم بالدفع بهم إلى غيابة السجون؛ فلا يقتربون بكتاباتهم من رموز البطش والطغيان الذين يذلون الشعوب ويقهرون الأحرار، ويفرضون حكمهم بالحديد والنار؛ لأنه يمكن لأي طاغية من هؤلاء أن يرفع دعواه ضد من يتجرأ من الكتاب والمؤرخين على كشف مظالمه ومثالبه وفضح أساليبه الإرهابية ووسائله القمعية، وأن يتهمه بالسب والقذف والتشهير ويطلب في دعواه أن يلقي بهذا الكاتب في أعماق السجون مشترطًا أن يكون الحكم عليه شاملاً النفاذ المعجل وبلا كفالة.

وحرصًا على فائدة القراء رأينا أن ننشر في الملحق (١) من هذا الكتاب نص حيثيات الحكم التاريخي للدائرة الثانية عشرة بمحكمة جنايات القاهرة الذي صدر في ٢٨ يناير ١٩٨٩ ليكون مرجعًا للوطنيين والأحرار الذين يحرصون على حرية الرأي في بلادهم؛ وليكون نذيرًا لأي طاغية في أي بلد من بلدان العالم يقوم بإذلال شعبه، وإهدار كرامته، وقمع حريته ذلك لأن هناك عدالة في السماء تقتص من الطغاة والجبابرة، وأن في مصر قضاءًا شامخًا يزلزل بأحكامه العادلة صروح الظالمين وينصف بقوة يقينية جموع الأبرياء والمقهورين؛ ولا يخشى في سبيل إحقاق الحق إلا الله سبحانه وتعالى جلت قدرته وتعالت عظمته إنه على كل شيء قدير.

جمال حمّاد

تقديم الكتاب

شهدت مصر خلال الستينيات صراعًا ضاربًا على السلطة فيما أطلق عليه البعض اسم «صراع الديناصورات»، فقد كان طرفا الصراع عملاقين شديدي القوة والبأس هما جمال عبدالناصر ـ رئيس الجمهورية الذي كان يستند على سلطته المستمدة من الشرعية الدستورية ـ، والمشير عبدالحكيم عامر ـ الذي كان يستند على سلطته المستمدة من القوات المسلحة ـ، وكان الأمر الذي يدعو إلى الدهشة والعجب أن عبدالناصر هو الذي رشح عبدالحكيم عامر عندما كان برتبة الرائد ليتولى القيادة العامة للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء ليقفز بذلك أربع رتب دفعة واحدة، ورغم الاعتراضات العنيفة التي واجهها عبدالناصر من ناحية اللواء محمد نجيب، ومن بعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة فإنه استمر يعرض اقتراحه فى صبر وإلحاح عجيبين حتى نجح في النهاية في تحقيق مشيئته وكان أول قرار أصدره اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسًا للجمهورية بعد إلغاء الملكية في ١٨ يونيو ١٩٨٣ هو الأمر الجمهوري رقم ١ بتعيين الرائد عبدالحكيم عامر قائدًا عامًا للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء.

وعلى الرغم من إدراك عبدالناصر أنه كان بالخدمة في القوات المسلحة وقتئذٍ قادة أكفاء كانت مدة خدمة بعضهم في الجيش تتجاوز عمر عبدالحكيم الذي كان في ذلك الوقت في بداية الثلاثينيات من عمره إلا أنه كان مصراً على تعيين عبدالحكيم عامر لا بحكم كفاءته العسكرية أو حرصاً منه على الصالح العام ولكن لاعتبار واحد فقط، وهو أن عبدالحكيم كان أخلص الأصدقاء وأقرب الزملاء إلى قلبه في مجلس قيادة الثورة وكان هذا يعني ولاء القوات المسلحة لعبد الناصر وتدعيمها لمركزه مما يتيح له الفرصة للسيطرة التامة على الشئون السياسية في مصر دون زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة تمهيدًا لتنفيذ المخطط الذي رسمه في دقة ومهارة منذ بداية الثورة وهو التخلص من زملائه جميعًا والانفراد وحده بالنفوذ والقوة والسلطان.

ونجح عبدالناصر في تنفيذ مخططه ببراعة تامة ففي خلال فترة الانتقال التي حددت بثلاث سنوات تمكن من تصفية كل منافسيه الأقوياء داخل مجلس قيادة الثورة ومن كل معارضيه المشاكسين بين صفوف الضباط الأحرار فقد أطاح بالعقيد رشاد مهنا الوصي على العرش، وصاحب الشعبية الكبيرة في سلاح المدفعية في ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ كما تم له تنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بعد صراع مرير على السلطة احتدم بينهما خلال شهري فبراير ومارس ١٩٥٤ حتى كادت البلاد تتعرض لحرب أهلية مدمرة، ونظرًا لأن مجموعتي ضباط المدفعية والفرسان كانتا أقوى مجموعات الضباط الأحرار وأكثرها عددًا وأشدها صلابة وتكتلاً لذلك تم ضرب مجموعة المدفعية وتشتيت ضباطها وإلقاء زعمائها في السجن في ١٥ يناير ١٩٥٣ فيما عرف باسم (قضية المدفعية) كما حاقت الضربة بمجموعة سلاح الفرسان في أعقاب أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ التي أسفرت عن تراجع مجلس الثورة عن قراراته الديمقراطية التي أصدرها في ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ وتقلص نفوذ محمد نجيب وانتهى الأمر بإلقاء طائفة من أبرز الضباط الأحرار بسلاح الفرسان في السجن، ونقل طائفة أخرى منهم إلى وظائف مدنية وإبعاد الباقين عن سلاح الفرسان.

وفي الوقت الذي تمت فيه تصفية العناصر المنافسة والمناوئة من العسكريين وخلا الجو تمامًا لعبدالناصر داخل القوات المسلحة بفضل مؤزارة صديقه الحميم عبدالحكيم عامر القائد العام كانت الخطة تنفذ بدقة ومهارة لإحكام السيطرة على الساحة السياسية في مصر عن طريق الإطاحة بكل القوى السياسية التي كانت موجودة على المسرح عند قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ففي ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ صدر القرار بإلغاء دستور عام ١٩٢٣ وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر القرار بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات وفي ١٨ يناير ١٩٥٣ ولحماية حركة الجيش من رقابة القضاء صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التي اتخذها رئيس حركة الجيش لحماية الحركة ونظامها من أعمال السيادة العليا أي لا تخضع لرقابة القضاء وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر الإعلان الدستوري بإعلان الدستور المؤقت الذي تقرر أن تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال.

وفي مطلع عام ١٩٥٤ لم يكن باقياً فِي الساحة السياسية في مصر سوى جماعة الأخوان المسلمين التي أسهمت بدور بارز في مؤازرة حركة الجيش قبل قيامها وكذا بعد قيامها مما دعا قيادة الحركة إلى عدم تطبيق قرار مجلس الثورة الذي صدر في ١٦ يناير ١٩٥٣ بحل الأحزاب على جماعة الإخوان المسلمين؛ ولكن الخلافات العميقة التي نشبت بين مجلس الثورة وجماعة الأخوان المسلمين أدت إلى صدور قرار المجلس في ١٤ يناير ١٩٥٤ باعتبار الجماعة حزبًا سياسيًا وخضوعها بالتالي لقرار حل الأحزاب الذي صدر منذ عام سابق، وترتب على ذلك القرار حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها وممتلكاتها والزج بقادتها في أعماق السجون. وعندما اشتد الصراع بين عبدالناصر ومحمد نجيب، وأعلن مجلس الثورة قبوله لاستقالة محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ لعب الإخوان المسلمون رغم حل جماعتهم دورًا بارزًا في إعادة محمد نجيب إلى السلطة مساء ٢٧ فبراير عن طريق المظاهرات الشعبية الضخمة التي نجحوا طوال اليوم في حشدها، وفي تولى قيادتها في شوارع القاهرة، وميادينها خاصة ميدان عابدين.

وقد اضطر مجلس الثورة تحت الضغط الشعبي وتحت ضغط الرأي العام في الجيش خاصة في سلاح الفرسان إلى إصدار قرارات ٥ و ٢٥ مارس الديمقراطية التي تقرر فيها عودة الحريات، والأحزاب، والحياة الدستورية إلى البلاد؛ ولكن عبدالناصر مع طائفة من زملائه كانوا يأتمرون للنكوص عن هذه القرارات والاستمرار في الحكم العسكري، وكان خوفهم الوحيد أن تتكرر المظاهرات الشعبية الضخمة التي ملأت شوارع القاهرة يوم ٢٧ فبراير، والتي تزعمها بعض قادة الإخوان المسلمين؛ للمطالبة بعودة محمد نجيب، وعودة الحياة الديمقراطية مما كان كفيلاً بإفشال المخطط الذي دبروه وهو قيام مظاهرات مأجورة تجوب شوارع العاصمة للهتاف ضد الديمقراطية والحريات والمطالبة بتراجع مجلس الثورة عن قراراته. ونظرًا لأن الإخوان المسلمين كانوا هم القوة الوحيدة المنظمة وقتئذٍ والتي كان عبدالناصر يخشى من تواجدها في الشارع لذلك قام بلعبة بارعة لكي يضمن سكوت الإخوان المسلمين وابتعادهم مؤقتًا عن حلبة الصراع فقد تم الإفراج عن زعمائهم المعتقلين، وهرع عبدالناصر إلى زيارة المرشد العام حسن الهضيبي عقب الإفراج عنه في منزله بعد منتصف الليل ومضى في سياسة التهادن مع الإخوان المسلمين بمنحهم الوعود عن قرب استئنافهم لنشاطهم السياسي ريثما تم إلغاء

قرارات ٥ و ٢٥ مارس الديمقراطية، والتخلص من الجبهة المعارضة للدكتاتورية العسكرية داخل الجيش والمتمثلة في ضباط سلاح الفرسان ثم تحجيم زعامة ودور محمد نجيب بإرغامه على الاكتفاء بتولي منصب رئيس الجمهورية بدون سلطات حتى تم في النهاية تنحيته عن منصبه بعد بضعة أشهر، وسرعان ما ظهرت نوايا عبدالناصر الحقيقية تجاه الإخوان المسلمين بعد أشهر قلائل فقط من سياسة الملاينة والمهادنة التي اتبعها معهم فلم يكد يقع حادث محاولة الاعتداء على حياته في مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ خلال الاحتفال الكبير الذي أقيم في ميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، والذى اتضح أن الذي قام به عامل يدعى محمود عبداللطيف ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين حتى كشف عبدالناصر عن خبيئة نواياه، وتعرضت الجماعة لمحنة دامية لم يسبق لها مثيل؛ فقد قامت على أثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بـ(محكمة الشعب) برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي، وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقًا على سبعة أفراد هم المرشد العام حسن الهضيبي ومحمود عبداللطيف وعبدالقادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوي دوير ومحمد فرغلي وقد خفف الحكم على حسن الهضيبي إلى السجن المؤبد لكبر سنه ومرضه بينما نفذ حكم الإعدام في الستة الآخرين، وقد شكلت في نفس الوقت ثلاث دوائر عسكرية فرعية من (محكمة الشعب) ومثل أمامها في قفص الاتهام آلاف من الإخوان المسلمين وبلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان ٨٦٧ شخصاً سواء بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

وفيما يتعلق بالدستور كانت لجنة خاصة قد شكلت بقرار من مجلس الثورة في ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع مشروع، دستور جديد بعد إلغاء دستور عام ١٩٢٣ وقد روعى في تشكيل اللجنة التي ضمت ٥٠ عضوًا أن يمثل أعضاؤها مختلف الأحزاب والطوائف والهيئات علاوة على أن يكون من بينهم طائفة من جهابذة رجال القانون في مصر، واستمرت هذه اللجنة التي كان يرأسها على ماهر هي ولجانها الفرعية تعمل عملاً دائبًا لمدة عامين كاملين حتى انتهت من إعداد مشروع

دستور جديد يتماشى مع أحدث وأفضل الدساتير في العالم، وأقرته اللجنة الفرعية للصياغة وأحيل في ١٧ يناير ١٩٥٥ إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذٍ جمال عبدالناصر لاستطلاع رأيه قبل عرضه على اللجنة العامة تمهيدًا لإصداره؛ ولكن عبدالناصر تجاهل هذا الدستور الذي أنفقت لجنة الدستور عامين كاملين في إعداده والتي استرشدت في صياغته بأبرز وأهم النظم الدستورية في العالم، واكتفى بأن عهد إلى مستشاره القانوني الخاص محمد فهمي السيد (قريب السيدة قرينته) بوضع دستور آخر بمعاونة المكتب القانوني برئاسة مجلس الوزراء الذي كان يتولى رئاسته، وبعد دراسة استغرقت بضعة أشهر تم إعداد مشروع الدستور الجديد الذي عرض على مجلس الثورة وعلى مجلس الوزراء في أيام ١٠ و١١ و١٣ يناير وبعد التصديق عليه صدر الدستور الجديد في ١٦ يناير عام ١٩٥٦ أي في نهاية السنوات الثلاث التي حددت من قبل كفترة انتقال لإقامة حكم ديمقراطي سليم. ودعى الشعب إلى استفتاء عام في ٢٥ يونيو ١٩٥٦ على الدستور الجديد وعلى رئاسة الجمهورية وقد حصل عبدالناصر في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية على ٩٩,٩% وهي نسبة لم يسبق لها مثيل من قبل في تاريخ الاستفتاءات في العالم كما كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور هي ٩٩,٨% في صف الموافقين عليه، ولعلّ خير ما نستدل به على مدى النفاق السياسي الذي كان سائدًا في تلك الفترة هو أن نطلع على ذلك المقال الذي نشر بجريدة الأهرام في العدد الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٥٦ والذي نشرت فيه نتائج الاستفتاء بالعناوين الضخمة في صدر الصفحة الأولى وهو بالطبع صورة تكاد تكون طبق الأصل مما نشر في الصحف الأخرى وقد ورد في هذا المقال ما يلي بالحرف:

« فاز الرئيس جمال عبدالناصر برئاسة الجمهورية بنسبة عددية قدرها ٥,٤٩٤,٥٥٥ وبنسبة مئوية قدرها ٩٩,٩% وهو فوز إجماعي ساحق بل- وفوز تاريخي لم يحصل عليه مرشح ما في أي انتخاب ولم يتح مثله لرئيس أو زعيم، وفي هذه الأرقام الدليل القاطع والبرهان الدافع على مبايعة الشعب الإجماعية للسيد الرئيس وتقدير جهده وجهاده من أجل مواطنيه وبلاده ولاسيما إذا وضعنا في الحساب ما امتازت به هذه الانتخابات من حرية ونزاهة وسرية وهدوء لم تشهدها البلاد في سلسلة حياتها النيابية.

وإذا قورنت هذه النسبة الإجماعية التي فاز بها السيد الرئيس عبدالناصر بما ناله رئيس جمهورية أمريكا أو ألمانيا الغربية أو رئيس وزراء بريطانيا لكانت نسبتهم ضئيلة أمام النسبة التي نالها الرئيس جمال عبدالناصر. فقد فاز « ايزنهاور » رئيس جمهورية الولايات المتحدة في الانتخابات الأخيرة بنسبة لا تتجاوز ٣٣,٨٦% وفاز «اديناور» رئيس جمهورية ألمانيا الغربية في انتخابات سنة ١٩٥٣ بنسبة لا تزيد على ٨٦,٢% وفاز حزب المحافظين بالحكم في انجلترا بنسبة بلغت ٣٨,٢٦%، ونال الدستور كذلك موافقة إجماعية بنسبة عددية قدرها ٥,٤٨٨,٢٢٥ وبنسبة مئوية قدرها ٩٩,٨% وهي نسبة تبلغ حد الكمال وتدل أرقامها على يقظة الوعي القومي وتقديره » انتهى مقال الأهرام.

وبتولي عبد الناصر رئاسة الجمهورية وتصديق الشعب على الدستور الجديد أصبح مجلس قيادة الثورة منحلاً وأصبح عبدالناصر هو صاحب السلطة الشرعية في البلاد بتأييد الشعب من جهة، ومن جهة أخرى بتأييد القوات المسلحة التي كرس قائدها العام عبدالحكيم عامر كل ولائها وسطوتها لخدمة صديق عمره عبدالناصر وتدعيم مركزه السياسي؛ ولكن جو الصفاء الذي تميزت به العلاقة بين عبدالناصر وعبدالحكيم والذي استمر هادئًا لأكثر من أربعة أعوام لم يلبث أن تعكر في نهاية عام ١٩٥٦ فقد اشتدت الخلافات بينهما عقب الأخطاء العسكرية الجسيمة التي وقعت أثناء مواجهة العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وعندما طلب عبدالناصر من عبدالحكيم إبعاد القادة المسئولين عن هذه الأخطاء عن مناصبهم رفض عبدالحكيم وتمسك بضرورة بقائهم وأسبغ عليهم حمايته.

ورغم انسحاب القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة واستيلاء إسرائيل عليهما ورغم احتلال الإنجليز والفرنسيين لبور سعيد وبور فؤاد إلا أن الحرب انتهت بنصر سياسي لمصر وجمال عبدالناصر بالذات وأصبح هو بعد هذه الحرب زعيم الأمة العربية بلا منازع وبطل القومية العربية وحامي حمى العروبة مما جعل القادة السوريين يهرعون إليه لإقامة الوحدة بين سوريا ومصر درءًا للخطر الذي كان يهدد سوريا وقتئذٍ بسبب صراعاتها الداخلية المشتعلة وبسبب تهديدات القوى الأجنبية لحدودها، وفي فبراير عام ١٩٥٨ أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر

بعد استفتاء عام في الدولتين وانتخب عبدالناصر بالإجماع رئيسًا لجمهورية الدولة الجديدة التي أطلق عليها اسم (الجمهورية العربية المتحدة). إلا أن الوحدة التي قابلها الشعبان المصري والسوري بالحماسة والترحيب لم تلبث أن انتهت بمأساة الانفصال عقب الانقلاب العسكري السوري الذي وقع في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ والذي اتضح أن أحد قادته البارزين وهو المقدم عبدالكريم النحلاوي كان مديرًا لمكتب المشير عامر في دمشق وأعاد قادة الانقلاب المشير عامر وبعض كبار أعوانه مطرودين إلى القاهرة، وكان الرأي الغالب عقب مأساة الانفصال أن يبعد عبدالحكيم عامر عن قيادة القوات المسلحة وقد طلب هو هذا الطلب بنفسه بعد ما تعرض له من إهانة في سوريا ووافقه عبدالناصر على ذلك، ولكن سرعان ما عاد وتمسك بمنصبه وعندما أصر عبدالناصر على استبعاد بعض القادة الذين ثبت أنهم لا يصلحون للقيادة وافق عبدالحكيم ولكنه طلب مهلة شهر للتنفيذ واتضح فيما بعد أنه تخلى عما سبق الاتفاق عليه وأنه متمسك بأعوانه وقادته المرؤوسين مهما كانت أخطاؤهم مغلبًا في ذلك الدوافع العاطفية على دواعي المصلحة الوطنية مما خلق من هذه المجموعة التي كان على رأسها شمس بدران مركز قوة ضخم يدين بولائه للمشير عامر شخصيًا دون الاكتراث بعبدالناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

وبعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد أيقن عبدالناصر أن الوضع لن يستقيم، ولن تصبح القوات المسلحة جهازًا مثل باقي أجهزة الدولة إلا بإبعاد المشير عن منصب القائد العام.

وحاول عبدالناصر تحقيق هدفه بإنشاء مجلس الرئاسة في مارس عام ١٩٦٢ على أساس أن يتولى هذا المجلس كقيادة جماعية الإشراف على جميع شئون الحكم في مصر والسيطرة على جميع الأجهزة بما فيها القوات المسلحة وكان المفترض وفقًا لهذا التنظيم الجديد إبعاد كل أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عن جميع الأعمال التنفيذية مما كان سيترتب عليه تعيين قائد محترف يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة بدلاً من المشير عامر الذي كان عمله سينحصر بعد ذلك في عضويته لمجلس الرئاسة، وتردد اسم الفريق علي علي عامر رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتئذٍ كمرشح لمنصب القائد العام؛ ولكن الشهور الأخيرة من عام

١٩٦٢ سرعان ما شهدت صراعًا عنيفًا على السلطة بين عبدالناصر الذي كان يؤيده ستة من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم زكريا محي الدين وحسين الشافعي وعبداللطيف البغدادي وأنور السادات وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وبين المشير عبدالحكيم عامر وأعوانه الذين كانوا على ثقة من أن إنشاء مجلس الرئاسة لم يقصد به عبد الناصر إلا إبعاد المشير عامر عن القوات المسلحة، وتحدي المشير عامر إرادة عبدالناصر وسلطات مجلس الرئاسة وأصر على البقاء على رأس القوات المسلحة بجميع سلطاته واختصاصاته مما أدى إلى أزمتي سبتمبر ونوفمبر عام ١٩٦٢ اللتين نشبتا على أثر تقديم المشير عامر استقالته، واضطر عبدالناصر إلى استرضاء المشير عامر في الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه. وعدل المشير عامر عن استقالته في المرتين استجابة لرجاء وإلحاح عبدالناصر ولكنه عاد أكثر قوة وأوسع نفوذًا وكان التغيير الوحيد الذي جرى هو أن لقبه أصبح نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتبدل اسم القيادة العامة ليصبح القيادة العليا للقوات المسلحة. وكان لخروج المشير عامر ظافرًا من كل الأزمات التي وقعت بينه وبين عبدالناصر أثره الفعال في ازدياد ثقة أفراد المجموعة الملتفة حوله في قوتهم وفي استفحال نفوذهم وسطوتهم لا في داخل القوات المسلحة فحسب؛ ولكن في جميع هيئات ومرافق الدولة حتى أصبحوا يشكلون أخطر مركز قوة في تلك الفترة، وقد عبّر عبدالناصر لزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عما بات يشعر به من عجز وضعف إزاء قوة المشير عامر وازدياد نفوذه بهذا الشكل الخطير فقال لهم في مرارة أثناء الأزمة العنيفة التي نشبت بينهما عام ١٩٦٢ ما يلي:

« هل يعتقد عبدالحكيم أنه هو الذي بنى بنفسه هذه القوة السياسية التي يتمتع بها الآن؟! إنني أنا الذي عملت على بنائها لاعتقادي أننا شخص واحد وكل هذا على حساب كل فرد منكم وعلى حساب المصلحة العامة في بعض الأحيان ولم يكنْ يخطر في ذهني أن يصل عبدالحكيم إلى ما وصل إليه اليوم »؛ ولكن الأمر كان قد وصل بالفعل إلى الحد الذي جعل عبدالناصر يصارح السادات ذات مرة وهو في قمة الألم واليأس بأن البلد تحكمها عصابة.

وكانت المجموعة التي تلتف حول عبدالناصر في هذه الآونة في أشد حالات القلق والانزعاج من تزايد نفوذ الجماعة القوية البأس الملتفة حول المشير عامر والتي يرأسها شمس بدران والتي سيطرت على مقادير القوات المسلحة وجعلت منها أداة جبارة وقوة مخيفة بحيث روعت عبد الناصر نفسه رغم أنه هو الذى كان السبب في وضع شمس بدران في مكانه المتميز إلى جانب المشير عامر اعتقادًا منه أنه رجله المخلص الذي سيتمكن عن طريقه من إيجاد التوازن في قيادة الجيش حتى لا ينفرد عبدالحكيم عامر وحده بالسيطرة عليه ولكن الحوادث أثبتت له فيما بعد خطأ حساباته وفشل مخططاته فقد استطاع المشير عامر استقطاب شمس بدران إلى صفه وأصبح الجيش مركز قوة يعمل له عبد الناصر ألف حساب، وكان سامي شرف مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للمعلومات يحاول جاهدًا في تلك الفترة إثبات وجوده على المسرح السياسى عن طريق إظهار أشد درجات الخضوع والولاء لرئيسه واستطاع بعد فترة قصيرة بدهائه وجلده المتواصل في العمل واتصالاته السرية المتشعبة أن يجعل من نفسه ومن بعض أعوانه المقربين مركز قوة ثان في المجال المدني بحيث أمكنه السيطرة إلى حد بعيد على معظم الشئون السياسية وشئون الحكم في مصر وحاول سامي شرف في حرص وحذر التصدي لمجموعة المشير عامر حتى ينحصر نفوذها وقوتها في مجال القوات المسلحة فحسب حتى لا تنافسه في المجال السياسى ولكن التيار العسكري كان جارفًا وبقى سامي شرف متحفزًا ينتظر إلى جانب رئيسه الفرصة التي قد تسنح في المستقبل للتخلص من المشير عامر وأعوانه.

وساق القدر في النهاية الفرصة التي كان يتحينها عبدالناصر للخلاص من عبدالحكيم عامر والقضاء على نفوذه وتصفية أعوانه عن بكرة أبيهم ولكنها كانت فرصة أليمة ضاعت فيها فوق رمال سيناء المحرقة كرامة مصر وعزتها وكبرياؤها وامتهن فيها شرف جيشها العظيم ذي التاريخ الحافل بالمفاخر والأمجاد وشهد الشعب المصري خلال مأساة يونيو عام ١٩٦٧ كابوسًا مروعًا حينما عرف أن القوات الإسرائيلية قد وصلت إلى الشاطئ الشرقي لقناة السويس، وعندما علم أن آلته الحربية الجبارة التي أنفق عليها بلايين الجنيهات من عرقه ودمائه طوال تلك السنوات قد أصبحت في بضع ساعات هشيمًا تذروه الرياح،

وعندما أعلن عبد الناصر على الشعب تنحيه عن منصبه مساء ٩ يونيو خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات حاشدة في كل أرجاء مصر تطالبه بالعودة إلى منصبه وعندئذٍ أعلن عبدالناصر ـ عن طريق بيان قرأه أنور السادات على مجلس الأمة في اليوم التالي ـ أنه قد عاد مؤقتًا إلى منصبه استجابة لإرادة الشعب لكي يعمل على إزالة آثار العدوان، واعتقدت جماعة عبدالحكيم عامر أن نفس الأسلوب يمكن اتباعه بالنسبة للقائد العام الذي كان قد قدم استقالته هو الآخر يوم ٩ يونيو إلى رئيس الجمهورية وذلك عن طريق القيام بمظاهرة عسكرية يحتشد فيها الضباط في بهو القيادة العامة بمدينة نصر ويطالبون فيها بعودة المشير عامر إلى منصبه بنفس الطريقة التي عاد بها عبدالناصر إلى مقعد رئاسة الجمهورية ويكررون خلالها مظاهر استعراض القوة التي سبق لهم استخدامها بنجاح خلال احتدام أزمة عام ١٩٦٢ بين الرئيس والمشير؛ ولكن فاتهم أن يدركوا أن الظرف مختلف والبون شاسع بين الموقفين فإن القائد الذي هزم في ميدان القتال هذه الهزيمة النكراء لا يستطيع أن يفرض شروطه وأن الشعب الذي تجرع مرارة الهزيمة حتى الثمالة وأحسّ بضياع كرامته وشرفه لا يمكنه أن يتقبل راضيًا عودة القادة الذين تسببوا في هزيمة جيشه وفي فقده قطعة عزيزة غالية من أرض الوطن وهي سيناء، كما فاتهم أن يدركوا أن عبدالناصر الذي ذاق الأمرين من تمرد عبدالحكيم وأعوانه عليه واستهانتهم بأمره لن يسمح لهم مرة أخرى بتولي مقاليد السلطة في القوات المسلحة ليذيقوه ألوانًا جديدة من الذل والهوان، وحتى يقطع عبدالناصر على المشير عامر وأعوانه خط الرجعة ويقضي على أملهم في العودة نهائيًا سارع ظهر يوم ١١ يونيو بإصدار قراره بتعيين الفريق أول محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة وشكل عبدالناصر طاقمًا ثلاثيًا كان يتكون من: سامي شرف وزير الدولة وشعراوي جمعة وزيرالداخلية وأمين هويدي وزيرالحربية وعهد إليهم بمهمة تصفية المشير عامر وأعوانه داخل القوات المسلحة وانضم إليهم بالطبع الفريق أول محمد فوزي القائد العام الجديد الذي رحب بالمشاركة في هذا الدور،

وأنجزت هذه اللجنة المختارة مهمتها على أكمل وجه فقد صدرت النشرات العسكرية تباعًا تحمل إحالة أعوان المشير عامر إلى التقاعد وعندما تواترت الأنباء بالمؤامرة التي أخذ يرسمها المشير مع بعض أعوانه المقربين للتوجه

إلى قيادة الجيش الميداني في منطقة القناة بمساعدة رجال الصاعقة في أنشاص لتنصيب نفسه قائدًا عامًا من جديد، والتمهيد لعزل عبدالناصر تم حبك مكيدة محكمة وقع فيها عبدالحكيم عامر بسهولة وسلامة نية فقد ألح عليه عبدالناصر للحضور إلى منزله مساء ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ لتناول العشاء معًا وألمح له بإعداد نفسه لمرافقته إلى مؤتمر القمة بالخرطوم الذي كان يزمع السفر إليه يوم ٢٧ أغسطس أي بعد يومين فقط، وعندما وصل عامر إلى منزل ناصر لم يجد عشاء معدًا ولا استقبالاً حافلاً في انتظاره، بل على العكس وجد نفسه ماثلاً أمام محاكمة غاضبة في شكل جلسة أعدها له عبدالناصر في حضور ثلاثة من زملائه القدامى هم زكريا محيي الدين وحسين الشافعي والسادات وفي نفس هذا التوقيت كان الفريق أول محمد فوزي على رأس قوة من المشاة والمدرعات قد ضرب الحصار حول منزل المشير عامر بشارع الطحاويه بالجيزة، ولم يلبث أن اقتحم المنزل وألقى القبض على جميع أعوان المشير المتحصنين بالداخل وعلى رأسهم شمس بدران وتم اعتقال الحراس المدنيين الذين جلبهم المشير عامر من قريته (اسطال) بمحافظة المنيا ووضعت على المنزل حراسة مشددة من الشرطة العسكرية، وعاد المشير عامر قرب الفجر إلى منزله برفقة زكريا محيي الدين وحسين الشافعي بعد أن قام بمحاولة للانتحار في منزل عبدالناصر عندما أدرك عدم مقدرته على التأثير عليه عاطفيًا كما كان يجرى في الأزمات السابقة. عاد المشير عامر بعد أن أذهلته صدمة الخديعة والغدر من صديق عمره ولكنه نسي أن الرئيس عبدالناصر قد تغدى به قبل أن يتعشى هو به كما كان مقررًا في الخطة التي رسمها مع أعوانه المقربين للوصول إلى مركز قيادة الجيش في منطقة القناة، واكتشف المشير عامر أن بيته قد خلا من أعوانه وحراسه وأنه قد غدا محدد الإقامة وأن جميع اتصالاته وخطوطه التليفونية مقطوعة مع الخارج، وأدرك بعد فوات الأوان أنه قد وقع في شرك محكم وأن العشاء الذي دعاه إليه عبدالناصر كان بالنسبة له أشبه بالعشاء الأخير بالنسبة للمسيح عيسى عليه السلام .

وعلى أثر هذه الإجراءات تمت عملية اعتقال واسعة النطاق لجميع أعوان المشير وأشقائه وأقاربه وتمت محاكمة عدد منهم أمام محكمة عسكرية برئاسة حسين الشافعي حيث أوقعت عليهم أحكامًا قاسية بالسجن بالأشغال الشاقة، وانتهت-

الرواية المفجعة بمأساة مروعة فقد أعلنت السلطات المسئولة أن المشير عامر قد انتحر في الساعة ٦,٣٥ مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ بتناول السم، وذلك في استراحة المخابرات العامة بالمريوطية بجوار الأهرام ومهما كانت درجة الشبهات التي أحاطت بظروف انتحاره فقد طويت صفحة دامية بلا شك من تاريخ مصر ومن تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢،

وخلا الجو تمامًا بعد ذلك للجماعة التي قرر عبدالناصر أن يوكل إليها مسئولية حكم البلاد خلال تلك الفترة بعد أن انعقد عزمه على تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض معركة ثأرية ضد إسرائيل كي يسترد زعامته التي تزعزعت والأرض العربية التي ضاعت، واعتبر عبدالناصر أفراد هذه الجماعة وهم شعراوي جمعة وسامي شرف ومحمد فوزي وأمين هويدي مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية في البلاد.

وكان سامي شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين بعد الناصر وبين الوزراء وكبار مسئولي الدولة فعن طريق سامي يتلقون التوجيهات والأوامر وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم ولذا اصبح الوزراء وكبار مسئولي الدولة يتلمسون السبل لنيل الحظوة لدى سامي شرف والحصول على رضائه وثقته كي يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس. وعلاوة على هيمنة أفراد الجماعة بحكم مناصبهم وإشرافهم على جميع السلطات التنفيذية في الدولة فقد كانت لهم هيمنة قوية كذلك على التنظيم الشعبي الوحيد في مصر وهو الاتحاد الاشتراكي إذ إن شعراوي جمعه علاوة على منصبه الخطير كوزير للداخلية كان يشغل منصب الأمين المساعد لعلي صبري أمين التنظيم كما كان يتولى أمانة التنظيم الطليعى منذ عام ١٩٦٥ الذي كان وفقًا لنصوص الميثاق هو الذي يقود الاتحاد الاشتراكي وبالتالي يتولى قيادة الشعب.

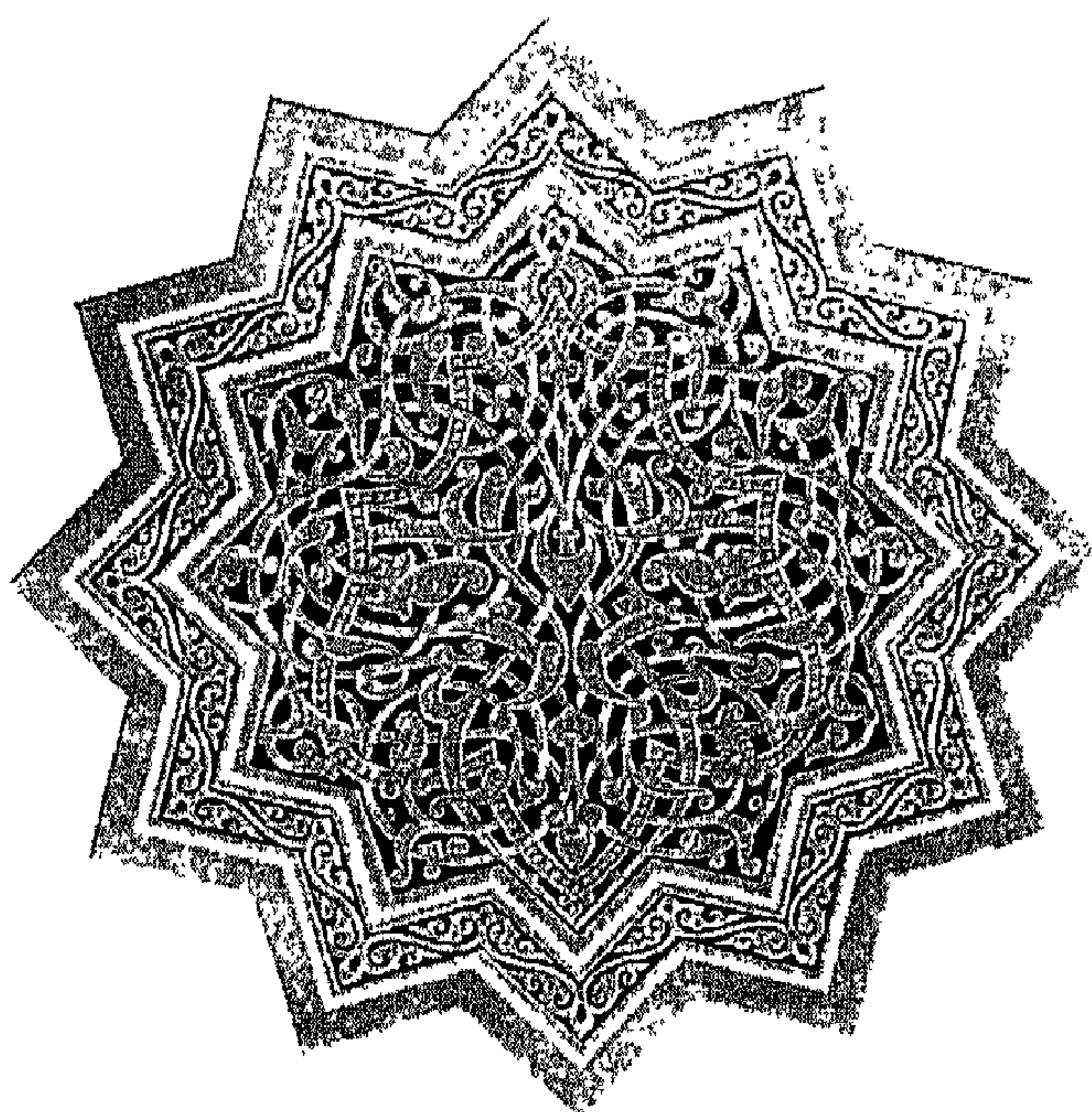
وعندما لاقى عبدالناصر ربه في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ كان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة ولكنهم أسرعوا بالالتفاف حول أنور

السادات نائب رئيس الجمهورية وقتئذٍ حيث كانوا يعتقدون أنه سيكون حاكمًا ضعيفًا من السهل السيطرة عليه وبناءً على هذا الاعتقاد صدرت التوجيهات من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومن أمانة التنظيم الطليعي إلى الأمانات والأقسام الفرعية بتأييد ترشيحه وانتخابه رئيسًا للجمهورية؛ ولكن السادات بمجرد أن تولى رسميًا رئاسة الجمهورية يوم ١٥ أكتوبر عام ١٩٧٠ بعد ظهور نتيجة الاستفتاء أسفر عن شخصية اختلفت في جوهرها تمامًا عن كل ما كان يتوقعه الذين عاونوه في الوصول إلى مقعد الحكم والذين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم وهو أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التي يحكمون البلاد من خلالها، ونتيجة لذلك وقع الصراع العنيف على السلطة بين السادات وأفراد هذه الجماعة الحاكمة وأعوانهم والذي انتهى بتصفيتهم في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ التي أطلق عليها السادات اسم (ثورة التصحيح) ووجد أفراد الجماعة أنفسهم في سجن (أبو زعبل) بعد أن جردوا من كل أسباب القوة والنفوذ والسلطان.

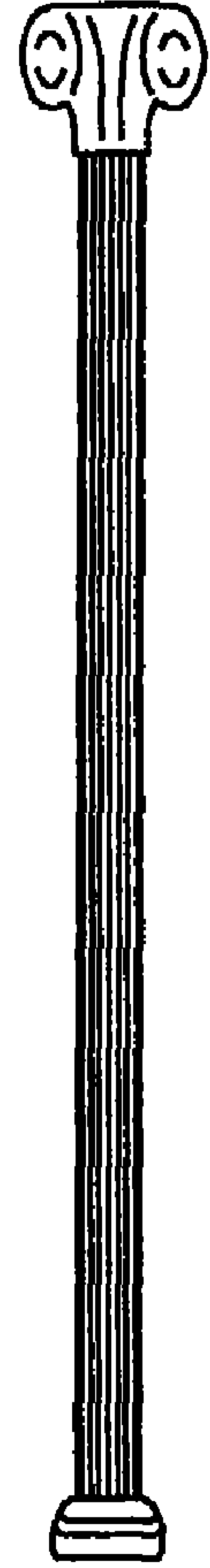
وكم كان القدر ساخرًا حينما التقى أفراد هذه الجماعة التي أطاح بها السادات بأفراد جماعة المشير عامر الذين كانوا يمضون مدة العقوبة في سجن (أبو زعبل) بعد الأحكام التي أوقعتها عليهم المحكمة العسكرية وكان هؤلاء ينزلون في الزنازين المخصصة لهم بالدور الأول. أما النزلاء الجدد فقد خصصت لهم الزنازين بالدور الثاني فوق هؤلاء مباشرة. وحينما التقى أفراد المجموعتين المتصارعتين أخيراً تحت سقف سجن (أبو زعبل) وأقبل النزلاء القدامى يحيون النزلاء الجدد باللعنات والشتائم ويتفشون فيهم بعبارات السخرية والاستهزاء تنبه الفريقان فجأة إلى الحقيقة المفجعة التي غابت عن أذهانهم طويلاً وهى أنهم قد اشتركوا جميعًا بتصرفاتهم النكراء وأعمالهم الطائشة وصراعهم المستميت على السلطة في سبيل الاحتفاظ بمراكزهم ونفوذهم في الإساءة إلى وطنهم الذي منحهم كل أسباب الجاه والعز والسلطان فكافأوه بجزاء (سنمار) وألبسوه ثوب الذل والعار فعلى أيديهم وتحت قياداتهم تم دحر جيش مصر الباسل في بضع ساعات في ميدان القتال وفي عهدهم الرهيب لاقى الشعب كل صنوف الظلم والبطش والهوان بعد أن زجوا بالأحرار من أبنائه في أعماق المعتقلات والسجون دون ذنب أو جريرة؛ لكي ينكل بهم الزبانية الطغاة من أمثال حمزة البسيوني وصفوت الروبي

ويذيقوهم أبشع ألوان التعذيب النفسي والبدني، وتذكر أفراد الفريقين كيف أخضعوا شعب مصر الأبى لحكم بوليسي غاشم وفرضوا على أبنائه شر أساليب الرقابة والتجسس في البيت وفي العمل وفي الأماكن العامة وفي الشارع وعبر الاتصالات التليفونية حتى أصبح الفرد لا يأمن على أسراره الشخصية حتى وهو في غرفة نومه مع زوجته وأصبح المرء يخشى من أخيه وأهله وبنيه، لقد أكرمتهم مصر ونعموا بخيراتها وأغدقت عليهم كل ما يشتهونه من مناصب وأموال فكانت النتيجة أن ساموها الويل والعذاب وأخضعوها لعهد الذل والإرهاب ولكن الله جلّ جلاله وتعالت قدرته هو المنتقم الجبار فقد أنزلهم من عليائهم وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمرًا في هذه الزنازين الموحشة لكي يذوقوا من نفس الكأس التي طالما شرب منها ضحاياهم التعساء وبذا حق عليهم قوله تعالى: {ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾} صدق الله العظيم.

جمال حماد



الفصل الأول



الجماعة التي كانت تحكم مصر
من وراء عبدالناصر

إن قصة الجماعة التي أطلق عليها الرئيس الراحل السادات تارة اسم (مراكز القوى)، وتارة أخرى اسم (جماعة علي صبري) واتهم أفرادها بأنهم عملاء للاتحاد السوفيتي؛ تعد قصة من أعجب القصص التي دارت أحداثها المثيرة على المسرح السياسي المصري في عهد الثورة، وهي تحوى كل المقومات اللازمة لتصبح عملاً سينمائيًا ناجحًا يحظى بإقبال الجمهور .

إنها قصة بضعة ضباطٍ عاديين من الجيش لم يكن أحد منهم قبل ظهوره يتمتع بأية ميزات أو مؤهلات خاصة ينفرد بها عن أقرانه، ولم تكن بينهم زمالة السلاح، فقد كانوا من أسلحة مختلفة، ولم تكن بينهم صداقات خاصة سابقة، إذ كانوا بحكم أعمارهم المتباينة من خريجي دفع مختلفة في الكلية الحربية، ولم تكن الفرصة متاحة أمام أحد منهم للوصول إلى مركز للقوة، أو السلطان، فقد كان العهد الذي تواجدوا فيه بالجيش هو عهد الثورة.

ولم يكن أحد منهم من الضباط الأحرار، أو له أدنى علاقة بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وعلى الرغم من أن كل الظروف كانت في غير صالحهم وكانت كفيلة بأن تجعل خط خدمتهم بالجيش يسير سيرًا عاديًا مثل الآلاف من أقرانهم بالجيش الذين تدرجوا في مختلف الرتب حتى أحيلوا على التقاعد؛ فإن الحظ تدخل تدخلاً عجيبًا في مجرى حياتهم، وكادوا لا يصدقون أنفسهم عندما اكتشفوا ذات يوم أن المسرح قد خلا فجأة من جميع الأبطال، وأنهم - وهم مجرد الكومبارس الصغار - قد غدوا الأبطال الكبار .

لقد كانت البداية هي تقربهم من بعض رجال الثورة الأقوياء الذين أوصلوهم إلى أول الطريق، وكانت نقطة البداية والانطلاق هي العمل في جهاز المخابرات العامة الجديد الذي أنشأته الثورة، وسنحت لهم الفرصة خلال عملهم بالجهاز لكي يتعرف عليهم عبدالناصر شخصياً، وعندئذٍ برزت مؤهلاتهم وتألقت مواهبهم، وكانت مؤهلاتهم عبارة عن خليط من مبادئ (ميكافيللي) التي تعتبر أن

الغاية تبرر الوسيلة، امتزجت في كيانهم بمواهب شخصية كانت كامنة في أعماقهم، وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفق .. عناصر متباينة كانت تجمع بين المكر والدهاء، والطموح والرياء، والخداع والولاء، والعمل المتواصل في المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية خاصة، فإن الغرض كان إرضاء الرئيس بأي ثمن، كانت مشاعرهم مزيجًا من هيام ملتهب بالقوة، وشغف عاتٍ بالنفوذ، أما عشقهم الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة، وبحكم عدم انتمائهم قبل الثورة لتنظيم الضباط الأحرار، كان استياؤهم بالغاً من نفوذ أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومن الضباط الأحرار الذين برزوا على المسرح السياسي، على اعتبار أنهم أشد ولاء لعبدالناصر من كل هؤلاء، وأنهم يخدمون الثورة أكثر منهم، وهكذا أسهموا بتدبيرهم في معاونة عبدالناصر في التخلص فيمن بقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة واحداً وراء الآخر .

وقد اعترف أحد أعضاء هذه الجماعة في مذكراته التي نشرت أخيرًا وهو الفريق أول محمد فوزي أنه قد لعب الدور الرئيسي في معاونة عبدالناصر في التخلص من أعز أصدقائه وأقرب زملائه إلى قلبه، وهو المشير عبدالحكيم عامر، حتى انتهى الأمر بمأساة مصرعه في استراحة ريفية منعزلة في طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم في الساعة ٦,٣٥ مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧. ولم يبق بعد ذلك من أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم في الحكم سوى عضوين فقط هما السادات وحسين الشافعي، ولكنهما كانا بلا نفوذ أو سلطان، ومما زاد من شجونهما أن أي فرد من أعضاء هذه الجماعة كان أهم كثيرًا منهما في نظر عبدالناصر، وعلى الرغم من أن السادات أطلق على أفراد هذه الجماعة اسم (جماعة على صبرى)، وجرى المؤرخون والكتاب بعد ذلك على نهجه، وعلى إطلاق هذا الاسم عليها بعد أن أصبح عُرفًا واصطلاحًا من الصعب تغييره، فإن واقع الأمر وتصحيح التاريخ هو أن هذه الجماعة لم تكن جماعة على صبرى، وإذا كانت هناك تسمية تصح أن تطلق عليها فيجب أن تسمى جماعة (شعراوى وسامى وفوزي).

إن أعضاء هذه الجماعة الثلاثية الذين كانوا يحكمون مصر بالفعل، والذين أحكموا قبضتهم بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية هم شعراوي جمعة وزير الداخلية وقتئذٍ، وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات الذي صدر قرار جمهوري في ٢٧ أبريل ١٩٧٠ بتعيينه وزيرًا للدولة، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق، وبينما انطلق شأن أعضاء هذا الثالوث كالشهاب اللامع في سماء السياسة المصرية، وعلا حظهم وارتفع نجمهم حتى أصبحوا يتحكمون في كل مقادير البلاد، ويدين لهم الكبار والصغار بالخضوع والولاء إلا نهايتهم كانت مأساة أليمة، وكما يجرى الحال دائماً في القصص الدرامية المثيرة، وجد أفراد الجماعة أنفسهم لأول مرة منذ سنوات طويلة داخل زنازين موحشة رطبة، وراء قضبان من حديد في سجن (أبو زعبل) ثم في ليمان طره.

لقد ضاع المجد، وتبخر السلطان، وانصرف عنهم الأصدقاء والأحباب، وانفض الخدم والحشم، ولم يعد هناك مسرح كي يلعبوا فوقه أدوار البطولة، ولا جمهور حاشد كي يصفق لهم بحماسة كالعادة؛ إنما خطوات ثقيلة لسجان غليظ القلب مكفهر الملامح، لم يكن يدرك أن داخل تلك الزنازين التي يتولى حراستها من كانوا يتحكمون يومًا من الأيام في مقادير مصر ومصائر شعبها، وكيف يدرك مثل هذا السجان أن نزلاءه التعساء المستكينين كانوا في فترة من التاريخ ملوك مصر غير المتوجين ..

كيف أصبحت الجماعة مصدر جميع السلطات ؟

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ انعقد عزم عبدالناصر على تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض غمار معركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل يسترد بها زعامته التي تزعزعت، ويستعيد بها العرب كرامتهم المفقودة وأرضهم السليبة، وحتى يمكنه التفرغ لهذا الواجب المقدس أوكل مسئولية حكم البلاد خلال تلك الفترة العصيبة إلى أفراد تلك الجماعة الثلاثية (شعراوي وسامي

وفوزي) واعتبرهم مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن، وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية في البلاد.

وفضلاً عن هيمنة أفراد الجماعة بحكم مناصبهم وإشرافهم على جميع السلطات التنفيذية في الدولة فقد كانت لهم هيمنة قوية كذلك على التنظيم الشعبي الوحيد في مصر وهو (الاتحاد الاشتراكي)، إذ إن شعراوي جمعة علاوة على منصبه الخطير كوزير للداخلية كان يشغل منصب الأمين المساعد لعلي صبري أمين التنظيم، كما كان شعراوي يتولى أمانة التنظيم الطليعي منذ عام ١٩٦٥، وهو تنظيم سري أمر عبدالناصر بإنشائه داخل الاتحاد الاشتراكي، بهدف حماية النظام الناصري من القوى المضادة للثورة، ووفقًا لنصوص الميثاق فإن التنظيم الطليعي هو الذي يقود الاتحاد الاشتراكي وبالتالي يتولى قيادة جماهير الشعب.

وكان أعضاء الجماعة ((شعراوي وسامى وفوزي)) يجتمعون كل مساء بعد انتهاء العمل اليومي في مكتب سامي شرف المواجه لمنزل عبدالناصر بمنشية البكري، حيث تعرض عليهم أهم شئون الدولة ليتولوا بحثها وإصدار قراراتهم بشأنها، وعن طريق التليفون المباشر الذي كان يربط بين الرئيس وسامى شرف كان عبدالناصر يتصل بسامي أو بشعراوي أثناء الاجتماع، وكان أحيانًا يطلبهما معًا أو كلا على حده لمقابلته في المنزل، وعندما كان يطالع مقالاً أو نبأً في مجلة أو جريدة مصرية أو أجنبية يلفت نظره كان يؤشر عليه سامي أو شعراوي للاطلاع حتى تكون جميع المعلومات لديهما.

ووصلت ثقة الرئيس بهذه الجماعة إلى حد أن الرئيس كان أحيانًا يسافر إلى الخارج ويوكل لأفرادها تصريف أمور البلاد دون أن يعين نائبًا عنه كما هو المفترض، كما كانت تعليماته تقضي بألا يترك أفرادها القاهرة في وقت واحد ..

وكان شعراوي وفوزي لا يتركان مكتب سامي إلا بعد أن يتأكدا أن الرئيس قد توجه إلى غرفة نومه، أما سامي فلم يكن يغادر المكتب إلا بعد أن يطمئن إلى أن الرئيس قد استغرق فعلاً في النوم.

وكان سامي شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين عبدالناصر، وبين الوزراء وكبار مسئولي الدولة، فعن طريق سامي يتلقون التوجيهات والأوامر، وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم، وعندما بدأت الشائعات تنتشر في مصر وأخذت الصحف في الخارج تنشر أن مصر، يحكمها ثلاثة من وراء عبدالناصر لم يكن الرئيس يهتم كثيرًا بذلك الأمر، وعندما كان يكتشف أن أفراد الجماعة غاضبون مما ينشر في الخارج أو مما تلوكه الألسنْ في الداخل كان يقول لهم: « ما تزعلوش لو الناس مشتمتكوش يبقى ملكوش قيمة عندي » وكان يقول لهم ضاحكًا إنه لو فتح جريدة الجارديان الإنجليزية ووجدها تمدح فيه شخصيًا لأدرك على الفور أنه يسير في الطريق الخاطئ.

وكان عبدالناصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ قد أصبح يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، وكان يتعمد أن يكون لشعراوي وسامي مركز مرموق ووزن خاص لدى أعضاء الوزارة، وحدث ذات مرة أن طلب من شعراوي إبلاغ توجيه وتأنيب إلى أحد الوزراء المدنيين، ولما حاول شعراوي الاعتذار للرئيس عن طريق سامي بالنسبة لحساسية الوضع أبدى عبدالناصر استغرابه من ذلك الحرج الذي يحس به شعراوي وقال: «أنا عاوز الوزراء يشعروا، أنهم بتوعكم»، ولما رد عليه سامي قائلاً: «بتوع سيادتك يا فندم» كرر مرة أخرى «لا بتوعكم أنتم»..

كيف كانت الرقابة تفرض على الأشخاص ؟

كان شعراوي جمعة وسامي شرف هما اللذين يتحكمان وحدهما في فرض الرقابة على الأشخاص في مصر كلها، وكان من سلطة أي منهما أن يصدر أمرًا شفويًا بوضع أي شخص في مصر تحت الرقابة، مهما كان هذا الشخص ومهما كان منصبه أو مركزه، وبدون الرجوع إلى أية جهة قضائية. وكانت عملية الرقابة بمختلف أنواعها تتم بواسطة جهازين في الدولة هما جهاز المخابرات العامة التابع لسامي شرف، وجهاز المباحث العامة التابع لشعراوي جمعة. ولم تكن هناك أية

قواعد أو أسس موضوعة لاتباعها قبل إصدار أوامر المراقبة، ووفقًا لاعتراف سامي شرف في التحقيق كانت هناك ثلاثة أساليب للمراقبة :

أولاً : تسجيل الأحاديث التليفونية. وكان ذلك يتم في قاعة خاصة بالسنترال المركزي بمبنى هيئة التليفونات، بشارع رمسيس، بمعرفة جهاز المخابرات العامة والمباحث العامة، وكانت تفريغات شرائط التسجيلات التليفونية ترسل بواسطة المخابرات إلى سامي شرف وبواسطة المباحث العامة إلى شعراوي جمعة، للاطلاع عليها، ثم تحفظ بعد التأشير عليها بما يتبع في ملفات خاصة للرجوع إليها والاستفادة منها عند الضرورة.

ثانيًا : نظام التنصت وهو عبارة عن وضع أجهزة حساسة للتنصت (ميكروفونات غاية في صغر الحجم) في منزل أو مكتب الشخص المطلوب مراقبته، ويمكن بهذه الوسيلة الاستماع إلى كل ما يدور لديه من أحاديث وأقوال، وتسجيلها في نفس الوقت بواسطة أجهزة تسجيل موجودة في أماكن أخرى بعيدة إما سلكياً أو لا سلكياً، وكانت هناك وسيلتان لوضع أجهزة التنصت خفية في المكاتب والمنازل دون أن يشعر أصحابها، الوسيلة الأولى: هي قيام أفراد متخصصين من أجهزة الأمن بدخول البيوت أو المكاتب بمفاتيح مصطنعة بعد التأكد من خلوها من أصحابها، ووضع أجهزة التنصت في أماكن مخفاة لا يمكن اكتشافها، والوسيلة الثانية: هي تجنيد بعض الأشخاص ـ عن طريق الإغراء بالمال أو التهديد بالإيذاء ـ ممن لا يثير دخولهم هذه الأماكن أية شبهات، مثل عمال التليفونات وسعاة المكاتب وخدم البيوت والسائقين الخصوصيين وبعض الحرفيين أمثال عمال السباكة والكهرباء والبياض والنقاشة، وتوكل إلى هؤلاء بعد تدريبهم مهمة وضع أجهزة التنصت في الأماكن التي تحدد لهم خفية دون أن يثير دخولهم بالطبع أية شكوك بحكم ترددهم الطبيعي على هذه الأمكنة لمزاولة أعمالهم.

وكانت عملية وضع أجهزة التنصت لتسجيل ما يدور في المكاتب والبيوت تعد انتهاكًا صارخًا لحرمة البيوت التي يكفلها الدستور والقانون، ووصل الأمر إلى أن رئيس الجمهورية وقتئذٍ لم يسلم بيته في الجيزة من وضع أجهزة التنصت به، وقد

أعلن الرئيس الراحل السادات هذه الحقيقة المذهلة في بيانه الشهير الذي أذاعه على الشعب يوم ١٤ مايو ١٩٧١ عن طريق وسائل الإعلام، فقد ذكر ما يلي بالحرف الواحد: «فيه وزراء قالوا لي بيتك فيه تسجيل عليك ! بيت رئيس الجمهورية الخاص ! كنت بقول لهم بلاش كلام فارغ، مين يجرؤ يعمل حاجة زى دى؟ مين حيعملها سامي ولا شعراوي؟ ويؤسفني أن اقرر أنه اتضح أن أودة مكتبي في بيتي، في بيت رئيس الجمهورية وجدنا فيه جهاز امبارح بالليل، لأن بعد اللى جرى بعت جبت جهاز الكتروني اللي بيبحث ووجدت الجهاز في غرفة مكتبي أنا شخصياً». وقد تبين خلال التحقيق في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ أن سامي شرف قد ثبت بعض أجهزة التنصت في أماكن مختلفة في (الاتحاد الاشتراكي) لتنقل إلى أجهزة الاستماع والتسجيل في مكتبه كل ما يدور في هذه الأمكنة من أحاديث وأسرار.

وقد كشف الستار عن هذه الحقيقة المجهولة التقرير الذي قدمه المهندس عبدالسلام خليل وكيل الإدارة العامة لتشغيل ستوديوهات التليفزيون وقتئذ، الذي كلفته النيابة العامة بمعاينة مكتب سامي شرف بالطابق الثاني عشر بمبنى (الاتحاد الاشتراكي) وفحص أجهزة التسجيل التي كانت مخفاة داخل دولاب صاج بحجرة المكتب، وكانت هذه الأجهزة تتصل بأسلاك تمتد داخل الجدران إلى أماكن مختلفة بالمبنى. وقد ورد في تقرير المهندس عبدالسلام خليل أنه لم يتمكن من متابعة الأسلاك لمعرفة الأماكن التي تؤدي إليها لأنها داخل الجدران.

ثالثًا : المراقبة الشخصية، وتتم بواسطة أفراد مخصصين لذلك من أجهزة الأمن؛ لمتابعة تحركات الشخص الموضوع تحت المراقبة طوال اليوم وتقديم تقرير عن نشاطه وزياراته ولقاءاته، وتأخذ هذه التقارير نفس مجرى النظم السابقة، من حيث اطلاع سامي وشعراوي عليها، ثم حفظها بعد ذلك في ملفات خاصة.

وكانت تفريغات تسجيلات التنصت وتقارير المراقبة الشخصية يتم حفظها في مكتب تابع لسامي شرف يرأسه موظف يدعى توفيق عبدالعزيز، وكانت هذه السلطة المطلقة التي يتمتع بها كل من سامي وشعراوي عرضة بالطبع كي تستغل

لأغراض شخصية ولمعرفة أسرار بعض الشخصيات المعروفة، وقد اتضح بالفعل من تفريغات بعض الشرائط التي ضبطت بعد أحداث ١٥ مايو أن بعضها كان يحوى أمورًا شخصية بحتة أو يختص بعلاقات نسائية، ومنها ما كان يتعلق ببعض الممثلات والراقصات المعروفات وقد صدر الأمر ذات مرة بتصوير إحدى السيدات الوارد حديثها في التسجيلات (ربما بسبب عذوبة صوتها).

ولا يمكن بالطبع الاقتناع بما ذكره شعراوي وسامي في التحقيق من أن المراقبة على الأشخاص كانت لمصلحة الأمن والنظام، وإلا فكيف يمكن تفسير السر في وضع تليفونات شخصيات قيادية مرموقة تحت المراقبة، بينما كان أصحابها يعدون وقتئذٍ من دعائم ذلك النظام ومن أبرز رجالاته أمثال حسين الشافعي وسيد مرعي وعلي صبري وعزيز صدقي ولبيب شقير وضياء داود وأمين هويدي ومحمد أحمد وفريد عبدالكريم ومحمد إبراهيم دكروري.

وقد اتضح من معاينة شرائط التسجيل التي ضبطت بعد أحداث ١٥ مايو أن أحد الشخصيات القيادية بالاتحاد الاشتراكي كانت له علاقة غير شريفة مع زوجة أحد أصدقائه، وقد احتفظت المباحث العامة بشريط تسجيل تضمن حديثًا متبادلاً بينه وبين هذه السيدة، حوى عبارات وألفاظًا فاضحة غاية في البذاءة، بين الطرفين، مما دعا شعراوي جمعة إلى إصدار أمره بالتحفظ على هذا الشريط وعدم مسحه كوسيلة لاستغلاله بالطبع ضد هذا المسئول الكبير في حالة عدم انقياده له أو محاولة التمرد عليه.

وقد علق الرئيس الراحل السادات على هذا النوع الدنيء من شرائط التسجيل الذي ضبط منه عدد وفير، فقال في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في ٢٠ مايو ١٩٧١ ما يلي: «فيه مسائل في أشرطة التسجيل ستهدم بيوت في هذا البلد، هل هذه أخلاق؟.. نمسك ذلة، ونذل الناس ونقول أنا ماسك لك، وطلع المتآمرين كل واحد فيهم ماسك ذلة على الثاني إيه ده؟».

وكان شعراوي وسامي أدرى الناس بالطبع بخطورة وبشاعة ما تضمه التسجيلات التليفونية وتسجيلات التنصت على البيوت والمكاتب ومدى مخالفتها

للشريعة والشرف والدستور والقانون، ولذا بذل كل منهما محاولاته لوضع يده عليها أو على الأقل حرقها وإعدامها لإزالة آثار تلك الجريمة النكراء التي ارتكبت في حق الشعب المصري، ولذا لم يكد يعلم شعراوي خلال وجوده بمكتب الفريق محمد فوزي بعد ظهر الخميس ١٣ مايو أن ممدوح سالم محافظ الإسكندرية استدعى إلى منزل الرئيس بالجيزة، وأنه من المنتظر تعيينه وزيرًا للداخلية؛ حتى سارع بالاتصال تليفونيًا باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وطلب منه إعدام كل ما يحتفظ به في إدارته من شرائط التسجيل وتفريغات المحادثات التليفونية المسجلة، ولكن اللواء حسن طلعت لم يتمكن من تنفيذ تعليمات شعراوي جمعة، فقد سبقته إلى استلام غرفة التسجيلات بوزارة الداخلية قوة من رجال الحرس الجمهوري أرسلت على وجه السرعة بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية، الذي سارع في نفس الوقت بإجراء اتصال تليفوني مع وزير العدل، لإرسال اثنين من وكلاء النيابة لاستلام الغرفة من الحرس الجمهوري، وضبط الشرائط والتفريغات، والبدء في التحقيق على الفور.

وقد حاول شعراوي جمعة تبرير ذلك التصرف السريع الذي اتخذه أثناء التحقيق معه أمام المدعي الاشتراكي في قضية ١٥ مايو ١٩٧١ فقال إنه قد أجراه حفاظًا على أعراض بعض النساء المتزوجات، فقد كانت بعض التسجيلات تضم عبارات تدل على وجود علاقات غير شريفة بينهن وبين بعض الشخصيات التي كان يجرى تسجيل أحاديثهم التليفونية.

وكما جرت محاولات وزير الداخلية لإعدام شرائط التسجيل وتفريغاتها في غرفة التسجيل التابعة للمباحث العامة، حاول أحمد كامل مدير المخابرات العامة هو الآخر أن يضع يده على شرائط التسجيل الموجودة في غرفة التسجيل بجهاز المخابرات العامة، فلم يكد يتصل به محمد سعيد سكرتير سامي شرف تليفونياً في بيته في الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الخميس ١٣ مايو ١٩٧١ لينقل إليه تعليمات سامي شرف بوجوب تقديم استقالته من منصبه في الحال إلى رئيس الجمهورية، وبعد أن أعلنت الإذاعة في نشرة أخبار الساعة الحادية عشر مساء نبأ

استقالة الوزراء الخمسة سامي شرف ومحمد فوزي وسعد زايد وحلمي السعيد ومحمد فايق؛ حتى أحس باقتراب الخطر، فبادر بالاتصال تليفونياً بعادل العربي رئيس القسم المشرف على تسجيل الأحاديث التليفونية بجهاز المخابرات العامة وطلب منه التوجه من منزله على الفور إلى مبنى المخابرات، وأن يجمع كل ما في غرفة التسجيلات من شرائط تسجيل وتفريغات، وأن يحضرها بأكملها إليه في منزله.

وأثناء انهماك عادل العربي في تأدية المهمة التي كلفه بها رئيسه، كان السادات قد أيقظ اللواء أحمد إسماعيل من نومه قبل الواحدة صباحًا ليأمره بالتوجه إلى مبنى المخابرات العامة ليتولى رئاستها، ولذا عندما انتهى عادل العربي من تجميع الشرائط والتفريغات وجد أن اللواء أحمد إسماعيل هو الذي يجلس على مكتب المدير، ولذا لم يحاول التوجه إلى منزل رئيسه القديم أحمد كامل، بل توجه بكل ما يحمله من شرائط وتفريغات إلى مكتب المدير الجديد، حيث سلمه الهدية الثمينة التي لا تقدر بثمن.

وكان تسليم شرائط التسجيل إلى أحمد إسماعيل نقطة تحول خطيرة في القضية التي قدم من أجلها أعضاء الجماعة المناوئة للسادات إلى محكمة الثورة، التي تشكلت برئاسة حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب، وعضوية المستشار بدوي حمودة وحسن التهامي مستشار رئيس الجمهورية، فقد حوت الشرائط تسجيلاً كاملاً لجميع الأحاديث التليفونية التي دارت بين أفراد الجماعة في مرحلة الأزمة الأخيرة التي نشبت بينهم وبين رئيس الجمهورية بشأن الاتحاد الثلاثي العربي بين مصر وسوريا وليبيا في أعقاب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم الأربعاء ٢١ أبريل، والتي اشتدت وطأتها بعد إقالة على صبري في ٢ مايو ١٩٧١.

وكانت هذه التسجيلات في الواقع هي دليل الإدانة الأساسي، الذي اعتمدت عليه محكمة الثورة في إصدار أحكامها بالإعدام والسجن على المتهمين من أفراد هذه الجماعة (خفف رئيس الجمهورية أحكام الإعدام إلى السجن

المؤبد). وقد تمت كل هذه التسجيلات كما ذكرنا بناء على أوامر سامي شرف، وهكذا وجد أعضاء الجماعة أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذي ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك.

حقائب علي صبري بين لوائح الجمارك ومكائد السياسة

استطاعت الجماعة الثلاثية ـ بفضل ما كانت تتمتع به من سلطات مطلقة ونفوذ جبار ـ أن تحيط الرئيس الراحل عبدالناصر بسياج محكم، وأن تتم عزله عن الجميع بحيث أصبح أفرادها هم الأعين التي يبصر بها، وهم الآذان التي يسمع عن طريقها، وهم اللسان الذي ينطق بكلماته وينقل إلى المسئولين أوامره وتوجيهاته، ولم يعد هناك منافس للجماعة الحاكمة أو قرين قد بقى على المسرح السياسي في مصر غير علي صبري الأمين العام للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي ورئيس الوزراء الأسبق والرجل القوى الذي حصل على أعلى نسبة من أصوات اللجنة المركزية في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، والذي جاء بعده في الترتيب حسين الشافعي وأنور السادات، ويبدو أن اتصالاته الوثيقة بالقادة السوفيت في تلك الفترة التي جعلت الجميع ينظرون إليه على أنه رجل موسكو رقم ١ في مصر، قد أثارت مشاعر عبدالناصر ضده مما حفز الجماعة على ضرورة التخلص منه، أو على الأقل تقليم سلطاته وتقليص نفوذه، وتم ذلك بنجاح على أثر حادث مثير كان أشبه ما يكون بالقصص البوليسية وهو ما عرف وقتئذٍ باسم حادث المطار.

في ٢٣ يونيو ١٩٦٩ سافر على صبري ووفد مرافق له إلى موسكو، وكان برفقته حرمه ونجله حيث أمضوا هناك ثلاثة أسابيع، وقبل العودة كلف على صبري سكرتيره الخاص مصطفى ناجي الذي كان ضمن الوفد المرافق له بالسفر وحده إلى القاهرة، على أن يحمل معه ما يخص على صبري وأسرته من حقائب وطرود وعندما اتضح أن وزنها يتجاوز ٢٠٠٠ كيلو جرام رفض مدير فرع شركة مصر للطيران بموسكو نقل هذا الوزن الضخم إلا بعد دفع الرسوم المقررة، الأمر الذي دعا مصطفى ناجي إلى إرسال برقية عاجلة إلى صلاح الشافعي وصلاح

فراج مديري مكتب على صبري بالاتحاد الاشتراكي بالقاهرة بتاريخ ١١ يوليو وكان نَصها كما يلي:

« رجاء التنبيه على السيدين عبدالحميد البلدي وإسماعيل محمد بانتظارنا في مطار القاهرة باللوري والجيب يوم الاثنين ١٤ يوليو حيث سأصل بمفردي ومعى أمتعة السيد علي صبري على الطائرة المصرية، والاتصال بشركة مصر للطيران ليرسلوا للسيد حسين توفيق مديرها بموسكو الموافقة تلغرافياً بشحن ٢٠٠٠ كيلو جرام زيادة على المقرر بصحبتنا في نفس التاريخ وعلى نفس الطائرة، على أن تتم المحاسبة عن طريق (الاتحاد الاشتراكي)، وعلى أن ترسل شركة مصر للطيران بالقاهرة برقية على فرعها بموسكو بما يفيد ذلك».

وقبل سفر مصطفى ناجي بقليل أخطره علي صبري أن المسئولين في موسكو أعدوا له طائرة خاصة لنقله هو والوفد المرافق له وجميع حقائبه وطروده إلى القاهرة على نفقة الحكومة السوفيتية، مما دعا مصطفى ناجى إلى إرسال برقية ثانية إلى صلاح الشافعي وصلاح فراج بتاريخ ١٢ يوليو وكان نصها كما يلي:

« خالص تحياتي. البرقية السابقة لاغية بكل تفصيلاتها الرجا إلغاء الترتيبات الموضحة بها. الجميع سيحضرون على الطائرة الروسية يوم الثلاثاء ١٥ يوليو وسأكون بصحبتهم رجاء التنبيه على السيد عبدالحميد البلدي للانتظار في المطار في موعد وصول الطائرة وشكرًا ».

وعندما وصلت الطائرة السوفيتية إلى مطار القاهرة يوم ١٥ يوليو كان في استقبال علي صبري بالمطار عبدالحميد البلدي، وهو الموظف الذي طلب حضوره بالذات، وكذا بعض موظفي مكتبه الذين أحضروا معهم سيارة لوري وقفت أسفل سلم الطائرة، وتم نقل جميع الطرود والحقائب من الطائرة إلى اللوري الذي انطلق به السائق مباشرة إلى فيللا علي صبري الفخمة بجوار كازينو الميريلاند بمصر الجديدة.

واستغل شعراوي جمعه وسامي شرف المعلومات الثمينة التي وصلتهما عن أحداث رحلة علي صبري من موسكو إلى القاهرة لإيغار صدر عبدالناصر وإثارته ضده، فقد نقلا إليه نص البرقيات المتبادلة بين سكرتيره الخاص في موسكو ومديري مكتبه بالقاهرة، وكذا أمر الطائرة الخاصة التي خصصتها الحكومة السوفيتية لنقله هو وأسرته والوفد المرافق له من موسكو إلى القاهرة على نفقتها كما أبلغاه بموضوع اللوري الذي امتلأ على سعته بأمتعة علي صبري التي زاد وزنها عن ٢٠٠٠ كيلو جرام، والذي انطلق به السائق رأسا من أسفل سلم الطائرة إلى فيللا علي صبري دون المرور على الدوائر الجمركية.

ولم يكن ممكنًا من الناحية العملية وصول مضمون البرقيتين المرسلتين من موسكو إلى مكتب علي صبري أمين التنظيم بالقاهرة إلى أي مسئول بالاتحاد الاشتراكي إلا إذا كان الشخص هو شعراوي جمعه بحكم منصبه كأمين التنظيم المساعد إذ إن موظفي مكتب علي صبري المعروف بصرامته وقسوته الشديدتين في معاملة مرءوسيه لم يكونوا من الغباء بحيث يسمحون بتسرب معلومات سرية خاصة برئيسهم إلى أي إنسان ..

ولم يكن في مقدرة أحد من الناحية الواقعية إبلاغ هذه المعلومات إلى عبدالناصر بهذه الطريقة التي أثارته ودفعته إلى إصدار تعليماته إلى شعراوي جمعة بالتحقيق في هذه الواقعة عن طريق المباحث العامة وهو إجراء استثنائي لم يسبق له مثيل مع أحد من كبار المسئولين، وبالأخص مع شخص في مكانة علي صبري، إلا إذا كان القائم بالتبليغ هو السكرتير الخاص لعبدالناصر أي سامي شرف، إذ إن سامي كما سبق أن أوضحنا كان وقتئذٍ هو أقرب معاوني عبدالناصر، وألصقهم به في العمل، وأهم من ذلك كله كان أقدر الناس على معرفة حقيقة مشاعر عبدالناصر تجاه علي صبري في ذلك الحين وكانت بلا شك تتسم بالنقمة عليه وعدم الرضا عنه، مما شجعه على تقديم ما لديه من معلومات بطريقة استفزت عبدالناصر، وضاعفت من حدة غضبه ضد علي صبري..

وقد اعترف سامي شرف في التحقيق الذي أجراه معه جهاز المدعي الاشتراكي في قضية ١٥ مايو ١٩٧١ أن علاقة علي صبري به قد ساءت عقب حادث المطار لأنه اعتقد أنه كان وراء هذا الموضوع.

ومن الواضح أن عبدالناصر قد وجد فيما جرى فرصة لتأديب علي صبري وتقليص نفوذه، وكذا للتهوين من شأنه وتقليل حجمه أمام القيادة السوفيتية فأمر بإجراء التحقيق في الحال.

وبعد بضعة أيام من وصول على صبري إلى القاهرة بدأت المباحث العامة التحقيق في الحادث بطريقة سرية، واستدعى أمام سلطة التحقيق بعض موظفي مكتب علي صبري، وكان منهم بالطبع سكرتيره الخاص مصطفى ناجي، وأولئك الذين استقبلوه بمطار القاهرة، وكذا سائق اللوري، وسئلوا جميعًا عن تفاصيل الموضوع وعن سر ذلك الوزن الضخم من الطرود التي نقلت من موسكو وعن محتوياتها، وإلى أين أرسلت وهل سبق لعلي صبري إحضار أمتعة معه بمثل هذا الوزن في أسفاره السابقة؟.

وإمعانًا في إذلال علي صبري صدرت الأوامر عقب انتهاء التحقيق باعتقال سكرتيره الخاص مصطفى ناجي. وفي ٣٠ يوليو ١٩٦٩ أي بعد ١٥ يوماً فقط من العودة من موسكو فوجئت أسرة مصطفى ناجي بزوار الفجر يقتحمون عليهم البيت وينتزعون مصطفى من بينهم حيث أودع سجن القلعة بدون أي أمر قضائي أو اتهام، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد ٦٠ يومًا بعد إصابته بانهيار عصبي لفرط ما عاناه من الظلم والعذاب، مما دفع مدير مستشفى الأمراض العصبية إلى الإلحاح في سبيل الإفراج عنه حرصًا على حياته، وخرج مصطفى من السجن حطامًا ليجد نفسه منقولاً إلى وزارة استصلاح الأراضي بعيدًا عن مكتب علي صبري ولم تمر أعوام قلائل حتى وافته منيته.

وساء موقف علي صبري بالطبع بمجرد أن علم أن موظفي مكتبه يستدعون للتحقيق معهم أمام المباحث العامة، بدون إذنه وبناء على تعليمات شخصية من رئيس الجمهورية، وازداد موقفه تحرجًا عقب إلقاء القبض على سكرتيره الخاص

مصطفى ناجي وإلقائه في زنزانة انفرادية بسجن القلعة، وأحس علي صبري بإحباط شديد عندما لم تنجح اتصالاته لتحديد الموعد الذي طلبه كي يلتقي بعبدالناصر لتصفية الجو بينهما، مما حدا به إلى الاعتكاف في منزله والانقطاع عن مكتبه والامتناع عن حضور الحفلات والمناسبات العامة.

وقد روت لنا حرم مصطفى ناجي أن علي صبري تخلى تماماً عن زوجها بمجرد دخوله السجن، رغم علمه أن مصطفى يدفع ثمن ما جناه هو، وأن اعتقاله إنما كان مجرد وسيلة للضغط عليه هو وتأديبه ليسارع بتقديم.آيات الخضوع والولاء للرئيس، وليعرف في المستقبل حدود مركزه فلا يتعداها ثانية ..

ومن سخرية القدر أن علي صبري عقب اعتقاله في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ نزل في سجن القلعة في نفس الزنزانة التي نزل فيها سكرتيره الخاص من قبل، وهكذا شاءت العناية الإلهية أن يذوق من نفس الكأس التي ذاق منها من قبل مصطفى ناجي ظلماً وعدواناً بسببه، وليت الظالمين يتذكرون دائمًا قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾﴾.
سورة آل عمران الآية ١٨٢

ورغم إحاطة الحادث بحاجز كثيف من السرية والكتمان، فإن الشائعات لم تلبث أن انتشرت في كل مكان بأن علي صبري قد انقطع عن مزاولة عمله، وأنه قد تغيب عن حضور عدة مناسبات سياسية هامة، وبدأت التساؤلات عن حقيقة الحادث تتوالى من مكاتب الاتحاد الاشتراكى وخلايا التنظيم الطليعي، مما أجبر عبدالناصر على الاتفاق مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذٍ على صيغة إيضاحية، يتم نشرها في جريدته عوضًا عن إصدار بيان رسمي عن الحادث.

وفي صباح الأحد ٢١ سبتمبر ١٩٦٩ صدرت الأهرام وكان عنوانها الرئيسي في صفحتها الأولى يتكون من كلمة واحدة فقط كتبت بحروف ضخمة هي «الحقائق» وورد بعد ذلك البيان التالي بالحرف:

«عندما عاد علي صبري من رحلته إلى الاتحاد السوفيتي في يوليو تواترت

روايات تفيد أن الطائرة التي وصل عليها من موسكو حملت أمتعة معها تزيد على الوزن المقرر، وأن هذه الأمتعة خرجت من مطار القاهرة دون أن يدفع عنها رسوم الجمارك، وجرى تحقيق في هذه الواقعة، وذلك ما كان ينبغي أن يحدث، وهو ظاهرة صحية، وتبين أن هناك أصلاً للواقعة، مع وجود مبالغة في الروايات.

وتناول التحقيق بعض أفراد السكرتارية التي صاحبت علي صبري في رحلته. ووجد علي صبري، وكان ذلك منطقيًا ومطلوبًا ـ أنه من اللازم لسلامة التحقيق أن يجمد نشاطه في الاتحاد الاشتراكي حتى ينتهي التحقيق، وانتهى التحقيق بنتيجة تؤكد تمامًا أن علي صبري لم يكن يعلم بالتفاصيل، وعلى ضوء التحقيق ونتيجة له جرى الآتي:

١- إن علي صبري دفع كل ما يستحق من الرسوم الجمركية على الأمتعة التي دخلت، حتى ما كان منها لا يخصه شخصيًا (اتضح خلال التحقيق مع علي صبري بعد أحداث ١٥ مايو أنه أرسل شيكًا بمبلغ ١٣٠٠ جنيه إلى وزير الخزانة وهو المبلغ الذي قدره عبدالناصر).

٢- رغم عدم مسئولية علي صبري شخصيًا عما حدث فقد وضع تحت تصرف الرئيس استقالته من جميع مناصبه، ثم استقر الرأي في النهاية على أن يترك علي صبري أمانة لجنة التنظيم في الاتحاد الاشتراكي، مع استمرار عضويته في اللجنة التنفيذية العليا، وانتداب السيد شعراوي جمعة لأمانة لجنة التنظيم حتى تجتمع اللجنة المركزية » انتهى بيان الأهرام.

وهكذا نجحت الجماعة في استغلال حادث المطار لتنحية علي صبري عن منصبه الخطير في الاتحاد الاشتراكي، وتم انتداب شعراوي جمعة مكانه كأمين عام للتنظيم في بادئ الأمر، حتى تم انتخابه في هذا المنصب بعد ذلك بأغلبية ساحقة في اللجنة المركزية، وهكذا دانت أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي وأمانة التنظيم الطليعي لشعراوي جمعة دون منازع وأصبح أقوى شخصية في التنظيم الشعبي.

كيف حاولوا استغلال علي صبري للإطاحة بالسادات؟

عقب نجاح الجماعة الثلاثية في تنحية علي صبري عن منصبه الكبير في الاتحاد الاشتراكي كأمين للتنظيم، وفي انتخاب شعراوي جمعة بعد ذلك مكانه بأغلبية ساحقة في اللجنة المركزية، لم تلبث المقادير أن ساعدت الجماعة على الانفراد بشئون الحكم في مصر انفرادًا كاد أن يكون كاملاً لسبب لا دخل لها به، إذ إن عبدالناصر أصيب بأزمة قلبية حادة يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ نتيجة للصدمة العنيفة التي انتابته على أثر وقوع الإغارة الإسرائيلية البرمائية فجر يوم ٩ سبتمبر على الزعفرانة التي تقع على خليج السويس على بعد مائة كيلو متر من مدينة السويس، مما أدى إلى إحالة اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد.

وإزاء شدة مرض عبدالناصر استدعى خصيصًا من موسكو طبيب القلب الشهير تشازوف، وبعد أن فحص حالته أوصى بأن يلتزم عبدالناصر الراحة التامة، لأن النوبة القلبية التي أصابته من نوع فتاك وتؤدي إلى وفاة الشخص الذي يصاب بها، عند تعرضه لأي إجهاد بدني أو نفسي، وبالفعل لم يعمر بعدها عبدالناصر سوى عام واحد فقط، ونتيجة لتوصية الأطباء زادت بصورة طبيعية صلاحيات الجماعة الحاكمة، وأصبحت من الناحية الواقعية تمارس صلاحيات الرئيس نفسه، دون الرجوع إليه حفاظًا على صحته، ونظرًا لوجود ختم عبدالناصر لدى سامي شرف، فقد أصبح أمرًا عاديًا صدور قرارات جمهورية ممهورة بتوقيع الرئيس، دون أن يدري عبدالناصر عن معظمها شيئًا.

وإزاء تلك الصلاحيات الخطيرة حظيت الجماعة بمكانة عالية جعلت أكبر المسئولين في الدولة في المجالين التنفيذي والشعبي يتسابقون في سبيل اكتساب مودتها ونيل ثقتها، وهكذا بدأت الحلقة الأساسية تتسع لتضم إليها حلقات فرعية، وهذه الحلقات الفرعية استطاعت أن تستقطب حولها حلقات صغيرة من الأجهزة التنفيذية والشعبية، حتى أصبحت الجماعة الحاكمة قوة ضخمة يدور في

فلكها عشرات، بل مئات من أهم الشخصيات في الدولة، ونتيجة لإحساس عبدالناصر بخطورة مرضه بادر فجأة بتعيين السادات نائبًا له في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ قبل سفره مباشرة إلى مؤتمر القمة العربي بالرباط ..

وتنفيذًا لتعليمات عبدالناصر كان السادات يحضر أحيانًا اجتماعات الجماعة الثلاثية التي كانت تنعقد كل مساء في مكتب سامي شرف بعد الانتهاء من العمل اليومي لتصريف أمور الدولة، وكانت هذه الاجتماعات تنعقد أحيانًا بمكتب السادات الذي انتقل إليه بقصر الأمير السابق عبدالمنعم بسراي القبة، ورغم تعيين السادات نائبًا للرئيس استمر اتصال عبدالناصر المباشر بالجماعة الثلاثية، وظلت هذه الجماعة مسئولة أمامه عن الأمن والنظام وجميع الشئون الداخلية والخارجية في البلاد ..

وكان الكثيرون قد ساورهم الاعتقاد بأن علي صبري بعد حادث المطار سوف يختفي إلى الأبد من المسرح السياسي، كما اختفى من قبله الكثيرون من المقربين لعبد الناصر وبخاصة بعد أن اضطره الحادث إلى الانزواء قرابة ستة أشهر، ولكنه بمقدرته العجيبة بدأ يظهر مرة أخرى..

إن مشكلة علي صبري كانت دائمًا أن طموحه لا حدود له، وأنه دائمًا لا يقنع بالمنصب الذي يتولاه، لقد كانت تنقصه الشعبية، لكنه كان يستعيض عن ذلك بتشغيل مواهبه الأخرى، وأهمها براعته الفائقة في التخطيط والتنظيم ومقدرته الكبيرة على إقناع مستمعيه بآرائه وأفكاره؛ لقد مرت عليه فترات مشرقة، كما اجتاز أزمات عصيبة، كان أحيانًا يضيء كالشهاب اللامع في سماء السياسة المصرية، وأحيانًا أخرى كان يختفي تمامًا من على المسرح، ولكنه كان دائمًا يعرف كيف يعود ويبزغ نجمه من جديد، ولذا ففي ١٧ أبريل ١٩٧٠ أي بعد حادث المطار بنحو تسعة أشهر فقط أوفده عبدالناصر إلى موسكو لتمثيل مصر في الاحتفال بالعيد المئوي لميلاد لينين، ورغم أن محمود عوض القوني وزير السياحة وقتئذٍ كان برفقته فإن الرئيس السوفيتي بريجينيف حرص على لقاء علي صبري وحده حينما قابله ليتلقى منه رسالة عبدالناصر.

وفي ٢٩ يونيو ١٩٧٠ كان علي صبري هو أبرز أعضاء الوفد المرافق لعبدالناصر في زيارته الأخيرة لموسكو التي استغرقت حوالي ١٨ يومًا، وكان قد سبق للرئيس قبل هذه الزيارة تعيينه مساعدًا لرئيس الجمهورية لشئون الدفاع الجوي والقوات الجوية، ومنحه رتبة فريق شرف، وبدأ علي صبري يرتدي زي الفريق في القوات الجوية الذي كان يستهويه كثيرًا، وأعلن عبدالناصر في المؤتمر القومي الذي انعقد في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ أن علي صبري سيسافر كل ثلاثة أشهر إلى موسكو للاجتماع بالقادة السوفيت، والإشراف على برامج تزويد مصر بالأسلحة والمعدات، وهكذا عاد اسم علي صبري إلى اللمعان ثانية، ورسخت أقدامه على المسرح السياسي بشكل قوي، وعاد الناس يتحدثون عنه من جديد على أنه رجل موسكو رقم ١ في مصر..

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفي عبدالناصر، وكان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة وأصيبوا بانهيار بسببه.

وقد ذكر شعراوي جمعة أنه ومجموعته فكروا في ترك الحكم، وأنهم صارحوا بذلك محمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذٍ أثناء اجتماع لهم في مكتب سامي شرف استمر منعقدًا بعد ذلك في سيارته، وحضره شعراوي وسامي وأمين هويدي وهيكل، وأن هيكل هو الذي أثناهم عن عزمهم على أساس أنهم أقدر الناس معرفة وأوثقهم صلة بعبدالناصر وبالخط الذي كان ينتهجه. غير أن هيكل يروى لنا هذه الواقعة في كتابه «الطريق إلى رمضان» في الصفحتين ١٠٨ و١٠٩ من الطبعة الإنجليزية بطريقة أخرى، فقد ذكر أنه بعد انتهاء الاجتماع الذي عقد في السادسة مساء يوم ٣٠ سبتمبر بمكتب الفريق أول محمد فوزي، وحضره أعضاء مجلس الأمن القومي، بناء على تعليمات السادات لاتخاذ قرار بشأن ما يتبع يوم ٨ نوفمبر ١٩٧٠ عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، بناء على مبادرة روجرز طلب شعراوي جمعة من هيكل أن يصحبهم إلى مكان يستطيعون فيه الحديث هم الأربعة (شعراوي وهيكل وسامي شرف وأمين هويدي).

وذكر هيكل أنهم استقلوا سيارة شعراوي المرسيدس السوداء الحكومية، وجلس شعراوي في الإمام بجوار السائق وجلس الثلاثة الباقون في الخلف، كانت معظم الطرق مغلقة بسبب حشود الجماهير التي كانت تتدفق على العاصمة من جميع الاتجاهات استعدادًا لتشييع جنازة عبدالناصر يوم أول أكتوبر. وعندما وصلت السيارة أمام مركز تدريب الشرطة في طريق صلاح سالم أوقف شعراوي السيارة واستدار للخلف من مقعده الأمامي وقال: « هؤلاء الثلاثة: السادات وحسين الشافعي وعلي صبري الذين يقيمون في قصر القبة ويتصرفون كما لو كانوا الثالوث: كوسيجين بودجورني بريجنيف، بينما نحن الناصريين الحقيقيين وأقرب الناس إلى عبدالناصر لم نفعل شيئًا بعد لنقرر طريق العمل المشترك الذي سنسلكه، وهذا ما دفعني إلى التفكير في ضرورة مناقشتنا للموقف معاً » وذكر هيكل أن صراحة شعراوي كانت تتطلب منه صراحة مماثلة ولذا رد عليه قائلاً: « إذا كنتم تريدون التنسيق معًا كوزراء فلا تفعلوا ذلك أمامي، فأنا قد اعتزمت ترك الوزارة، ولكن لدى نصيحة أوجهها لكم، وهي أنه من الخطأ أن تحاولوا القيام بدور الناصريين إذا فعلتم ذلك فلا مفر من حدوث رد فعل سوف يقود إلى صراع من أجل السلطة، إذا حدث تعارض في الآراء فسوف ألعب دوري فيه بصفتي صحفيًا، ولكن إذا جرى صراع على السلطة، يرتكز على الأشخاص فلن أتدخل فيه، وسوف تعاني منه البلاد بأكملها ».

ووصف هيكل في روايته السابقة تصرفات سامي شرف العصبية خلال هذا الحديث، فقد ثار غاضبًا في البداية، وقال: لا، إما أن نبقى معًا أو نذهب معًا، وعندما انتهى هيكل من حديثه زاد انفعال سامي، وصرخ قائلاً: ناصر لم يمت، وأخذ يجهش بالبكاء، ثم في الصياح بأنه إما أن يبقى الكل أو يرحل الكل..

وأنهى هيكل روايته بأن تصرفات سامي شرف جعلته يفقد أعصابه، فترك سيارة شعراوي واستقل سيارته التي كانت تسير خلفهم، وانطلق السائق بها عائدًا إلى القاهرة، وذكر شعراوي أنه اجتمع بعد ذلك بسامي شرف وبالفريق أول محمد فوزي، وقرروا أن يستمروا في الحكم، وأن يؤيدوا السادات، وأخطروا بذلك باقي

مجموعتهم؛ وهم سعد زايد وزير الإسكان، وحلمي السعيد وزير الكهرباء، ومحمد فائق وزير الإعلام، وكان تفكير الجماعة قد انتهى إلى ترشيح السادات لرئاسة الجمهورية، خاصة بعد أن أقلقها ظهور زكريا محيى الدين المفاجئ، فقد صدر له نعي للرئيس الراحل عبدالناصر في الأهرام داخل إطار لافت للأنظار، كما تركزت عليه عدسات التليفزيون فترة طويلة خلال الجنازة وأثناء مراسم الدفن، وقد أدى ذلك الأمر إلى استدعاء محمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذٍ أمام اللجنة التنفيذية العليا وسؤاله عن سر ذلك التركيز على زكريا محي الدين، فأنكر أن يكون له أدنى علاقة بالموضوع، وأعلن تأييده لترشيح السادات، ولم يكن أحد في الجماعة بالطبع يرحب بترشيح زكريا محي الدين، فقد كانت شخصيته القوية تجعل من المتعذر السيطرة عليه، على عكس السادات الذي غررت بهم شخصيته المستكينة المسالمة طوال عهد عبدالناصر، فاعتقدوا أن في إمكانهم توجيهه بسهولة، وأنه سوف يقنع ببريق المنصب وأبهة الرئاسة، بينما يظلون هم على نفس الحال التي كانوا عليها في أواخر عهد عبدالناصر، من حيث السيطرة الكاملة والإمساك التام بزمام الأمور.

وعقب إتمام الإجراءات الدستورية وتولي السادات رئاسة الجمهورية في ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ أصدر السادات قرارًا بتعيين نائبين هما حسين الشافعي وعلي صبري وتعيين عبدالمحسن أبو النور أمينًا عامًا للاتحاد الاشتراكي، وكلف الدكتور محمود فوزي بتشكيل وزارة جديدة، وفي التعديل الذي أجراه محمود فوزي في وزارته أصبح شعراوي جمعة نائبًا لرئيس الوزراء للخدمات ووزيرًا للداخلية، بينما ظل الفريق أول محمد فوزي وسامي شرف على نفس وضعهما القديم، ولكن ذلك التعديل الوزاري أدى إلى خروج أمين هويدي من الحكم، وكان واحدًا من أقرب المقربين إلى عبدالناصر، وكان يشترك كثيرًا في حضور اجتماعات الجماعة الثلاثية في مكتب سامي شرف باعتباره موضع ثقة الرئيس، وقد ذكر شعراوي جمعة في التحقيق أمام المدعي الاشتراكي قصة خروج أمين هويدي من الوزارة، فقال ما يلي:

الأرض . كان تفكير السادات متجهًا إلى حل الاتحاد الاشتراكي بحجة وجود كثير من العناصر السيئة ضمن صفوفه، وإعادة الانتخابات من القاعدة إلى القمة لإيجاد لجنتين جديدتين لجنة تنفيذية عليا، ولجنة مركزية تستبعد منهما العناصر غير المرغوب فيها، وبعد إتمام انتخابات الاتحاد الاشتراكي يتم تغيير شامل للوزارة بإدخال وجوه وعناصر جديدة بها.

وكان خصوم الجماعة يتهمون أفرادها بأنهم يقاومون التغيير ضمانًا لاحتفاظهم بسلطاتهم ومناصبهم القيادية الخطيرة، وخشيتهم من أن تسفر الانتخابات القادمة عن فشل أعوانهم في الوصول إلى المناصب الهامة التي كانوا يتولونها وقتئذٍ في الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي.

٢- خارجياً: كان أفراد الجماعة يؤمنون بضرورة استمرار السياسة التي رسمها عبدالناصر، وهي الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتي الذي هو المورد الوحيد لمصر للسلاح، حتى يتم للقوات المسلحة خوض غمار المعركة ضد إسرائيل لتحرير الأرض المحتلة، وأنه ليس في الإمكان الثقة بأمريكا بسبب انحيازها التام لإسرائيل.

ولكن السادات كانَ يرى أنه من الخطأ الاستمرار في معاداة أمريكا والاكتفاء بالسير في الفلك السوفيتي، فقد أثبت الاتحاد السوفيتي عجزه عن حل القضية سلميًا، أو فرض تدخله لحلها عسكريًا، ولقد وضح بجلاء أن سياسته في تسليح مصر منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ قائمة على تحقيق قدرتها الدفاعية فقط، مما يعني عدم إمكان مصر القيام بهجوم ضد إسرائيل، ولذا كان يرى أنه لابد من إجراء الاتصالات مع أمريكا التي تملك في اعتقاده ٩٩% من أوراق اللعب، والتي في إمكانها الضغط على إسرائيل من أجل حل القضية سلميًا.

وكان علي صبري باعتباره نائبًا لرئيس الجمهورية وعضوًا باللجنة التنفيذية العليا قد انتابه شعور بالإحباط بعد أن رأى نفسه رغم بريق مناصبه مجردًا من أية سلطة أو مشاركة فعلية في الحكم، كما أثار ثائرته أسلوب السادات الانفرادي في اتخاذ القرارات دون مشاورة أحد، كما جرى يوم ٤ فبراير ١٩٧١ حينما أعلن

أمام مجلس الأمة فجأة مبادرته للسلام المتعلقة بإعادة فتح القناة للملاحة الدولية، في مقابل انسحاب إسرائيل إلى منطقة المضايق، ونظرًا لأن السياسة التي كان يؤمن بها علي صبري من الوجهتين الداخلية والخارجية كانت تتفق تمامًا مع السياسة التي كانت تعتنقها جماعة شعراوي وسامي وفوزي هم وأعوانهم العديدين الذين كانوا يدورون في فلكهم وقتئذٍ في المجالين التنفيذي والشعبي؛ فقد تواءمت أهداف الطرفين، وبدا التعاون الوثيق بينهما بقصد الوقوف في وجه السادات، وإجباره إذا لزم الأمر على التنحي عن الحكم.

وحاول علي صبري إثارة مشاعر الجماعة ضد السادات كي يستقطب أفرادها إلى جانبه، فكان يستفزهم بقوله: إنهم إذا لم يقفوا في وجه السادات فسوف يطيح في البلد كلها، وسوف يضربهم في المستقبل بالأحذية، وسوف ينفرد بالرأي ويصبح دكتاتورًا ولن يقدر أحد عليه، ووجدت الجماعة من علي صبري ـ رغم شخصيته غير المحبوبة ـ معارضًا عنيدًا شديد المراس، يمكنها أن تتستر خلفه لإيقاف السادات عند حده.

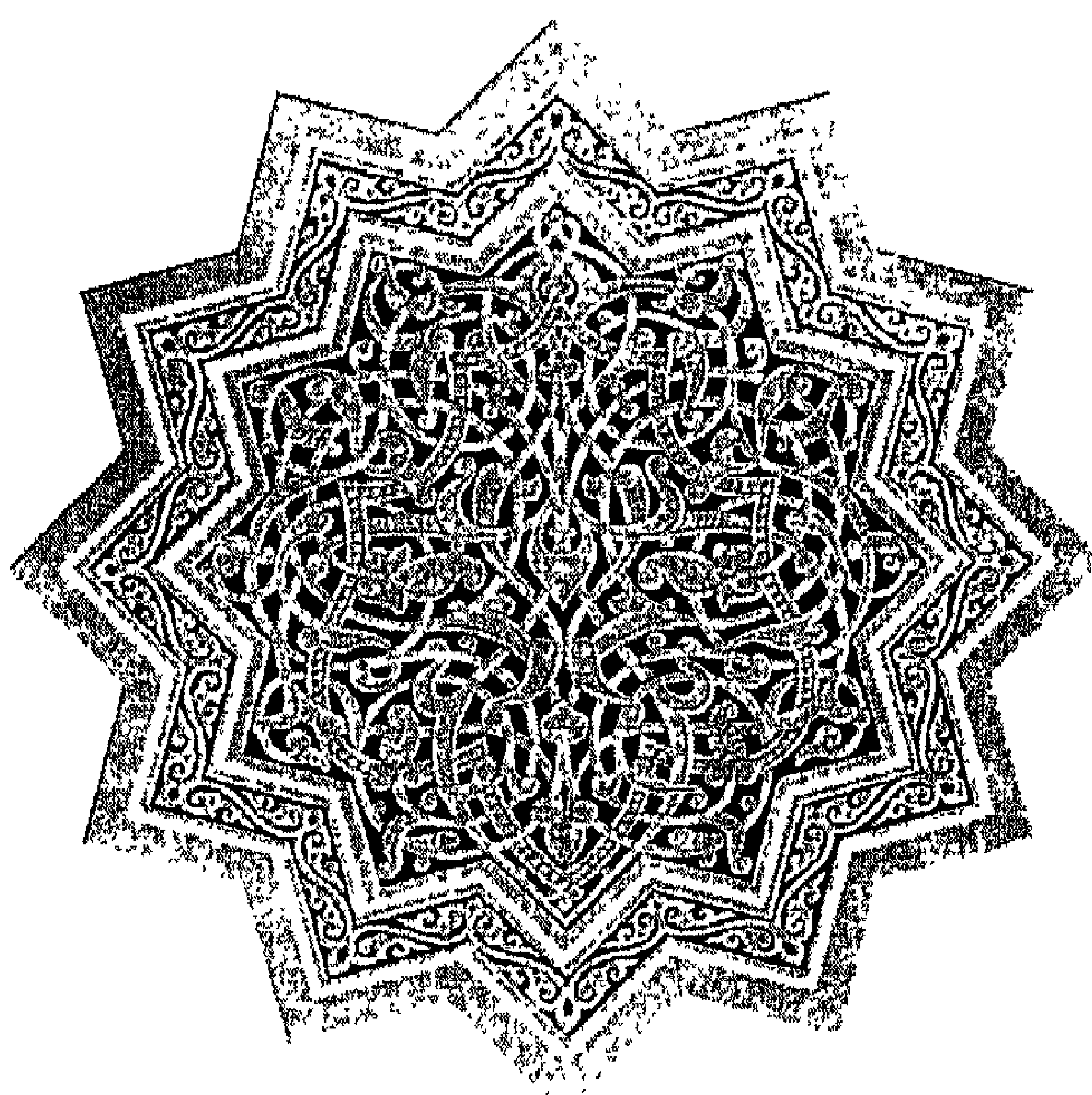
وكان علي صبري بحكم المناصب الكبيرة التي تولاها لا يهاب السادات، فلم يكن يحترمه كالآخرين، وعندما كان يتحدث أمام أعضاء اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل ١٩٧١ معارضًا مشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا كان يوجه الحديث إلى رئيس الجمهورية بقوله « أنت ياسادات »، وقد اتضح من شرائط التسجيل التي ضبطت بالمخابرات العامة بعد أحداث ١٥ مايو أن علي صبري اعتاد أن يوجه أشد أنواع الشتائم وعبارات السباب الجارحة إلى الرئيس خلال محادثاته التليفونية مع أعضاء الجماعة. وكان هؤلاء يعتقدون أنه باعتباره رجل موسكو رقم ١ في مصر فإنه غير قابل للعزل، ولن يجرؤ السادات على مسه بسوء، ومما يؤيد ذلك أن شعراوي قال لعلي صبري خلال محادثة تليفونية جرت بينهما يوم ٢٥ أبريل ١٩٧١ عقب اجتماع اللجنة المركزية « السادات لن يجرؤ أن يمسك بشيء وإلا يبقى حرق الدنيا ».

وكان مخطط الجماعة يقوم على الاستفادة من كراهية علي صبري للسادات ومن نقمته الشديدة عليه، لتحريض علي صبري على مهاجمة السادات بطريقة عنيفة خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية، مما يؤدي إلى إحراج مركزه أمام الرأي العام في مصر، في الوقت الذي يقومون فيه بزعزعة ثقة السوفيت فيه، وتشويه صورته أمامهم بإبلاغ القادة السوفيت في موسكو عن طريق سفيرهم في مصر فلاديمير فينوجرادوف بأن السادات قد انحرف عن الخط الناصري وعن الاشتراكية، وأنه قد باع البلد للأمريكان، وقد علق السادات على ذلك في كتابه « البحث عن الذات » بقوله: « إنه من المؤلم أن السوفيت قد صدقوا هذا الكلام ».

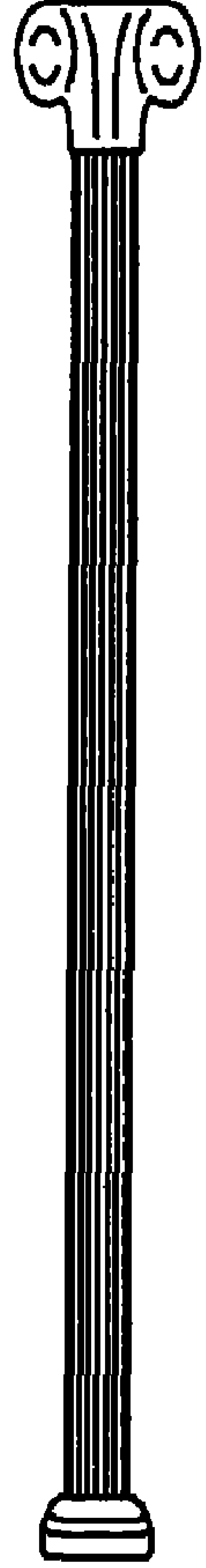
وكانت القضية الكبرى التي أثارت الأزمة وفجرت الصراع بين الطرفين هي قضية الاتحاد العربي الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا، ففي خلال اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأربعاء ٢١ أبريل ١٩٧١ باستراحة الرئيس بالقناطر الخيرية شن علي صبري هجومًا عنيفًا على السادات من حيث الأسلوب الذي يتبعه في عدم استشارة أحد، ومن حيث الموضوع لعدم موافقته على اشتراك مصر في هذا الاتحاد. ونتيجة للاحتكام إلى أعضاء اللجنة خسر السادات الجولة إذ كانت نتيجة التصويت ٤ ضد ٣ لصالح علي صبري، مما دفع السادات إلى إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية التي تقرر أن تعقد اجتماعها يوم ٢٥ أبريل ١٩٧١.

ورغم أن الاتفاق كان قد تم مع علي صبري على أن يلتزم الصمت ولا يتدخل بتاتًا في المناقشات حتى يبدو أن الاقتراح الذي سيطرح بشأن تأجيل اتخاذ القرار نابع من داخل اللجنة المركزية نفسها؛ ولكن شعراوي جمعة وسامي شرف تمكنا من إثارة علي صبري بطريقة غير مباشرة، فقد نقلا نبأ اعتزام السادات إقالة علي صبري إلى عبدالمحسن أبو النور الذي لم يتردد في إبلاغه لعلي صبري قبل اجتماع اللجنة المركزية مباشرة، وقال له: « خش جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره» مما اثار ثائرة علي صبري، وجعله يغير خطته من التزام الصمت إلى المبادرة

بالهجوم، وإثارة اللجنة المركزية ضد السادات، وكان نبأ اعتزام السادات إقالة علي صبري قد تسرب إلى سامي وشعراوي بوسيلة خاصة من السفارة السوفيتية، كما تأكد النبأ لدى سامي من أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الذي أبلغه له بحكم وظيفته، وقد ذكر أحمد كامل خلال التحقيق معه بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ أن شعراوي وسامي كانا من المكر والدهاء بحيث أثارا علي صبري بطريق غير مباشر، وذلك بتوسيط عبدالمحسن أبو النور لنقل النبأ إليه، ولما استفسر منهما علي صبري بعد اجتماع اللجنة المركزية عن حقيقة الأمر نفيا له علمهما بأي شيء عن ذلك، ووعداه بأنهما سيبحثان الموضوع، وقد علق أحمد كامل على ذلك في التحقيق بأن سامي وشعراوي كانا يتبعان أساليب ماكرة وغير واضحة في سبيل الوصول إلى غرضهما وطبقا ذلك حتى في صلاتهما الشخصية، وفي عملهما، وقد نفيا لعلي صبري علمهما بشيء مما نقله له عبدالمحسن أبو النور بشأن اعتزام السادات إقالته في حين إنهما يعلمان تمامًا أن الخبر صحيح لأن أحمد كامل كما ذكر، كان أول من نقله لهما بحكم علمه كرئيس للمخابرات العامة.



الفصل الثانى



هل نجحت المخابرات السوفيتية في تجنيد مستشار عبدالناصر ؟

في عام ١٩٧٤ أصدرت مؤسسة (الريدرز ديجست الأمريكية) بنيويورك كتابًا ضخمًا بلغ عدد صفحاته ٤٦٢ صفحة، وكان عنوانه غريبًا. ذلك لأنه لم يتكون إلا من ثلاثة حروف لاتينية كبيرة هي (K.G.B) كتبت بلون أبيض على الغلاف الأحمر للكتاب، وتحت هذه الحروف الثلاثة التي لم تكن تعني أي اصطلاح معروف باللغة الإنجليزية، كانت مكتوبة بضعة أسطر سوداء باللغة الإنجليزية. كانت ترجمتها العربية هي: (العمل السري للعملاء السريين السوفيت ـ تأليف جون بارون John Barron) وهكذا اتضح أن الحروف الثلاثة K.G.B إنما هي اصطلاح باللغة الروسية يدل على أخطر جهاز سري سوفيتي ظهر في التاريخ، وهو جهاز المخابرات والجاسوسية بالاتحاد السوفيتي، ذلك الجهاز الذي يعمل في خدمته نحو نصف مليون شخص، وتشغل رئاسته ثلاثة مبان كبيرة في ميدان ديزرزنسكي بموسكو.

إن جهاز المخابرات العامة السوفيتي هو الأداة الرئيسية التي عن طريقها يتمكن الحكام السوفيت من حكم بلادهم ومن رسم السياسة الخارجية السوفيتية ويتحكم هذا الجهاز في مصير نحو ٢٥٠ مليونا من مواطني الاتحاد السوفيتي وعدد آخر لا يحصى من مواطني الدول التي تدور في الفلك السوفيتي، وقد قام بتأليف الكتاب كاتب أمريكي معروف يدعى (جون بارون). كان محرراً قديمًا في مجلة (ريدرز ديجست)، والتحق في بداية الخمسينيات بمدرسة المخابرات التابعة للبحرية الأمريكية، وتخصص في اللغة الروسية، وعمل في برلين لمدة عامين كضابط مخابرات، وعندما تم تسريحه من البحرية عام ١٩٥٧ انضم إلى أسرة تحرير جريدة (واشنطن ستار)، حيث أكسبته مقالاته وتحقيقاته الصحفية شهرة كبيرة ومكانة مرموقة.

وقد أثار الكتاب منذ صدوره ضجة كبرى في شتى أرجاء العالم إذ إنه كان أول مرجع موثوق بصدقه، يكشف الستار عن الأسرار الخطيرة للجهاز السوفيتي الرهيب K.G.B، ماذا يفعل؟ وكيف يمارس نفوذه الخفي الواسع النطاق على

المستوى العالمي ؟ ولم يتمكن (جون بارون) من تأليف كتابه الذي حاز كل هذه الشهرة إلا بعد أن أمضى أربع سنوات جرياً وراء البحث والتحقيق في حقيقة نشاط هذا الجهاز، الذي تشعبت عملياته وامتدت سطوته إلى كل مكان على وجه الكرّة الأرضية.

لقد اتيحت للمؤلف الفرصة لدراسة آلاف الوثائق في أرشيف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كما تم له معرفة الكثير من الأسرار بالتعاون مع معظم أجهزة المخابرات في العالم الغربي، وأهم من ذلك كله هو تمكنه من عمل لقاءات مع عدد من ضباط المخابرات السوفيت السابقين الذين فروا من تحت السيطرة المحكمة للجهاز الجبار، الذي كان يتولى تشغيلهم، ولجأوا إلى دول أوربا الغربية أو إلى الولايات المتحدة، وقد كشف هؤلاء باعترافاتهم الستار عن أدق أسرار جهاز المخابرات السوفيتي، كما كانوا السبب في انكشاف أمر عدد كبير من عملاء السوفيت في مختلف بلاد العالم.

ومن بين أهم ثماني عمليات في العالم أحرز فيها جهاز K.G.B السوفيتي نجاحًا باهرًا، وسجلها المؤلف على غلاف كتابه، عملية تتعلق بمصر وكان عنوانها: « كيف احتال جهاز K.G.B سرًا على الرئيس المصري ناصر بتجنيد مستشاره الخاص؟ » وقد اتضح أن ضابط المخابرات السوفيتي الذي روى للمؤلف الأمريكي أسرار هذه العملية الخطيرة، كان عميلاً مزدوجًا، عمل لحساب المخابرات السوفيتية K.G.B في الوقت الذي كان يعمل فيه لحساب المخبارات المركزية الأمريكية C.I.A وهو يدعى (فلاديمير سخاروف Vladimir Sakharove)، وقد تمكن من الهرب واللجوء إلى مندوب المخابرات المركزية الأمريكية بالكويت، قبل منتصف الليل يوم ١٠ يوليو ١٩٧١ بعد أن وصلته إشارة التحذير من الأمريكيين بأن المخابرات السوفيتية قد اكتشفت أمره، هذا وقد عقد جون بارون عدة لقاءات مع ذلك العميل المزدوج الذي زاول نشاطه السري في ثلاث دول عربية هي اليمن ومصر والكويت، وكشف له العميل من خلال اعترافاته عن كثير من أسرار وأساليب عمل المخابرات السوفيتية في هذه الدول، كما كشف له عن أسماء بغض أصحاب المراكز الهامة في مصر الذين جندتهم المخابرات السوفيتية للعمل لحسابها.

كيف كان يتم للمخابرات السوفيتية تجنيد العملاء السريين ؟

من المعلومات التي سجلها جون بارون عن قصة العميل المزدوج سخاروف التي دونها في الفصل الثاني من كتابه الذي جعل عنوانه « أسرار من الصحراء » والذي بلغ عدد صفحاته ٣٤ صفحة (من الصفحة ٢٩ إلى ٦٢) نعرف أن سخاروف كان عام ١٩٦٧. شابا وسيما في الثانية والعشرين من عمره، ذا جسم قوي مفتول العضلات، انحدر من أسرة تعتبر بالمقارنة بالأسر السوفيتية ذات ثروة ونفوذ.

وكان والده محل ثقة المخابرات السوفيتية بحكم عمله عشرين عامًا في وظيفة حامل حقيبة دبلوماسية بوزارة الخارجية، وقد قام والده بأداء خدمات جليلة للمخابرات السوفيتية خلال عمله بالخارجية، مما جعل له كثيرًا من الأصدقاء من أصحاب القوة والنفوذ في موسكو، وبحكم دراسة سخاروف اللغة العربية لمدة خمس سنوات في معهد العلاقات الدولية بموسكو حتى أتقنها انفتح أمامه باب العمل بوزارة الخارجية السوفيتية، فأرسلته للتدريب لمدة ستة أشهر في القنصلية السوفيتية بميناء الحديدة باليمن الشمالية، فذهب بمفرده وترك زوجته الحامل في طفلهما الأول في موسكو.

وكانت الحكومة السوفيتية تسيطر سيطرة كاملة وقتئذٍ على الرئيس اليمني عبدالله السلال، ولم يكن السلال يرغب في أن تتم مقابلاته مع السفير السوفيتي (ميرزو رحماتوف) علانية في العاصمة صنعاء، مما دعا المخابرات السوفيتية إلى شراء منزل بالقرب من الحديدة لتجعل منه مكانًا لعقد لقاءات السلال مع السفير السوفيتي، وكان التنافس من أجل الحصول على نفوذ في اليمن على أشده وقتئذٍ بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ولذا كان الصينيون في الحديدة يسببون متاعب كثيرة للجالية السوفيتية التي كان الحي السكني المخصص لأفرادها لا يفصله سوى جدار واحد عن القنصلية الصينية بالحديدة، وانتهز الصينيون فرصة الهزيمة التي حاقت بالعرب في حرب يونيو ١٩٦٧ لشن دعاية شعواء ضد الاتحاد السوفيتي باتهامه بخيانة العرب، وبأنه كان السبب وراء هزيمتهم في الحرب.

وفي صباح ١٠ يوليو ١٩٦٧، وبينما كان سخاروف وحده في مكتبه بالقنصلية أحاطت بالقنصلية مظاهرة صاخبة، اشترك فيها نحو ١٥٠٠ يمني، يتقدمهم بعض المحرضين والمهيجين من الصينيين، وكادوا يحطمون القنصلية

ويفتكون بسخاروف الذي أوصد جميع الأبواب والنوافذ، وواجه المتظاهرين وحده لولا وصول النجدة من القوات المصرية التي تمكنت من تفريق المظاهرة، ومن إنقاذ سخاروف، وخلال عمل سخاروف باليمن كقائم بأعمال القنصل بسبب قيام القنصل الأصلي بإجازته في موسكو، اتصل به مندوب المخابرات السوفيتية في الحديدة فلاديمير ايفتشينكوف، وتم له تجنيده للعمل لحساب المخابرات، وطلب منه تقديم تقارير سرية عن جميع أفراد الجالية السوفيتية بالحديدة، خاصة الذين لهم علاقات واتصالات بالعرب، كما طلب منه الحصول على معلومات عن الحامية المصرية في الحديدة.

واستمر سخاروف يقدم تقاريره السرية بهمة ونشاط إلى مندوب المخابرات حتى نجح في الحصول على ثقته، ونتيجة لذلك أرسل رجل المخابرات ايفتشينكوف إلى إدارته في موسكو يعدد مواهب سخاروف ويرشحه للعمل ضابطًا في المخابرات السوفيتية، وعندما صدقت وزارة الخارجية على عودة سخاروف إلى موسكو بعد انتهاء المدة المحددة له للتدريب رأى لأول مرة طفلته الجميلة إيكاترينا، ولم تكد حفلات الترحيب التي أقيمت له في موسكو بمناسبة عودته تنتهي حتى جاءه استدعاء سري في نوفمبر ١٩٦٧ ليقدم نفسه إلى أحد العناوين في موسكو، وعندما وصل إلى ذلك المكان قابله فاسيلي إيفا نرفش الذي علم بعد ذلك أنه مندوب المخابرات الذي تولى عملية تجنيده، وفي يناير ١٩٦٨ تم تعيين سخاروف كملحق في القنصلية السوفيتية في الإسكندرية، وسافر هذه المرة وبصحبته زوجته الجميلة ناتاليا وابنته إيكاترينا.

وعلى رصيف الميناء وجد سخاروف رجلاً في الأربعين من عمره ينتظره ويرحب به قائلاً أنا (فكتور سبيرونوف) نائب القنصل في الإسكندرية، حجزت لك شقة جميلة في نفس المبنى الذي أقيم فيه، تعالوا فإن زوجتي تنتظركم لتناول العشاء معنا، وفي شقة سبيرونوف دار حديث طويل فهم منه سخاروف أن مضيفه يعلم كل شيء عنه، وأدرك على الفور أن سبيرونوف هو رجل المخابرات السوفيتي في الإسكندرية، وتم الاتفاق على أسلوب العمل بينهما وتناقشا في تفاصيل كثيرة تتعلق بعملهما السري المشترك.

وكانت الفترة التي أمضاها سخاروف في مصر من أخطر الفترات بالنسبة لنشاط المخابرات السوفيتية في الشرق الأوسط، وكان أشد ما يثير قلق السوفيت

هو احتمال توصل مصر وإسرائيل إلى تسوية سلمية بينهما، مما قد يؤدي إلى انتهاء حاجة مصر إلى الأسلحة والمعدات السوفيتية، وبالتالي إلى إنهاء الوجود السوفيتي في مصر.

وكان ذلك هو ما دفع المخابرات السوفيتية إلى إنشاء مؤسسة سرية في مصر تابعة لها كانت تستهدف من وراء إنشائها استمرار فرض سيطرتها على مصر في المستقبل، ولذا بذلت مجهوداتها لتجنيد عملاء لهذه المؤسسة في المجال العسكري وفي أجهزة الأمن والصحافة وفي الجامعات وفي الاتحاد الاشتراكي. بل وبين مستشاري عبدالناصر الشخصيين، وكانت تحاول أن تشكل من هؤلاء العملاء نواة لطبقة جديدة تدين بالفضل والولاء للاتحاد السوفيتي، وأسندت لسخاروف مهمة ترجمة تقارير عملاء السوفيت في الإسكندرية إلى اللغة الروسية، كما أتيحت له الفرصة للاطلاع على البرقيات السرية المتبادلة بين موسكو وأجهزة مخابراتها بالإسكندرية، مما جعله يكون حصيلة ضخمة من المعلومات عن النشاط السري السوفيتي في مصر، ولم يمض وقت طويل حتى طلب منه سبيرونوف أن يبدأ في إقامة علاقات مع بعض العناصر المصرية، وحدد له بالذات شخصًا يدعى عبدالمقصود فهمي حسن، كان مسئولاً من ناحية الأمن عن مراقبة القنصليات الأجنبية في الإسكندرية، وقال سبيرونوف عنه لسخاروف: عبدالمقصود فهمي ما زال صغيراً، ولكن لا تنس أن الصغير يصبح كبيراً بسرعة.

ونجح سخاروف في التعرف على عبدالمقصود فهمي هذا، ودعاه إلى بيته عدة مرات، وإلى حفل استقبال رسمي في القنصلية، وبدأ يقدم له بعض الهدايا مثل الكافيار والفودكا والويسكي بين الحين والحين، وقام سخاروف بتقديم صديقه المصري إلى رئيسه سبيرونوف في إحدى الحفلات المفتعلة لهذه المناسبة في منزل سخاروف، وبعد مرور بضعة أشهر على هذا اللقاء فوجئ سخاروف برئيسه سبيرونوف يطلب منه قطع صلته نهائياً بعبدالمقصود فهمي حسن، ولما أبدى سخاروف دهشته نظرًا للصداقة التي باتت تربطه بعبدالمقصود اكتفى سبيرونوف برد مقتضب، قال فيه: « سوف يفهم هو ويقدر الظروف » وسرعان ما أدرك سخاروف سر قرار رئيسه عندما بدأت تقارير عبدالمقصود حسن المسئول المصري عن أمن القنصليات تصل إليه ليتولى ترجمتها من العربية إلى الروسية، فقد تم تجنيد عبدالمقصود فهمي حسن للعمل لحساب المخابرات السوفيتية، وكان أحد المسئولين

عن مقاومة المخابرات السوفيتية في الإسكندرية ضابطًا يدعى عبدالهادي السيد، وكجزء من خطة لإغرائه دبرت المخابرات السوفيتية بعثة دراسية لشقيقه في المعهد الزراعي العالي في تبليس بالاتحاد السوفيتي، وقبل رحيل الطالب إلى معهده بالاتحاد السوفيتي للدراسة التقى به سخاروف الذي تهيأت له الفرصة بالطبع للتعرف على شقيقه عبدالهادي السيد، وبدأت الصلة الاجتماعية تتوثق بينهما بحكم وجود أخيه في بعثته الدراسية بالاتحاد السوفيتي، وبعد أن قام سخاروف بتقديم عبدالهادي إلى سبيرونوف انسحب سخاروف ليتولى رئيسه بنفسه أمر عبدالهادي، كما تولى من قبل أمر عبدالمقصود.

وانتقل سخاروف بناء على تعليمات سبيرونوف للبحث عن علاقات جديدة مع موظفين مصريين آخرين بشرط الابتعاد عن الشيوعيين المصريين، فهؤلاء تم إحراقهم، والمطلوب البحث عن عملاء جدد، ولاحظ سخاروف أن سبيرونوف يسيء معاملة الشيوعيين المصريين القدامى، ويتعمد إحراجهم وإهانتهم والسخرية منهم.

حدث هذا مع محمد قريطم الذي كان يتولى إصدار نشرة دورية في الإسكندرية، وكان قد تقدم إلى القنصلية السوفيتية يعرض عليها أن يصدر عددًا خاصًا من نشرته بمناسبة عيد ميلاد لينين بشرط أن تشترى القنصلية ٥٠٠ نسخة، ورفضت القنصلية طلبه وإزاء إلحاح قريطم أمر القنصل بطرده من المبنى. وكان سخاروف يسافر إلى القاهرة مرتين أو ثلاثا شهريًا لأداء مهام خاصة بسبيرونوف أو لأعمال خاصة بالقنصلية. وبعد أن يمر على السفارة كان من عادته قضاء الليلة في صحبة بعض الأصدقاء، وغالبًا ما كان يتحدث مع اثنين من ضباط المخابرات بالسفارة، هما (جنادى ينيكيف وفانتين بولياكوف)، ومع رجل سوفيتي ضليع في اللغة العربية هو (سيرجى أراكليليان) الذي أحبه عبدالناصر حبا جما، وعينه مترجمًا خاصًا له.

وأتاحت له هذه الزيارات الفرصة للتعرف على حقيقة ما يجرى من أحداث في المنطقة بعيدًا عما تتم إذاعته من أنباء كاذبة عن طريق الدعايات الخادعة، وأسر إليه أصدقاؤه بأن بعض الطيارين السوفيت الذين يقودون طائرات الميج التي تحمل علامات مصرية يقتلون في الاشتباكات الجوية مع طائرات الفانتوم الإسرائيلية.

وذات مرة أثناء وجوده بالقاهرة وصلت من الصحراء جثتان لاثنين من

الطيارين الروس اللذين أسقطت طائرتاهما، ورأى سخاروف زوجتيهما تبكيان بحرقة فوق تابوتيهما، كذلك أبلغه أراكيليان (مترجم عبدالناصر الخاص) عن رحلات سرية سافر فيها إلى موسكو بصحبة ناصر، كما أبلغه بكثير من تفاصيل المحادثات التي دارت بين الرئيس المصري وبين قادة الكرملين.

وعلى الرغم مما كان يتصف به سبيرونوف مندوب المخابرات في الإسكندرية من تحفظ وحذر، فقد ذكر سخاروف أن رئيسه كان في بعض الأحيان لا يستطيع أن يقاوم الحافز الذي يدفعه لأن يبهر الآخرين بمعلوماته السرية، وذات مساء من أمسيات ربيع عام ١٩٦٩ كان الاثنان يشربان الويسكى الأسكتلندي، وأعرب سخاروف عن دهشته لأن المخابرات السوفيتية لم تفطن للاستعدادات التي أعدتها إسرائيل لشن هجومها في يونيو ١٩٦٧، فقال سبيرونوف أن أحداً لا يجهل أن إسرائيل أعدت عدتها للحرب، ولكن المهمة الأساسية لأي مندوب سوفيتي تتمثل في التأكد من يوم الحرب بالضبط ومن حقيقة نوايا العدو، فعقب سخاروف قائلاً: لقد تساءلنا في اليمن لماذا لم نفعل ذلك؟، فقاطعه سبيرونوف قائلاً: « كلا لقد كانت لدينا المعلومات وكانت معلومات دقيقة؛ لقد كنا على علم بتاريخ الهجوم وساعته بالضبط، وأرسلنا هذه المعلومات إلى المركز (الرئاسة في موسكو)، ودهشنا لأن المركز لم يبلغ العرب، وربما لم يصدق المصدر أو تطرق إليه الشك في صحته، وربما كان هذا خطأً روتينياً في المركز، وربما كان شيئًا مدبرًا فأنا لا أعرف بالضبط».

ومن الطبيعي أن سخاروف قد ثار فضوله من جراء هذا التأكيد بأن المخابرات السوفيتية حصلت على هذه المعلومات البالغة الأهمية وحجبتها عن العرب، وهي معلومات كان يمكن أن تقيهم شر الهزيمة النكراء التي لحقت بهم.

وبعد أقل من أسبوع واحد ثار فضوله أكثر وأكثر عندما سمع خبرًا مثيرًا من سبيرونوف في أحد اجتماعاته بالعاملين في القنصلية. فقد طرح سخاروف سؤالاً عما إذا كان النفوذ المتزايد على الحكومة المصرية من جانب الصحفي محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام قد تسببت عنه مصاعب للاتحاد السوفيتي. فرد عليه سبيرونوف قائلاً: « لن يحدث ذلك طالما استمر شرف حيث هو الآن » فقال القنصل شوميلوف: « إني لم اسمع عنه من قبل» فقال سبيرونوف: « إن سامي شرف هو الشخصية الأولى في الحكومة في الواقع، فهو مستشار الرئيس لشئون

المعلومات، وهو الرجل الذي ينصت إليه ناصر أكثر مما ينصت لأي رجل آخر. وهو يعتبر من وجهة نظرنا أكبر قوة إيجابية في مصر، فهو القوة التي نعتمد عليها».

وكان سبيرونوف يتحدث بصدق، ولكن حديثه كان يفتقر إلى الحكمة، فقد كان سامي شرف من الأهمية بمكان: بحيث لا يجوز الكشف عنه بهذه الطريقة.

وقد تضمنت الصفحات من ٥١ إلى ٥٣ من كتاب K.G.B ما يلي: «كان سامي شرف في ذلك الوقت عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله، فهو يمثل حالة رجل صغير لا شأن له تحول إلى صاحب شأن ونفوذ. لقد كان بمثابة تزكية للأسلوب الذي يتبعه جهاز المخابرات السوفيتية، الذي يتمثل في تجنيد عدد لا يحصى من العملاء على أمل أن بعضهم سوف ينجح بعد سنوات لقد كان سامي شرف نموذجًا ممتازًا لإيضاح كيف يمكن لعميل واحد ذي نفوذ أن يغير مجرى التاريخ.

كان سامي شرف يشبه ثمرة الكمثرى الرديئة جداً، وكان مظهره يكذب حدة ذهنه، وميله الغريزي للدسائس، وشخصيته الطموح القوية الشكيمة التي لا تثبط الوساوس عزمها وطاقته غير العادية على العمل، وفيما عدا وصمة الخيانة فليس له نقائص شخصية.

وقد بدأت محاولات المخابرات السوفيتية في التودد إلى سامي شرف سنة ١٩٥٥ عندما سافر إلى موسكو مع وفد من أوائل الوفود العسكرية المصرية التي ذهبت تطلب المعونة السوفيتية، وبعد ذلك بفترة وجيزة عينه علي صبري مساعدًا له، وليس من المعروف ما إذا كان قد اختاره بناء على تحريض من السوفيت أم لا، وسرعان ما أعاد سامي شرف تنظيم مكتب علي صبري، وفي أثناء هذه العملية حصل لنفسه على مزيد من النفوذ، واستطاع أن يكون على اتصال مباشر مع ناصر، وعاد إلى موسكو سنة ١٩٥٧ مع وفد مصري آخر.

ومرة أخرى حاول جهاز المخابرات السوفيتي التقرب إليه بطريقة ذكية، وقام شرف بزيارة إلى نيويورك سنة ١٩٥٨ (للتمهيد لزيارة ناصر للأمم المتحدة) والتقى سراً مع فلاديمير سوسليف، وهو ضابط بالمخابرات السوفيتية، ومعين في وظيفة مستشار للوفد السوفيتي بالأمم المتحدة.

وهناك دلائل تحملنا على الاعتقاد بأن سامي شرف أصبح عميلاً يتحكم

فيه جهاز المخابرات السوفيتية منذ عام ١٩٥٨، وبعد هذا العام لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في المركز في موسكو أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها، وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء، وكان الاسم الرمزي لسامي هو « الأسد ».

وبعد أن أصبح سامي شرف كبير مستشاري الرئيس ناصر لشئون المعلومات، نأى بنفسه عن علي صبري، واتخذ الصورة التي رسمها له بدقة جهاز المخابرات السوفيتية ألا وهي صورة الرجل الشديد التحمس للقومية العربية، فراح يقول: «إن الهدف الأسمى أمام مصر في الداخل هو أن تحقق الديمقراطية الاجتماعية، وفي نفس الوقت أن تحقق الهدف الأسمى في سياستها الخارجية، وهو الوحدة العربية التي تؤدي إلى تصدع إسرائيل». واستطاع بكل وسيلة ممكنة أن يقنع عبدالناصر برأيه بأنه نظرًا لاعتبارات سياسية داخلية فإن أمريكا ستذهب إلى أبعد مدى في مساندتها لإسرائيل، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على مصر أن تستغل الشرق ضد الغرب، وتحصل على كل ما تستطيع الحصول عليه من روسيا، دون أن تعرض سيادتها للشبهة أو المخاطر.

وبعلم ناصر أو بدون علمه أبرم شرف اتفاقاً سرياً ينص على القيام بعمليات مشتركة بين مصر وجهاز المخابرات العامة السوفيتية، وعلى أن يتولى السوفيت تدريب ضباط المخابرات المصرية، وبفضل هذا الاتفاق تمكن الروس من زيادة تغلغلهم في الحكومة المصرية عن طريق الضباط الذين يلقنونهم أفكارهم.

كذلك فإن هذا الاتفاق أعطى ذريعة لسامي شرف لكي يلتقي علانية مع فاديم كريتشنكو أكبر ضابط للمخابرات السوفيتية بالقاهرة، وفي أوائل الستينيات كان سامي شرف هو الذي يصدق على جميع تعيينات المصريين في الخارج، وكان يشرف على تحريات الأمن عن موظفي الحكومة، كما كان هو شخصياً يتولى إدارة عمليات المخابرات الخارجية التي كان يهتم بها ناصر بصفة خاصة. ولهذا السبب أنشأ في داخل جهاز المخابرات شبكة خاصة من الضباط وظيفتها تقديم التقارير إليه شخصيًا.

والأهم من ذلك فإنه كان هو الذي يحدد أي التقارير يمكن أن تصل إلى ناصر. كما كان هو الذي يحدد مضمون التقارير اليومية التي كانت ترفع إليه.

وهكذا استطاع جهاز المخابرات السوفيتية عن طريق سامي شرف أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري يعتمد عليها كل الاعتماد في تكوين أحكامه وفي رسم سياسة البلاد.

وبوصفه أقرب المقربين إلى ناصر حصل سامي شرف سنة ١٩٦٧ على نفوذ لا يزيد عنه سوى نفوذ الرئيس نفسه، فقد كان سامي هو الذي ينقل أوامر الرئيس إلى الوزراء، وبهذا أصبح أعلى منهم مكانة في واقع الأمر، ولكن أعظم نفوذ له على شئون مصر كان ينبع من نجاحه في إخفاء ولائه الحقيقي، فقد كان ناصر يدرك أن ما يشير به الروس كان يخدم مصالحهم، وقد لا يتفق هذا مع مصالح مصر. كذلك كان يدرك أن كثيرين من المقربين إليه وخصوصًا نائبه علي صبري، ووزير الداخلية شعراوي جمعة، ووزير الحربية محمد فوزي كانوا حلفاء للسوفيت، ولكنه لم يجد سبباً يجعله يشك في رئيس مخابراته المخلص الذي يحظى بثقته .. سامي شرف، ذلك الرجل الذي كانت المخابرات السوفيتية توجهه دائمًا لأن يظهر بصورة الرجل الوطني الذي لا يهتم إلا بأفضل شيء لمصر.

لقد كان سامي هو الرجل الوحيد الذي كان ناصر يشعر بأنه يستطيع أن يلتمس لديه الرأي السديد. وفي خلال ربيع سنة ١٩٦٧ الحرج عندما كان ناصر يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه ».

هذا ما سجله الكاتب الأمريكي (جون بارون) عن قصة تجنيد المخابرات السوفيتية لسامي شرف على لسان العميل السري المزدوج فلاديمير سخاروف.

وسوف نتناول هذه القصة بالتحليل الموضوعي بهدف الوصول إلى الحقيقة.

بلاغ ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ

كانت العملية الكبرى التي تمكنت المخابرات السوفيتية من تحقيقها بنجاح في مصر إلى الحد الذي جعل المؤلف الأمريكي (جون بارون) يحرص على تسجيل عنوانها على غلاف الكتاب ضمن ثماني عمليات أحرزت فيها المخابرات السوفيتية نجاحًا على المستوى العالمي، هي عملية تجنيدها لسامي شرف مستشار عبدالناصر الخاص، وقد أوردها المؤلف في ثلاث صفحات ضمن الفصل الثاني من الكتاب .

هل اتهام سامي شرف بالعمالة صحيح أم باطل؟

وعلى الرغم من أنه لا يمكن لنا الجزم بصفة قاطعة عما إذا كان الاتهام الموجه إلى سامى شرف بالعمالة للمخابرات السوفيتية هو اتهام صحيح أو باطل حيث لا توجد تحت يدنا وثائق أو مستندات تثبت براءته أو إدانته، وليس لدينا سوى ما أورده المؤلف الأمريكي (جون بارون) في كتابه نقلاً عن اعترافات أدلى بها ضابط المخابرات السوفيتي السابق فلاديمير سخاروف؛ فإنه يمكن لنا عن طريق تحليل ذلك الاتهام وملابساته تحليلاً موضوعيًا أن نتوصل إلى صورة أكثر وضوحًا، وأن نلقي مزيدًا من الضوء على الغموض الذي يحيط بهذا الموضوع، وسوف نتبع في تحليلنا الأسلوب الذي يسهل الأمر على القراء بأن نطرح عددًا من الأسئلة الهامة والحيوية التي تتعلق بموضوع الاتهام الموجه إلى سامي شرف، والتي لا شك أن كثيرًا منها يدور في أذهان القراء، وعن طريق التحليل والمناقشة نأمل أن نتوصل إلى إجابات شافية عن هذه الأسئلة، مما قد يزيح الغموض ويكشف الستار عن ذلك السر .

١- هل هناك غرض خفي يكمن وراء توجيه هذا الاتهام إلى سامي شرف؟
قبل أن نجيب عن هذا السؤال، يحسن أن نذكّر القراء بأن معلومات ضابط المخابرات السوفيتي السابق سخاروف عن عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية قد استقاها من رئيسه في العمل في المخابرات وفي القنصلية السوفيتية بالإسكندرية، وهو نائب القنصل (فكتور سبيرونوف)، وكان ذلك في مارس ١٩٦٩ وفقًا لرواية المؤلف الأمريكي.

وهذه الحقيقة تقودنا إلى نتيجتين؛ الأولى أن سبيرونوف لم يذكر هذه القصة لسخاروف لأي غرض معين لأنه لم يكن يعلم وقتئذٍ بأن مرءوسه سخاروف على اتصال بالمخابرات المركزية الأمريكية بدليل استمراره في العمل مع المخابرات السوفيتية لمدة عامين (في مصر والكويت) بعد معرفته بقصة سامي شرف، كما أن (سبيرونوف) ما زال موجودًا حتى الآن في الاتحاد السوفيتي، والنتيجة الثانية أن (سخاروف) لم يرو القصة التي سمعها من رئيسه عام ١٩٦٩ إلى المؤلف الأمريكي إلا بعد خمس سنوات من استماعه لها لأن كتاب (جون بارون) لم يصدر إلا عام ١٩٧٤ مما يجعل من المحتمل بالطبع نظرًا لطول المدة حدوث بعض الأخطاء في ذكر التفاصيل الخاصة بسامي شرف وتاريخه أو صفاته.

ولكن جوهر الموضوع وهو، تجنيد المخابرات السوفيتية لسامي شرف، هو الأمر الذي ليس فيه مجال للخلاف أو الخطأ بالنسبة لسخاروف، مهما بعد تاريخ استماعه لهذا الموضوع، وبالنسبة لاحتمال صدور الاتهام بدافع شخصي فإن هذا الاحتمال مردود عليه بأن جميع من أسهموا في توجيه هذه التهمة إلى سامي شرف سواء كان المؤلف الأمريكي (جون بارون) أو رئيس المخابرات السوفيتي السابق في الإسكندرية (سبيرونوف) أو العميل السوفيتي الأمريكي (سخاروف)، ليس لهم أدنى معرفة أو أية صلات سابقة بسامي شرف سواء كانت رسمية بحكم العمل أو صلات شخصية.

وإذا ما طرأ على ذهن أحد فكرة أن تكون المخابرات المركزية الأمريكية وراء هذا الاتهام، فإن الدافع الوحيد المحتمل بالنسبة لها في هذه الحالة هو محاولة تحطيم نفوذ سامي شرف وتنحيته عن السلطة حتى يحرم الاتحاد السوفيتي من حليف قوي ذي سلطة ونفوذ في الحكومة المصرية؛ ولكن هذا الدافع لم يكن في الإمكان وجوده عند صدور الكتاب عام ١٩٧٤، ففي هذا الوقت كان سامي شرف سجينًا في سجن مزرعة طره يمضي مدة العقوبة التي أوقعتها عليه الدائرة الأولى لمحكمة الثورة يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧١، وهي عقوبة السجن المؤبد، أي أنه لم يكن يتمتع بأي نوع من القوة أو النفوذ، ولم تكن له أية صلات وقتئذٍ بالاتحاد السوفيتي، والخلاصة التي نخرج بها أن اتهام سامي شرف بالعمالة للمخابرات السوفيتية ليس وراءه أي هدف شخصي أو غرض خفي، بل كان بالنسبة للمؤلف الأمريكي (جون بارون) حقيقة مؤكدة آمن بها عن ثقة وسجلها في كتابه عن صدق واقتناع.

٢- هل كان الغرض من توجيه الاتهام إلى سامي شرف الإساءة إلى العلاقات المصرية السوفيتية؟ إن اتهام سامي شرف بالعمالة للاتحاد السوفيتي لم يكن اتهامًا جديدًا يوجه ضده بحيث يحدث تأثيرًا سيئًا في العلاقات المصرية السوفيتية، فإن الرئيس الراحل السادات طوال الفترة الواقعة بين أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ وموعد صدور الكتاب وهو عام ١٩٧٤ لم يكف سواء في خطبه العامة أو أحاديثه عن ترديد نغمة أن من أسماهم (مراكز القوى) كانوا عملاء للاتحاد السوفيتي، وكان سامي شرف كما يعلم الجميع من أبرز أعضاء هذه المجموعة وبذا فإن توجيه اتهام جديد لسامي شرف بنفس التهمة التي وجهها

له السادات منذ عدة سنوات سابقة على صدور الكتاب لا يترك مجالاً لحدوث أية أزمة جديدة في العلاقات المصرية السوفيتية، وفضلاً عن ذلـك فقـد كانـت العلاقات بين البلدين على درجة من السوء وقت صدور الكتاب بحيث لم يكن الأمر محتاجًا إلى محاولة جديدة لدق أسـفين في العلاقـات بـين مصـر والاتحـاد السوفيتي، فعلى أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد محادثـات فـض الاشـتباك بـين مصر وإسرائيل، وبعد سلسلة لقاءات السادات وكيسنجر، التي بدأت في قصر الطاهرة بالقاهرة يوم ٧ نـوفمبر ١٩٧٣. واسـتمرت بعـد ذلـك في أسـوان ـ أصبح واضحًا أن السادات قد نقل جهود السلام في الشرق الأوسط بأكملـها إلى يد الولايـات المتحـدة، وأن الاتحـاد السـوفيتي قـد أصـبح خـارج اللعبـة، نستخلص من ذلك أن توجيه ذلك الاتهام إلى سامي شرف لم يكن له أي تأثير بالنسبة للعلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي.

٣- لماذا ركزت المخـابرات السـوفيتية جهودهـا علـي سـامي شـرف بالـذات لتجنيده؟ إن المخابرات السوفيتية من الذكاء وبعد النظر إلى الدرجة التي تجعـل من موضوع تجنيدها لكبار المسئولين السياسـيين في الـدول غـير المنحـازة الـتي تدور في فلكها ـ مثل مصر وقتئذٍ ـ أمراً يخضع لاعتبـارات دقيقـة ومقـاييس محددة وفقًا للطريقة التي سنوضحها فيما يلي:

أولاً : ينبغي ألا يكون المسئول السياسي الذي ستقوم بتجنيده معروفًا لدى الرأي العام في بلاده بأنه رجل الاتحاد السوفيتي، أو بأنه شيوعي، لأن مثـل هـؤلاء يعتبرون في عرف المخابرات (محروقين) ولا يمكن استفادة المخابرات السوفيتية بهم مهما علا مركزهم أو بلغ شأنهم.

وأكبر مثال على ذلك هو علي صبري فإن وجود الانطباع لدى الرأي العام المصري بأنه رجل موسكو رقم (١) في مصر، وانتشار الشائعات بأنه شيوعي كـل ذلك جعل المخابرات السوفيتية لا تبذل أية محاولات لتجنيده للعمل لحسابها رغم وزنه السياسي الكبير وعلاقتـه الوثيقـة بالاتحـاد السـوفيتي إلى الحـد الـذي جعـل السادات لا يجـرؤ علـى إصـدار القـرار بتنحيتـه يـوم ٢ مـايو ١٩٧١ إلا بعـد أن استدعى السفير السوفيتي (فلاديمير فينوجرادوف) قبـل أن يصـدر القـرار بحـوالي عشرة أيام لإبلاغ القيادة السوفيتية في موسكو بالقرار الذي اعتزم إصداره حتى لا تنزعج القيادة السوفيتية ـ على حـد قـول السـادات ـ عنـدما تتحـدث صـحف

الغرب عن تصفية رجل موسكو الأول في مصر.

ثانيًا : ينبغي أن يكون المسئول السياسي المراد تجنيده في موقع أقرب ما يمكن لرئيس الدولة، مما يتيح الفرصة أمامه ليمد المخابرات السوفيتية بأدق الأسرار السياسية والعسكرية الخاصة ببلاده، وأهم القرارات التي يعتزم رئيس الدولة اتخاذها في المستقبل.

وسر نجاح العميل في هذه الحالة هو قدرته على إخفاء ولائه الحقيقي وظهوره بمظهر الرجل الوطني المتطرف في وطنيته والحريص على مصالح بلاده، مما يجعل رئيس الدولة يوليه ثقته الكاملة، ويفضل أن يلتمس لديه دون كل مستشاريه الرأي السديد، وإذا ما استطاع العميل بحكم موقعه القريب من رئيس الدولة الوصول إلى هذه المكانة وبلوغ هذه الدرجة من الثقة تصبح لديه المقدرة على أن يجعل رئيس الدولة يتخذ أخطر قراراته وفقًا للسياسة التي ترسمها القيادة السوفيتية، دون أن يدري، وذلك بأن يقدم العميل السوفيتي له صورة الموقفين العالمي والداخلي بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه.

وإذا طبقنا الاعتبارين السابقين على المسئولين السياسيين المصريين الذين كانوا في تلك الفترة أقرب ما يكونون إلى الرئيس الراحل عبدالناصر بحكم عملهم، والذين نجحوا في أن يكونوا موضع ثقته، فسوف نجد أن أفضل هؤلاء الأفراد نفعًا للمخابرات السوفيتية ـ في حالة نجاحها في تجنيده ـ كان بلا شك هو سامي شرف، فقد كانت تتوفر فيه جميع الشروط المطلوبة، فلم يكن معروفًا عنه توثق الصلات أو قوة الروابط بينه وبين الاتحاد السوفيتي، ومن جهة أخرى كان من الناحية الواقعية هو السكرتير ورئيس المخابرات الخاص لعبدالناصر، (بصرف النظر عن المسميات التي كانت تطلق على وظيفته)، وكان بلا جدال أكثر معاونيه قربًا منه سواء في الشئون الرسمية أو الخاصة وأشدهم بالتالي تأثيرًا عليه، ولهذه المبررات يكون تركيز المخابرات السوفيتية عليه لمحاولة تجنيده للعمل لحسابها أمرًا طبيعيًا ومنطقيًا ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها في مصر.

٤- لماذا لاذ سامي شرف بالصمت طوال هذه المدة ولم يحاول الرد على أولئك الذين اتهموه بالعمالة؟ لقد وجه الكاتب الأمريكي جون بارون إلى سامي شرف أبشع تهمة يمكن أن توجه إلى أي مواطن مصري، وهي تهمة خيانة وطنه والاشتغال بالعمالة لحساب دولة أجنبية. ولقد صدر كتاب K.G.B

عام ١٩٧٤،

وكان المفترض أن يتصدى سامي شرف لهذا الاتهام بالنفي والتكذيب، إذا كان الاتهام قائمًا على غير أساس، وأن يقوم برفع قضية ضد المؤلف الأمريكي وضد مؤسسة (ريدرز ديجست) التي قامت بطبع الكتاب مطالبًا بتعويض ضخم بالنسبة لما سببه له نشر الكتاب من إساءة بالغة إلى سمعته وشرفه، وبخاصة أن الاتهام الموجه ضمن الكتاب هو اتهام واضح وصريح وضد شخصه بالذات، وقد تضمن أسماء أشخاص معينين من السوفيت ومن مصر وتواريخ ووقائع محددة يمكن له نفيها بالأدلة القاطعة إذا كانت غير صحيحة، وإذا كنا نلتمس العذر لسامي شرف لعدم قيامه بالتصدي لهذا الاتهام بجميع الوسائل الإعلامية والقانونية عام ١٩٧٤ بسبب تواجده وقتئذٍ في سجن مزرعة طرة، فما الذي منعه من القيام بهذا الواجب عقب الإفراج عنه إفراجًا صحيًا منذ سنواتٍ عديدة، بعد أن تقدم للرئيس الراحل السادات بعدة التماسات للعفو عنه، وبصرف النظر عن الإجراءات القانونية التي كان المفترض أن يتخذها عقب إطلاق سراحه ضد المؤلف ودار النشر الأمريكية، فقد كان المنتظر منه أن يقوم بإصدار نفي أو تكذيب أو توضيح للقراء المصريين والعرب بشأن تلك التهمة النكراء التي أضحت تحاصره من كل جانب، وبخاصة أن كتاب K.G.B كتاب متداول في مصر والبلاد العربية، وقد وزعت منه آلاف النسخ.

وإذا كان سامي شرف لم يسمع عن هذا الكتاب الأمريكي الشهير طوال السنوات العديدة الماضية، فهل تراه لم يسمع عن الكتاب المصري «الروس قادمون» الذي قام بتأليفه الكاتب الصحفي المعروف إبراهيم سعده، والذي صدر عام ١٩٧٦؟ وقد حوى هذا الكتاب فصلاً كاملاً بعنوان عملاء السوفيت تضمن قصة عمالة سامي شرف لحساب المخابرات السوفيتية.

وإذا كان سامي شرف يؤمن بالحكمة التي تقول بأنه إذا كان الكلام من فضة فإن السكوت من ذهب، فإن النصيحة التي نوجهها إليه هي أن هذه الحكمة لا تنطبق على الحالات التي يوجه فيها الاتهام إلى شخص ما بخيانة وطنه، وبأنه عميل لدولة أجنبية، لأن السكوت في هذه الحالة معناه تأييد هذا الاتهام الشائن.

قصة اللقاء بين بريجينيف وسامي شرف

أورد المؤلف الأمريكي (جون بارون) في الصفحتين ٥٨ و٥٩ من كتابه ضمن الفصل الثاني معلومات هامة عن لقاء سري جرى بين المخابرات السوفيتية وسامي شرف في موسكو في منتصف إبريل ١٩٧١، وفيما يلي الترجمة الكاملة لأحداث هذا اللقاء:

« في حوالي منتصف أبريل ١٩٧١ غادرت موسكو إلى القاهرة بعثة مصرية على مستوى عال بعد حضورها مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي رقم ٢٤، وقد تخلف واحد من أعضاء هذه البعثة وهو سامي شرف لإجراء فحص طبي، كما أعلن وقتئذٍ، وواقع الأمر أن سامي شرف بقي وحده هناك للتشاور مع المخابرات السوفيتية لتدبير انقلاب عسكري يستهدف الإطاحة بالسادات وإحلال الطبقة الجديدة من الحكام المصريين الموالين للسوفيت مكانه، ولكن السادات علم بالمؤامرة وقضى عليها، وقبض على سامي شرف وباقي المتآمرين ».

ونظرًا لأن المعلومات السابقة تشير إلى أحداث حقيقية، وكان لها تأثير سياسي كبير على العلاقات المصرية السوفيتية، كما كان لها شأن خاص أثناء المحاكمات التي جرت أمام محكمة الثورة بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فضلاً عما تثيره الملابسات التي أحاطت بها من شبهات بالنسبة لموقف سامي شرف ـ لذلك فسوف نروى للقراء أحداث القصة كاملة عسى أن تساعدنا على إزالة الغموض، وإلقاء الضوء على حقيقة الدور الذي قام به سامي شرف في هذا الشأن.

في ربيع عام ١٩٧١ كان السادات حريصًا على اتخاذ خطوات لتحسين العلاقات بينه وبين القادة السوفيت، لمحاولة إزالة الشكوك التي ساورتهم بشأنه بعد الأنباء التي بلغتهم عن الاتصالات السرية التي كان يقوم بها وقتئذٍ مع المسئولين الأمريكيين في واشنطن، لحل مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي حلاً سلميًا، وبعد الصدمة التي أحسوا بها عقب إعلان السادات فجأة أمام مجلس الأمة عن مبادرته للسلام في ٤ فبراير ١٩٧١ دون التشاور معهم أو مع أصدقائهم في القيادة السياسية في مصر، ولهذا الغرض أرسل السادات في ٣١ مارس ١٩٧١ وفدًا مصريًا كبيرًا إلى موسكو بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي، وجعل على رأس الوفد عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، وسامي شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية، وكان

الاثنان يعتبران وقتئذٍ من بين أصدقاء السوفيت في القيادة السياسية المصرية. وعقب حضور الوفد المصري اجتماعات المؤتمر السوفيتي الكبير في موسكو عاد الوفد المصري إلى القاهرة برئاسة عبدالمحسن أبو النور بينما بقى سامي شرف وحده فترة من الوقت في مصحة قرب موسكو لعمل بعض التحاليل الطبية، ونظرًا لأنه كان يحمل رسالة شخصية من السادات فقد ألح سامي شرف في طلب مقابلة الرئيس السوفيتي قبل عودته إلى مصر.

وخلال المقابلة التي دامت نحو الساعة أنبأ سامي شرف بريجنيف بما أثار سخريته، وهو أن عبدالناصر وهو على فراش الموت قد كلفه شخصيًا بمهمة الحفاظ على روابط الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي، ثم مضى يشرح لبريجنيف باستفاضة أسباب الخلاف بين المجموعة التي يمثلها والتي كان يسميها جماعتنا وبين السادات الذي انحرف في اعتقادها عن الخط الناصري وعن الاشتراكية، وأصبحت جهوده منصرفة إلى التقارب مع الأمريكيين، وأخبر سامي بريجنيف أنه سبق أن أبلغ كل هذه المعلومات إلى السفير السوفيتي في القاهرة. (فلاديمير فينوجرادوف) وأنه على ثقة من أن السفير ينقل كل أحاديثه إلى القيادة السوفيتية في موسكو، ليطلعهم على حقيقة السادات، وقد أثير موضوع اللقاء الذي جرى بين بريجنيف وسامي شرف خلال المحاكمات التي جرت أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة بشكل لم يكن متوقعاً فقد اتضح أن سامي شرف خلال المرحلة الأولى من التحقيق كتب خطابين إلى الرئيس الراحل السادات، عبر فيهما عن أسفه وندمه الشديدين على كل ما ارتكبه من أعمال وتصرفات مضادة للرئيس، والتمس منه في النهاية الصفح والغفران.

والذي يهمنا هو أن سامي شرف سجل في خطابه الأول الموجه للرئيس بعض التفاصيل التي لم تكن معروفة من قبل عن لقائه مع الرئيس السوفيتي بريجنيف في موسكو، وخلاصتها أن الرئيس السوفيتي ذكر لسامي شرف خلال المقابلة التي تمت بالكرملين أن القيادة السوفيتية، نظرًا للشكوك التي أصبحت تساورها، لا يمكنها الثقة بالرئيس المصري أنور السادات، لأنه يعمل على تصفية ثورة عبدالناصر وإضاعة مكاسب الثورة، وأكد سامي في خطابه أن ما سمعه من الرئيس السوفيتي أدى إلى اهتزاز أعصابه وقتئذٍ وجعله في حالة انعدام وزن، لاعتقاده أن الاتحاد السوفيتي نظرًا لعدم ثقة قادته في السادات سوف يمتنع عن

تزويد مصر بما تنتظره من مساعدات عسكرية واقتصادية، مما يجعل الأمل مفقودًا في قدرة مصر على تحرير أرضها المحتلة عقب حرب يونيو ١٩٦٧، وأن هذا الاعتقاد كان هو السبب الذي أدى إلى سلوك سامي شرف، ذلك المسلك المعادي للسادات.

وقد تم عرض صورة الخطابين أثناء المحاكمة بعد أن أقر سامي شرف أمام المحكمة أن الخطابين قد كتبهما بخط يده، وبدون أي ضغط عليه ولكن المحكمة بتوجيه من السادات حذفت من صورة الخطاب الأول كل ما سجله سامي شرف من معلومات عن لقائه مع الرئيس السوفيتي بريجنيف في موسكو، باعتبار أن ما يحويه الجزء الذي تم حذفه فيه مساس بدولة أجنبية، وقد تم لهيئة الدفاع عن المتهمين الاطلاع على صورة الخطابين، ولكن بدون الفقرات التي تم حذفها من الخطاب الأول.

وفضلاً عن ذلك تم ضبط أحد أشرطة التسجيل بعد أحداث ١٥ مايو في مكتب سامي شرف، وكان الشريط يضم تسجيلاً كاملاً لمقابلة تمت بين سامي شرف والسفير السوفيتي بالقاهرة (فلاديمير فينوجرادوف)، في النصف الثاني من أبريل عام ١٩٧١، عقب عودة سامي شرف من موسكو، وقد كرّر له نفس عبارة الرئيس السوفيتي عن عدم ثقة القيادة السوفيتية في السادات.

ويبدو أن السفير السوفيتي كانت لديه فكرة سابقة عن هواية سامي شرف العجيبة في تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية التي يجريها مع الآخرين، ولذا لم يتكلم سوى دقيقتين فقط طوال فترة المقابلة التي استغرقت نحو ٥٠ دقيقة، أما باقي المدة فقد انفرد فيها سامي شرف بثرثرته المعتادة في توجيه النقد إلى سياسة السادات وتصرفاته والتهجم عليه، وبخاصة فيما يتعلق باتصالاته مع الولايات المتحدة، ونتيجة لمعرفة السادات بما ذكره سامي شرف عن العبارة التي قالها بريجنيف خلال لقائه مع سامي في موسكو من جهة عدم ثقة القيادة السوفيتية بالسادات والتي أوردها سامي في خطابه الموجه للرئيس مما ترتب عليه غضب السادات من بريجينيف، ولذلك انتهز السادات فرصة زيارته للاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٧١ ليعاتب الرئيس السوفيتي عتابًا شديدًا في أول لقاء تم بينهما خلال هذه الزيارة. ولكن بريجينيف كذب بشدة أقوال سامي شرف وأنكر أنه أدلى بهذه العبارة وأكد للسادات أنه يوجد محضر رسمي للجلسة عند بودجورني، وأنه

يمكنه الاطلاع عليه إذا شاء وقال: «حينما طلب سامي شرف مقابلتي كنت مشغولاً جداً، لكني قابلته عندما اخبروني أنه يحمل رسالة لي من الرئيس السادات، أذكر أنه قال إنه كان واحداً من مساعدي عبدالناصر، وأنه الآن أحد مساعدي السادات، وما كان ليخطر على بالي أن مبعوث السادات يمكن أن يكون عدواً للسادات، إننا ليست لنا صلة على الإطلاق بما يمكن أن يقوله هؤلاء الناس، لقد قيل لنا إن بعض من يحاكمون قالوا إن الاتحاد السوفيتي كان يعلم بنواياهم، ولكني أستطيع أن أؤكد لك أن هذا ليس صحيحًا» وبالإضافة إلى ما أورده سامي شرف في خطابه إلى السادات بشأن لقائه مع بريجينيف سجل في أقواله بالتحقيق أخطر شهادة ضد صديقيه الحميمين وزميليه في الجماعة الثلاثية شعراوي جمعة والفريق أول محمد فوزي (ابن خالة زوجته) إذ ذكر ما يثبت تفكيرهما الجدي في تدبير انقلاب عسكري للإطاحة بالسادات، وتكوين مجلس رئاسة لحكم البلاد يرأسه محمد فوزي ويشترك فيه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وقد حوكم الفريق أول محمد فوزي أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة برئاسة الفريق عبدالقادر حسن، وكانت إحدى التهم الثلاث الموجهة ضده هي محاولة قلب نظام الحكم بالاشتراك مع شعراوي جمعة وسامي شرف وآخرين، وقد ثبتت إدانته في هذه التهمة، وكذا في التهم الأخرى الموجهة إليه.

إن الملابسات التي أحاطت بتخلف سامي شرف عن العودة مع الوفد المصري إلى القاهرة بعد انتهاء المهمة التي قدم من أجلها إلى موسكو بحجة عمل فحوص أو تحاليل طبية هي أمر يثير الشكوك والشبهات، وبخاصة أنه نجح في إقناع السادات قبل السفر بأن يحمل هو رسالته الشخصية إلى بريجينيف، بدلاً من أن يحملها عبدالمحسن أبو النور الذي كان في الواقع هو الأولى والأجدر بحملها بحكم أقدميته ورئاسته للوفد فضلاً عن أن الوفد المصري كان يحضر في مناسبة حزبية، وهي انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي بموسكو، وكان هو وقتئذٍ الأمين العام للاتحاد الاشتراكي أي يقوم بتمثيل الحزب الوحيد في مصر في ذلك الوقت.

ومن الواضح أن سامي شرف قد تخلف عن العودة مع زملائه إلى القاهرة لغرض في نفسه بعد أن تحجج بموضوع الفحوص الطبية، وقد يكون هذا الغرض هو رغبته في لقاء بريجينيف بمفرده دون أن يرافقه عبدالمحسن أبو النور في هذا اللقاء، كما كان المفترض، وقد يكون السبب هو ما أورده (جون بارون) في كتابه

عن التقاء مندوبي المخابرات السوفيتية به سرًا لتدبير انقلاب عسكري للإطاحة بالسادات، ولا شك أن الظروف والملابسات المريبة التي أحاطت بتخلف سامي شرف في موسكو، ومقابلته مع الرئيس السوفيتي بريجينيف التي أحاط بها كثير من الشكوك ثم أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ في مصر التي أعقبتها المحاكمات أمام محكمة الثورة، وإدانة الفريق أول محمد فوزي بتهمة محاولة قلب نظام الحكم بالاشتراك مع شعراوي وسامي، وكانت أخطر الشهادات التي كانت سببًا في ثبوت هذه التهمة ضده هي الشهادة التي سجلها سامي شرف ضمن الخطابين اللذين بعث بهما إلى الرئيس الراحل أنور السادات والذين أودعا في ملف الدعوى.

وكانت شهادته اعترافًا صريحًا منه بالأحاديث التي كانت تدور في حضوره بين زميليه محمد فوزي وشعراوي جمعة من أجل القيام بانقلاب عسكري ،

وقد كشف الستار عن ذلك السر المدعي العام الاشتراكي خلال مرافعته أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة في أواخر أكتوبر عام ١٩٧١ كما سوف يتضح بجلاء في الفصل الرابع من هذا الكتاب ولا شك أن كل هذه الأحداث والملابسات تجعلنا لا نستطيع أن نستبعد أن يكون معظم ما ذكره المؤلف الأمريكي (جون بارون) عن هذا الموضوع صحيحًا.

إن الواجب يحتم علينا في ختام بحثنا أن نناشد سامي شرف أن يبعث إلينا بوجهة نظره ويبدى دفاعه عن هذه التهمة النكراء التي وجهت ضده منذ زمن بعيد والتي لم يقابلها إلا بالسكوت المشبوه والصمت المريب، وسوف نكون أسعد الناس لو استطاع أن يدحض هذه التهمة الشائنة التي وصمه بها الكاتب الأمريكي (جون بارون)، وبخاصة أن الجميع يعلمون أنه كان أكثر معاوني الرئيس الراحل عبدالناصر قربًا منه، مما يجعل هذا الاتهام مأساة كبرى بالنسبة لمصر، وأود أن يعلم سامي أن هناك محكمة كبرى لا يمكن له أن ينجو من الوقوف أمامها إلى أبد الدهر، تلك هي محكمة التاريخ التي تذل الجبابرة والطغاة، وتفضح الظالمين والبغاة، وتكشف العملاء والخونة، وتنصف الأبطال والأحرار، والويل لمن استهان بأحكام هذه المحكمة وظن أنها قاصرة عن كشفه، أو عاجزة عن إدانته مهما طال الزمن.

ماذا روى السادات عن اجتماع بريجينيف وسامي شرف؟

ما تزال حقيقة ما دار خلال الاجتماع الخاص الذي عقد في الكرملين

بالعاصمة السوفيتية ما بين الرئيس السوفيتي بريجينيف وبين سامي شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذٍ، والذي تم في حوالي منتصف أبريل ١٩٧١ تثير كثيرًا من التساؤلات وعلامات الاستفهام، وفضلاً عما ذكرناه من قبل عما دار خلال هذا الاجتماع فإننا ننقل فيما يلي نص ما ذكره الرئيس الراحل أنور السادات بشأن هذا الموضوع:

في ١٤ مارس ١٩٧٦ وفي الخطاب الهام الذي ألقاه السادات في الجلسة الخاصة لمجلس الشعب تعرض لأمر اللقاء المذكور الذي تم في موسكو، كما تعرض لموضوع الخطاب الذي أرسله إليه سامي شرف وهو في السجن، خلال التحقيق معه في قضية ١٥ مايو ١٩٧١ فذكر ما يلي بالحرف الواحد:

« أنا عايز أرجع بيكم للخلف شوية أنا حودع لدى رئيس المجلس هنا جواب كتبهولي واحد من اللى في السجن النهاردة سامي شرف ويستعطفني فيه ويقرر بخط يده ـ ودخل الجواب التحقيق ـ إنه منذ سنة ١٩٧١ ورأى بريجينيف اللي قالوا لسامي شرف شخصيًا لما بعثته في مهمة في موسكو هو إن السادات بيصفى الثورة بتاعة عبدالناصر، ده في سنة ١٩٧١ وطلبت من المدعي الاشتراكي أن هذا الجزء لا يعلن ولا يدخل للمحامين ولا للتحقيق حفاظًا على الثورة. هو من سنة ١٩٧١ العملية مش عجباه هنا خالص لأنه كان فيه ترتيب آخر وعشان كده قعدت سنتين ثلاثة أطلب منهم المعاهدة رفضوا، دنا حاحكى القصة حاقولها وهو بيبكوا على عبدالناصر، ومن سنة ١٩٧١ لما بعت سامي شرف، موسكو مع وفد قام رجعوا الوفد واحتجزوا سامي شرف قالوا ده في العلاج جه سامي شرف وفي مايو لما اتمسكم راح كاتب بخط يده جواب افتكر حاييجي خارج نطاق التحقيق فأنا بكل بساطة وديت الجواب للتحقيق بيقول في هذا الجواب إنه كان في حالة انعدام وزن وإنه وهو في موسكو قابله بريجينيف وقال له إن السادات بيصفي الثورة وأنا أعلم إيه اللي تم في هذه المقابلة ويمكن الكتاب اللي طلع أخيرًا عن العملاء السوفيت (يقصد كتاب K.G.B تأليف: جون بارون) وعن دور سامي شرف يوضح هذا الكلام ».

وفي ٢٧ مارس ١٩٧٦ وفي خطاب ألقاه السادات أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي تعرض لنفس الموضوع السابق فذكر ما يلي بالحرف الواحد رداً على تعليق لأحد أعضاء اللجنة:

« وزى ما سمعتني قدام المجلس لما بعث رسول واحد من مراكز القوى زمان ـ سامي شرف ـ برسالة لبرجنيف وكان لسة بقالى شهور رئيس قام قال له ده الكلام ده وارد في جواب بخط سامي شرف قدم لي فبعثته لأنه بخطه ودخلته التحقيق وقلت ابعدوا الاتحاد السوفيتي من الكلام اللي نسبه سامي لبرجنيف. برجينيف قال له السادات بيضيع مكاسب الثورة. كلام برجنيف في المؤتمر الشهر اللي فات إننا بنضيع مكاسب الثورة ».

هذا وقد كان المفترض وفقًا للأصول والأعراف المتبعة في مثل هذه اللقاءات السياسية أن يقدم سامي شرف بمجرد عودته إلى القاهرة تقريرًا شاملاً إلى السادات يتضمن جميع ما دار خلال هذا اللقاء بينه وبين الرئيس السوفيتي، أو باصطلاح آخر المحضر الرسمي للاجتماع، وبخاصة أن سامي لم يقابل بريجينيف إلا بصفته مندوبًا خاصًا للسادات، ويحمل رسالة شخصية منه إلى الرئيس السوفيتي. ولكن الأمر الذي يمكن استنتاجه مما جرى أن سامي شرف إما أنه أغفل تقديم مثل هذا التقرير، وهو تصرف يدعو إلى الدهشة، أو أنه قدمه ولكنه تعمد إخفاء بعض الوقائع الهامة التي جرت خلال الاجتماع، وهو تصرف يدعو إلى إثارة الشكوك في حقيقة الصلات التي كانت قائمة وقتئذٍ بينه وبين القيادة السوفيتية. وليس أدلّ على ذلك من أن السادات قد ذكر في خطابيه أمام مجلس الشعب واللجنة المركزية أنه لم يعلم برأي بريجينيف فيه إلا من خطاب الاستعطاف الذي أرسله سامي شرف إليه أثناء وجوده في السجن رهن التحقيق في قضية ١٥ مايو ١٩٧١، والذي اعترف فيه بوقائع جرت أثناء اجتماعه ببريجينيف لم يسبق له إبلاغ السادات عنها، مما يكشف بجلاء عن سوء نيته وعن مدى الشبهات التي تحيط بعلاقاته مع السوفيت.

وبالإضافة إلى ما رواه السادات عن هذه المقابلة نقلاً عن خطاب سامي شرف إليه فلقد روى الصحفي المعروف محمد حسنين هيكل في الصفحة ١٣٧ من كتابه (الطريق إلى رمضان) النسخة الإنجليزية طبعة لندن ١٩٧٥ تفاصيل أخرى عما دار خلالها، ومن بينها قصة طريفة لا نرى بأسًا من أن ننقلها للقراء وبخاصة أن حسنين هيكل قد ذكر عند روايته لها أن السفير السوفيتي بالقاهرة (فيلاديمير فينوجرادوف) قد أكد له وقوعها، وفيما يلي ترجمة لها نقلاً عن الإنجليزية:

« لقد طلب سامي شرف مقابلة خاصة مع بريجينيف، وخلال المقابلة ذكر

سامي للقائد السوفيتي، أن عبدالناصر وهو على فراش الموت قد كلفه بمسئولية الحفاظ على روابط الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتي ونظر بريجينيف إليه وقال: (حسنا .. دعني إذن أصفعك) ودهش سامي شرف وقال: (ولماذا تريد أن تصفعني أيها الرئيس) عندئذٍ شرع بريجينيف في ذكر إحدى نوادره التي اشتهر بها فقال ألا تعلم قصة الفلاح الروسي الذي وهو على فراش الموت جعل ابنه يعده بأن يحافظ على فازة الأسرة الأثرية التي كانت تعد رمزًا للحظ الحسن للأسرة، لقد سأل ابنه إذا كان يقبل تحمل المسئولية في حالة تحطيم الفازة وعندما رد الابن بالإيجاب قال له الأب: (إذن سوف أصفعك) وبادر بالفعل بصفعه، وعندئذٍ سأل الابن أباه (لماذا صفعتني وأنا لم أكسر الفازة؟) فأجاب الأب (أنا أصفعك الآن حتى تتذكر ذلك دائمًا، إذ ما فائدة صفعك بعد تحطيم الفازة؟) ولكني أشك في أن سامي شرف قد فهم مغزى القصة » انتهت رواية محمد حسنين هيكل.

هل الأنسب تقديم بلاغنا ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ أو إلى النائب العام

منذ صدور كتاب K.G.B عام ١٩٧٤ لمؤلفه الكاتب الأمريكي (جون بارون) والذي ورد فيه أن سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية ومستشار عبدالناصر الخاص كان عميلاً للمخابرات السوفيتية، والتي لم تكف الصحف ووسائل النشر في مصر والخارج عن نشر تفاصيل قصة اتهامه بالعمالة أو الإشارة والتلميح إليها في شتى الظروف والمناسبات، ووصل الأمر إلى حد إثارة هذا الاتهام في سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس الشعب إلى ممدوح سالم رئيس وزراء مصر وقتئذٍ في فبراير عام ١٩٧٦. وفضلاً عن ذلك فإن الرئيس الراحل السادات وهو رئيس جمهورية مصر وجه هذا الاتهام في صراحة ووضوح إلى سامي شرف كما رأينا في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب يوم ١٤ مارس ١٩٧٦ والذي كانت إحدى فقراته « في مايو لما اتمسكم راح سامي شرف كاتب بخط يده جواب بيقول فيه إنه كان في حالة انعدام وزن وأنه وهو في موسكو قابله بريجينيف وقال له: إن السادات بيصفي الثورة وأنا أعلم إيه اللي تم في هذه المقابلة، ويمكن الكتاب اللي طلع أخيراً عن العملاء السوفيت وعن دور سامي شرف يوضح هذا الكلام» ومما يدعو إلى الدهشة والتعجب إنه رغم توجيه الاتهام إلى سامي شرف بالعمالة للسوفيت على هذا النطاق الواسع في مصر والخارج منذ أحد عشر عامًا إلى حد توجيهه من رئيس الجمهورية ذاته؛ فإن سامي شرف لم يتعرض لهذا الموضوع

مطلقاً، سواء بإصدار نفي أو تكذيب أو توضيح كي يعرف الناس حقيقة موقفه من هذا الاتهام الشائن الذي أصبح يحاصره من كل جانب، ولا شك في أن صمته وامتناعه عن الرد والإيضاح قد ساعد على اقتناع الناس بصحة هذا الاتهام، وفي أن يعتبره الكثيرون في مصر والخارج بمثابة حقيقة مؤكدة، وهو الأمر الذي يجعلنا نشعر بالأسف وخيبة الأمل إذ إن الجميع يعلمون أنه كان أكثر معاوني الرئيس الراحل عبدالناصر قربًا منه مما يجعل هذا الاتهام مأساة كبرى بالنسبة للشعب المصري المعروف بوطنيته الحقة وإيمانه الراسخ، وسوف نورد فيما يلي بعض ما نشر في مصر والخارج بشأن هذا الموضوع وفقاً للترتيب التاريخي:

١- في ١٦ يناير ١٩٧٦ وفي العدد ٢٦٧٥ من مجلة (المصور) وفي مقال هذا العدد الذي كان إحدى حلقات مسلسل تنشره المجلة بعنوان ((قصة ثوار يوليو)) بقلم كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة، ورد في المقال ما يلي بالحرف:

((كانت المناقشات تدور حول أسباب الانفصال (بين مصر وسوريا) وكان كل منا يدلي برأيه وجاء دور الأخ بغدادي، وأبدى رأيه متعارضًا مع رأي الرئيس عبدالناصر في تكوين اللجنة التحضيرية، والبغدادي يريد أن تكون بالانتخاب وعلق عبدالناصر تعليقًا اعتبره البغدادي مهينًا له وأسر إليَّ بذلك، وأنه ينوي الاستقالة، فأوضحت لعبدالناصر أنه يجب أن نجتمع ونسّوي المسألة، واجتمعنا في القناطر، وفي أثناء المناقشة قال عبدالناصر: ((انتو فاكرين الدنيا واقعة الدنيا مش واقعة ولا حاجة، البلد دى يحكمها سامي شرف)) وكانت صدمة وصحت مستنكرًا ((لا .. احنا مفيناش واحد ندل لما تكون الدنيا واقعة ياخد بعضه ويمشي احنا رجالة ووقت اللزوم نقف ونقاتل)) وأخيراً سويت المسألة، وبقيت جملة الرئيس عبدالناصر التي قيّم بها مصر وطريقة حكمها تطن في أذني، والغريب أن سامي شرف قد تمكن من حكم مصر بعد ذلك، والأغرب أن نسمع أنه كان عميلاً للاتحاد السوفيتي)).

٢- في أوائل فبراير ١٩٧٦ نشرت جميع الصحف المصرية تحت عناوين بارزة ما يلي: ((تقدم المهندس السعدي عبدالحميد السعدي عضو مجلس الشعب عن دائرة (العدوة) بسؤال إلى رئيس الوزراء ممدوح سالم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتثبت من صحة المعلومات التي نشرت من أن سامي شرف ـ الذي شغل لفترة طويلة منصب سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات، ومنصب الوزارة

في عهد الرئيس الراحل عبدالناصر ـ كان جاسوسًا للسوفيت وقد حدد السيد مرعي رئيس المجلس يوم ٧ فبراير لمناقشة السؤال ».

وفي عدد مجلة (آخر ساعة) الصادر في ٥ مايو ١٩٧٦ نشرت المجلة صورة بالزنكوجراف لإحدى صفحات كتاب K.G.B تأليف (جون بارون)، ونشرت تحتها بخط كبير العنوان التالي: « السعدي: عضو مجلس الشعب لماذا قدم سؤاله عن سامي شرف » وسجلت المجلة حديثًا للمهندس الزراعي السعدي عبدالحميد السعدي عضو مجلس الشعب، ذكر فيه أنه قرأ مصادفة اعترافات (سخاروف) عميل المخابرات السوفيتية في الشرق الأوسط، وهي الاعترافات التي نشرها (جون بارون) رئيس تحرير مجلة «ريدرز دايجست» في كتابه عن دور المخابرات السوفيتية في العالم .. وقد انزعج كثيرًا كمواطن قبل أن يكون عضوًا في مجلس الشعب لما جاء في هذه الاعترافات من أن المخابرات السوفيتية قامت بتجنيد سامي شرف للعمل لحسابها، لأنه لو صحت هذه الاعترافات فإن هذا لا يعني إلا شيئًا واحدًا، وهو أن الكثير من أسرار الدولة كانت تتسرب أولاً بأول إلى الاتحاد السوفيتي على مدى ١٦ سنة كاملة من عمل سامي شرف في موقع من أخطر مواقع المسئولية فى الدولة .

ومن مراجعة مضبطة مجلس الشعب يوم ٧ فبراير ١٩٧٦ اتضح أن جدول أعمال الجلسة التي عقدت صباح ذلك اليوم كان يتضمن بالفعل السؤال الذي تقدم به عضو المجلس إلى رئيس الوزراء، ولكن ورد في المضبطة أنه تقرر تأجيل نظر السؤال لتغيب العضو عن الجلسة. ورغم أن الصحف المصرية الصادرة في أول مايو ١٩٧٦ نشرت أن ممدوح سالم رئيس الوزراء سوف يجيب على السؤال المقدم إليه في جلسات مجلس الشعب التي تبدأ في ٣ مايو ١٩٧٦ إلا أن الأمر الذي يبعث على التساؤل أنه اتضح من مراجعة مضابط المجلس أن رئيس الوزراء لم يجب قط على هذا السؤال الخطير الذي تقدم به المهندس السعدي عبدالحميد السعدي عضو المجلس، كما أن العضو نفسه لم يطلب من رئيس الوزراء بعد ذلك الإجابة عن سؤاله، ولا شك أن قصة تغيب عضو المجلس عن حضور الجلسة التي تحددت للإجابة عن سؤاله، والذي أدى إلى تأجيل مناقشته، ثم حرص كل من رئيس الوزراء، والنائب مقدم السؤال على تجنب إثارة الموضوع من جديد أمام مجلس الشعب عقب تأجيل مناقشته في جلسة ٧ فبراير، هو أمر يبعث على

الاعتقاد بأن ثمة عوامل سياسية قد تدخلت في هذا الشأن لمنع الحرج عن رئيس الوزراء في حالة طرح هذا السؤال لمناقشة عامة أمام مجلس الشعب، حرصًا على عدم إساءة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي.

٣- في ١٨ مارس ١٩٧٦ نشرت (جريدة الجمهورية) مقالاً مطولاً عن قصة عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية تحت عناوين كبيرة مثيرة كان أهمها: (اعترافات خطيرة لمدير التدريب بالمخابرات السوفيتية الذي هرب إلى الغرب). (سامي شرف كان أهم عميل للسوفيت). (كيف رسمت المخابرات السوفيتية لسامي شرف الشخصية التي خدع بها جمال عبدالناصر؟)، وأشارت جريدة الجمهورية في صدر مقالها إلى المعلومات الخطيرة التي أذاعها الرئيس السادات ضمن خطابه أمام مجلس الشعب في ١٤ مارس ١٩٧٦ عن الكتاب الذي صدر أخيرًا عن العملاء السوفيت وعن دور سامي شرف، وذكرت الجمهورية أنها تقدم اليوم لأول مرة في الصحافة المصرية نص الاعترافات التي أدلى بها (سخاروف) مدير التدريب بالمخابرات السوفيتية والذي لجأ أخيرًا إلى الغرب، والتي نشرت في كتاب «إدارة المخابرات السوفيتية والأعمال السرية للعملاء السوفيت» تأليف: (جون بارون).

٤-في عام ١٩٧٦ قام المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر بإصدار كتاب بعنوان «الروس قادمون» من تأليف الكاتب الصحفي المعروف (إبراهيم سعده) وقد حوى هذا الكتاب فصلاً كاملاً بعنوان: عملاء السوفيت، تضمن قصة عمالة سامي شرف لحساب المخابرات السوفيتية، وقد قامت دار النشر الذي تولت إصدار الكتاب بتدوين فقرة خطيرة عن سامي شرف على الغلاف الخلفي للكتاب ننشر فيما يلي نصها بالحرف:

« هذا الكتاب ـ جاء في هذا الكتاب أن سامي شرف كان أخطر وأهم عملاء المخابرات السوفيتية في مصر. جاء هذا في الاعترافات المثيرة التي أدلى بها رجل المخابرات السوفيتي (فيلاديمير سخاروف) عن نشاطه السري في العالم العربي، كانت المخابرات السوفيتية تتعامل مع سامي شرف باعتباره أهم شخصية في مصر، فقد كان يشغل منصب المستشار الخاص للرئيس الراحل جمال عبدالناصر لشئون المعلومات. فقد كان يقرأ كل كلمة يكتبها عبدالناصر، وكان يستمع إلى كل حديث يجريه عبدالناصر وكان الرئيس السابق يثق في سامي شرف بلا حدود، ويأخذ رأيه في كل مشكلة كبيرة أو صغيرة تتعلق بأمر من أمور الدولة، ولهذا

السبب كانت المخابرات السوفيتية تعتمد اعتمادًا كاملاً على سامي شرف، ولسنوات طويلة ماضية كما ذكر (سخاروف) في اعترافاته المثيرة، وبعد أن لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية هربًا من الاتحاد السوفيتي، وقصة سامي شرف مع المخابرات السوفيتية ليست القصة الوحيدة التي ذكرها (إبراهيم سعده) في الفصل الخاص بعملاء السوفيت في هذا الكتاب؛ فهناك العديد من القصص الأخرى والأسماء المختلفة التي حرص المؤلف على الإشارة إليها ليسلط الأضواء أمام القارئ على النشاط السري الخطير الذي مارسته المخابرات السوفيتية ضد مصر وضد شعبها خلال سنوات الهوان السابقة ››. انتهت فقرة دار النشر .

٥- في ٢٥ يونيو ١٩٧٧ نشرت (جريدة الأخبار) تحت عنوان بارز ((ملف التنظيم السري وأسماء أفراده في الوثائق السرية لسامي شرف ›› ما يلي:

‹‹ تم العثور على وثائق وأوراق بالغة الأهمية تملأ أربع حجرات في مبنى الاتحاد الاشتراكي بكورنيش النيل كانت تخص سامي شرف وأخفاها في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعيدًا عن عمله في رئاسة الجمهورية، وقد وصفت الجهات المسئولة هذه الوثائق والأوراق بأنها تحوى معلومات خطيرة، تبين كيف كانت تحكم مصر أيام (مراكز القوى)، وأسرار تشكيل التنظيم السري وأسماء أفراده.

كان سامي شرف يشغل منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية أيام الرئيس الراحل عبدالناصر. وكان من بين أخطر المتآمرين ضد الرئيس السادات، وحكم عليه في قضية مراكز القوى بالأشغال الشاقة المؤبدة، كما وجهت إليه تهمة استغلال النفوذ واختلاس عملات أجنبية واستعمال ختم رئيس الجمهورية للتوقيع على قرارات جمهورية دون علم الرئيس الراحل.

وبعد وفاة الرئيس الراحل عبدالناصر، اكتشفت هدى عبدالناصر أن يداً مجهولة عبثت في الخزانة الخاصة بعبدالناصر ووجدت الأوراق بداخلها مبعثرة ووجهت اتهاماً صريحًا لسامي شرف أمام الرئيس السادات بسرقة الخزانة، وأبلغ الرئيس النائب هذا العام، وقد قيل عن سامي شرف إنه العميل الأول للسوفيت في الشرق الأوسط، جاء ذلك في اعتراف الجاسوس السوفيتي الذي لجأ إلى الولايات المتحدة وكشف أسماء العملاء السوفيت في الشرق الأوسط ››.
انتهت فقرة جريدة الأخبار.

٦- في ٢٨ فبراير ١٩٧٨ نشرت (جريدة الجمهورية) نبأ تحت عنوان بارز «مجلة بريطانية تؤكد : سامي شرف جاسوس سوفيتي » ذكرت فيه ما يلي:

« لندن وكالات الأنباء ـ أكدت مجلة « كونفليكت ستدى» البريطانية أن سامي شرف كان جاسوسًا للسوفيت وأنه العميل السوفيتي رقم ١ في الشرق الأوسط في الستينيات وأنه في عام ١٩٥٩ كان يستطيع أن يحدد المعلومات التي تصل إلى عبدالناصر والمعلومات التي يمنعها عنه، وكان ينقل التعليمات التي يريدها إلى مجلس الوزراء وأنه كان يتحكم في تخطيط سياسة عبدالناصر القومية.

قالت المجلة: إن لعبة سامي شرف انتهت عندما قام السادات بثورته للتصحيح وطرد الخبراء السوفيت، وقالت المجلة: إن سامي شرف لم يكن الأول أو الأخير في سلسلة العملاء السوفيت فقد ضبط مساعد (برانت) يتجسس لحساب السوفيت، وانكشف أمر قائد الدفاع الجوي السويسري بعد اعتزاله بثمانية أشهر وكذا (كيم فلبي) الجاسوس السوفيتي الذي كان يعمل بالمخابرات البريطانية، وقالت: إن عبدالناصر ليس أول ضحية للمخابرات السوفيتية فقد كانت دائمًا تخون أصدقاءها».

٧- في عام ١٩٧٨ أرسل (ليفون كششيان) مندوب جريدة الأهرام في الأمم المتحدة بنيويورك عن طريق التلكس برقية باللغة الإنجليزية إلى جريدته تحوى معلومات على أبلغ جانب من الخطورة تتعلق بالدور السوفيتي للزج بمصر في حرب يونيو عام ١٩٦٧ والذي ذكرت البرقية أنه لم يكن يقل خطورة عن الدور الإسرائيلي أو الأمريكي. وورد في البرقية أنه في عام ١٩٦٧ كان رجل يدعى سامي شرف يعد على الأرجح أقوى ثاني رجل في مصر، كان صديقًا مقربًا للرئيس ناصر، وكان أيضًا مستشار ناصر لشئون المخابرات وكان لقبه مدير مكتب الرئيس للمعلومات، ولكن مهمته الحقيقية كانت إدارة عملية المخابرات السوفيتية في مصر، وكان يعد من قبل المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية الخاصة واحدًا من أهم عملاء السوفيت في العالم، وكان يستهدف جر مصر كلية إلى المعسكر السوفيتي، وكان الذي يضايقه على الدوام هو عدم تخلي ناصر كلية عن ذلك الأمل الذي يراوده في إعادة نوع من التفاهم بين مصر وأمريكا.

وجاء ضمن البرقية المطولة: أن سامي شرف وجماعته كانوا يعتقدون أنه في حالة شن إسرائيل هجومها على مصر فإن ناصرا سوف تتم إزاحته بصفة مؤكدة وكان لدى شرف ثقة كاملة بالنسبة لوضعه الخاص، وأنه إذا كان في إمكان أحد الوصول

إلى السلطة فلن يكون سوى هو وجماعته وعندئذٍ تصبح مصر في أيدي السوفيت بصفة نهائية مما سوف يعطي للروس أعظم مزية عسكرية في شرق البحر المتوسط.

واستطرد كششيان في برقيته قائلاً: إن تحركات القوات المصرية أزعجت وكالات الأمن الأمريكية، ولذا أوفدت وزارة الخارجية الأمريكية مبعوثين خاصين لتهدئة الموقف، هما (شارلس يوست) و(روبرت اندرسون)، وقد عقد المبعوثان لقاءات مرضية مع ناصر، ووافق الرئيس المصري على إيفاد مبعوثه الخاص زكريا محي الدين إلى واشنطن. واغْتَمَّ شرف عندما رأى المياه الباردة تصب فوق لعبته الخطيرة التي كان يرى فيها فرصة لا تعوض للربح؛ ولكن الإسرائيليين كانت لهم خططهم الخاصة، وبالمثل أصابهم الإحباط نتيجة لمحاولات الوئام المصرية الأمريكية ولذا بادروا بالقيام بضربتهم.

واختتم مندوب الأهرام في الأمم المتحدة برقيته قائلاً: إن خطة الانقلاب العسكري أصيبت بالفشل، إذ إن الشعب المصري رفض قبول استقالة ناصر عقب الهزيمة، فقد كانت جاذبيته الشخصية أبعد مما قدره المراقبون السياسيون الروس والأمريكيون.

وفي سبتمبر ١٩٧٠ خلف السادات ناصر، وفي مايو ١٩٧١ تم اعتقال شرف وشركائه علي صبري وشعراوي جمعة ومحمد فوزي، بواسطة السلطات المصرية عقب محاولة انقلاب عسكري ضد السادات، وقد حكم عليهم بالسجن المؤبد وحكم على شرف بالإعدام ولكن السادات خفف الحكم.

انتهت البرقية، ومن الطريف أن (كششيان) أخطأ في برقيته للأهرام في ذكر الاسم الصحيح لسامي شرف فقد دونه في البرقية «عمر شرف» ولكنه لم يلبث أن أرسل عن طريق التلكس برقية أخرى على الفور، أورد فيها أنه يأسف للخطأ الذي وقع فيه من جهة الاسم، وأن الاسم ينبغي أن يقرأ سامي شرف، وكرر الاسم مرة أخرى.

هذا ولم تصرح رئاسة تحرير (جريدة الأهرام) وقتئذٍ بنشر هذه البرقية الخطيرة نظرًا لما كان ينتظر أن يحدثه نشرها من أثر سيئ في العلاقات المصرية السوفيتية، ولذا اكتفت الجريدة بإبلاغ المسئولين في الدولة عما تضمنته مع الاحتفاظ بأصلها المحرر باللغة الإنجليزية في أرشيف الجريدة الخاص حيث ما تزال موجودة هناك حتى الآن.

٨- جاسوس في بيت الرئيس !!

الأستاذ (ماهر عبدالحميد) كاتب متخصص في الكتابة عن أنشطة المخابرات السرية وقد ترجمت معظم كتاباته إلى اللغة العبرية.

وقد اطلعني الأستاذ ماهر عبدالحميد مشكورًا على جانب من مذكراته الشخصية التي تناول فيها احداثًا هامة وقعت في فترة نهاية الستينيات كانت تختص بطبيعة عمله وقد أعدها لكي تصدر قريبًا في كتاب، ونظرًا لخطورة ما ورد بهذه المذكرات فيما يتعلق بعلاقة سامي شرف بالمخابرات السوفيتية مما قد يكشف للقراء الكثير من الحقائق التي ما تزال غامضة حتى اليوم لذلك آثرنا نشر أهم ما تضمنته من أسرار إذ إن نشرها كاملة يحتاج إلى كتاب خاص. وقد سجل ماهر عبدالحميد في مذكراته ما يلي: - من الضروري أن أسجل بداية. أنني ترددت كثيرًا قبل أن أكتب حرفاً واحداً في هذا الكتاب بقصد النشر، كذلك لابد أن أسجل، أنني أقدمت على إذاعة الأسرار التي تضمنها صفحاته، متحملاً كل المسئولية وحدي.

إن إخفاء الأسرار، والحرص على كتمانها، فضيلة لابد من اتباعها إذا كان تعريض هذه الأسرار للضوء يلحق ضررًا بأمننا القومي، ولست أتجاوز الحقيقة إذا قررت أنني بذلت أكبر جهد ممكن، لكي أدعو إلى اتباع هذه الفضيلة، في خمسة كتب، وعدد وفير من التحقيقات الصحفية المسلسلة، ومن خلال الإذاعة والتليفزيون والسينما.

ولكن هذه الفضيلة، الواجبة الاتباع، تنقلب إلى رذيلة ما بعدها رذيلة إذا أدت دون أي ضرورة، إلى إخفاء الحقائق عن شعبنا، مهما كان حجم هذه الحقائق، ومهما كانت درجة بشاعتها.

لذلك سمحت لنفسي في النهاية، بأن أفتح فمي لأتكلم، بعد سنوات طويلة من الصمت المطبق، خصوصًا وأنني مؤمن عن يقين بأن المعرفة شرط جوهري لصواب الحكم، وكان أكثر ما يؤرقني، أنني أسهم في حجب المعرفة عن الرأي العام، في موقف من أدق مواقفنا الوطنية على الإطلاق.

- لقد وجهت إلى الاتحاد السوفيتي تهمتان رئيسيتان:

التهمة الأولى: انه قصر تقصيرًا يصل على حد التواطؤ قبل وأثناء حرب ١٩٦٧ ليس لأن المخابرات السوفيتية أخفت عن المصريين الخطط الإسرائيلية لتوجيه ضربة مفاجئة فقط، ولكن لأنهم دفعوا مصر لأن تحشد قواتها في صحراء

سيناء، لتكون فريسة سهلة لسلاح الجو الإسرائيلي أيضًا.

التهمة الثانية: وهي تلك التي راجت في العالم كله بشكل غامض وتتلخص في أن المخابرات السوفيتية تمكنت من السيطرة على مدير مكتب الرئيس عبدالناصر للمعلومات، وأنها استطاعت من خلال جاسوس على هذه الدرجة من الخطورة أن تطلع على كل أسرار مصر دفعة واحدة، كما كان بمقدورهم أن يوجهوا خطوات عبدالناصر، في الاتجاه الذي يحقق أهدافهم.

- لقد تعرضت أهم أسرار مصر للتسرب وتمكنت المخابرات السوفيتية من اختراق مكتب رئيس الجمهورية، حيث تصب كل المعلومات الهامة بلا أي تحفظ، وأصبح في مقدورهم أن يقرؤا بعناية أوراقنا كلها، فباءت كل خططنا بالفشل، وتعرض اقتصادنا للتبديد بشكل مدروس ومنظم، وفي النهاية منينا بهزيمة منكرة وفقدنا آلاف الشهداء، وهكذا نسقط إلى الأبد في براثن «الأصدقاء» الذين تبنوا أهدافنا القومية بحماس زائف، لكي يحققوا أهدافهم وحدها.

فلم يكن سامي شرف، ببدنه الممتلئ وقامته القصيرة وثيابه المهدلة، مديرًا لمكتب الرئيس فقط، ولكنه كان يرأس منظمة حقيقية للمخابرات وكان عملاؤها منتشرين في كل شبر من أرض مصر، وكانت لديه ميزانية خاصة، وأخطر من ذلك كله، أنه كان يطلع على تقارير المخابرات المفرطة في السرية، وكان مكتبه على مسافة أمتار قليلة من غرفة نوم عبدالناصر، وكانت لديه أجهزة تمكنه من التنصت على كل كلمة ينطق بها الرئيس في غرفة مكتبه، سواء في قصر الطاهرة، أو مبنى الاتحاد الاشتراكي أو رئاسة مجلس الوزراء، وكان بمقدوره أن يقتحم الباب على الرئيس لكي يذكره بشيء ما، كما كان يحتفظ بمفتاح خزينته الخاصة.

إن القصة جديرة بأن تروى، ليس للمتعة الترفيهية ولكن لنتعلم من أخطائنا، ولكي نستوعب ــ جميعًا ــ الدرس جيدًا، فقد كان بيننا رجل ارتضى، أن يكون جاسوسًا في بيت الرئيس !!

- كنا في أول يونيو ١٩٦٨: وكانت الساعة تقترب من الثانية بعد الظهر، وبينما كان صوت الآلة الكاتبة، ينبعث من مكتب مجاور، كان أحد ضباط المخابرات يتأمل بعينين فاحصتين، مؤلف هذا الكتاب، الذي وجد الشجاعة لأن يكتب بخط يده اتهامًا صريحًا بالخيانة للرجل الذي كان متربعًا عند القمة، مستحوذًا على أكبر

قسط من النفوذ والسطوة والذي اشتهر باسم سامي شرف!!

- كان المناخ السائد وقتئذٍ قاسيًا بشكل لا يصدق، وكان سامي شرف قد انفرد بالسلطة كنتيجة لحرب ١٩٦٧، بعد الإطاحة بالمجموعة العسكرية التي كانت تستمد قوتها من المشير عبدالحكيم عامر، وبعد أن اختفى صلاح نصر مدير المخابرات المصرية الشهير وراء قضبان السجن، وكان الرئيس عبدالناصر قد أعلن بنفسه، عن سقوط ما أسماه (بدولة المخابرات)، وهكذا، أصبح سامي شرف وحده فوق خشبة المسرح.
- ومن المؤسف أنني كنت اعتقد أن المخابرات هي الجهة الوحيدة في مصر، التي تستطيع أن تعرض ما لديها على الرئيس عبدالناصر مباشرة ودون المرور بسامي شرف وقد اتضح فيما بعد أن اعتقادي ذلك كان خاطئًا.

وبمجرد أن انتهيت من التوقيع على الأوراق التي قدمت لي، صحبني الضابط إلى غرفة مجاورة، وتمتم ببضع كلمات فهمت منها أنني سأبقى لبعض الوقت ، ورغم ما في هذه الكلمات من دعوة للتشاؤم، إلا أنني شعرت بالارتياح لأنني سأبقى إلى أن أعرف النتيجة، مهما كان كنه هذه النتيجة بالنسبة لشخصي.

كان موقفي دقيقًا بقدر ما كان شائكًا، فلم تكن في حوزتي أية قرائن مادية، ولكنني كنت استند إلى مجموعة من الوقائع، سوف أشرحها بالتفصيل فيما بعد، وقد خلصت من هذه الوقائع، إلى أن مدير مكتب الرئيس، يخدم سيدًا آخر بالقطع!!

ففي ذلك الوقت، صيف ١٩٦٨، كنت قد قطعت شوطًا طويلاً في العمل تحت الإشراف المباشر لسامي شرف، وكنت أتخذ لنفسي اسمًا كوديًا يتكون من ثلاثة أسماء، ولأن مهمتي كانت على درجة عالية من السرية، لم يكن أحد يعرف اسمي الحقيقي باستثناء ثلاثة، الرئيس جمال عبدالناصر، وسامي شرف، أما الشخص الثالث فلم يكن سوى محمد عبدالحميد السعيد، سكرتيره الخاص، الذي قدم معه إلى المحاكمة في الخامس عشر من مايو ١٩٧١!!

هكذا كان الاتهام الذي تحملت مسئوليته بالغ الخطورة، في غيبة القرائن المادية، فالاستنتاج الشخصي، مهما كانت درجة قوة منطقه، يمكن أن يتعرض للنقاش، وبالتالي يمكن دحضه بسهولة، لتبقى بعد ذلك النهاية المفزعة لمن يتجاسر

على توجيه التهم جزافًا إلى الأبرياء، خصوصًا إذا كان المتهم يجمع في قبضته كل مقاليد السلطة في مصر.

قضيت قرابة الساعة في انتظار ما سوف يتمخض عنه الموقف، ثم صحبني أحد الحراس المسلحين إلى غرفة أخرى، وهناك، اجتمعت باثنين من ضباط المخابرات المحترفين، وبعد ساعات من النقاش المتصل، أخطرني أحد الضابطين بأنني سوف أتلقى أوامري منه في المستقبل، أما عن الوقائع التي استندت إليها، في توجيه الاتهام إلى مدير مكتب الرئيس فكان رأي المخابرات أنها مجرد تصرفات خاطئة، ناجمة عن الجهل بقواعد العمل !!

وعندما أشرت إلى أنني أرغب في أن تتولى المخابرات تحذير الرئيس عبدالناصر، كانت الإجابة التي تلقيتها بالغة الغرابة، بل ومثيرة للاندهاش، فقد اتضح أن المخابرات ترسل تقاريرها المرفوعة إلى الرئيس، عن طريق مكتب المعلومات، حيث يطلع عليها سامي شرف!!

إن القصة مثيرة للسخرية بقدر ما هي مريرة، فها هو أحد الجواسيس في موقف يجعله بمنأى عن مجرد توجيه الاتهام إليه، وفي مثل هذه المواقف يصبح التجسس عملاً لا تنجم عنه أية مخاطر، فبحكم منصبه، كان بمقدور سامي شرف أن يتصل برؤسائه (المقصود أولئك الذين جندوه لحسابهم) وأن يمدهم بالمعلومات التي يرغبون في الإطلاع عليها، وان يتلقى منهم الأوامر، بشكل علني!!

- هكذا بقي سامي شرف في منصبه ولعلّ أكثر ما في الموضوع إثارة للدهشة كما سيكتشف القارئ، هو حقيقة أن المخابرات المصرية كانت تنتابها الشكوك فيما يتعلق بولائه، قبل ذلك بسنوات طويلة، وأن هذه الشكوك لحقت أيضًا بعلي صبري، الذي اشتهر بولائه للسوفيت، وسوف نورد وقائع محددة في هذا الشأن.

- أوفدت القاهرة وفدًا رسميًا إلى موسكو لحضور المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، وفي الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٧١ عاد الوفد إلى القاهرة، باستثناء عضو واحد قيل وقتها انه تخلف لإجراء بعض الفحوص الطبية ولم يكن هذا العضو سوى سامي شرف!!

ولكن يبدو أن السوفيت يتمتعون بمقدرة فائقة على ارتكاب الأخطاء، إذ تسربت معلومات مؤكدة تفيد بأن سامي شرف بقي في موسكو ليتدارس مع رؤسائه

تدابير القيام بانقلاب للإطاحة بالسادات، الذي تولى السلطة بعد رحيل عبدالناصر، ولست أعتقد أن أحدًا يختلف معي في الرأي، بأن ما أقدم عليه السوفيت وعميلهم المخلص، ليس إلا محصلة الجهل والبلاهة معًا.

- ولا شك أن قصة سامي شرف مثلها مثل كل قصص الجواسيس ذوى الأهمية القصوى، حافلة بأسرار كثيرة لم يكشف النقاب عنها بعد خصوصًا وأنه حوكم في القاهرة بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم مع علي صبري وآخرين. ولم يحاكم بتهمة الاتصال بالمخابرات السوفيتية، الأمر الذي أدى إلى بقاء تفاصيل قصته سرًا حتى الآن.

- ولقد أسفر تفتيش فيلا سامي شرف، وهي الفيلا رقم ١٠ في شارع بطرس غالي في مصر الجديدة، عن قائمة بالغة الغرابة من المضبوطات التي لا تشكل أي دليل فيما يتعلق بتهمة التآمر ولكنها ترسم علامات ذات مغزى بالنسبة لعلاقته بالسوفيت.

بدأ تفتيش الفيلا في الساعة الحادية عشرة والثلث، من صباح يوم ٢٤ مايو واستمر حتى الساعة الحادية عشر والنصف ليلاً، وقد عثر في غرفة نوم سامي شرف، على سبع عشرة زجاجة فودكا بيضا، وأربع زجاجات شمبانيا روسية، وأربع زجاجات من الفودكا الحمراء!!

ومع هذه الزجاجات الحمراء كانت هناك كومة هائلة من أشرطة التسجيل وفي علبة معدنية، عثر القائمون بالتفتيش على أشرطة سجلت عليها مباحثات الرئيس عبدالناصر مع عدد من رؤساء الدول، وفي دولاب الأحذية تم العثور على تسعة أفلام ٨ ملم وفيلم ١٦ ملم بالإضافة إلى فيلم صامت للرئيس عبدالناصر نفسه، ومن المعتقد أن هذا الفيلم قد التقط خلسة!!

كانت أكوام أشرطة التسجيل ومجموعة فريدة من آلات العرض، وآلة تصوير سينمائية، تملأ المكان، وكان هناك مسدس سريع الطلقات وعلبة تحتوي على اثنتى عشرة طلقة، أما تفتيش غرفة مكتبه، وهي الغرفة رقم ١٧ في مبنى الاتحاد الاشتراكي المطل على نيل القاهرة، فقد أسفر عن وجود أجهزة للتسجيل مخفاة في دولاب بجوار الحائط وتمتد الأسلاك من تحت الدولاب، مخترقة جدران المبنى، وهكذا كان بمقدور سامي شرف أن يسجل كل ما يدور في قاعة الاجتماعات

الكبرى وفي قاعة الاجتماعات الصغرى، وفي غرفة الصالون!!

ولكن أغرب نشاط قام به سامي شرف، في خضم الأنشطة العديدة التي مارسها لحساب السوفيت، هو ذلك الخاص بتنصته على الرئيس، فقد تمكن من أن يسمع بأذنيه، أحاديث الرئيس مع ضيوفه، وكانت الأشرطة تفرغ في نهاية كل يوم، للاحتفاظ بمضمونها مكتوبًا!!

إن تلخيص تيار المعلومات الذي كان ينصب في يدي سامي شرف، يستلزم ساعات عمل لا طاقة لأي مخلوق بها، لذلك كان من المنطقي، أن يعمد إلى تسليم المعلومات في وثائقها الأصلية إلى السوفيت، وقد حاول قبل القبض عليه، أن يهرب خمس حقائب مكتظة بالوثائق، مع سكرتيره محمد عبدالحميد السعيد، الذي اعترف بالقصة كلها، وفيما يلي إحدى اوقائع التي استندتُ إليها في اتهامه بالتجسس:

كان ذلك ذات صباح مبكر في أوائل سنة ١٩٦٨، وكنت قد اضطررت للبقاء في مطار القاهرة ليلة بأكملها، وعندما عدت إلى المدينة، رأيت أن اقضي بعض الوقت في مكتب المعلومات، ولأحتسي شيئًا من القهوة، يعاونني على أن أبقى طول اليوم متيقظًا، وما أن عبرت من الباب، حتى هالني أن المدخل خال من الحراسة، وكانت الغرفة المبنية من الأسمنت. المخصصة لموظف الاستعلامات، خاوية تمامًا، وعلى مقعد أمام المكتب، كانت كومة من المظاريف متراكمة فوق بعضها، وعلى كل مظروف قرأت العبارة التالية: الرئيس جمال عبدالناصر !!!

كان الرئيس وقتها في واحدة من زياراته السرية للاتحاد السوفيتي وكان واضحًا أمام ناظري. أن هذه المظاريف تحتوى على بريد الرئيس، الذي يضم أخطر التقارير وأكثرها سرية.

وفي التاسعة وأربع دقائق توقفت أمام المدخل عربة تابعة للسفارة السوفيتية، وهبط منها اثنان من السوفيت، واتخذوا طريقهم إلى الداخل، وفي غضون دقيقتين كانت عملية تسليم المظاريف قد انتهت، وأصبح بريد رئيس الجمهورية، في حوزة الاتحاد السوفيتي!!

لم يكن من السهل أن تمر هذه الواقعة دون أن تستحوذ على أقصى انتباه من جانبي، وعندما ناقشت الأمر مع محمد سعيد ـ وهذا هو اسم الشهرة لسكرتير سامي شرف ابتسم بوداعة وأشار إلى أن هذه هي الوسيلة المثلى لإرسال بريد الرئيس

إلى الاتحاد السوفيتي.

ولا شك أن هذه الإجابة تعد ضربًا من السذاجة الحقيقية أو المصطنعة، فما معنى أن تتسلم السفارة السوفيتية بريد الرئيس عبدالناصر لترسله إلى وزارة الخارجية في موسكو لكي تقوم بتسليمه للرئيس هناك، خصوصًا وأن لدينا نحن أيضًا وزارة خارجية، تستخدم هي الأخرى حقائب دبلوماسية كما أن لدينا سفارة مصرية في موسكو، تستطيع أن تسلم بريد الرئيس، وهي من غير نقاش أكثر حرصًا عليه!!

إن المظاريف المغلقة، بأي نوع من أنواع الصمغ، وبصرف النظر عما فوقها من أختام، لا تمثل أي عقبة في وجه أجهزة المخابرات، وهذه الحقيقة يعرفها المبتدؤون، فكيف غابت عن مكتب معلومات الرئيس؟!

وكان تصور ما يمكن أن يحدث، نتيجة لهذا التصرف المفرط في الجهل، أو سوء النية، لابد أن يصيب المرء بالفزع، فالقادة السوفييت يقرؤون التقارير المرسلة إلى عبدالناصر ثم يجلسون للتفاوض معه، وليس ثمة شك في أنه كان يتعجب من حسن تقديرهم لمجريات الأمور في مصر ودرايتهم الواسعة بما يحدث في بلاده.

- لم أكن مقتنعًا لا بإجابة سامي شرف ولا سكرتيره الخاص في موضوع بريد الرئيس، لذلك كان تبادل الأحاديث العفوية مع مختار وعبدالعظيم الموظفين في غرفة الاستعلامات ذات فائدة قصوى، وقد اكتشفت من هذه الأحاديث أن ضباط المخابرات السوفيتية يترددون على المكتب وأن لديهما أوامر صارمة بأن يسمحوا للسوفيت بالدخول في أي وقت.

وفي وقت لاحق تمكنت من تبادل الحديث مع واحد من الروس، وكانت تربطه صداقة متبادلة مع موظفي الاستعلامات، ولاحظت أنه يرتدي بلوفر ضيق فوق قميص مفتوح، ربما ليخلق وهما بأنه موظف عادي في السفارة ولكن خطواته وبنيته الرياضية والنظرات الفاحصة التي كانت تشع من عينيه، ولدت لدى انطباعًا قويًا بأنه ضابط محترف من ضباط المخابرات.

كان اسمه الذي يعرفه به الموظفان هو «نيكولا» وكان يحضر إلى المكتب بصحبة روسي آخر صامت دائمًا ويبدو أنه مساعده، وبعد أن التقينا أكثر من مرة، عمدت إلى رفع الكلفة بيننا فكنت أناديه «نك» ولأن لغته العربية كانت كسيحة تمامًا، كنا نتبادل الحديث بالإنجليزية، وفيما بعد انتظمت في حلقة دراسية، في المركز

الثقافي السوفيتي، لكي أتعلم اللغة الروسية!!

ولكن سرعان ما حرمت من تلك الصداقة التي عولت عليها كثيرًا، فقد تلقيت تنبيهًا مشدداً بألا أجلس في غرفة الاستعلامات، تحت زعم أن من بين المترددين على المكتب، أشخاص مشكوك في ولائهم، ويبدو أن الأمر صدر بالحيلولة بيني وبين الحديث مع الروسي، فقد حدث أن جاء نيكولا أثناء وجودي في مكتب محمد سعيد، وما أن تلقى إخطارًا تليفونيًا بوصوله، حتى طلب مني أن اختفي في الغرفة المجاورة حتى ينصرف ضيوفه، وقد شاهدت نيكولا ومساعده من النافذة بنفسي، كانت شكوكي قد بدأت تثور بحدة حول طبيعة العلاقة بين السوفيت وسامي شرف، وكان عليَّ أن ألاحظ، بعد النقاش الذي دار بيننا في مكتبه، مجموعة من التصرفات اللامنطقية، والتي كان هدفها إفشال أية مهمة أقوم بتنفيذها، تمهيدًا للتخلص مني بهدوء ودون أن أجرؤ على مجرد الاحتجاج.

• كانت خطط سامي شرف تتضح بجلاء يومًا بعد يوم، وكانت مراقبتي المحدودة لسلوكه مع الضباط السوفيت قد أتت ثمارها، ورغم إحساسي بالندم لأنني كشفت له عن كراهيتي العميقة لدور السوفيت في حرب ١٩٦٧، إلا أنني على يقين من أن فائدة جسيمة قد تحققت نتيجة لذلك، فقد اتخذ من الخطوات ما أكد لي أنه لا يعدو أن يكون تابعًا لهم.

وكان ذلك قبل أن ينشر «جون بارون» كتابه الشهير بأربع سنوات، وقبل أن توجه التهمة علنًا لسامي شرف، في مايو ١٩٧١ بثلاث سنوات، ومما يدعو إلى العجب والدهشة، أنه مارس الجاسوسية لحساب رؤسائه دون أن يثير ارتياب أحد، إلى حد أن هؤلاء الذين كانوا بالقرب من القمة، في عهد الرئيس عبدالناصر، ظلوا على إصرارهم في رفض أي احتمال لأن يكون مدير مكتب الرئيس، وموضع ثقته المطلقة، عينا للسوفيت عليه.

• وقد تعرض علي صبري لهجوم مرير من جانب المخابرات، فعندما كان مديرًا لمكتب الرئيس لاحظ ضباط المخابرات أن كل التقارير التي ترفع للرئيس ضد العناصر الشيوعية، تعاد مرة أخرى إلى المخابرات لإعادة البحث!!

وحدث أن كتبت المخابرات تقريرًا ضد رئيس مجلس إدارة شركة تعدين في سيناء، وكانت تربطه بعلي صبري صلة قربى، وتضمن التقرير مآخذ خلقية فاضحة، وكان الرجل مستهترًا إلى درجة لا يمكن تصديقها، وكانت سكرتيرته تذهب على عملها من غير أية ملابس داخلية، كذلك عين مستشارًا قانونيًا له وكان هذا المستشار شهيرًا في العهد الملكي بعدد لا بأس به من جرائم القمع !!

وكان علي صبري بدلاً من أن يعرض التقرير على الرئيس عبدالناصر احتفظ به في مكتبه، ثم ارتكب حماقة فظيعة عندما أطلع قريبه على التقرير الذي كتبته المخابرات ضده، ويبدو أنه كان ثرثارًا بقدر ما كان ماجنًا، فقد طفق يثرثر بالمعلومات التي اطلع عليها، وأسرعت المخابرات بتسجيل بعض أحاديثه لعرضها على الرئيس.

ورغم ذلك لم يول الرئيس عبدالناصر تقارير مخابراته أي اهتمام ولكن بعد وقوع الانفصال في الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١، الذي قصم عرى الوحدة المصرية السورية، فوجئ عبدالناصر بالوزير السوري طعمة العوض الله يقول له:

- سيدي ... علي صبري مو مخلص !! (ليس مخلصا)

واتضح أن الوزير السوري طلب أن يلتقي بالرئيس ليحذره من حركة انفصالية وشيكة الوقوع ولكن علي صبري لم يمكنه من لقاء الرئيس إلا بعد أن وقع الانفصال بالفعل!!

إننا نستطيع أن نربط الحوادث ببعضها، فعلى عكس الشائع كان الاتحاد السوفيتي هو المسؤول عن أول محاولة لتحقيق الانفصال بين مصر وسوريا، وقد تلقت القاهرة تقريراً حوى كل تفاصيل المؤامرة في ذلك الوقت.

ولم يكن علي صبري وحده موضع ارتياب المخابرات، فقد لاحظ الضباط المسؤولون عن متابعة النشاط الشيوعي في مصر أن تقاريرهم التي تعرض على سامي شرف، لا تلقي أي اهتمام وعندما اكتشفوا تنظيمًا للشيوعية في جامعة الإسكندرية أوقف التنظيم نشاطه بمجرد أن عرضت التقارير الأولية على مدير مكتب الرئيس!!

وتكررت ظاهرة «توقف النشاط» مرات عديدة وإن كانت متباعدة واضطر أحد الضباط إلى الإفضاء بشكوكه إلى صلاح نصر، الذي استمع إلى مرؤوسيه بهدوء ثم ابتسم وعندما جاء دوره ليتحدث قال: إن الخطأ ربما يرجع إلى العناصر التي تقوم بالمراقبة، واتبع هذا الرأي بأن أصدر أوامر شديدة بأن يتوخى الأفراد المكلفون بمراقبة التنظيمات الشيوعية الحرص والحذر.

ومن الغريب أن سامي شرف، بمظهره الذي ينم عن الوداعة، قد تمكن من خداع جهاز المخابرات بعد هذه الشكوك، واستطاع بمهارة فائقة أن يضم إلى جانبه ثلاثة من كبار الضباط، أحيلوا إلى التقاعد بعد القبض عليه. ويقتضينا الإنصاف أن نقرر أن هؤلاء الضباط كانوا يعتقدون أنهم يعملون لحساب الرئيس

عبدالناصر نفسه!!

وكان صلاح نصر قد نجح في إبعاد ثلاثة من ضباط المخابرات كان يعتقد أنهم على علاقة وثيقة بسامي شرف، ولكن لم يصارح الرئيس عبدالناصر بشكوكه. وإنما اكتفى بأن طلب إبعادهم لاستحالة التعاون معهم، ومن المدهش أن اثنين من الضباط الثلاثة قدِّما إلى المحاكمة مع سامي شرف في مايو سنة ١٩٧١، والضباط الثلاثة هم أمين هويدي الذي عين سفيرًا في العراق، وطلعت خيري الذي عين وزيرًا للشباب، وشعراوي جمعة وقد عينه الرئيس محافظًا للسويس.

وليس لدينا أي شك في أن سامي شرف استفاد إلى أقصى حد من عدم ثقة عبدالناصر في مدير مخابراته، وربما كانت عمليات تجنيد ضباط من الجهاز قد تمت بأوامر عبدالناصر ولكن المعلومات التي كان هؤلاء الضباط مصدرها لابد أن تكون قد سلمت للسوفيت وكان عبدالناصر قد أسر إلى مجموعة من زملائه إبان ما يعرف بأزمة ١٩٦٢ بينه وبين المشير عامر، بأن صلاح نصر ليس مخلصًا وأنه يجتمع يوميًا بالمشير عامر!!

إننا أمام حالة فريدة بالفعل في عالم التجسس لأن الجاسوس يتمتع بكل الإمكانيات ليمارس أنشطة متعددة، بل أنشطة الجاسوسية كلها.

فهو يجمع أكبر كم من المعلومات، ويطلع على تقارير المخابرات، ويجند داخل الجهاز مجموعة من الضباط، ليكون على بينة بكل ما يجرى بعيدًا عنه.

وهو يتولى قيادة جهاز ضخم لجمع المعلومات السياسية والاقتصادية، ولبث الأنباء الكاذبة والإشاعات، وهو مؤثر في شخصية القائد بحكم قربه منه، ولديه القدرة على الاتصال برؤسائه دون إثارة الشكوك، وهو محاط بأقوى سياج للأمن!! **(انتهت أقوال الأستاذ ماهر عبدالحميد)**

لماذا نطالب بإجراء التحقيق

وأخيراً وبعد أن قمنا بتسجيل هذا القدر الوافر مما سبق نشره في داخل مصر وخارجها من اتهام صريح لسامي شرف بالعمالة للسوفيت نرى أنه بات من ألزم الأمور على أجهزة الأمن المختصة في مصر التحقيق في هذا الاتهام الخطير خاصة أنه يشمل تواريخ وأسماء ووقائع محددة يمكن بسهولة التوصل إلى كنهها وكشف الستار عن سرها.

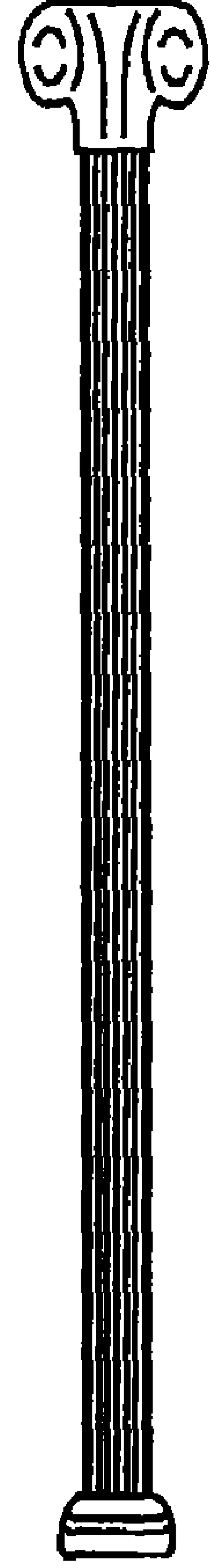
وليست مطالبتنا بإجراء التحقيق في مثل هذا الاتهام الخطير أمراً يدعو إلى الاستغراب فلقد كشفت أجهزة الأمن في الغرب في الآونة الأخيرة الستار عن عشرات من قضايا التجسس التي ثبت فيها أن المخابرات السوفيتية قد نجحت في تجنيد بعض العملاء الذين كانوا يتولون أخطر المناصب وأكثرها حساسية في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وبعض الدول الأوربية الأخرى.

وكان آخر هذه القضايا قضية التجسس في ألمانيا الغربية التي أزيح الستار عنها خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٨٥، والتي وصفتها وكالات الأنباء بأنها أضخم فضيحة تجسس في تاريخ ألمانيا الغربية، فقد نجح جهاز المخابرات بألمانيا الشرقية في تجنيد (يواخيم هانز تيدج) الرجل الثالث في جهاز المخابرات الألمانية الغربية الفيدرالية، ورئيس إدارة مكافحة التجسس منذ عام ١٩٦٦، أي أنه ظل طوال ما يقرب من عشرين عامًا يمد مخابرات إحدى دول الكتلة الشرقية بأدق أسرار بلاده، وعندما انكشف أمره ونجح في الهروب إلى برلين الشرقية تفجرت في ألمانيا الغربية أخطر قضية تجسس في تاريخها، وبادر مستشار ألمانيا هيلموت كول بإقالة (هيلينبرويخ) رئيس جهاز المخابرات الفيدرالي بألمانيا الغربية، باعتباره المسئول الأول عن هذه الفضيحة التي هزت الرأي العام لا في ألمانيا فحسب بل في أوربا الغربية والولايات المتحدة.

وقبل أن نختتم دراستنا لهذه القضية الخطيرة التي فجرها (جون بارون) عام ١٩٧٤ منذ أن نشر كتابه K.G.B ولم تجد ما تستحقه من اهتمام لدى السلطات المسئولة في مصر رغم أهميتها الكبرى، وبعد أن أوضحنا وجهة نظرنا في ضرورة قيام أجهزة الأمن بالتحقيق الجاد في هذه القضية، في سبيل التوصل إلى الحقيقة، يحق لنا أن نتساءل في النهاية هل الأنسب الاكتفاء بتقديم بلاغنا ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ كما ذكرنا في البداية؟ أم أن الأوفق ولصالح الوطن وبعد أن تكشفت كل هذه الأمور تقديم هذا البلاغ إلى النائب العام؟

إننا نترك الإجابة على هذا السؤال إلى تقدير القراء.

الفصل الثالث



الجوانب الخفية في شخصية سامي شرف

حار الكثيرون في تحليل شخصية سامي شرف تحليلاً صحيحًا، نظرًا لما كان يحيط به نفسه من غموض خلال فترة عمله بجوار عبدالناصر، التي بلغت أكثر من ١٥ عاما، والتي لم يكن يفارقه خلالها إلا في ساعات النوم ولذا كان في واقع الأمر هو أقرب المقربين إلى الرئيس الراحل عبدالناصر حتى بالنسبة لكبار المسئولين في الدولة، ذلك لأنه كان من الأشخاص الذين يفضلون العمل من وراء الجدران وبعيدًا عن أعين الناس.

وقد ساعد سامي شرف بأسلوبه الخاطئ في العمل على فقد عبدالناصر لصحته، بسبب إغراقه دائمًا بسيل منهمر من التقارير والمذكرات والأعمال الروتينية التي لم يكن الأمر يستدعي عرضها عليه وكان من واجبه التخفيف عنه بإحالتها إلى المسئولين المختصين في الدولة ولكنه كان يعمل على تركيز كل شئون الدولة كبيرها وصغيرها في مكتب الرئيس، وبالتالي يضمن سيطرته هو ولا أحد غيره على جميع أجهزة الدولة.

وكانت هواية سامي شرف الأثيرة هي تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية لكبار المسئولين في الدولة، ولبعض الشخصيات المصرية والأجنبية الهامة، وكان ذلك سببًا في تنقيبه المستمر عن أحدث ما أنتجته التكنولوجيا الغربية من أجهزة التسجيل الصغيرة الحجم، وكان يكلف مندوبيه بإمداده دائمًا بأقوى وأحدث تلك الأجهزة من الولايات المتحدة واليابان.

وكانت هذه الهواية العجيبة هي السبب في سقوط المجموعة المناوئة للسادات في أحداث ١٥ مايو، فقد ضبط بجهاز المخابرات العامة تسعة أشرطة لأحاديث تليفونية كان أحدها يشمل أحاديث سامي شرف نفسه، والباقي كان يشمل أحاديث علي صبري وشعراوي جمعة ومحمد فائق وعبدالمحسن أبو النور وأمين هويدي وفتحي الديب ولبيب شقير وضياء الدين داود، وقد اعترف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة بأنه هو الذي أمر بتسجيل هذه الأحاديث التليفونية،

تنفيذًا لأوامر سامي شرف الذي أقر في التحقيق بهذه الواقعة. ولولا هذه الأشرطة التي ضبطت لأحاديث أفراد المجموعة لما استطاع المدعى العام الاشتراكي إقامة الاتهامات ضد المتهمين في القضية، وتقديمهم إلى المحاكمة وكانت هي دليل الإدانة الرئيسي ضدهم، مما أدى إلى صدور الأحكام عليهم بما فيهم سامي شرف، وكأنما الأفعى قد لُدِغَتْ بسمها ..

وسوف نكشف فيما يلي الستار عن العديد من الملامح المميزة لشخصية سامي شرف، وبعض أسراره الخفية، وحقيقة آرائه في زملائه المقربين، ولكننا نعترف من أجل الحقيقة والإنصاف بأن كل ما سوف نذكره ليس نتيجة لاجتهادنا أو استنباطنا، وإنما هو عبارة عن أقوال سامي شرف نفسه، كما أدلى بها في التحقيق أمام جهاز المدعي العام الاشتراكي في قضية ١٥ مايو ١٩٧١، وليس لنا فيها من فضل إلا التجميع والتصنيف فحسب:

١- ذكر سامي شرف في التحقيق أنه لم يكن ضمن تنظيم الضباط الأحرار، وليست له أدنى علاقة بثورة ٢٣ يوليو، ومن المفارقات المستغربة أنه ألقى القبض عليه في يناير عام ١٩٥٣ في قضية المدفعية المعروفة باسم قضية (رشاد مهنا)، وأودع ضمن عدد من ضباط المدفعية على رأسهم العقيد رشاد مهنا، والمقدم إبراهيم عاطف في سجن الأجانب، الذي كان يقع قبل إزالته في ميدان محطة مصر، وتولى التحقيق معهم ضباط من المخابرات الحربية.

٢- على الرغم من صدور أحكام قاسية على الضباط المتهمين في القضية من بينها السجن المؤبد والسجن لمدة ١٥ عاما والفصل من الخدمة العسكرية فإنه يبدو أن ثمة إعجاباً متبادلاً قد جرى بين ضباط المخابرات الحربية الذين كانوا يتولون التحقيق وبين سامي شرف، ومما يدل على ذلك أنه أفرج عنه بعد فترة قصيرة، ولم يلبث بعد قليل أن انتدب للعمل في المخابرات الحربية في مكتب كان يسمى (المكتب الخاص)، ومن أقوال سامي شرف في التحقيق يتضح أن وظيفة هذا المكتب كانت القيام

بالمأموريات السرية والمهام ذات الطابع الخاص، وقد تم تكليفه حسب اعترافه بعدة مأموريات ومهام من هذا النوع، ونظرًا لنجاحه في تأدية هذه المهام وقع اختيار الرئيس الراحل عبدالناصر عليه للعمل سكرتيرًا للرئيس للمعلومات، وكان ذلك في أول أبريل عام ١٩٥٥.

٣- تم نقل سامي شرف بعد ذلك من المخابرات العامة التي انضم إليها من قبل إلى الكادر المدني على قوة رئاسة الجمهورية، وبينما كان أقرانه من ضباط دفعته لا يزالون عام ١٩٥٥ في رتبة النقيب في الجيش توالت ترقياته بل قفزاته فعين مستشارًا لرئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير عام ١٩٦٥، وهي تعادل رتبة الفريق في الجيش، أي أنه ترقى في خلال عشر سنوات فقط من رتبة نقيب إلى ما يوازي رتبة الفريق، وفي ٢٧ أبريل ١٩٧٠ صدر القرار الجمهوري رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٠ بتعيينه وزيرًا للدولة، ثم عين وزيرًا لشئون رئاسة الجمهورية في نفس العام، إلى أن تقدم باستقالته من جميع مناصبه في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ التي أدت إلى تقديمه للمحاكمة أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة التي أصدرت عليه حكمها في ٩ ديسمبر ١٩٧١ بالإعدام، ولكن رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم ومعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة.

٤- اعترف سامي شرف في التحقيق أنه قام بالوشاية ضد شقيقيه لدى السلطات المسئولة مما ألحق بهما أضرارًا بالغة، وفيما يلي نص أقواله التي أدلى بها في التحقيق في هذا الشأن:

« أبلغت أنا عن شقيقين لي أحدهما كان ضابطًا في الشرطة (عز الدين شرف) وكان ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، فقلت عنه في الاجتماع المحدد لبحث مراكز ضباط الشرطة إنه إخواني خطير، ونقل على أثر ذلك إلى إحدى محافظات الصعيد.

والثاني كان ضابطًا في القوات المسلحة (الملازم طارق شرف) وأبلغت الرئيس شخصيًا عنه، وأنه بيعمل اتصالات مع ضباط اعتبرها ضارة بأمن وسلامة

البلاد، وقبض عليه فعلاً وظل مقبوضًا عليه فترة، إلى أن أمر الرئيس جمال شخصيًا بالإفراج عنه بدون علمي، وذلك بتكليفه لمحمد أحمد بالإفراج عنه بالاتفاق مع شمس بدران في هذا الوقت وإلحاقه بعمل، وعندما علمت بذلك اعترضت، فقال لي محمد أحمد ليس لك أن تعترض لأن دى أوامر الرئيس» انتهت أقوال سامي شرف.

ولم تكن هذه الوشاية التي قام بها سامي شرف ضد شقيقيه تستهدف في الحقيقة صالح الوطن أو سلامة البلاد فإن شقيقه عز الدين شرف ضابط الشرطة نقل بعد ذلك إلى وزارة الخارجية بمجهوده الشخصي في بداية الستينيات، عقب اجتيازه امتحان القبول للخارجية، وقد أظهر من المقدرة والكفاءة والاستقامة في عمله وبخاصة عندما كان يعمل في الفترة الأخيرة من خدمته سفيرًا لمصر في باكستان ؛ ما جعله يعد من أكفأ السفراء بوزارة الخارجية، أما شقيقه الثاني طارق شرف فقد كان يتميز بذكاء حاد، جعله أول دفعته عند تخرجه في الكلية الحربية، ونتيجة لوشاية ظالمة من شقيق يؤمن بمبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، وجد الملازم طارق شرف نفسه مع مجموعة من الملازمين الصغار السن حديثي التخرج في غياهب السجن الحربي، متهمين بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وهي تهمة لا يمكن لأي عاقل تصديقها بالنسبة لحداثة خدمتهم، وضآلة رتبهم، وانتهى الأمر بفصل المجموعة بأكملها من خدمة القوات المسلحة، ولم يرتض طارق شرف الوظيفة المدنية التي عينوه بها، فسافر إلى سويسرا حيث اشتغل بالترجمة الفورية في إحدى منظمات الأمم المتحدة، وأخيراً هاجر إلى الولايات المتحدة، حيث يعمل هناك في الوقت الحاضر بنجاح.

وهكذا يتضح بجلاء أن وشاية سامي شرف بشقيقيه التي تناقض كل ما عرف من المبادئ الإنسانية وصلات الرحم، وما أصابهما من جراء ذلك من بلاء ونكبات لم تكن ترجع إلى أي دافع وطني شريف، إنما كانت تستهدف الاستحواذ على ثقة عبدالناصر المطلقة، وضمان البقاء بجواره في المنصب البراق الذي كان

يشغله، بأن يثبت له بالدليل القاطع أنه على أتم استعداد للتضحية بأعز مخلوق لديه، حتى لو كان شقيقه في سبيل خدمته وتأمين عهده.

وكان ذلك يحدث في الوقت الذي كان يردد فيه سامي شرف على الملأ -لكي تجد أقواله طريقها إلى عبدالناصر ـ أن الرئيس إذا طلب منه أن يرمي أولاده الأربعة (هالة وليلى ومحمد وهشام) تحت القطار لفعل ذلك دون تردد، وقد سجل هذه الواقعة التي تدل على قمة النفاق الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام الأسبق في كتابه «الطريق إلى رمضان » ـ طبعة لندن ٧٥ صفحتي ١٢٤ و ١٢٥، وذكر أنه عندما كان يوجه تأنيبه لسامي على هذه الأقوال الغريبة التي يرددها، والتي كان يعتبرها نوعًا من الجنون كان سامي ينفجر غاضبًا ويقول: «ولكن هذا ليس ولاء .. ليس ولاء ».

٥- علاقة سامي شرف بعلي صبري

نذكر فيما يلي نص أقوال سامي شرف التي تتعلق بصلته مع علي صبري كما أدلى بها في التحقيق:

- بدأت صلتي بعلي صبري سنة ١٩٥٥ عندما عينت سكرتيرًا للرئيس للمعلومات، وكان هو يشغل منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، وكان مكتبه في نفس مبنى مجلس الوزراء. والمسائل ذات الطابع السياسي كنت أنسقها مع علي صبري قبل العرض على الرئيس، حتى لا يكون هناك ازدواج في العرض.

- في الفترة التي صادفت موضوع الحقائب الواردة من موسكو (المعروفة باسم حادث المطار) بلغني أن علي صبري ينتقدني أو لا يرتاح إليَّ وبلغني أنه معتقد أني وراء هذا الموضوع، وأنا كنت أشكو للرئيس عبدالناصر.

- وفي مارس ١٩٧١ عند سفر الرئيس السادات إلى الاتحاد السوفيتي في زيارة سرية، وكانت تعليمات الرئيس ألا يعلم أحد بهذه الزيارة استدعاني على صبري لمنزله، وسألني عن شعراوي وفوزي فذكرت له أنهما في مهمة

بالجبهة قال طيب والريس فين فقلت له برضه الريس في الجبهة وقال لي حيرجع أمتى قلت له معرفش، وبدا على وجهه شيء من الامتعاض، وقد تدخل محمد فائق لتسوية الموضوع.

- كانت تعليقات، علي صبري عن الرئيس السادات تشمل سبًا وألفاظًا خارجة وجارحة تمس الرئيس وأنا أبلغت الرئيس بتصرفات علي صبري وما يردده من أقوال وتعليقات كان علي صبري يردد في اتصالاته التليفونية «هذه البلد مفيش فيها رجالة؟ » وأنا يوميًا كنت أقول للرئيس السادات إن علي صبري بيسب ويشتم.

- بالنسبة لعلي صبري أنا استأذنت الرئيس السادات في وضعه تحت المراقبة نظرًا للأحداث المعروفة التي جرت، وأنا بنيت ذلك على ضوء حاسة الأمن عندي. وأمين هويدي تليفونه تحت المراقبة منذ أن ترك الوزارة.

- إقالة علي صبري لم تترك في نفسي أي أثر، وعندما اتصل الرئيس وأمرني بإعداد قرار الإقالة أبديت وجهة نظري فقط فيما كانت تجري عليه السوابق من ناحية الشكل فقط، حول ما إذا كانت الصورة قبول استقالة وليست إقالة ولكن الرئيس أمر بإعداد قرار الإقالة فنفذته فورًا، أما بالنسبة لشعراوي فلا أستطيع أن أقول إنه زعل أو تأثر لإقالة علي صبري.

٦- رأي سامي شرف في زملائه:

- عبد المحسن أبو النور بطبيعته إنسان عصبي ومنفعل، وكان خلال اجتماع لجنة العمل منفعلاً وعصبيًا كدأبه، وطريقة عبدالمحسن أبو النور في الكلام معروفة، إنه يرمي كلام دبش هوه دايما يدب كلام زى الدبش، وقد لا يكون فاهم معناه والرئيس السادات يعلم عنه هذا.

- واضح من كلام أحمد كامل عن اجتماع لجنة العمل أن ما أبداه عبدالمحسن أبو النور في هذا الخصوص هو كلام فارغ.

- أعترف أن ما قاله أحمد كامل صحيح عن قول شعراوي بعمل

مجلس رئاسة، وواضح من حديث شعراوي أنه يرمي إلى إجراء تغيير في نظام الحكم.

- لم أبلغ الرئيس بكلام عبدالمحسن أبو النور وشعراوي لأني كنت مقتنع أن دى هلوسة ولا واحد في دول الاتنين يقدر يحّرك نملة.

٧- اعتراف سامي شرف علي شعراوي جمعة (أعز أصدقائه) بشأن تدبيره لانقلاب عسكري.

- أنا مش متذكر نص الألفاظ إنما معناه أن شعراوي كان بيسأل الفريق فوزي عما إذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة في عمل انقلاب عسكري وهذا الكلام قاله شعراوي بعد استعراض الموقف وتحليله وكان ذلك في اجتماع في مكتبي أو مكتب فوزي في أوائل شهر مايو وكانت إجابة محمد فوزي أدرس وأشوف.

- بعد هذه المرة بيومين أو ثلاثة في جلسة أو اجتماع بيننا نحن الثلاثة في مكتبي أو مكتب فوزي أعاد شعراوي سؤال محمد فوزي عن فكرة استخدام الجيش في عمل انقلاب عسكري فأجاب فوزي أنه غير ممكن.

- قال شعراوي: إن العملية دي حتحتاج إلى اعتقالات وقال اسم حسنين هيكل، ورد فوزي وقال: إن نفسه في هيكل. المفهوم من ذلك أن حسنين هيكل سوف يكون أحد الذين يتم اعتقالهم لما تتطلبه عملية الانقلاب من تأمين.

- بعد اجتماع لجنة العمل في ٢ مايو بعد إقالة علي صبري وفي أثناء وقوفي مع شعراوي وأحمد كامل استعدادًا لركوب سياراتهم قال شعراوي: «طيب نفكر في الأسلوب ويمكن أن نخلي الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ويرأسه الفريق محمد فوزي».

٨- علاقة سامي شرف بالرئيس الراحل عبدالناصر

- كنت أعايش الرئيس عبدالناصر حوالي ١٨ ساعة يوميًا، وكانت حياتي كلها في مكتبي بجواره، وكان دخولي إلى منزلي ورؤية أسرتي نادرًا وهذا جعل بيني وبين الرئيس عبدالناصر ارتباطًا خاصاً يصعب وصفه او تقييمه.
- كان نظام العمل أن الاتصال بالرئيس عبدالناصر يكون عن طريقي بمعنى أن توجيهات الرئيس تبلغ لي فأبلغها بدوري لوزير الدولة لإبلاغ رئيس الوزراء والوزراء بها، وبالعكس إذا رُئى إبلاغ أمر للرئيس يتصل بي وزير الدولة وأنا أقوم بعرض الأمر على الرئيس .

(وبهذا النظام الذي كان متبعًا في الاتصالات أصبح سامي شرف أقوى شخصية في مصر بعد الرئيس الراحل عبدالناصر، إذ إنه الشخص الوحيد الذي كان يتولى عرض شئون الدولة عليه، ويتلقى توجيهاته وأوامره بشأنها لإبلاغها إلى رئيس الوزراء، والوزراء، كما كان سامي هو السبيل الوحيد الذي يمكن عن طريقه لرئيس الوزراء والوزراء إبلاغ أية مطالب أو رغبات أو وجهات نظر إلى الرئيس، ونظرًا لأنه من المعروف أن طريقة عرض الموضوع لدى أي رئيس هي أهم وسيلة للحصول على قراره، لذا أصبح رئيس الوزراء والوزراء وكبار مسئولي الدولة يتلمسونِ السبيل لنيل الحظوة لدى سامي شرف، والحصول على رضائه وثقته، كي يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم، ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس.

ومن جهة أخرى لم يكن في مقدرة أحد في الدولة أن يفّرق بين توجيهات وأوامر الرئيس الحقيقية وبين المطالب الشخصية لسامي شرف، إذ إن المعروف لديهم أنه كان يتحدث إليهم دائمًا باسم الرئيس، ولذا أصبحت مطالبه ورغباته الشخصية حتى بدون قصد بمثابة أوامر صادرة من رئيس الجمهورية، وقد ساعد على استفحال نفوذه أنه كان يحتفظ لديه بختم الرئيس، وقد اعترف في التحقيق أمام المدعى الاشتراكي أنه كان مفوضًا من الرئيس لختم القرارات الروتينية، فيما عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة، أو التي لها طابع الأهمية وأن تقدير مدى أهمية القرارات أو عدم أهميتها كان متروكًا لتقديره هو، وهكذا استطاع إصدار قرارات جمهورية كثيرة دون أن يعرضها على رئيس الجمهورية).

وقد ثبتت واقعة وجود ختم عبدالناصر لدى سامي شرف وقيامه بإصدار قرارات جمهورية دون أن يدري عبدالناصر عن معظمها شيئًا من نص أقواله في التحقيق الذي أجراه معه جهاز المدعي الاشتراكي في قضية ١٥ مايو ١٩٧١ وفيما يلي أنقل للقراء نص فقرة كاملة من التحقيق دارت بين رئيس النيابة المحقق وسامي شرف بهذا الشأن:

س- كيف كانت تصدر القرارات في عهدي عبدالناصر والسادات؟ وهل حدث أن قمت أنت بإصدار بعض القرارات دون أن تعرضها على رئيس الجمهورية؟

ج- في الفترة فيما اذكر من عام ١٩٦٨ أصدر الرئيس عبدالناصر أوامر بأن أختم القرارات الجمهورية الروتينية العادية، وهي كثيرة، فمثلاً تغيير اسم قرية مش معقول رئيس الجمهورية يضيع وقته في حاجة زي كده، والرئيس قال الختم عندك، والقرارات الروتينية عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة أو القرارات التي لها طابع الأهمية - وترك لي التقدير - القرارات الروتينية والعادية تختم وتمشي على طول، والتي لها طابع الأهمية كانت إما تعرض بذاتها، وإما يجهز كشف يتضمن موضوع القرار ويعرض على الرئيس ويؤشر عليه.

س- بالنسبة للقرارات الجمهورية بالسفر للعلاج على نفقة الدولة، وبالنسبة للقرارات الخاصة بمنح معاشات في الأحوال الاستثنائية، هل كنت تختم عليها مباشرة، أو أن الرئيس يجب أن يوافق عليها ولو تليفونياً؟

ج- المعاشات الاستثنائية كانت تخضع للروتين، والسفر للخارج للعلاج ده تابع لرئيس الوزارة، وإن كان في بعض الأحيان إذا كان فيه قرارات جمهورية للسفر للخارج الرئيس لازم يعرف، وهي خاصة بشخصيات كبيرة لها وزنها.

س- ما هي الدواعي القومية أو الوطنية أو المتعلقة بالمصلحة العامة التي تسمح بإعادة قرار بمعاش استثنائي إلى أرملة ضابط الشرطة السابق العباسي بعد أن طلقها الفريق أول محمد فوزي، وله منها ولدان؟

ج- أي وزير من الوزراء بيطلب طلب زي ده بيمشي.

س- هل أخبرت رئيس الجمهورية مجرد إخطار عادي بهذا الموضوع وبخاصة وهو يتعلق بإحدى زوجات الفريق أول محمد فوزي؟

ج- لا لم أخطر الرئيس وأعتقد أن هذا القرار تاريخه حديث.

س- وهل قبل الرئيس أو أذن بأن توقع هذه القرارات دون عرضها عليه؟

ج- القرارات الروتينية بتخضع لقاعدة إني أنا أختمها مباشرة حسب التعليمات السابقة، والمعاشات الاستثنائية روتينية، وهي ليست كثيرة.

س- هل قمت بإصدار قرار جمهوري بسفر الدكتور يوسف إدريس للخارج لعلاج ابنه مع تحمل الحكومة بفرق نفقات العلاج بخلاف مصاريف السفر، ولقد قرر ذلك سكرتيرك محمد سعيد، فما رأيك؟

ج- لا اذكر هذا، وإذا كان صدر لابد له مبرر وأنا مش متذكر التفاصيل.

س- صدر قرار جمهوري بفصل عطية البنداري، ثم قمت أنت بالاتصال بالمسئولين، وطلبت منهم اعتبار قرار الفصل كأن لم يكن، ولم ترسل لهم قراراً بسحب هذا القرار السابق، فهل كان في اختصاصك أن تلغي قرارات جمهورية بالفصل من الخدمة شفويًا وبالتليفون؟

ج- دي كانت أوامر الرئيس جمال، وأنا لا أملك إلا أن أنفذ أمر الريس.

س- قرر محمد سعيد أنك أخذت مبالغ طائلة من النقد الأجنبي وأعطيتها للسيدة زوجتك وهي تسافر إلى لندن بصحبة شقيقها، وأن بعض هذه المبالغ التي أنفقتها لشئونك الخاصة كانت بعد وفاة الرئيس عبدالناصر، فهل أذن لك الرئيس السادات باستعمال النقد الأجنبي المملوك للدولة في شئونك الخاصة؟

ج- سفر زوجتي للعلاج كان بأمر الرئيس السادات، وهو فضل أنه ميطلعش قرار جمهوري، وفي مثل هذه الحالات يعطي مبلغ في حدود ألف جنيه وهذا ما حدث.

س- هل سمح لك الرئيس السادات صراحة بالألف جنيه نقد أجنبي؟ (مصروف جيب)

ج- مش متذكر حقيقة لكن مقدرش أدعى على الرئيس، لكن الإذن بالسفر والعلاج كان بأمر الرئيس ومش معقول تسافر بدون ولا مليم.

٩- مشتريات سامي شرف الخاصة من المصروفات السرية:

تبين من تحقيقات المدعى العام الاشتراكي في قضية ١٥ مايو ١٩٧١ قيام سامي شرف بشراء مشتريات خاصة به وبأسرته من بيروت، وقد سجلت أصناف هذه المشتريات في كشوفات خاصة بواسطة فتحي قنديل مستشار السفارة المصرية ببيروت الذي كان مكلفًا من سامي شرف بعملية الشراء خلال المدة من سبتمبر ١٩٦٩ إلى فبراير ١٩٧١. وقد تبين خلال التحقيق من أقوال سامي شرف وفتحي قنديل ومحمد سعيد السكرتير الخاص لسامي شرف وفتحي سعد رئيس سكرتارية سامي شرف، والمسئول عن خزانة المصروفات السرية ومن تقرير للمباحث العامة حول هذا الموضوع الحقائق التالية:

- بلغت قيمة المشتريات ٦٠٦٧١ ليره لبنانية بما يوازي ١٢١٣٤ جنيهاً مصريًا بحساب أن سعر الجنيه المصري يعادل ٥ ليرات.
- كانت المبالغ تصرف على دفعات من خزانة المصروفات السرية لرئاسة الجمهورية بالعملة الصعبة (معظمها دولارات) بناء على أوامر سامي شرف تحت حساب مشتريات للمكتب من بيروت.
- كانت المبالغ تسلم نقودًا سائلة إما إلى فتحي قنديل شخصيًا عند تواجده في الإجازة بالقاهرة ومروره علي سامي شرف في مكتبه أو داخل مظروف مغلق عن طريق الحقيبة الدبلوماسية ومعها خطاب شخصي من سامي شرف أو عن طريق محمد سعيد الذي اعترف أنه قام بعدة رحلات إلى بيروت خصيصًا لتسليم نقود إلى فتحي قنديل.
- اعترف فتحي قنديل أن قيام سامي شرف بإرسال هذه المبالغ من العملات

الصعبة الأجنبية إليه بهذا الأسلوب قد خالف قوانين النقد المعمول بها في الدولة واعترف كذلك أنه لم يكن في إمكانه الامتناع عن شراء ما طلبه منه سامي شرف بحكم منصبه ومركزه ولم يقم بإبلاغ رؤسائه بالخارجية بهذا الموضوع لأن سامي كان أحد كبار المسئولين في الدولة.

- أفاد تقرير المباحث العامة أن فتحي قنديل بعد نقله من السفارة المصرية ببيروت (عمل بعد ذلك سفيرًا لمصر في الكاميرون) قد عاد بعد فترة من نقله هو وحرمه إلى بيروت خصيصًا لاستكمال عملية المشتريات تحت ستار انتدابه في مهمة رسمية ومكثًا في بيروت لمدة أسبوعين لهذا الغرض (وقد تقاضي عن هذه المدة بالطبع بدل السفر المقرر له باعتبار أنه موفد في مهمة رسمية).

- اعترف سامي شرف بأن كل الأصناف المدونة في الكشوفات (معظمها فساتين وأقمشة وسجاد) هي مشتريات خاصة له ولأسرته مشتراة من بند المصروفات السرية، وأنها كانت بالعملة الأجنبية، وبإذن خاص من الرئيس الراحل عبدالناصر، وأنها كانت بمناسبة زواج ابنتيه ليلى وهالة، وأن عبدالناصر كان يعلم بهذه المشتريات، ولكنه لم يكن يعرف تفاصيلها.

- برر سامي شرف عملية شرائه هذه المشتريات من بند المصروفات السرية بأن المرحوم عبدالناصر قال له: إن جواز البنات من حساب المكتب أي من المصروفات السرية، وعلل ضخامة المبالغ المنصرفة (أسعار أواخر الستينيات) بأن أسعار بيروت غالية، وأغلى من ضعف الثمن في فرنسا واعترف أنه اشترى مشتريات أخرى من لندن.

- لم يستطع سامي شرف التدليل على صحة حصوله على إذن عبدالناصر لإنفاق هذه المبالغ من المصروفات السرية في مشترياته الخاصة، إذ قال: إن هذا كان حديثًا شخصياً بينه وبين الرئيس الراحل عبدالناصر، ولم يكن يعلمه أحد ويدخل في بند العطف الشخصي والتقدير من المرحوم له ولأسرته، وبخاصة أنه لم يكن يسافر في رحلات الرئيس إلى الخارج، وكان

الرئيس يقول له: «يا ابني أنت مش عايش، وكون أسمح لك تجيب مشتروات لك ولأولادك ده تعويض بسيط بجهدك واللي أنت بتعمله ».

- اعترف سامي شرف أن الرئيس الراحل عبدالناصر لم يحدد له في الإذن الشفوي الذي منحه له المبلغ، الذي يحصل عليه من خزانة المصروفات السرية وأنه هو شخصيًا الذي حدد المبلغ قياساً على المنح التي كان يمنحها المرحوم كل سنة لسامي وزملائه وكانت في حدود خمسة آلاف جنيه في السنة لكل منهم (كان هذا بأسعار الستينيات) كما اعترف سامي أن حفل زفاف كريمته الذي تكلف أكثر من ١٥٠٠ جنيه مصري دُفِعَ كله من المصروفات السرية الخاصة بالمكتب.

اليد الخفية التي امتدت إلى خزانة عبدالناصر

لا يزال حادث اختفاء أوراق سرية هامة من خزانة عبدالناصر الموجودة بغرفة مكتبه بالطابق الأول من بيته الكائن بمنشية البكري، يثير كثيرًا من التساؤلات وعلامات الاستفهام؛ إن هذا السر المستغلق سبب الحيرة للملايين من المصريين الذين سمعوا به منذ سنوات عديدة، ولم تصلهم عنه أية إجابة شافية حتى اليوم؛ فلقد حدث في إحدى الليالي المظلمة أن تسلل شخص مجهول إلى غرفة مكتب الرئيس الراحل عبدالناصر التي تقع بالطابق الأول من بيته الكائن بمنشية البكري، وتمكن من فتح خزانته الخاصة والاستيلاء على أوراق ووثائق سرية هامة للغاية.

ونظرًا لأن منزل عبدالناصر كانت عليه حراسة مشددة من أفراد الحرس الجمهوري لا تتيح لأي شخص أن يدخله بغير تسجيل اسمه عدا أفراد الأسرة وسكرتيره الخاص محمد أحمد، ووزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذٍ سامي شرف وضباط الحراسة الخاصة، لذا فإن المأساة ضاعف من مرارتها أن الشخص المجهول الذي تسلل إلى غرفة مكتب الرئيس الراحل ليرتكب جريمته كان حتمًا واحدًا من أقرب المقربين إليه في حياته فسجل بذلك على نفسه جريمتين في وقت

واحد: جريمة السرقة، وجريمة الخيانة ذلك لأنه لم يتورع بعد مضى أسابيع قلائل من رحيل رئيسه أن يعتدي على حرمه مسكنه، وغرفة مكتبه وخزانة أوراقه، تحت ستر الظلام، وفي غفلة من الضمير والوفاء والشرف.

كانت غرفة مكتب الرئيس الراحل عبدالناصر تقع في الطابع الأول في البيت الذي كان يقطنه مع أفراد أسرته في حي منشية البكري بالقاهرة، ونظرًا لرغبة عبدالناصر في الاحتفاظ ببعض الوثائق والتقارير التي كان يرى أنها سرية للغاية في خزانة خاصة به في غرفة مكتبه بمنزله بعيدًا عن مكاتب أعضاء السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية؛ فقد عهد إلى الأستاذ حسن التهامي الذي كان مستشاره وموضع ثقته بشراء خزانة كبيرة الحجم تم وضعها عقب وصولها في غرفة مكتب الرئيس بالطابق الأول.

وكان من عادة عبدالناصر أن يضع مفكرة صغيرة بجانب سريره، وعندما كان يستيقظ أحيانًا من رقاده أثناء الليل أو يصيبه الأرق كان يسجل في هذه المفكرة ما يطرأ على باله من خواطر وأفكار أو آرائه الشخصية في بعض كبار المسئولين في الدولة، وكذا في بعض الأفراد المحيطين به، وكانت الخزانة الكبيرة تضم عدداً من هذه المفكرات التي كانت تعد بلا شك مرجعًا هامًا يوضح فكر عبدالناصر بالنسبة لكثير من الأحداث التي جرت، وبالنسبة للأشخاص المقربين منه، كما كانت تضم في باطنها عددًا من التقارير السرية للغاية التي تكشف الكثير من أدق الأسرار الشخصية لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبعض كبار المسئولين في الدولة، التي حررتها عنهم أجهزة مخابرات خاصة بعبدالناصر، بعد متابعة دقيقة لنشاطهم وتصرفاتهم، فلقد كان الرئيس الراحل شغوفًا بأن يكون على اطلاع تام بكل ما يفعله زملاؤه وكبار المسئولين في الدولة من تصرفات خاطئة أو منحرفة سواء في المجال الرسمي أو في حياتهم الخاصة، وأن يضع تحت يده في خزانته التقارير والمستندات التي تدين أي مارق منهم يريد أن يخرج عن طاعته أو يتحدى سلطانه، كي يرغمه على العودة تائبًا مستغفرًا إلى دائرة الخضوع وإلى حظيرة الولاء، ولعلّ أبرز مثال على ذلك حادث الحقائب الشهير الذي كان

بطله علي صبري الأمين العام للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي ورئيس الوزراء الأسبق وأحد معاوني عبدالناصر الأقوياء.

فعندما بدأ علي صبري يلمع أكثر من اللازم على المسرح السياسي وتزداد علاقته توثقًا بالسوفيت حتى أخذ الكثيرون ينظرون إليه على أنه رجل موسكو رقم ١ في مصر، فلم يتركه عبدالناصر ينعم بقوته وصولجانه واتصالاته وسرعان ما استغل المعلومات السرية التي بلغته عن الحقائب والطرود التي تجاوز وزنها ٢٠٠٠ كيلو جرام التي أحضرها علي صبري وأفراد أسرته برفقتهم من موسكو على متن الطائرة الروسية الخاصة التي وصلت القاهرة يوم ١٥ يوليو ١٩٦٩ ـ فأمر بإلقاء سكرتيره الخاص مصطفى ناجي الذي كان يرافقه في الرحلة في زنزانة بسجن القلعة دون أي ذنب جناه، واضطر علي صبري بعد انكشاف الأمر إلى تقديم استقالته والتزام بيته والاختفاء عن الحياة العامة أكثر من شهرين وبعد أن أيقن عبدالناصر أن علي صبري قد استوعب الدرس جيدًا بدأت الإجراءات تتخذ لتسوية الموضوع، فقام علي صبري بتسديد مبلغ ١٣٠٠ جنيه إلى وزير الخزانة، وهي قيمة الرسوم الجمركية التي قدرها عبدالناصر على الأمتعة التي أحضرها معه من موسكو، وصدر في ٢١ سبتمبر ١٩٦٩ كما أسلفنا بيان نشر في الصفحة الأولى من جريدة الأهرام بعنوان بارز حول هذا الموضوع كان في واقع الأمر بمثابة فضيحة علنية.

وانتهت الأزمة بعودة علي صبري مدحورًا مقهورًا إلى الاتحاد الاشتراكي، بعد أن أصبح عمله مقصورًا على مجرد عضويته في اللجنة التنفيذية العليا. أما منصبه اللامع الخطير كأمين للتنظيم فقد أرغم على التخلي عنه لمساعده السابق والنجم الصاعد وقتئذٍ شعراوي جمعه، ولم تكن عملية إذلال علي صبري بفضيحة حقائبه وامتعته سوى صورة مألوفة لما كان يجرى في الماضي مع أي عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة، أو أي مسئول كبير في الدولة يحاول أن تكون له شخصية مستقلة، أو يحاول أن يستمد قوته وسلطانه عن غير طريق رئيس الجمهورية.

وعقب وفاة عبدالناصر في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ وبعد إحياء ذكرى الأربعين ببضعة أيام فوجئ الرئيس الراحل السادات باتصال تليفوني من السيدة هدى عبدالناصر في العاشرة والنصف مساء، أبدت خلاله رغبتها في الحضور إليه هي وشقيقها خالد في الحال، ولم يتردد السادات في الاستجابة لهذا الطلب رغم دهشته بسبب تأخر الوقت، وعندما حضرت السيدة هدى وشقيقها خالد أبديا رغبتهما للسادات في فتح الخزانة الخاصة التي في غرفة مكتب والدها الراحل بمنزل الأسرة بمنشية البكري وقالا له: « يا عمي تعال معنا نفتح الخزانة » ورغم تأخر الوقت توجه السادات مع هدى وخالد إلى بيت عبدالناصر وتمت عملية فتح الخزانة بحضور السادات وأفراد أسرة عبدالناصر، كما كان حاضرًا بناء على استدعاء من الرئيس كل من سامي شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذٍ، ومحمد أحمد السكرتير الخاص السابق للرئيس الراحل، وقد تم فتح الخزانة باستخدام مفتاحين كان أحدهما عند السيدة حرم الرئيس الراحل عبدالناصر، وكان الثاني عند محمد أحمد ولم يكن في إمكان أحد فتح الخزانة إلا باستخدام المفتاحين معًا، كما كان من المستحيل عليه فتحها إذا لم يكن يعرف الأرقام السرية.

وعندما تم فتح الخزانة وجد السادات بداخلها المسدس الذي كان يحمله عبدالناصر ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقام بإهدائه في الحال إلى ابنه الأكبر خالد عبدالناصر كهدية تذكارية من الدولة تقريرًا للدور العظيم الذي أداه والده في تلك الليلة الخالدة، وكان أهم ما استرعى نظر جميع الذين حضروا عملية فتح الخزانة أنها كانت مرتبة ومنسقة في نظام دقيق وكل قسم منها كان مسجلاً عليه البيانات الخاصة بمحتوياته بطريقة تتفق مع طبيعة عبدالناصر المحبة للنظام.

ونظرًا لتأخر الوقت وعدم وجود إضاءة بالغرفة بسبب أعمال البياض والتجديد التي كانت تجرى بها وقتئذٍ، فقد آثر السادات تأجيل فرز ما بها من أوراق إلى يوم آخر، وأوكل إلى هدى عبدالناصر، وشقيقها خالد مهمة القيام بعملية فرز الأوراق التي كانت موجودة بالخزانة، على اعتبار أن هدى كانت أقدر الجميع على القيام بهذه المهمة، بحكم عملها في الفترة الأخيرة كسكرتيرة خاصة

لوالدها لمساعدته في إنجاز أعماله، بعد أن تدهورت صحته نتيجة للأزمة القلبية الحادة التي أصيب بها يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٩، في إثر الصدمة التي انتابته عندما بلغته أنباء الإغارة الإسرائيلية البرمائية فجر يوم ٩ سبتمبر على الزعفرانة التي تقع على خليج السويس.

ونظرًا لأن الخزانة كانت تضم أوراقًا خاصة بالدولة، وأخرى خاصة بأسرة عبدالناصر، فقد طلب السادات من هدى أن تجمع كل الأوراق الخاصة بالدولة، وأن تضعها في حقيبة وترسلها إليه بمنزله في الجيزة وأن تحتفظ بالأوراق الخاصة بالأسرة، إذ ليست لديه أية رغبة في الاطلاع عليها وكانت عبارته الأخيرة لهدى قبل أن يغادر بيت عبدالناصر «أنا مستأمنك يا هدى».

وبعد أسبوع واحد من فتح الخزانة وفي الساعة العاشرة والنصف مساء ولفرط الصدفة أيضًا اتصلت السيدة هدى عبدالناصر بالرئيس الراحل السادات في منزله بالجيزة وطلبت منه أن يأذن لها بالحضور لمقابلته هي وشقيقها خالد لأمر هام، وعندما حضرا إليه بعد قليل استمع السادات في دهشة بالغة إلى السيدة هدى وهي تبلغه بأغرب ما كان يتوقعه، وهو أنها هي وشقيقها عندما قاما بتنفيذ تعليماته بفتح الخزانة لفرز ما بها من أوراق، لفصل الأوراق الخاصة بالأسرة عن الأوراق الرسمية للدولة، فوجئا بأن الخزانة في غير وضعها السابق التي كانت عليه يوم فتحها منذ أسبوع في حضور الرئيس، مما أكد لها أن الخزانة قد فتحت وأن الأوراق التي بداخلها قد تم تفتيشها والعبث بها، وعندما سألهما السادات عما اتخذاه إزاء ذلك، أجابا بأنهما قد حضرا إليه على الفور، لأن في نيتهما إبلاغ النائب العام، ورد عليهما السادات بأن هذه الخزانة ملك للدولة، ولذا فإن من واجبه بصفته رئيسًا للجمهورية إبلاغ النائب العام، وانصرفت هدى وشقيقها بعد أن وعدهما السادات بالحضور إلى بيت عبدالناصر صباح اليوم التالي كي يعاين الخزانة بنفسه.

وفي الصباح حضر السادات إلى منزل الأسرة بمنشية البكري بعد أن أمر

باستدعاء كل من سامي شرف ومحمد أحمد، وتم فتح الخزانة بحضور جميع الأشخاص الذين حضروا فتحها في المرة السابقة.

وبدا للجميع من النظرة الأولى أن الخزانة قد فتحت وأن يدا خفية قد عبثت بمحتوياتها، وأن بعض الوثائق والأوراق السرية الهامة قد اختفت من الخزانة، ولم تكن السرقة هي الدافع، فعلى الرغم من وجود مبلغ كبير من النقد داخل الخزانة كان مخصصاً للإنفاق منه في حالة الطوارئ فإن هذا المبلغ وُجد بأكمله دون أي نقصان.

واستدعى السادات على أثر ذلك النائب العام وتم تقديم بلاغ إليه من رئيس الجمهورية، وبلاغ آخر من هدى وخالد عبدالناصر نيابة عن الأسرة، لكي يتولى التحقيق لمعرفة الوسيلة التي تم بها فتح الخزانة والبحث عن الأوراق الهامة التي اختفت من داخلها سواء التي تخص الدولة أو تخص الأسرة.

وبدأ النائب العام وقتئذٍ الأستاذ علي نور الدين يوم ٢٦ نوفمبر عام ١٩٧٠ التحقيق في الواقعة، وظهر منذ اللحظة الأولى أنه حريص على أن يحاط التحقيق بسرية تامة، فلقد تولى هو التحقيق بنفسه، وانتدب أحد أعضاء مكتبه لتدوين الأقوال.

ومن خلال معاينة النائب العام خزانة الرئيس الراحل عبدالناصر ثبت له أن بعض محتوياتها قد سرقت، فقد عثر في الرف الثاني من الخزانة على علبة خالية كتب عليها أن بها ٩ تسجيلات لمحاضر اجتماعات مجلس قيادة الثورة، وبعض تسجيلات للقاءات هامة جرت بين الرئيس وبعض كبار الشخصيات. كذلك عثر في رفين بأعلى الخزانة على كلاسيرات (أغلفة لحفظ الأوراق) مكتوب عليها أنها تحوى ملاحظات هامة للرئيس على بعض الأحداث والأشخاص، ولكنها وجدت فارغة من محتوياتها وغير منتظمة، في حين أنه عندما تم فتح الخزانة في المرة الأولى في حضور الرئيس الراحل السادات وأفراد أسرة عبدالناصر وكذا محمد أحمد وسامي شرف وجدت مرتبة تمامًا، وفي الرف الأخير كانت توجد حقيبة من الجلد،

وقد أثبتت المعاينة أنه قد عبث بها وتركت مفتوحة بعد أن جردت من جميع محتوياتها.

ومن خلال التحقيق الذي أجراه النائب العام بنفسه بعد أن أدلى كل من هدى وخالد عبدالناصر وسامي شرف ومحمد أحمد بأقوالهم اتضحت الحقائق الهامة التالية:

١- قرر خبير الخزائن الذي كلفه النائب العام بفحص الخزانة أن هذا النوع من الخزائن لا يباع إلا ومعه مجموعتان من المفاتيح، ونظرا لأن مفتاحي المجموعة الأولى كان أحدهما مع السيدة قرينة الرئيس الراحل عبدالناصر والثاني مع سكرتيره الخاص السابق محمد أحمد، فقد جرى البحث عن مفتاحي المجموعة الثانية، ولكن دون نتيجة، فقد أنكر سامي شرف أنهما لديه رغم اعترافه للسادات وللنائب العام بأنه قام بناء على تكليف من عبدالناصر بفتح الخزانة وترتيبها قبل أيام من وفاته.

وقرر خبير الخزائن كذلك أنه يمكن لمن يحصل على المفتاحين مرة أن يصنع منهما نسخة لنفسه، ولكن من المستحيل لأحد فتح الخزانة إذا لم يكن يعرف الأرقام السرية اللازمة لفتحها حتى لو كان معه المفتاحان، وقال الخبير للنائب العام بالحرف الواحد: «إذا أعطيتموني المفتاحين الآن وطلبتم مني أن افتح الخزانة بغير أن أعرف الأرقام السرية فإن ذلك سيستغرق مني ـ وأنا الخبير ـ ستة أشهر كاملة لأنه سيكون علي أن أجد العملية الحسابية الصحيحة من بين سبعة ملايين عملية حسابية ممكنة».

٢- نتيجة لشهادة خبير الخزائن وجه النائب العام علي نور الدين سؤالاً إلى الشاهدين هدى وخالد عبدالناصر كل على انفراد، وكان السؤال: من تعتقد أنه يعرف الأرقام السرية لفتح الخزانة؟

وكانت إجابة الاثنين تكاد تكون واحدة فقد قالا: «محمد أحمد أقر بذلك بنفسه، أما سامي شرف فعلى الرغم من إقراره أمام الجميع بأنه فتح الخزانة

لترتيبها في سبتمبر عام ١٩٧٠ فإنه أنكر معرفته بالأرقام السرية اللازمة لفتحها، ولكنه يوم أن فتحت الخزانة للمرة الأولى في حضور الرئيس السادات وأفراد الأسرة ومحمد أحمد كان في إمكانه أن يرى بوضوح العملية الحسابية اللازمة لفتح الخزانة ».

- وسألهما النائب العام: ولكن غرفة المكتب كانت بها إصلاحات في هذا اليوم، ولم تكن الإضاءة فيها كافية فكيف كان في إمكان الفاعل رؤية الأرقام على قرص الخزانة؟

- وكانت إجابة هدى عبدالناصر تدل على الفطنة والذكاء إذ قالت: «في ذلك اليوم ـ ولعدم قوة الإضاءة ـ أمسك سامي شرف بالولاعة من على مكتب المرحوم والدي واقترب بها من الخزانة ليساعد محمد أحمد على رؤية الأرقام وهو يفتحها، وقبل إغلاقها أمسك خالد بمسدس المرحوم والدي الذي كان بداخلها، وحينما اختلفت الآراء حول طرازه استطاع خالد أن يقرأ الحروف الدقيقة التي كتب بها طراز المسدس، وذلك وحده ينهض دليلاً على كفاية الإضاءة المدعمة بولاعة كان يمسك بها سامي شرف ».

٣- أثناء قيام خبير المعمل الجنائي بعملية رفع البصمات من على باب الخزانة وجدرانها من الداخل وعلى الأوراق التي تضمها، وكان ذلك في حضور هدى وخالد عبدالناصر ومحمد أحمد وسامي شرف والنائب العام توقف الخبير فجأة وصاح «غريبة إنني أجد بصمة متكررة في كل مكان وهي واضحة على جدران الخزانة من الداخل، إنها لشخص يعرق بسرعة وبكثرة، واحمر وجه سامي شرف بشدة، وتساقط عرقه، ولكن أحداً من الحاضرين لم يعقب.

٤- بعد أن انتهت السيدة هدى عبدالناصر من الإدلاء بأقوالها أمام النائب العام طلبت منه أن توقع على أقوالها فأجابها علي نور الدين «إنني أنا النائب العام ويكفي توقيعي على الأقوال».

ولكن عندما أعاد النائب العام سؤالها هي وشقيقها خالد لاستيفاء التحقيق بشأن من تعتقد أنه يعرف الأرقام السرية للخزانة، وذكرت له أقوالها التي تتعلق بسامي شرف، أصرت هدى على التوقيع على أقوالها باعتبار أن ذلك حق يكفله لها القانون، وأمام إصرارها وافق علي نور الدين على طلبها بأن توقع في ذيل كل صفحة من الصفحات التي كانت تضم أقوالها، وبعد بضعة أيام انتهى التحقيق الذي قام به النائب العام وقتئذٍ بدون أية نتيجة. وأشَّر على نور الدين على ملف القضية « يحفظ إداريًا».

وقد قام الأستاذ موسى صبري بالتعليق على قضية سرقة خزانة عبدالناصر في كتابه «وثائق ١٥ مايو » الذي أصدرته مؤسسة (أخبار اليوم) عام ١٩٧٧ فذكر في صفحتي ٢٦ و ٢٦١ ما يلي: وفي هذا اليوم قالت هدى عبدالناصر وبكل الإصرار لأنور السادات إنها تتهم سامي شرف وليس أحدًا سواه.

والسؤال الأول إذا كان النائب العام قد وجد البصمات، وإذا كان هناك اتهام من هدى عبدالناصر لسامي شرف، فلماذا لم تضاه بصمات سامي شرف؟

والإجابة عن ذلك تنحصر في أن النائب العام لم يأخذ بصمات سامي شرف لأن أحدًا لم يوجه الاتهام رسمياً إليه، وقد نصح السادات السيدة هدى ألا تبوح بهذا الاتهام لأحد، إذ إن ذلك كان سيحدث في ـ رأي السادات ـ أزمة كبرى، وفضيحة أكبر، لأن سامي شرف كان وقتئذٍ وزيرًا للدولة لشئون رئاسة الجمهورية.

والسؤال الثاني كيف تمكن سامي شرف من فتح الخزانة والمفتاح الأول مع السيدة قرينة جمال عبدالناصر، والمفتاح الثاني مع محمد أحمد ولا يمكن فتحها إلا بالمفتاحين معاً؟ والإجابة عن ذلك هي أن كل الدلائل أكدت أن سامي شرف كان يملك مفتحين آخرين لسبب بسيط، هو أن أي خزانة تباع لابد أن يكون لها بديل لمفاتيحها (لاستخدامه عند الطوارئ).

وعلى الرغم من أن هذا أمر بديهي فإنه غاب عن فطنة وذكاء وحذر جمال

عبدالناصر، فإن حسن التهامي هو الذي اشترى الخزانة، ولكن الذي تسلمها هو سامي شرف الذي أخفى النسخة الثانية من المفاتيح.

بقى السؤال الثالث ماذا أخذ سامي شرف من الخزانة؟. والإجابة هي أنه استولى على الأوراق والتقارير السرية التي كان يحتفظ بها عبدالناصر عن كبار المسئولين في الدولة، لكي يستخدمها لحسابه هو، وإذا كان السادات قد أخفى عن سامي شرف الاتهام الموجه له من هدى عبدالناصر، وإذا كان السادات لم يظهر لسامي شرف أي شك في سلوكه، فإنه أراد أن يجعل سامي وجماعته يطمئنون إليه تمامًا حتى يستطيع أن ينفذ إلى حقائقهم وأسرارهم..

ولكن السادات كما أوضح الأستاذ موسى صبري في كتابه كان يريد فقط أن يتأكد بنفسه من أن سامي شرف هو الذي فتح الخزانة فعلاً، وقد تأكد السادات من ذلك عندما جاءه سامي شرف في اليوم التالي لتحقيق النيابة ليقول له:

ـ نسيت أقول لسيادتك يا فندم إن الرئيس عبدالناصر كان قد كلفني قبل وفاته بفتح الخزانة كي أرتبها، وبالأمارة بها مبلغ (كذا).

وهنا تأكد السادات من كذب سامي شرف أولاً لأن المبلغ الذي ذكره لم يكن هو المبلغ الذي وجد بالخزانة، وهذا يؤكد أنه كان مهتمًا بالاستيلاء على الأوراق وليس على المال. ومن ناحية أخرى أكد بتصرفه هذا خشيته من أخذ بصماته لمضاهاتها بتلك التي تم لخبير معمل البحث الجنائي رفعها من على الخزانة، فأراد أن يسبق كي ينفي الدليل الذي يدينه عن نفسه بالقول: إن عبدالناصر كلفه بفتحها قبل وفاته.

وقد أيد الرئيس الراحل السادات هذه الواقعة، فقد ذكر في خطابه الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في ٢٠ مايو ١٩٧١ ما يلي: «بعد أن أبلغنا النائب العمومي للتحقيق في فتح الخزانة جاء سامي شرف وقال: الريس أمرني في سبتمبر الماضي بأن افتح الخزانة وارتبها وأنا فتحتها ورتبتها». وقد ذكر السادات لأعضاء المجلس في خطابه أن الشيء الهام الذي كان المطلوب ـ كما يبدو ـ الاستيلاء عليه

من الخزانة كان هو تقرير سري عن المخالفات التي تمت في انتخابات الاتحاد الاشتراكي الأخيرة، حيث كان فيه الدليل الدامغ على أولئك الذين قاموا بتزوير هذه الانتخابات، وسرعان ما تغيرت الظروف عقب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فقد تجمعت لدى النائب العام الجديد الذي تم تعيينه وقتئذٍ وهو الأستاذ محمد ماهر حسن أدلة أخرى في حادث سرقة خزانة الرئيس الراحل عبدالناصر، جعلت الفرصة تتهيأ ثانية لإعادة التحقيق فيها من جديد، فلقد أمكن العثور على ملف التحقيق في الحادث وسط الأوراق الخاصة التي تم فرزها في مكتب الأستاذ علي نور الدين النائب العام الأسبق. وبناء على ذلك أصدر الأستاذ محمد ماهر حسن يوم ٢٣ مايو ١٩٧١ أمرًا بتفتيش منزل كل من سامي شرف وسكرتيره الخاص محمد سعيد، وكان أمر التفتيش الموقع من النائب العام يتضمن النص التالي: ((بحثاً عما قد يفيد التحقيق من أوراق أو مفاتيح أو تسجيلات تتعلق بسرقة خزانة الرئيس جمال عبدالناصر، تمهيدًا لإعادة التحقيق فيها، أو ما قد يرتبط بقضية المؤامرة التي يجرى تحقيقها)).

وقد تولى الأستاذ أحمد نشأت رئيس نيابة أمن الدولة عملية تفتيش منزل سامي شرف، الذي كان عبارة عن فيلا فاخرة مكونة من ثلاثة طوابق، ولها حديقة واسعة، استأجرها من شركة مصر الجديدة بإيجار رمزي لا يزيد على العشرين جنيها، وقد بدأ التفتيش في الساعة الحادية عشرة والثلث صباحًا يوم ٢٤ مايو ١٩٧١ واستغرق عدة ساعات، وفي الوقت الذي كان يجرى فيه تفتيش فيلا سامي شرف بمصر الجديدة كان الأستاذ محمد حافظ توفيق وكيل أول نيابة أمن الدولة يجرى تفتيش منزل سكرتيره محمد سعيد الكائن بشارع الخليفة المأمون بمنشية البكري. ورغم التفتيش الدقيق للبيتين لم يتم العثور على أية أشياء من متعلقات خزانة عبدالناصر، وكان ذلك أمراً طبيعياً بعد مرور أكثر من ستة شهور على الحادث، وبدلاً من ذلك تم للقائمين بالتفتيش العثور في البيتين على كميات كبيرة من أشرطة التسجيل، والأجهزة الكهربائية وزجاجات الخمر، وقطع فاخرة من الأقمشة من الصوف الإنجليزي، وقد بلغ عدد زجاجات الخمر التي تم ضبطها في

منزل سامي شرف وحده ٥٤ زجاجة من مختلف الأنواع والأحجام (فودكا ـ شمبانيا ـ ويسكي ـ كونياك)، كما بلغ عدد قطع قماش الصوف الإنجليزي ١١ قطعة، ونتيجة للكميات الكبيرة السابق ذكرها التي تم ضبطها في البيتين ورد إلى الأستاذ محمد ماهر حسن النائب العام خطاب من مدير المباحث العامة لأمن الدولة بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٧١ كان نصه كما يلي:

الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة:

الأستاذ النائب العام

تحية طيبة وبعد ـ ظهر عند تفتيش سكن السيد سامي شرف يوم ٢٤ الجاري بمعرفة نيابة أمن الدولة. وعند تفتيش منزل محمد سعيد سكرتير سامي شرف، وجود كمية كبيرة من أشرطة التسجيل، وزجاجات الخمر، وقطع الأقمشة، والأجهزة الكهربائية والولاعات، أثبت بيان بها بمحضر التفتيش، ونظرًا لأن حجم هذه المضبوطات من الكبر بدرجة تشكك في مصدرها، وكيفية الحصول عليها. نرى اتخاذ اللازم نحو ضبطها والتحفظ عليها، وسؤال المذكورين عن مصدر هذه المضبوطات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عميد السيد فهمي

مدير المباحث العامة

كيف كانت سياسة مصر ترسم بواسطة الأرواح؟

في الوقت الذي استطاع فيه الإنسان الوقوف على سطح القمر، وفي عصر الذرة والتكنولوجيا والحاسب الالكتروني، كانت طائفة من حكام مصر الذين كانوا يتولون زمام قيادتها ويتحكمون في مقادير شعبها عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧

ما زالوا يؤمنون بأساليب القرون الوسطى في الاستعانة بالجان وتحضير الأرواح، والاسترشاد فيما يتبعونه في شئون السياسة والحكم، وفي قضايا الحرب والسلام بالتوجيهات والرسائل الواردة بأسمائهم شخصيًا من عالم الغيب، خلال حضورهم جلسات تحضير الأرواح التي كانوا يعقدونها في بيت أستاذ بجامعة عين شمس، وهو شقيق أحد الوزراء السابقين، وكان الأستاذ المذكور يقوم بدور الوسيط الذي تتقمصه الأرواح، وقد تم القبض عليه عقب أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، وحقق معه، ثم أفرج عنه لأن الذنب فيما حدث لم يكن ذنبه، بل ذنب الذين يذهبون إليه ويصدقون مزاعمه.

ولا أشك في أن الكثيرين سوف يصدمون بمجرد قراءتهم هذه الكلمات، كما أن البعض سوف يساوره الشك في إمكان صدور مثل هذه التصرفات التي تدل على فرط السذاجة من أشخاص لعبوا دورًا في تاريخ مصر، سواء كان دورًا طيبًا أو سيئًا، ولهذا لم أقدم على نشر هذه المعلومات التي تدعو إلى التعجب والدهشة إلا بعد أن حصلت ـ تحت يدي ـ على الدليل الدامغ الذي لا يمكن لأحد تكذيبه أو التشكيك فيه.

والدليل الدامغ الذي تحت يدي عن هذا الموضوع هو تفريغ رسمي لشريطي تسجيل لجلستين من جلسات تحضير الأرواح، عقدت أولاهما في ٢٠ أبريل ١٩٧١، والثانية في ٤ مايو ١٩٧١، وقد تم لرئيس نيابة أمن الدولة العثور على الشريطين في درج مكتب سامي شرف، خلال قيامه بعملية تفتيش المكتب، ومن مراجعة ما ورد في التفريغين يتضح أن الجلستين عقدتا في بيت أستاذ جامعة عين شمس المذكور، وأن الأشخاص الذين حضروهما هم شعراوي جمعه، والفريق أول محمد فوزي، وسامي شرف، ويبلغ عدد صفحات تفريغ الجلسة الأولى ٢٨ صفحة، والجلسة الثانية ٣٥ صفحة، ونظرًا لضيق المجال فسوف أجتهد في أن أنقل للقراء أهم ما دار في كل جلسة منهما.

الجلسة الأولى: بدأت في الساعة العاشرة مساء يوم ٢٠ أبريل ١٩٧١ أي في خضم الأزمة التي تفجرت بين الرئيس الراحل السادات، وبين نائبه وقتئذٍ علي

صبري والمجموعة التي كانت تؤيده التي كان يتزعمها شعراوي جمعة، وسامي شرف ومحمد فوزي، بسبب إعلان الاتحاد الثلاثي العربي بين مصر وسوريا وليبيا، وقد استمرت الجلسة إلى قرب منتصف الليل، وكانت الروح التي يجرى تحضيرها في هذه الجلسة هي روح عالم ديني يدعى الشيخ عبدالرحيم.

بدأ صوت الوسيط ـ نقلاً عن الروح التي تقمصته ـ يتلو على الحاضرين مقدمة إنشائية بليغة استغرقت إحدى عشرة صفحة، كانت تتضمن دعواته للحاضرين بأن يبصرهم الله بالطريق الصائب السليم، ويوصلهم إلى شاطئ الأمان، ثم يمضي بعد ذلك في حديث طويل يتضمن توجيهاته عن مواقع الهجوم على العدو واتجاهات التقدم في المعركة القادمة، ويبلغ الوسيط الحاضرين بعد ذلك أن هناك رسائل شخصية بأسمائهم سوف ينقلها إليهم إلا إذا شاءوا أن يوجهوا أولاً ما يريدونه من أسئلة واستفسارات، ويرد عليه شعراوي جمعة قائلاً: «إذا سمحتم نستمع إلى الرسائل كلها ثم بعد ذلك ننقل إلى الأسئلة، ويظهر بعد ذلك صوت الوسيط قائلاً: «ننقل الآن رسائل لكل منكم».

- يا سامي إن موضوع الإجراءات التأمينية يجب أن يستمر لتأمين الدعم لصالح الوطن وإلا يصبح في يد رجل آخر.

- يا فوزي عليك أن تتأكد من الصف الثاني في قيادة السلاح الجوي وفي الحرب الالكترونية.

- يا شعراوي إن بعض الناس استغلوا اتصالاً كنت تقصد به لم شمل عناصر مختلفة، ولكن ذلك لم يلق آذاناً مصغية، إننا نتوقع حدوث تغيير شديد كبير إن شعراوي وسامي عندهما استعداد مدروس لجزء كبير من هذا التغيير ندعو الله إلى توفيقهما وإلى نجاحهما.

- احذروا سوريا وسيروا بخطوات مدروسة جدًا مع شدة وحذر، ولا تسرع ولا استعجال، هذا ما شئنا أن ننقله إليكم، وإذا أردتم مناقشة أو استفهاماً نرجو الله أن يمكننا إلى أحسن أسباب التصرف، ويدور بعد ذلك حوار

سياسي عسكري مثير عن طريق الأسئلة والإجابات يتضح من مجراه أن أهم ما كان يشغل بال الحاضرين ثلاثة مواضيع رئيسية، سوف نوجز فيما يلي أهم ما دار من حوار بشأنها.

- الموضوع الأول: ما هي أفضل الأساليب للتعامل مع السادات؟ وما هي نواياه الحقيقية بشأنهم؟ ونذكر فيما يلي مقتطفات من نص الحوار:

- شعراوي: أنا لو سمحت ليّ فيه انطباعات بالنسبة للبلد في الداخل .. باعتقد أن أعلى قيادة فيها بتعمل ضدنا وقد تطلب منا أشياء.

- الوسيط : عليكم المحافظة على الطريق وأن تحاولوا أن تتبوءوا أماكن التحكم في أزمة الأمور، وأن تجمعوا الطاقات جميعًا، وأن ترشدوا الناس في عمل جماعي يدعم موقفكم، إن المهادنة السائرة حالياً مهادنة مؤقتة، وإذا ما وجد منكم تكتلاً ووجد من ورائكم تجمعًا راشدًا واعيًا عمل حسابكم.

- شعراوي : ومن هنا بعتبر تقديرنا للموقف بالنسبة له ومن حوله تقدير سليم.

- الوسيط : نعم لكن العبرة بتجميع أصحاب الرأي والعزم، والعزم هنا له معنى أظن معناه عند فوزي (من الواضح أنه يقصد بأصحاب العزم القوات المسلحة).

- سامي : هل أكبر رأس بيضعنا إحنا في مقدمة العمل واللا يستفيد بينا الأول وبعدين .. وإلى أي مدى نسالمه؟.

- الوسيط : يهادن مؤقتًا، ولكنه لا يعادي حتى الآن، وإذا ما وجد أنكم على أرض صلبة من ناحية الجبهة الداخلية ومن ناحية أصحاب العزم ما تمكن إلا أن يهادن.

- الموضوع الثاني: ما هو التوقيت المناسب لبدء المعركة مع إسرائيل؟ وهل

من الأفضل القيام بانقلاب عسكري ضد السادات قبل معركة التحرير أم بعدها؟ ونذكر فيما يلي نص الحوار:

- الفريق فوزي : هل تأمين الجبهة الداخلية يسبق المعركة أم المعركة تسبق تأمين الجبهة الداخلية؟
- الوسيط : المعركة سابقة توقيتًا، ولكن التأمين واجب الأداء منذ الآن.
- شعراوي : تفسير العزم الذي المحتم إليه طبعًا يحتاج إلى جهد كبير من فوزي معنا.
- الوسيط : نعم نعم هذا ما ألحنا إليه إنه جهده.
- الفريق فوزي : توقيت المعركة الموجود في ذهني هل هو مناسب أم لا؟
- الوسيط : إنه مناسب جداً ونعتقد أنه سيكون بداية ناجحة لضربة سريعة تمهد للتحرير دون مزيد أو ضرورة للاسترسال في القتال واستعدوا بالقوة الجوية والبحرية في هذا المجال.
- الفريق فوزي : معركة العزم (يقصد الانقلاب العسكري) التي أشرت إليها تجيء قبل معركة التحرير أم بعدها؟!
- الوسيط : بعدها .. بعدها .. ويعد لها من قبلها.
- الفريق فوزي: الجميع الموجودون حولي في العمل هل جميعهم مخلصون أم هناك أفراد معوقين للهدف الذي أسعى إليه؟
- الوسيط : من حيث الإخلاص لا ينطبق على أحدهم صفة الخيانة، وبالنسبة للتعويق قد ألحنا إلى الاهتمام بالصف الثاني في القيادة الجوية وفي الصف الصاعد للالكترونيات.

• الموضوع الثالث: رئاسة الوزارة هل ستعرض على شعراوي جمعة؟ وإذا عرضت عليه هل يقبل أو أن من الأفضل التأجيل؟ ونذكر فيما يلي

مقتطفات من نص الحوار:

- شعراوي : هل تفضل إذا عرضت رئاسة الوزارة بنقبلها الآن؟ والوقت مناسب أم نؤجلها لما بعد؟

- الوسيط : تقبل الآن على ألا تعتبر وسيلة تعطيل لهدفكم الأسمى، تقبل طبعًا لأنها ستمكنكم من تجميع الطاقات ومن الخروج إلى الرأي العام الواعي وإلى أصحاب الحزم والعزم (القوات المسلحة مرة أخرى).

- شعراوي : وهل تعتقد أنه سيعرضها؟

- الوسيط : سيعرضها في لحة يقول كذا أم كذا عليكم أن تجيبوا بأن المسألة تحتاج إلى وضع النقط فوق الحروف نحن نفضل هذا الطريق لا الوضع السابق.

- شعراوي : يعني يصارح وألا يلمح إليه؟

- الوسيط : عندما يلمح يصارح هو محتاج لكم بقوة شديدة، وإلى وقت ليس بالقصير، وعليكم أن تقووا مواقع أقدامكم، وأن تسيروا في مخطط العمل الصادق الذي تدارستموه وتواعدتم عليه.

- سامي : بس الحقيقة الوقت مفيش والواحد يتمني هذا.

- الوسيط : الوقت معك إذا كنت معه يمكن أن تعمل شيئًا في جزء من برهة إذا كنت قد أعددت له تمامًا.

الجلسة الثانية :

عقدت يوم ٤ مايو ١٩٧١ بعد الصراع المثير الذي جرى في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١ أبريل، واجتماعي اللجنة المركزية يومي ٢٥ ، ٢٩ أبريل ١٩٧١، والذي تم فيها لنائب الرئيس علي صبري والجماعة التي تؤيده استعراض قوتهم، والتي كان رد فعلها هو خطاب السادات الشهير في مناسبة الاحتفال بعيد

العمال في حلوان يوم أول مايو، الذي أنذر فيه بأنه سوف يطيح بمراكز القوى، وأعقب ذلك بإصدار قراره يوم ٢ مايو بإقالة علي صبري من منصب نائب رئيس الجمهورية، وفي خلال تلك الفترة ذهب سامي شرف لمقابلة السادات، واقترح عليه تعيين شعراوي جمعة رئيسًا للوزراء، بدلاً من الدكتور محمود فوزي، ولكن السادات لم يوافق على اقتراحه.

وقد بدأت الجلسة كالعادة باستطراد إنشائي طويل بصوت الوسيط يتضمن الدعاء والتشجيع ثم بدأت الأسئلة وكانت رئاسة شعراوي جمعة للوزارة هي أكبر الشواغل، وفيما يلي مقتطفات من نص الحوار:

- سامي : في الجلسة الماضية تطرقنا إلى احتمال أن الأخ شعراوي بيفاتح في موضوع الوزارة وفعلاً حصل كلام حول هذا الموضوع، وحسبما نذكر كانت النصيحة.

- الوسيط : (مقاطعًا) القبول بمعنى أن يكون قبولاً مدعمًا بانطلاق اليد في طريقة العمل الجماعي الحاسم، وأن يكون مقرونًا بأسلوب سياسي مخطط للتدرج في مواجهة ذيول الأحداث الماضية، ونظن أن الحاجة إليكم وإلى حسن تمكنكم من الأمور في هذه الظروف ستجعل هذا القبول مشروطًا بحجة لأن الحاجة إليه ملحة.

- سامي : هل هناك ملاحظات أو سلبيات في الخطوات التي قمنا بها خلال الأسبوع الماضي عشان نتعلم يهمنا أن تكون خطواتنا كلها سليمة.

- الوسيط : إنكم أخذتم بعض المفاجأة من سرعة المواجهة وأسلوبها الذي لم يكن متوقعًا بهذه الصورة.

- شعراوي : هو قد لا يطلب تأليف الوزارة، ولكن يطلب حل الاتحاد الاشتراكي، ثم هو طالب مني الآن دراسة إعادة الانتخابات،

وهو إجراء لا نوافق عليه ما هي النصيحة لكي نخرج من هـذا المأزق؟

- الوسـيط : الأهم هو إعادة تكوين الجهاز التنفيذي التخطيطي على أساس من الاتزان والإيمان.

- شـعراوي : الراجل ده مكار جداً (يقصد السادات).

- الوسيط (مقاطعاً) : ولكنه محتاج لكم ولكل القوى في هذا الوقت.

- شـعـراوي: هو بتتلف حوله مجموعة مضادة لنا؟

- الوسـيط : نعم ولكن هذه بعيدة المدى .. ضرر بعيد المدى. خذوا المسئولية التنفيذية التخطيطية تدين لكم المسئولية السياسية كذلك.

- شعـراوي: هل سيكلفني برئاسة الوزارة؟

- الوسـيط : نعم .. نعم.

- شعراوي : معنى هـذا أنكـم لا تنصـحون الآن بـأي ضـربة داخليـة (هـذا السؤال يكشف بوضوح حقيقة نوايا شعراوي جمعة وجماعته).

- الوسـيط : ننصح بعمليات تشذيب للعناصر الخطرة.

- شعراوي : إحنا كنا بنفكر نأخذ إجراء ضده هو شخصيًا بصورة أو بـأخرى عندما نيأس (اعتراف كامل بحقيقة النوايا).

- الوسـيط : ليس في هذه المرحلة.

- شعـراوي: هناك بعض العناصر الأخرى التي تسعى إلى رئاسة الوزارة يعني مثلاً الدكتور عزيز صدقي نشـاطه مسـتمر، وبيحـاول أنـه هـو يشكل الوزارة .. هل سيحصل؟

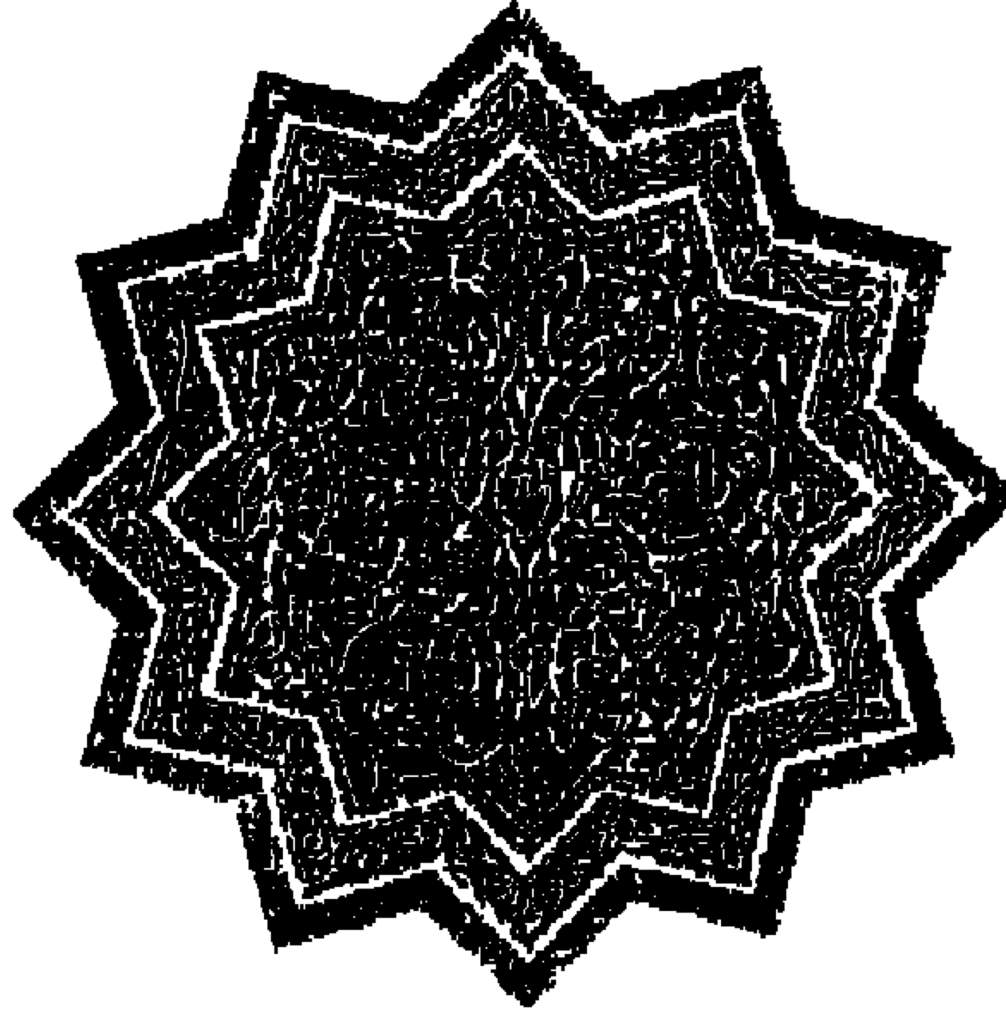
- الوسـيط : لن يحصل إلا إذا أظهرتم التردد.

- شعراوي : عندي سؤال بالنسبة لفرد ما هو شعور أمين هويدي نحونا إحنـا

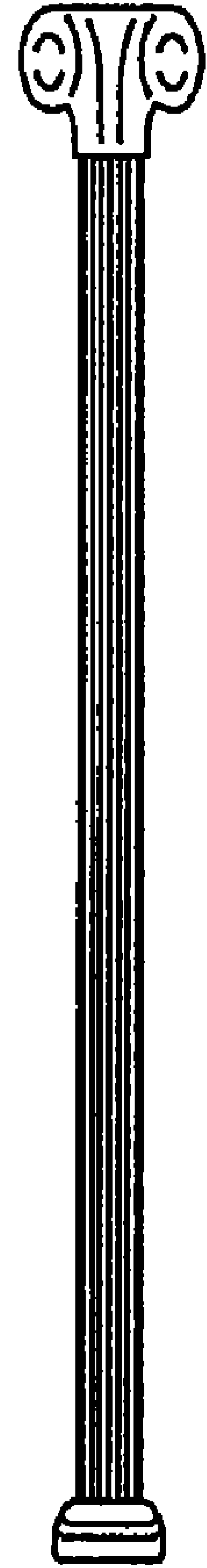
الثلاثة؟ هل الحب أم الحقد أم الكراهية؟

- الوسيط : نوع من الأسى لا يرقى إلى الكراهية وعليكم أن تصححوا هذه الصفات لأنه يستطيع أن يفيدكم في بعض الوجهات.

وانتهت الجلسة الثانية من جلسات تحضير الأرواح التي عقد الكثير مثلها من قبل بلا شك ، والتي إما أنه لم يتم تسجيلها، وإما لم يتسن للسلطات بعد أحداث ١٥ مايو العثور على شرائط التسجيل الخاصة بها، ولولا أن سامي شرف قد استخدم هوايته المعهودة في تسجيل الجلستين السابقتين لظننا أنها نوع من الحواديت الخرافية أو أقاصيص ألف ليلة وليلة، وكم هو شيء يدعو إلى الخزى والأسف والعار حينما يسجل التاريخ أن سياسة مصر وقضايا الحرب والسلام في هذه المرحلة كانت تخطط وترسم في غرف تحضير الأرواح.



الفصل الرابع



أسرار الصراع على السلطة
في ١٥ مايو

كان تقدير على صبري والجماعة الثلاثية (شعراوي وسامي شرف ومحمد فوزي) أن السادات سيكون حاكما ضعيفا من السهل السيطرة عليه، وإذا ثبت لهم في المستقبل أنه مشاكس فسيكون من السهل عليهم اقتلاعه والتخلص منه، وبناء على هذا الاعتقاد صدرت التوجيهات من أمانة الاتحاد الاشتراكي وأمانة التنظيم الطليعي إلى الأمانات والأقسام الفرعية بتأييد ترشيحه وانتخابه رئيسا للجمهورية. واستمرت أشهر العسل قائمة بين السادات منذ توليه رئاسة الجمهورية في ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ عقب الاستفتاء الشعبي وبين على صبري والجماعة الثلاثية التي كانت تحكم قبضتها في الواقع منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية في مصر.

وكانت أول مرة تظهر فيها بوادر الخلاف بصورة جدية وعلنية بين الطرفين عند إعلان السادات مبادرته للسلام في ٤ فبراير ١٩٧١ أمام مجلس الشعب. إذ أنه لم يأخذ برأي الجماعة قبل إعلانها، ولم يأبه بمعارضتهم لها، وبدأت الشكوك تساور أفراد الجماعة نتيجة للمحاولات الخفية التي كان يبذلها السادات لإنشاء قنوات اتصال سرية بينه وبين المسئولين في واشنطن، بقصد الوصول عن طريق أمريكا إلى تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط.

وكان أفراد الجماعة عديمي الثقة في الولايات المتحدة لتحيزها الدائم لإسرائيل، ويرون في التسوية السلمية حلا استسلاميا سوف ينتهي بفقد مصر كرامتها، وعزلها عن الأمة العربية، وأنه لا مناص من الحرب مع إسرائيل، تنفيذا لشعار عبدالناصر (بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة)، وأن الطريق الوحيد لاستمرار إعداد القوات المسلحة للمعركة هو التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتي، وازدادت حدة الخلاف حينما اشتدت حماسة السادات لمشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا الذي عارضه على صبري والجماعة الثلاثية بشدة وعناد، على ضوء فشل تجربة الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، وعلى أساس أنه لا يمكن الاعتماد من وجهة نظرهم لا على حزب البعث في سوريا، ولا على حكام ليبيا الجدد.

ولم يكن الخلاف في الرأي بين السادات وبين على صبري والجماعة الثلاثية حول تلك القضايا أمرًا يستدعي نشوب معركة مصيرية بين الطرفين، يفوز فيها الطرف الذي يتغدى بالآخر قبل أن يتعشى به الطرف الثاني كما حدث. والواقع أن كل هذه القضايا كانت الذرائع التي تعلل بها الطرفان لإشعال نار الصراع من أجل السلطة الذي جرى بصورة لم يسبق لها مثيل في مصر، منذ أزمة مارس عام ١٩٥٤ بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر، لقد كان صراعا بين رئيس جمهورية جديد يحاول أن يؤكد ذاته ويفرض شخصيته، وبين مجموعة من الحكام الذين انفردوا بالسلطة في السنوات الأخيرة من عهد عبدالناصر، وأصروا على أن تظل السيطرة على مقاليد الأمور في أيديهم، وكانوا على استعداد للمضي إلى أبعد الحدود في سبيل تحقيق أهدافهم.

وفي اجتماع أول مايو ١٩٧١ بحلوان احتفالا بعيد العمال دبر الاتحاد الاشتراكي الذي كان على صبري والجماعة الثلاثية يسيطرون عليه سيطرة تامة استقبالا عدائيا للسادات بقصد ترويعه وبث الذعر في نفسه ليعود إلى حظيرتهم مستسلما، ويترك لهم زمام الحكم من جديد، وبذا يستعيدون سيطرتهم التي بدأوا يفقدونها، ولكن الأمر ما لبث أن انقلب وبالا عليهم، فقد روعهم السادات بدلا من أن يروعوه. إذ أعلن في خطابه أمام الجماهير أنه ينوي القضاء على مراكز القوى، وفي اليوم التالي مباشرة نشرت جميع الصحف في مصر خبرا قصيرا كان يتكون من سطر واحد فقط ذكرت فيه أن الرئيس قرر إعفاء على صبري نائب رئيس الجمهورية من جميع مناصبه، وهكذا ألقى السادات القفاز في وجه الجماعة، واشتعلت منذ تلك الساعة نيران الصراع المصيري على السلطة.

كيف تمت إقالة شعراوي جمعة ؟

في صباح الخميس ١٣ مايو ١٩٧١ توجه شعراوي جمعه نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية إلى مكتبه في وزارة الداخلية في لاظوغلي

كعادته كل يوم، ودخل إليه مدير مكتبه المقدم فتحي بهنسي ليوقع منه بعض الرسائل العاجلة، وليضع أمامه مثل كل صباح كشف مقابلاته خلال ذلك اليوم، وكانت المقابلة الأولى مع حامد محمود محافظ الجيزة وقتئذ الذي كان يعمل مساعدا لشعراوي في التنظيم الطليعي كمسئول عن الطلبة في جامعة القاهرة، وكان مكلفا من الناحية التنظيمية بالإشراف على التنظيم الطلابي داخل الجامعة، وعلى العمل على اكتساب شعبية داخل المحافظة يمكنه عن طريقها القضاء على نفوذ فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بالجيزة.

وكان فريد عبدالكريم كما ذكر شعراوي في التحقيق كثير النقد والمعارضة في اللجنة المركزية، وكان يحاول استعراض عضلاته، كما كانت طريقته في الكلام تثير استياء المسئولين الذين شكوا في حقيقة اتجاهاته، مما أدى إلى وضع تليفونه تحت المراقبة وتسجيل أحاديثه التليفونية، واستمر شعراوي في مكتبه يبت في الأمور العاديَة والمسائل الروتينية الخاصة بالوزارة إلى حوالي الساعة الثانية والنصف ظهرا، وقبيل انصرافه اتصل به سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية تليفونيا، وأبلغه أن الرئيس طلب منه الحضور إلى منزله بالجيزة في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وأنه علم أن الرئيس استدعى ممدوح سالم محافظ الإسكندرية ليلتقى به في منزله، ولم يثر هذا الموضوع شكا في نفس شعراوي في بادئ الأمر، ولكن غياب سامي شرف في منزل الرئيس، وبقاء ممدوح سالم عنده حتى ذلك الوقت جعل الشك يتسرب إلى نفسه، فتوجه من الداخلية إلى مكتب الفريق أول محمد فوزي في الطابق العلوي في مبنى وزارة الحربية بكوبري القبة، وانتظر الوزيران في تلهف حضور سامي شرف إليهما، كي يكشف لهما عن سر طلب الرئيس حضوره إلى منزله وسر استدعاء ممدوح سالم من الإسكندرية، وقبيل الخامسة مساء انقلب شك شعراوي يقينا في سبب حضور ممدوح سالم، فقد أكدت لهم الأنباء الواردة من منزل الرئيس من أحد أعوانهم هناك أن ممدوحا مازال موجودا عند الرئيس، وأن سكرتارية الرئيس اتصلت برئيس الوزراء الدكتور محمود فوزي للحضور، وأن البحث جار عن صورة من القسم الذي يحلفه الوزراء

أمام رئيس الجمهورية، وكذا عن أحد المصورين، وعندئذ سارع شعراوي بالاتصال باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وطلب منه إعدام كل ما يحتفظ به في مكتبه من أشرطة التسجيل، وكذا الأوراق التي بها تفريغ المحادثات التليفونية المسجلة والخاصة بالأشخاص الموضوعة تليفوناتهم تحت المراقبة.

وقد قرر شعراوي في التحقيق أنه أمر حسن طلعت بهذا التصرف حفاظا على أعراض بعض النساء المتزوجات، فقد كانت بعض التسجيلات تضم عبارات تدل على وجود علاقات غير شريفة بينهن وبين بعض الشخصيات التي كان يجري تسجيل محادثاتهم التليفونية، بالإضافة إلى بعض الألفاظ البذيئة المخلة بالحياء التي كانت ببعض التسجيلات، وتناول الفريق فوزي وشعراوي جمعة طعام الغداء بمكتب الفريق فوزي، وبعد قليل حضر إليهما سعد زايد وزير الإسكان، وبناء على التعليمات الصادرة من شعراوي اتصل به مدير مكتبه المقدم فتحي بهنسي تليفونيا، وهو في مكتب الفريق فوزي، وأنبأه بوصول ممدوح سالم إلى وزارة الداخلية، وأنه دخل على الفور إلى غرفة الوزير حيث جلس على مكتبه وبدأ يمارس عمله كوزير للداخلية، وبعد أن انتهت المكالمة طلب شعراوي الرقم المباشر لوزير الداخلية، ولما رد عليه ممدوح سالم قام بتهنئته بالمنصب الجديد، وتمنى له التوفيق، وأجابه ممدوح بأنه لم يكن يود أن يكون هو الذي يخلفه في منصبه نظرا للصلة الوثيقة التي تربطهما، ووعده بزيارته في منزله فشكره شعراوي على مشاعره.

وكان الفريق صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة قد حضر خلال هذه الفترة بناء على استدعاء الفريق فوزي له، وقد ذكر صادق أنه بمجرد دخوله ذكر له محمد فوزي في غضب : أن الرئيس قد أقال شعراوي جمعه، وعين لواء من الشرطة يدعى « ممدوح سالم » ليتولى منصب وزير الداخلية، وأن هذا التصرف قد صدر من السادات، الذين وضعوه بأنفسهم على الكرسي ليحكم مصر رغم كل ماضيه، ورغم كل ما سجل عليه هو وأسرته في الملفات، ورد عليه صادق بأن ممدوح سالم ضابط شرطة ممتاز، وهو من أوثق الناس صلة بسامي

شرف، وكذا بشعراوي جمعه إذ إنه عضو في التنظيم الطليعي، وخلال هذه الفترة أيضا اتصل الفريق فوزي بمدير المخابرات العامة أحمد كامل وأنبأه بتعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية واستفسر منه عن أي أخبار جديدة يعلمها عن الموقف، واتضح أن أحمد كامل كان وقتئذ بعيدا عن الصورة.

وفي هذه الأثناء وصل سامي شرف، ومن شدة انفعاله انهار باكيا بمجرد دخوله إلى مكتب الفريق فوزي، نتيجة لموقف رئيس الجمهورية الذي اعتبره غدرا بهم، وقال سامي للحاضرين إن الرئيس طلب منه إبلاغ شعراوي جمعة أنه قبل استقالته، ولما سأله عن السبب أخبره أنه قد أهمل في تبليغه عن محادثة تليفونية تم تسجيلها بواسطة جهاز المراقبة التابع للمباحث العامة؛ دارت بين فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بالجيزة والصحفي المعروف محمود السعدني، وهو حديث يدل على وقائع في منتهى الخطورة لأن بعضها يتعلق بالرئيس شخصيا.

وتوتر الجو في مكتب الفريق محمد فوزي، وأخذ سعد زايد يتمشى جيئة وذهابا في المكتب، وقد بلغ به الانفعال حدا جعله يكرر عدة مرات طبقا لأقوال الفريق فوزي في التحقيق « مفيش كتيبة دبابات معايا اشتغل بيها ».

وكان وجود الجماعة في مقر القيادة العامة على هذه الصورة أمرا يثير الشبهات ضدهم بلا جدال، ولذا وجه إليهم الفريق صادق نصيحته بالعودة إلى منازلهم كي تهدأ أعصابهم، وكان يستهدف في الواقع إخراجهم من مبنى وزارة الحربية، كما نصح الفريق صادق شعراوي بالسفر إلى الإسكندرية للابتعاد عن هذا الجو وإراحة أعصابه المتعبة، وتعمد الفريق صادق أن يصحبهم إلى فناء الوزارة الخارجي حتى استقلوا سياراتهم وتركوا المبنى في سلام.

وأصر سامي شرف على أن يصحب شعراوي إلى منزله الكائن بشارع منيسي بمصر الجديدة، وعند وصولهم إلى المنزل جلس سامي بالصالون يمارس أسلوبه المعهود الذي يتبعه كلما واجه أي موقف صعب، وهو الانخراط بحرقة في البكاء، وقال لشعراوي : إنه لا يمكنه البقاء في الحكم مَنْ بعده وأسرع إلى التليفون حيث اتصل بالرئيس في منزله بالجيزة، ولما رد عليه أخبره أنه بلغ رسالته إلى

شعراوي، وأنه تحت أمره، وازداد انفعال سامي واشتد بكاؤه وأخذ يردد للرئيس دون وعي « أنا مش قادر ... أنا مش قادر ... أنا تحت أمرك ياريس ».

وفي الثامنة والنصف مساء أعلنت إذاعة القاهرة في مقدمة نشرة الأخبار نبأ استقالة شعراوي جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأن الرئيس قبل استقالته. وعلى أثر إذاعة الاستقالة بدأ يتوافد على منزل شعراوي جمعة كثير من زملائه الوزراء، ومن أصدقائه ومعارفه، وكان في مقدمة الذين حضروا إليه الفريق محمد فوزي، وسعد زايد وزير الإسكان، وحلمي السعيد وزير الكهرباء، ومحمد فايق وزير الإعلام، الذين سرعان ما استقر رأيهم، وتم اتفاقهم، مع سامي شرف، على تقديم استقالاتهم جميعا تضامنا مع زميلهم وصديقهم شعراوي.

وتوجه محمد فايق إلى مكتبه بمبنى الإذاعة والتليفزيون، ليشرف بنفسه على إعلان أنباء الاستقالات في نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساء من إذاعة القاهرة، واستدعى سامي شرف وهو في منزل شعراوي مدير مكتبه أشرف مروان زوج كريمة عبدالناصر، وسلمه استقالات الوزراء الخمسة، وطلب منه التوجه إلى منزل الرئيس بالجيزة لتسليمه الاستقالات على أن يتم ذلك قبل الحادية عشرة بدقائق قليلة حتى لا يتمكن الرئيس من اتخاذ أية إجراءات مضادة لمنع محطة الإذاعة من إعلان نبأ الاستقالات في نشرة أخبار الحادية عشرة مساء.

وخلال جو الاضطراب الذي كان سائدا في بيت شعراوي الذي أصبح مركزا لنشاط هائل، اتصل به عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي تليفونيا، واستفسر من شعراوي عن الموضوع، فشرح له حقيقة ما حدث، وأنبأه بأمر الاستقالات الخمس التي قدمها الوزراء، والتي سوف تعلن بعد قليل من إذاعة القاهرة، ورد عليه عبدالمحسن بأنه سوف يتقدم هو والدكتور لبيب شقير وضياء داود باستقالاتهم كذلك، وعقب انتهاء المحادثة التليفونية اتصل شعراوي بزميله محمد فايق في مكتبه بوزارة الإعلام، حيث أنبأه بالاستقالات الثلاث التي سوف يقدمها عبدالمحسن وشقير وضياء داود، واتصل سامي شرف تليفونيا من منزل شعراوي بسكرتيره محمد سعيد، وكلفه بالاتصال بالوزير على زين العابدين،

وأحمد كامل مدير المخابرات العامة، وخالد فوزي، وبعض الوزراء الآخرين لتقديم استقالاتهم، واستجاب على زين العابدين بالفعل وقدم استقالته.

وعندما أذيعت نشرة الأخبار في الساعة الحادية عشرة مساء من محطة القاهرة استمع الشعب المصري في دهشة شديدة إلى أنباء الاستقالات الجماعية التي أعلنتها الإذاعة في صدر نشرتها الأخبارية. فقد أذيع نبأ استقالة الوزراء الخمسة سامي شرف والفريق محمد فوزي وسعد زايد وحلمي السعيد ومحمد فايق، وبعد قليل أذيع نبأ استقالة عبدالمحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود، ولم يكن هؤلاء الثلاثة قد قدموا استقالاتهم بعد، ولكن محمد فايق أمر بإذاعة النبأ معتمدا على حديث شعراوي جمعة التليفوني له. وعقب إذاعة أنباء الاستقالات طلب عبدالهادي ناصف ومحمد صبري مبدي من أعضاء اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي إذاعة نبأ استقالتيهما، وقد أذيع النبأ فعلا من إذاعة صوت العرب.

كان الغرض من تقديم الاستقالات الجماعية وإذاعتها على الجماهير قبل أن تقدم إلى رئيس الجمهورية - كما ذكر السادات - هو أن يحدث انهيار دستوري في البلاد، وأن تخرج المظاهرات الضخمة في صباح اليوم التالي والتي سوف يحركها الاتحاد الاشتراكي، كي ترهب رئيس الجمهورية، وترغمه على التنحي عن منصبه، أو إعادة الوزراء المستقيلين، وبذا تنتهي معركة الصراع على السلطة، ويحسم الوضع لصالح المجموعة التي أعلنت انشقاقها على رئيس الجمهورية.

ولكن السادات تصرف إزاء الموقف الخطير الذي يواجهه تصرفا سريعا، ففي أقل من نصف ساعة استدعى محمد عبدالسلام الزيات وزير الدولة لشئون مجلس الشعب، وكان قد تعين في هذا المنصب منذ أيام قليلة، وطلب منه التوجه فورا إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون، وممارسة عمله هناك بصفته وزيرا للإعلام، وكانت فصيلة من الحرس الجمهوري بقيادة أحد الضباط قد أرسلها اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون المطل على النيل حيث ضربت نطاقا من حوله، وتمركز أفرادها وراء أكياس الرمل الموضوعة حول المبنى الذي أصبح له الأهمية الأولى وقتئذ بالنسبة للصراع الدائر، بعد أن اتضح

أن المنشقين على الرئيس قد استخدموا محطات الإذاعة لإعلان استقالاتهم كوسيلة لإثارة الجماهير.

وعندما وصل الزيات إلى مكتب وزير الإعلام في مبنى الإذاعة والتليفزيون، كان محمد فايق قد أوشك على الانتهاء من تجميع أوراقه الخاصة، ويدأ الزيات في ممارسة عمله في الحال، كان الظرف دقيقا وكل كلمة تبث من الإذاعة سوف يكون لها معناها وأبعادها، وصدرت أوامر الزيات إلى المشرفين على محطات الإذاعة أن تستمر البرامج عادية وألا يطرأ عليها أي تعديل، وألا تذاع أنباء الاستقالات التي سبق إعلانها إلا بعد صدور أوامر بذلك، وكان ذلك بناء على تعليمات السادات.

وعلى الرغم من اتصال الزيات شخصيا بمحمد عروق مدير إذاعة صوت العرب، وإصداره له التعليمات الواجب تنفيذها، فإن محمد عروق الذي كان عضوا بارزا في التنظيم الطليعي لم يكترث بتعليمات الزيات، فقام بتعديل برنامج صوت العرب بإذاعة الأغاني والأناشيد الحماسية، وفي نشرة أنباء الساعة الواحدة صباحا أذاع نبأ استقالات الوزراء الخمسة، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا الثلاثة، وكذا عضوي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عبدالهادي ناصف ومحمد صبري مبدي، وعلى أثر ذلك صدرت أوامر السادات بإذاعة نبأ قبوله لهذه الاستقالات جميعا وصدر أمر الزيات بإيقاف محمد عروق عن العمل.

ورغم كل ما جرى من أحداث في تلك الليلة، فإن الصراع لم يكن في الإمكان حسمه إلا بعد معرفة موقف الجيش، وكان السؤال الخطير الذي يطرح نفسه : هل سيحاول الفريق أول محمد فوزي استخدام القوات المسلحة في هذا الصراع الرهيب بين جماعته وبين رئيس الجمهورية ؟.

لقد أثبتت مجريات الأحداث في ذلك اليوم أن الفريق محمد فوزي لم يحاول بالفعل الزج بالقوات المسلحة في الصراع الذي كان دائرا على أشده من أجل السلطة، فلم يثبت أنه اتصل بأحد من القادة من أجل تحريك أية قوات عسكرية من ثكناتها، وكان سعد زايد يتمشى في مكتب فوزي حائرا من أجل

البحث عن مجرد كتيبة دبابات ليستخدمها، كما أن محمد فوزي ترك القيادة العامة وعاد إلى منزله.

وقد يكون ذلك التصرف بدافع من وطنية محمد فوزي وجماعته خشية حدوث حرب أهلية بين وحدات الجيش، لن يستفيد منها إلا العدو الإسرائيلي الرابض على ضفة القناة الشرقية، وقد يكون السبب هو إدراك فوزي وجماعته حقيقة مشاعر الرأي العام في الجيش نحوهم، مما كان من المستحيل معه تجاوب أية قوات عسكرية معهم أو انقيادها لأوامرهم، فلقد أخطرهم بذلك صراحة أحمد كامل مدير المخابرات العامة مساء يوم ٢ مايو ١٩٧١ عقب اجتماع لجنة العمل، عندما تطرق الحديث عن إمكان استخدام القوات المسلحة لتنحية الرئيس إذا ما أقدم على حل الاتحاد الاشتراكي، فقد قال أحمد كامل لشعراوي جمعة وسامي شرف بالحرف : « إن ما ذكره عبدالمحسن أبو النور في الاجتماع يحتاج تنفيذه إلى قوة عسكرية، وأنا من تتبعي للرأي العام في الجيش فإنه يكره جماعتكم كراهة التحريم، كما أن الفريق فوزي مكروه جدا في الجيش، والرأي السائد أن البلد يحكمها خمسة هم شعراوي جمعه وسامي شرف ومحمد فوزي وعبدالمحسن أبو النور ومحمد فايق، وأن الغرض من إنشاء قوات الأمن المركزي هو استخدامها ضد أي حركة في الجيش »، وقد كان للموقف الوطني الحكيم الذي وقفه الفريق محمد صادق الفضل في استقرار الأوضاع داخل تشكيلات الجيش ووحداته، وعدم اتاحة الفرصة لأحد لإحداث أية فتنة أو بلبلة أو استغلال الفرصة للقيام بأية تحركات مضادة.

وقد ذكر الفريق صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك اليوم أنه على أثر استماعه لأنباء الاستقالات عاد إلى مكتبه بالدور الأول بوزارة الحربية بكوبري القبة، وأجرى اتصالا تليفونيا لأول مرة برئيس الجمهورية حيث أبلغه أن القوات المسلحة خارج هذا الصراع، وأن ولاءها للسلطة الشرعية ولمصر، فطلب منه الرئيس الحضور فورا إلى منزله لحلف اليمين كوزير للحربية، ولكنه اعتذر نظرا لضرورة وجوده في المكتب للإشراف على بعض إجراءات

التأمين، وعلى أثر ذلك اتصل صادق بقادة الأسلحة، وقادة الأفرع، والإدارات، وقادة الجيوش، والمناطق العسكرية، وطلب منهم البقاء في أمكانهم، وعدم إطاعة أية أوامر إلا إذا كانت صادرة منه شخصيا، وكذا منع أية تحركات للوحدات بتاتا، وطلب صادق من العميد إبراهيم رفاعي قائد المجموعة ٣٩ قتال أن يقوم بواسطة وحدات مجموعته بتأمين مبنى وزارة الحربية بكوبري القبة، ومبنى القيادة العامة بمدينة نصر.

واتصل الرئيس السادات بالفريق صادق متسائلا عن سبب عدم حضوره إليه فأخبره أنه مازال في حاجة إلى بعض الوقت، فطلب منه الموافقة على تحريك جماعات من دبابات الحرس الجمهوري من معسكرها بمنشية البكري لتأمين الحراسة حول منزله بالجيزة، فاعتذر صادق عن عدم تلبية طلب الرئيس وأخبره أنه قد سبق أن أصدر تعليماته إلى جميع القادة بمن فيهم قادة وحدات الحرس الجمهوري بعدم إجراء أية تحركات، وأكد له أن الأمر مستتب تماما وأنه يضمن سلامته ولا حاجة لزيادة الحراسة المعتادة المخصصة لمنزله، ولم يتيسر للفريق صادق الحضور إلى منزل الرئيس إلا حوالي منتصف الليل بعد أن تأكد تماما من استقرار الأوضاع، وعندما وصل صادق إلى المنزل وجد هناك الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء، والدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة، ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ، واستقبل السادات الفريق صادق بالأحضان والقبلات مشيدا بجهوده وولائه للوطن، موضحا أن تدخله جاء في الوقت المناسب لإنقاذ مصر وانقاذه شخصيا من كارثة محققة، وحلف صادق اليمين أمام الرئيس، وعندما ودع الحاضرين وتهيأ لركوب سيارته لحق به السادات مسرعا ليخبره بأنه قد أمر بترقيته إلى رتبة فريق أول.

وقبل الواحدة صباحا أيقظ السادات باتصال تليفوني اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السابق الذي كان محالا على التقاعد من النوم ليأمره بالتوجه إلى مبنى جهاز المخابرات العامة ليتولى رئاستها، ووصل أحمد إسماعيل إلى المبنى، وجلس على مكتب رئيس الجهاز، وفي الساعة الواحدة

والنصف صباحا اتصل أحمد إسماعيل رئيس المخابرات الجديد برئيسها السابق أحمد كامل في منزله، ليخبره بأنه قد تسلم العمل بدلا منه، وكان ذهاب أحمد إسماعيل إلى المخابرات العامة نقطة تحول خطيرة في القضية التي قدم من أجلها أعضاء جماعة على صبري إلى محكمة الشعب، فقد أحضر له عادل العربي وهو رئيس القسم المشرف على تسجيل المحادثات التليفونية بالمخابرات عندما علم بحضوره عددا من شرائط التسجيل لمحادثات على أبلغ جانب من الخطورة شملت في الواقع تسجيلا كاملا لجميع المحادثات التليفونية التي دارت بين أفراد جماعة على صبري في مرحلة الأزمة الحادة الأخيرة التي نجمت عن إقالة على صبري من جميع مناصبه.

كانت هذه التسجيلات في الواقع هي دليل الإدانة الأساسي الذي اعتمدت عليه المحكمة في إصدار أحكامها بالسجن على أفراد الجماعة، وكان سر هذه التسجيلات التي أثارت جوا من الدهشة والتساؤل أن سامي شرف كان قد أصدر أمرا سريا إلى أحمد كامل بأن يضع تحت الرقابة تليفونات على صبري وضياء داود ولبيب شقير وأمين هويدي، ونظرا لأن هؤلاء الأربعة كانوا محور كثير من الأحاديث التليفونية مع باقي أفراد المجموعة بمن فيهم سامي شرف نفسه، فقد تم تسجيل كل أحاديث المجموعة بالطبع، ودفع سامي شرف ثمنا غاليا لهوايته العجيبة في إجراء التسجيلات بمناسبة وبغير مناسبة، ووجد باقي أعضاء المجموعة أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذي ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك وقبل انبلاج الفجر تحركت مفارز من الحرس الجمهوري في عربات جيب مسلحة بالرشاشات، حيث أحاطت بمنازل أفراد الجماعة وأبلغوهم أن إقامتهم محددة في منازلهم، وفي مساء الأحد ١٦ مايو أصدر السادات أوامره بالقبض عليهم جميعا، وإيداعهم في السجن رهن المحاكمة، وكانت خاتمة أحداث تلك الليلة التي لم تشهد لها مصر مثيلا منذ سنوات طويلة هو تكليف الدكتور محمود فوزي بإعادة تشكيل وزارة جديدة، وقد ذكر السادات في كتابه « البحث عن الذات » تعليقا على تلك الأحداث ما يلي : « في نفس الليلة أجريت تعديلاً وزارياً، وأعيد تشكيل الوزارة، ولم يحدث أي

انهيار دستوري مما كانوا يحلمون به، بل على العكس خرج الناس إلى الشوارع، وهم يهللون فرحين بما تم، لا يعرفون ماذا يفعلون فقد كانت الفرحة أكبر من أن تحتويها صدورهم .. وهكذا تخلصت مصر من كابوس مركز القوة الأساسي الذي شل حركتها سنوات طويلة، وأمرت بحرق جميع شرائط التسجيل الموجودة في وزارة الداخلية، وكان هذا رمزاً لإعادة الحرية إلى الناس، وأمرت على الفور بإغلاق جميع المعتقلات وتحريم الاعتقال».

الانقلاب العسكري الذي لم يتم!

نظرًا للأهمية البالغة للموضوع الذي سوف نتناوله بالدراسة في هذا المقال. فإننا نود أن نؤكد للقراء بادئ ذي بدء عدة حقائق أساسية، أولاً : أن هذه الدراسة لا نستهدف منها إلا التسجيل الصحيح للتاريخ، لأن تاريخ مصر ملك لها وليس ملكًا لأحد مهما بلغ شأنه أو علا مركزه، ثانيًا : إننا في هذا البحث لا نحابي أو ننحاز لأي طرف من أطراف الصراع خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر، فإن موقفنا هو مجرد تأريخ الأحداث وتحليلها بروح من التجرد والحياد الدقيقين، وثالثا : أن الدراسة التي نجريها لهذا الموضوع هي دراسة وثائقية، نعتمد فيها على الوثائق والمستندات، وليس على الاجتهاد أو الاستنتاج.

لقد كان الصراع في ١٥ مايو مجرد صراع على السلطة، ولم تكن القضايا التي فجرت هذا الصراع قضايا حقيقية تستدعي كل هذا الصدام الذي وقع، بل كانت بمثابة الذرائع التي تعلل بها كل فريق لتتم له تصفية الفريق الآخر، ولقد استطاع الرئيس الراحل السادات بفضل استخدامه لسلاحي الشرعية الدستورية والمبادأة، أن يكسب المعركة وأن يلقى بأعدائه في غيابة السجن، ولو كان قد خسر المعركة أمامهم لكان قد لاقى بلا شك نفس المصير، إن الصراع على السلطة أمر عرفته البشرية منذ أقدم الحقب والعصور، وقل أن يخلو تاريخ دولة من الدول من أنواع مختلفة وأشكال متباينة منه عبر مراحل تاريخها الطويل، ولكن الأمر الذي يؤسف له حقًا أن يتبادل طرفا الصراع في مصر في ١٥ مايو ١٩٧١ هذه الاتهامات

الخطيرة التي تشين السمعة والشرف، وأن تصل الخصومة بينهما إلى حد أن يتهم كل منهما الطرف الآخر بالعمالة والخيانة لدولة أجنبية.

إن السادات سواء في خطبه بعد ١٥ مايو ١٩٧١ أو في كتابه (البحث عن الذات) الصادر عام ١٩٧٧ وصف أفراد جماعة على صبري المناوئين له بأنهم كانوا خونة وعملاء للاتحاد السوفيتي، كما أن بعض أفراد هذه الجماعة عللوا في مناسبات مختلفة أن سر مواجهتهم للسادات أنه قد انحرف عن الخط الناصري وعن الاشتراكية وأنه « باع البلد للأمريكان ». والحقيقة أن الأمر بالنسبة للطرفين وقتئذ لم تكن فيه شبهة خيانة أو عمالة، وأن العملية لم تكن إلا اختلافا في وجهات النظر بشأن الوسيلة التي يمكن بها حل مشكلة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧.

فقد كان أفراد جماعة على صبري يعتقدون أنه لا فائدة ترجى من الحل السلمي، وأنه لا مناص من الحرب مع إسرائيل، وأنه لا يمكن الثقة بأمريكا بسبب انحيازها التام لإسرائيل، ومن أجل ذلك كانوا يرون ضرورة استمرار السياسة التي رسمها عبدالناصر، وهي الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتي، الذي هو المورد الوحيد لمصر في السلاح حتى يتم للقوات المسلحة خوض غمار المعركة واسترداد الكرامة الضائعة والأرض السليبة. ولكن السادات كانت له سياسة أخرى، فقد كان يرى أن من الخطأ الاستمرار في معاداة أمريكا، والاكتفاء بالسير في الفلك السوفيتي، فلقد أثبت الاتحاد السوفيتي عجزه عن حل القضية سلميًا، أو فرض تدخله لحلها عسكريًا، ولقد وضح بجلاء أن سياسته في تسليح مصر منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ قائمة على تحقيق قدرتها الدفاعية فقط، مما يعني عدم إمكان مصر القيام بهجوم ضد إسرائيل في المستقبل، وقد كان السادات مقتنعًا بأن الاتحاد السوفيتي يماطل في إرسال الأسلحة والمعدات رغم الاتفاقيات المعقودة، ويتذرع بمختلف الحجج والمبررات لتعطيلها، ومن أجل تنفيذ سياسته الجديدة نحو أمريكا التي كان اعتقاده أنها تملك ٩٩ ٪ من أوراق اللعب، أعلن السادات مبادرته للسلام في ٤ فبراير ١٩٧١، وبذل كافة جهوده لتحقيق اتصالات وثيقة بالدوائر

المسئولة في واشنطن عبر القنوات الدبلوماسية الظاهرة، ومن خلال قنوات الاتصال السرية، إلا أن آماله ما لبثت في أوائل عام ١٩٧٣ أن انهارت من ناحية إمكان الوصول إلى تسوية سلمية عن طريق أمريكا، فعاد تفكيره مرة أخرى صوب الحل العسكري، باعتباره الأمل الوحيد لتحريك الموقف وتحرير الأرض، وعاد يحسن علاقاته من جديد مع الاتحاد السوفيتي بعد الجفوة التي حدثت بينهما نتيجة لقراره في يوليو ١٩٧٢ بإخراج الخبراء والمستشارين السوفيت من مصر، وقد أدت جهوده المثمرة إلى عقد صفقات ضخمة للسلاح، وبادر الاتحاد السوفيتي بإرسالها إلى مصر خلال عام ١٩٧٣، مما أمكن معه قيام حرب أكتوبر المجيدة. من هذا التحليل الموجز يمكن الحكم بسهولة أن كلاً من الطرفين كان لديه من الأسباب المنطقية ما يبرر له المضي في السياسة التي اعتنقها، والتي كان يرى أن فيها الحل الأمثل للمشكلة، وليس من الجائز عقلاً ولا منطقا اتهام أي مصري كان يؤمن بأي واحدة من هاتين السياستين بأنه خائن أو عميل.

إن انهيار الاتحاد العربي الذي أقيم مع ليبيا وسوريا والذي كان السبب المباشر لانفجار الموقف بين السادات الذي كان مؤيدًا للاتحاد وبين خصومه الذين كانوا يعارضونه، لهو دليل واضح على أن القضايا التي أثارها السادات ضد الجماعة المناوئة له لم تكن قضايا عادلة. فلقد أثبتت الوقائع أنهم كانوا على حق فيها، ولم تكن إثارتها بهذه الطريقة من جانب السادات إلا مجرد ذرائع لتصفيتهم والتخلص منهم تمهيدًا للانفراد بالسلطة.

وكانت القضية الكبري التي أثارت الأزمة وفجرت الصراع هي قضية الاتحاد العربي الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا. فعلى أثر توقيع اتفاقية بنغازي في ١٧ أبريل ١٩٧١ أعلن على صبري للسادات أثناء وجودهما في بنغازي معارضته لهذا الاتفاق، فطلب منه تأجيل معارضته لحين العودة إلى مصر.

وعلى أثر وصول السادات إلى القاهرة تقرر عقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم الأربعاء ٢١ أبريل. وقد أثبت على صبرى قبل الاجتماع براعته في التدبير، ففي حين ظل السادات عقب عودته جامدًا لا يتحرك

استطاع على صبري إقناع ثلاثة من زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية بوجهة نظره، وتم للثلاثة عقد اجتماع مشترك يوم ٢٠ أبريل وهم عبدالمحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود بمكتب عبدالمحسن بالاتحاد الاشتراكي، واتفقوا على معارضة المشروع وتأييد على صبري في موقفه، وبهذا التدبير دخل على صبري اجتماع اللجنة التنفيذية العليا، وهو واثق من أن الأغلبية ستكون في صفه. وفي يوم ٢١ أبريل جرى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا باستراحة الرئيس بالقناطر الخيرية وحضره سبعة أعضاء من اللجنة وتغيب عن حضور الاجتماع الدكتور رمزي استينو العضو الثامن باللجنة لوجوده في زيارة في بلغاريا، وحضره شعراوي جمعة بصفته أمينًا للتنظيم. وخلال الاجتماع شن علي صبري هجومًا عنيفًا على السادات من حيث الأسلوب الذي يتبعه في عدم استشارة أحد، ومن حيث الموضوع لعدم موافقته على اشتراك مصر في هذا الاتحاد وإزاء انفعال على صبري رأي السادات الاحتكام إلى الأعضاء، وكانت نتيجة التصويت ٤ ضد ٣ لصالح على صبري، إذ انضم إليه عبدالمحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود بينما لم يؤيد السادات سوى حسين الشافعي والدكتور محمود فوزي. وعندما طلب السادات من شعراوي إبداء رأيه أجابه بأن ليس له حق التصويت لأنه ليس عضواً في اللجنة، وعندما أصر على الاستماع إلى رأيه رد شعراوي بأنه يؤيد رأي على صبري، وعندما أدرك السادات أنه قد خسر الجولة قرر إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية وتحدد يوم ٢٥ أبريل ١٩٧١ موعدًا لانعقادها.

وخلال الأيام الثلاثة التي كانت تفصل بين اجتماع اللجنتين العليا والمركزية حدثت أمور على أبلغ جانب من الخطورة. فمن ناحية السادات كان عزمه قد استقر على ضرورة تنحية على صبري، وكما ذكر السادات في كتابه (البحث عن الذات) استدعى السفير السوفيتي فينو جرادوف لمقابلته وقال له : «أنا حريص على العلاقات معكم ولكنني أرجو أن تبلغ القيادة السوفيتية أنني قررت تصفية على صبري من القيادة السياسة، وقد أخبرتك بهذا الأمر رغم أنه من صميم شئوننا الداخلية، ولكني خشيت أن تتحدث صحف الغرب عن

تصفية رجل موسكو الأول في مصر وأرجو أن تعلموا أنكم تتعاملون مع الحكومة لا مع أفراد».

أما من ناحية على صبري فقد رسم مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذين شاركوه في المعارضة خطة منظمة لحمل اللجنة المركزية على عدم التصويت على القرار والموافقة على الاقتراح الذي سيقدم لتأجيل الاجتماع للدراسة وتكوين لجنة فرعية لإعداد اقتراحاتها بالتعديلات المطلوبة.

وخلال هذه الأيام الثلاثة نشطت اتصالات هؤلاء الأعضاء من اللجنة العليا لإقناع أكبر عدد ممكن من أعضاء اللجنة المركزية بتنفيذ الخطة المرسومة، وصدرت تعليمات شعراوي جمعة إلى أمانة التنظيم الطليعي للاتصال بأعضاء التنظيم في اللجنة المركزية من أجل تأييد التأجيل، وحرصًا على أن تسير الأمور في هدوء في اللجنة المركزية وتجنبًا من حدوث « فرقعة » كما ذكر في التحقيق تم الاتفاق على أن يلتزم على صبري الصمت ولا يتدخل بتاتا في المناقشات حتى يبدو أن التأجيل نابع من داخل اللجنة المركزية نفسها. ولكن الأمور لم تمض كما كان مقدرًا لها، فقبل اجتماع اللجنة المركزية مباشرة أبلغ عبدالمحسن أبو النور على صبري بأن السادات قد قرر إقالته وقال بالحرف وفقًا لما ورد في التحقيق « خش جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره » وكان نبأ اعتزام السادات إقالة على صبري قد تسرب بوسيلة خاصة من السفارة السوفيتية إلى سامي شرف وشعراوي جمعة وأخطر سامي شرف بذلك عبدالمحسن أبو النور الذي لم يتردد في نقل النبأ إلى على صبري بالصورة التي ذكرناها ، مما أثار ثائرة على صبري وغير خطته من التزام الصمت إلى المبادرة بالهجوم وإثارة اللجنة المركزية ضد السادات.

وعندما اجتمعت اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل مضى على صبري، بعد أن أعطيت له الكلمة، يشرح لأعضاء اللجنة أسرار اجتماعات بنغازي، ولما قاطعه السادات قائلا : إن هذا الكلام جرى بين رؤساء دول ولا يجوز الكشف عنه طالبته أغلبية الأعضاء بالاستمرار في الكلام، وبعد فترة من الوقت اعترض أحمد درويش عضو اللجنة المركزية على أساس خروج على صبري عن الموضوع وقدم

اقتراحًا بمنعه عن الكلام، ووافق السادات على رأي العضو وعرض اقتراحه للتصويت، وكانت مفاجأة مذهلة للسادات إذ لم يؤيد الاقتراح بإيقاف على صبري عن الكلام سوى أربعة فقط هم سيد مرعي وحسنين هيكل ومحمد الدكروري وأحمد درويش، بينما وقف في صف استمراره في حديثه حوالي ١٤٦ عضوًا.

وواصل على صبري كلامه الذي كان يستمع إليه الأعضاء في شغف شديد، ورفعت الجلسة للاستراحة لمدة نصف الساعة، وتوجه السادات وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى مكتب عبدالمحسن أبو النور وذهب معهم محمود رياض وسامي شرف وشعراوي جمعة وحسنين هيكل، وحاول شعراوي إصلاح الأمر بين السادات وعلى صبري، ولكن السادات كانت نيته مبيّنة من قبل على إقالته بدليل حديثه مع السفير السوفيتي، ولذا رفض محاولات شعراوي وقال له : « أنا بيني الآن وبين على صبري موقف » واستؤنف الاجتماع في جو شديد التوتر، ولكنه انتهى وفقًا للخطة المرسومة، وهي الموافقة على تأجيل الاجتماع، وتشكيل لجنة فرعية لبحث التعديلات المقترحة على الاتفاق، وفي أعقاب الاجتماع تشكلت اللجنة برئاسة عبدالمحسن أبو النور، وبعضوية بعض رجال القانون، وبعد أن استقر الرأي على التعديلات سافر سامي شرف والدكتور حافظ غانم إلى ليبيا وسوريا وعادا إلى مصر بعد موافقة الدولتين على التعديلات.

وتدل التعديلات البسيطة التي أدخلت على نصوص الاتفاق الأصلية على أن الزوبعة العاتية التي حدثت في كل من اللجنتين التنفيذية والمركزية لم يكن لها ما يبررها، وهذا يقودنا إلى التأكيد بأن معارضة اتفاقية الاتحاد بكل هذا العنف والعناد لم تكن إلا ذريعة تعلل بها على صبري والجماعة الثلاثية من أجل إبراز عضلاتهم واستعراض قوتهم أمام السادات لإرهابه ومحاولة ترويعه، أي أنها لم تكن إلا حلقة من ضمن حلقات الصراع على السلطة.

ولم يرد في أوراق التحقيق مع على صبري وأفراد الجماعة الثلاثية ذكر لموضوعات يمكن أن تثير ضدهم الشك في أنهم كانوا يدبرون الأمر لانقلاب عسكري سوى واقعتين أساسيتين :

الواقعة الأولى : « فوزي حيكون جاهز » ترددت في الأحاديث التليفونية المسجلة لأفراد الجماعة قبل اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل وبعدها مباشرة هذه العبارة التي تتعلق بالفريق فوزي، ففي حديث دار بين شغراوي جمعة وعلى صبري يوم ٢٤ أبريل (اليوم السابق على اجتماع اللجنة) بشأن معارضة الاتفاقية وتأجيل نظرها أمام اللجنة المركزية، قال شعراوي : « إيه رأي سيادتك نتحرك يافندم من بكره » ورد على صيري « إحنا حناخذ قرار التأجيل في اللجنة المركزية لغاية فوزي ما يكون جاهز » واستطرد شعراوي قائلا : « فوزي حيكون جاهز، أنا مالي إيدي من النقطة دي، احنا حنتحرك تنظيميا على هذا الأساس ».

وفي نفس اليوم ٢٤ أبريل قال على صبري لمحمد فوزي : « أنا اتكلمت مع شعرواي وعبدالمحسن أبو النور على التأجيل والتأجيل البسيط ده يحتم موضوع فوزي، ورد عليه فايق موافقا « المهم أن يتم موضوع فوزي قبل الاجتماع الثاني». وفي حديث دار بين على صبري وشعراوي جمعة يوم ٢٥ أبريل (بعد اجتماع اللجنة المركزية) قال شعراوي : « السادات لا يجرو أن يمسك بشيء يبقى حرق الدنيا، لذلك أنا عاوز سيادتك تنسى الموضوع اللي قاله لك عبدالمحسن » وقال شعراوي معلقا على مسلك أعضاء اللجنة المركزية الموالي تماما لموقف على صبري: « اللجنة المركزية مشيت تمام، اللجنة في الحقيقة بتاعتنا يعني نقدر نعمل صحيح كما نشاء ».

ورغم أن الاتهام اعتبر عبارة فوزي « حيكون جاهز » عنصر اتهام وأدانة بالتآمر، فإن شعراوي جمعه ذكر أنه في حديثه مع على صبري وهو يعلم أن تليفونه تحت الرقابة إنما كان يستهدف من ذلك معرفة حقيقة نواياه وخططه وأنها كانت وسيلة استخدامها لكي « يسرح به » لاستدراجه إلى الكلام، وعلل شعراوي عبارة أن فوزي « حيكون جاهز » بأن المقصود بها أنه سيكون جاهزا للمعركة، وكان فوزي في هذا الوقت في جولة مرور بالإسكندرية، وكان هناك موعد ابتدائي للمعركة هو يوم ٢٦ إبريل ١٩٧١، وكان شعراوي يرى أن المعركة بمجرد أن تبدأ سوف تغطي على كل خلافات داخلية.

الواقعة الثانية : تشكيل مجلس رئاسة يتولى رئاسته الفريق محمد فوزي، في اجتماع لجنة العمل في التاسعة مساء يوم ٢ مايو بعد إقالة على صبري تحدث شعراوي جمعة للحاضرين عن لقائه بالسادات في الصباح، والحديث الذي دار بينهما والذي نصح فيه شعراوي الرئيس بعدم إقالة على صبري في تلك الآونة حتى لا يقول الناس إذا اقيل قبل زيارة (روجرز) بأنه عربون لهذه الزيارة، وإذا أقيل بعدها سوف يقولون أن هذا هو دفع الثمن لروجرز، ورغم وعد السادات له بالتفكير في الأمر فقد أبلغ سامي شرف بعد انتهاء المقابلة بإعداد قرار إقالة على صبري.

وكان أهم الموضوعات التي تحدث فيها شعراوي في لجنة العمل موضوع حل الاتحاد الاشتراكي، وإعادة انتخابه من القاعدة إلى القمة، لإيجاد لجنة تنفيذية جديدة وتمهيدا لتشكيل وزارة جديدة، وقد أيد الحاضرون شعراوي جمعة في رفضه فكرة حل الاتحاد الاشتراكي، وتكلم عبدالمحسن في الاجتماع فقال : إنه من الضروري مواجهة الرئيس لكي يعدل عن قراره، وأن أمامهم بعد ذلك حلين إما أن يقدموا له استقالاتهم وإما أن يقولوا له « قوم معانا ». وقد قرر أحمد كامل مدير المخابرات العامة وعضو لجنة العمل في التحقيق أنه بعد انتهاء اللجنة واستمراراً للحديث الذي كان دائراً خلال الاجتماع بشأن حل الاتحاد الاشتراكي، وما ذكره عبدالمحسن أبو النور، تحدث مع شعراوي جمعة وسامي شرف قائلا: « إن ما قاله عبدالمحسن يحتاج تنفيذه إلى قوة عسكرية وأنا من تتبعي الرأي العام في الجيش فإنه يكرهكم كراهة التحريم، كما أن الفريق فوزي مكروه جدا في الجيش» وذكر أحمد كامل أنه قال لهما بعد ذلك : « لازم تلاحظوا أن السادات حصل على شعبية كبيرة جدا، وليس من البساطة القيام بعملية مثل التي يتصورها عبدالمحسن ».

وذكر أحمد كامل في التحقيق أنه بمجرد أن ذكر هذا الكلام رد شعراوي قائلا : « طيب نفكر في الأسلوب، ويمكن أن نخلي الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ويرأسه واحد من

العسكريين وليكن محمد فوزي ». ورغم أن سامي شرف قد أيد أحمد كامل في أقواله، فإن شعراوي أنكر أن هذا الحديث قد صدر منه، وصمم على أنه قد صدر من أحمد كامل، وهكذا اتهم كل من شعراوي وأحمد كامل الآخر بأنه هو الذي عرض اقتراح تشكيل مجلس الرئاسة. ولكن شعراوي اعترف أنه على أثر هذا الحديث وأثناء عودته مع سامي شرف في سيارته قال له : إن تشكيل مجلس رئاسة برئاسة محمد فوزي فكرة جديدة، ولكن احنا متفقين كلنا نبعد القوات المسلحة عن هذا. وعندما سئل شعراوي في التحقيق عن مفهوم الكلام الذي نسبه إلى أحمد كامل اعترف بأنه لا يعني سوى عمل انقلاب عسكري.

ومما يثير الدهشة أن الفريق أول فوزي قرر في التحقيق أن شعراوي جمعة سأله عن إمكانية استخدام القوات المسلحة في عمل انقلاب عسكري. ولعل أخطر ما أثير عن الموضوع ما رواه الفريق صادق، فقد ذكر أن فوزي وجماعته كانوا يحاولون استمالته لصفهم، وكلما طعنوا في السادات لم يكن يعلق على كلامهم، وكلما كشفوا أوراقهم وخططوا لاقتلاعه لم يكن يبدي أمامهم أية معارضة، فاستنتجوا أنه راض وموافق على خططهم، وساعدهم على الوصول إلى هذه النتيجة تجنب السادات لصادق وعدم اتصاله به.

وكان الفريق صادق وقتئذ يتولى منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وفي مساء يوم ٢١ أبريل ١٩٧١ حدثت للفريق صادق مفاجأة أذهلته، فقد استدعاه الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة إلى مكتبه في الدور العلوي من الوزارة في كوبري القبة، وكان فاقدا لأعصابه، وأخذ يسب السادات سباً مقذعاً متهماً إياه بكل التهم ، وخلص إلى أن الأمر لايمكن أن يستمر هكذا، وسحب ورقة وبدأ يكتب أمرا واضحا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة، وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية ـ (يلاحظ أن هذا اللقاء تم بعد أن انتهى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا في القناطر الخيرية في الصباح الذي اشتد فيه الخلاف بين السادات وعلى صبري بشأن موضوع الاتحاد) ـ وذكر الفريق صادق أنه وفقا للأمر الصادر في هذه الورقة،

فإن القائد العام يأمره كرئيس للأركان أن يبدأ من اليوم التالي ٢٢ أبريل ١٩٧١ في وضع خطة لتمركز قوة ضخمة لإحكام السيطرة على القاهرة، وكانت هذه القوة تتشكل من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية، واللواء رقم ٢٥ المدرع المستقل، وهي قوة تضم لواءي مشاة ميكانيكية ولواءي مدرعات (٢٠٠ دبابة).

وذكر صادق أن الفريق فوزي لم ينس النص على تجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المنتظر صدورها، كما نص الأمر على عمل نظام سري للاتصال والسيطرة وتحديد أماكن للتجمع، وكان واضحا من صيغة الأمر أنه ينبغي على الفريق صادق وضع خطة للاستيلاء على الإذاعة ومداخل القاهرة بهذه القوات، كما تقوم إدارة الحرب الإلكترونية بالتشويش على أجهزة اللاسلكي بالسفارات لمنعها من نقل أخبار التحركات العسكرية بالقاهرة إلى الخارج.

واعترف الفريق صادق بأن الفريق فوزي بهذا الأمر الذي سلمه له قد أمره كرئيس للأركان بالتخطيط لانقلاب عسكري للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح جماعته، وكتب هذا الأمر بخط يده، كما دون بخط يده أيضا أن مصدر هذه الأوامر والتعليمات ثلاثة هم فوزي وشعراوي وسامي شرف. وقد ذكر صادق أنه قرأ الورقة وبذل أقصى جهد للسيطرة على أعصابه ومشاعره فقد كان في الورقة ما يكفي أية محكمة لتحكم بالاعدام على فوزي وزميليه شعراوي وسامي، وكانت المرة الأولى التي يشرك فيها القائد العام أفرادا مدنيين في إصدار أمر لرئيس الأركان، لقد كان ما كتبه فوزي حسب ما قال صادق هو الإعداد لانقلاب عسكري بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان، وكان المقصود هو الإطاحة برئيس الجمهورية، وقد ذكر محمد صادق أنه لم يقدم الوثيقة التي أعطاها له محمد فوزي بخط يده، وبخاصة بعد أن تم القبض على فوزي وزملائه، وتقرر تقديمهم للمحاكمة، وآثر أن يحتفظ بها لإدراكه أنها وثيقة إدانة بالغة الخطورة، قد تؤدي إلى إعدام بعضهم، وتشديد العقوبة على البعض الآخر، وكان صادق يكره ـ كما ذكر ـ أن يقوم السادات بتصفية دموية لأعدائه.

ولقد قام الفريق أول محمد فوزي بالرد على هذه الواقعة التي رواها الفريق صادق، وكان رده الذي استخلصنا منه ما يتعلق بموضوع الورقة التي حررها بخط يده يرتكز على ثلاث نقاط رئيسية :

أولاً : أن مثل هذه الورقة تعتبر روتينا يبين واجب القوات المسلحة في تأمين القاهرة وحمايتها في مناسبات مختلفة بصفة دورية، وبخاصة أن القوات المسلحة كانت مقدمة على تنفيذ الخطة (جرانيت) : وهي عبور قناة السويس والسيطرة على المضايق.

ثانياً : أن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية، وهو أسلوب متبع منذ قيام الثورة، وأن دور القوات المسلحة مقصور على الاستعداد والتجهيز للتدخل إذا اقتضى الأمر، ومن هنا جاء التنويه في الورقة بذكر أسماء المسئولين باختصار (فوزي - شعراوي - سامي) بوصفهم المسئولين عن هذه الأجهزة.

ثالثاً : نفى الفريق أول فوزي ما ذكره محمد صادق من أنه حجب الورقة المذكورة عن هيئة المحكمة، فقد ثبت له على حسب قوله أنه قدمها فعلا للمحققين وهيئة المحكمة، بدليل ما جاء في الادعاء الثالث المقام عليه والذي لم تأخذ به المحكمة، وتساءل الفريق فوزي متعجبا : هل من المعقول أن يدبر انقلابا عسكريا، ويسلم الدليل المكتوب بخط يده إلى الفريق صادق ؟ وكيف يدبر مثل هذا الانقلاب ثم يترك قيادته ومنصبه ويقدم استقالته في ١٣ مايو ١٩٧١ ؟ ! انتهى رد الفريق فوزي.

ونظرا لأن الاتهام الذي وجهه الفريق صادق إلى الفريق فوزي يعتمد في جوهره على الورقة التي أعطاها له فوزي والمحررة بخط يده والتي لم تكن تعني من وجهة نظره سوى الاعداد الكامل لانقلاب عسكري، كما أن تبرير الفريق فوزي كتابته لهذه الورقة يقوم أساسا على أن الأوامر الواردة بها هي مجرد تعليمات روتينية عادية لتأمين القاهرة وأسلوب متبع منذ بدء الثورة؛ لذلك رأينا أن من الأفضل قبل أن نقدم على إجراء أي بحث موضوعي لحسم هذه القضية الخطيرة

التي فجرها علانية أكبر قائدين في القوات المسلحة في ذلك الوقت من ناحية الرتبة والمنصب، وهما وزير الحربية والقائد العام من جانب ورئيس أركان حرب القوات المسلحة من جانب آخر أن نتبع أسلوب البحث العلمي السليم والمنهاج التاريخي الصحيح، وهو أن نعود أولا إلى إجراءات محاكمة الفريق أول محمد فوزي في النصف الثاني من عام ١٩٧١ كي يتم لنا الاطلاع على أهم ما ورد في التحقيقات التي كان يتولاها وقتئذ المدعي العام الاشتراكي، سواء فيما يختص به أو ببعض زملائه المشتركين معه في بعض القضايا التي مثلوا من أجلها أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تقديم الفريق فوزي للمحاكمة أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة التي شكلت خصيصا لمحاكمته، والتي بدأت جلساتها منذ ٢٥ أكتوبر ١٩٧١، ليتسنى لنا دراسة الإدعاءات الثلاثة المقامة عليه، ولكي نتتبع أهم ما ورد في مرافعة المدعي العام الاشتراكي أمام المحكمة فيما يتعلق بالوقائع والاتهامات المنسوبة إليه، وأخيرا منطوق الحكم الذي أصدرته المحكمة على الفريق فوزي في ١٠ ديسمبر ١٩٧١ لتتم لنا معرفة المواد القانونية التي استندت عليها المحكمة في إصدار حكمها، سواء التي في قانون العقوبات أو في قانون الأحكام العسكرية، وليتيسر لنا أن نطلع على الحيثيات التي دونتها المحكمة والخاصة بالحكم الذي أصدرته، ونأمل أن نتمكن من إعطاء القراء فكرة موجزة واضحة عن أهم مادار خلال هذه المحاكمة الفريدة من نوعها. ذلك لأنها المرة الأولى في تاريخ القوات المسلحة المصرية التي يقدم فيها قائدها العام للمحاكمة بتهم ضد نظام الدولة، ومن خلال وقائع المحاكمة وعلى ضوء الحقائق التي ستتكشف أمامنا يمكن لنا إجراء بحثنا الموضوعي بشأن الورقة التي قدمها الفريق صادق، على أسس سليمة وبمعيار علمي صحيح، بحيث يمكن لنا التوصل في النهاية إلى نتيجة عادلة تتفق مع العقل والمنطق، وتتماشى مع الوقائع والأحداث التي جرت، ويستريح لها ضمير كل منصف وكل باحث عن الحقيقة، وهذا ما دعانا إلى نشر صورة الوثيقة التي حررها الفريق فوزي بخط يده في هذا الفصل من الكتاب.

التهمة الأولى : محاولة قلب نظام الحكم

في ١٥ أغسطس أصدر الرئيس الراحل السادات قرارا جمهوريا رقم ١٩٢٩ بتشكيل الدائرة الثانية لمحكمة الثورة من اللواء (عبدالقادر أحمد حسن) نائب وزير الحربية رئيسا، واللواء (محمد عوض الأحول) مدير القضاء العسكري، والعميد بحري (أحمد عبدالرءوف جمال الدين) بالقضاء العسكري البحري عضوين، على أن يمثل الدكتور (مصطفى أبو زيد فهمى) سلطة التحقيق والادعاء ويعاونه في ذلك عميد (أمين الجندي) ومقدم (مختار حسين شعبان)، وعلى أن تسري بالنسبة للدائرة الثانية الأحكام والقرارات الخاصة بالدائرة الأولى، هذا وقد اصطبغ تشكيل الدائرة الثانية لمحكمة الثورة بهذه الصبغة العسكرية نظرا لأنها كانت مخصصة فقط لمحاكمة الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة السابق. أما الدائرة الأولى التي مثل أمامها جميع المتهمين الآخرين وعددهم ٩٠ متهما، فقد كانت مشكلة وفقا للقرار الجمهوري من حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب رئيسا وبدوي حمودة رئيس المحكمة الدستورية العليا وحسن التهامي مستشار رئيس الجمهورية عضوين، ومثل الإدعاء أيضا الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعي الاشتراكي.

وقد بدأت الدائرة الثانية لمحكمة الثورة في إجراءات محاكمة الفريق أول محمد فوزي عقب انتهاء الدائرة الأولى من محاكمة المتهمين أمامها، وكان ذلك يوم الاثنين ٢٥ أكتوبر ١٩٧١ بمبنى الحكومة المركزية بمصر الجديدة. وقد حضر المتهم من سجن القلعة، وأدخل في قفص الاتهام في الساعة التاسعة وأربعين دقيقة وبدأت الجلسة الأولى من جلسات المحاكمة في العاشرة والنصف صباحا، وحضر للدفاع عن المتهم اللواء على منير مراد المحامي.

وبعد أن أقسم رئيس وعضوا المحكمة اليمين على نسخة من القرآن الكريم بأن يحكموا بالعدل وأن يحترموا القانون، وقف العميد أمين الجندي عضو هيئة الادعاء وقرأ نص قرار الاتهام الموجه إلى الفريق أول متقاعد محمد فوزي أمين

فوزي، وكان القرار يضم ثلاث تهم :

أولاً : قام هو والمتهمون (شعراوي جمعة وعبدالرءوف سامي شرف وثمانية آخرون) بمحاولة لقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري وشكل الحكومة بالقوة، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة ٨٧ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية.

ثانياً : أتى أفعالا ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، وإلى مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة ٩٩ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية ..

ثالثاً : اشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة ٩٦ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية.

التهمة الأولى : استند المدعي العام الاشتراكي في تكييف التهمة الأولى وهي محاولة قلب وتغيير نظام الحكم بالقوة إلى ثلاث وقائع أساسية :

الواقعة الأولى : جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل ١٩٧١ وعمد إلى إثارة موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثي للجمهوريات العربية الثلاث، وهاجم هذه الاتفاقية بعد أن كان قد تم إبرامها بواسطة السادة رؤساء الجمهوريات الثلاثة، وحرض قادة القوات المسلحة الحاضرين في هذا الاجتماع على مناهضتها، وعلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، وعلى مناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجال الخارجي، وقد ورد في مرافعة المدعي العام الاشتراكي شرح واف لهذه الواقعة، فذكر أن الفريق فوزي حاول أن يثير خلال الاجتماع كبار القادة ضد رئيس الجمهورية، ويدفعهم إلى الخروج عن طاعته، وقد أجمع الشهود في التحقيق، وكلهم من كبار القادة على أن أهداف المتهم كانت

واضحة كل الوضوح؛ فقد شهد القادة بأن المتهم قد فاجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اجتماع ١٨ أبريل، وعرض عليه موضوع اتحاد الجمهوريات العربية دون أن يكون مدرجا بجدول أعمال المجلس، وبدأ فوزي يتكلم ويعرض لهذا الموضوع الذي أضيف فجأة، وبدا كأنه يستطلع رأي المجلس فيه، ولكن القادة أحسوا على الفور أنه أمر غير مألوف أن يعرض موضع سياسي على المجلس، وأدركوا على الفور أن فوزي يتكلم بطريقة إيحائية، وأنه يقصد تحريض الأعضاء ودفعهم إلى الوقوف ضد مشروع الاتفاقية، فيأخذ من هذا الرفض حجة قوية تدعم المخطط المنحرف للمجموعة التي قبل أن يصبح أحد أعضائها البارزين، ولم يقف فوزي عند حد التحريض ولكنه تعمد إثارة القادة ضد الرئيس بطريقة خبيثة فقال لهم : إنه قد علم بمشروع هذه الاتفاقية من الصحف « زي حضراتكم بالضبط » فكأنه كان يريد أن يدفع إلى صدورهم الحقد على الرئيس الذي جعله وجعلهم يعلمون بالأمور الهامة من الصحف، ومن الغريب أن فوزي كان أحد ثلاثة يعلمون بمشروع الاتحاد منذ البدء فيه، وأدرك القادة ذلك، فهذه هي المرة الأولى التي يعرض فيها موضوع سياسي على هذا النحو على المجلس الأعلى، ولذلك فقد كان من السهل عليهم أن يدركوا أن فوزي يدفع بهم إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والتآمر لقلب نظام الحكم بالقوة.

ومن ناحية أخرى ورد في حيثيات الحكم التي دونتها المحكمة عن هذا الاجتماع، أن فوزي على أثر توقيع الرئيس لاتفاق الاتحاد في بني غازي وفي اليوم التالي مباشرة ١٨ أبريل ١٩٧١ جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان اجتماعا طارئا وأخطر أعضاؤه به في حينه، وبدأ يعرض على المجلس موضوع الاتحاد ويناقشه مع القادة، وقدم لذلك بمقدمة خبيثة مضللة هادفا من ذلك إلى الحصول على انتقادات ضد الاتحاد، كما حاول التقليل من شأنه ثم قدم معلومات مضللة؛ فقد أخبر القادة أن هذا الاتفاق ليس هو الذي سبق الاتفاق عليه في ليبيا، وكانت طريقة كلامه لأعضاء المجلس الأعلى مقصودا بها الوقوف ضد الاتفاق، وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن دارت بعض المناقشات البريئة،

وبأسـلوب بيت فيه سوء النية .. إلى معارضة، بل أكثر من ذلك أنه قال للقادة إنـه يود أن يعرف آراءهم لأنه ذاهب لاجتماع سياسـي هـام، وفهـم مـن قولـه : أنـه ذاهب للسيد الرئيس. ولكن ثبـت للمحكمـة أنـه ذهـب بعـد الاجتمـاع مباشـرة للاجتماع بعلى صبري وسامي شرف وشعراوي جمعة.

وقد اعترف فوزي في المحاكمة بأنه لم ينقل أي نبأ عن اجتماع المجلس الأعلى أو ما دار خلاله إلى الرئيس، كما ثبت للمحاكمـة أن اجتمـاع فـوزي مـع زملائـه الثلاثة كان مبيتا، وأنهم كانوا يعدون لاجتماع اللجنة التنفيذية العليا، حيث أعلن على صبري في هذا الاجتماع أن القوات المسلحة تعـارض اتفاقيـة الاتحـاد. وقـد شهد جميع القادة العسكريين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمـام المحكمـة بأن فوزي كان يعارض مشروع الاتحاد بصورة واضحة ويحاول استمالتهم لجانبـه، وثبت للمحكمة أن الصورة المشوهة التي نقلها فوزي إلى « شلته » كـان لهـا تـأثير فعال فيما حدث في اجتماع اللجنة التنفيذية في ٢١ أبريل ١٩٧١ واللجنة المركزية في ٢٥ أبريل ١٩٧١ حيث كرر على صبري في الاجتماع الأخير الذي كان يحضره فوزي أن القوات المسلحة معارضة لمشروع الاتحـاد، ولم يبـد فـوزي أي تعليـق أو معارضة لما قاله على صبري، علما بأنه في التحقيق وأمام المحكمـة قـال فـوزي إن القوات المسلحة موافقة تماما، على عكس ما قرره على صبري في وجوده .

وقد ثبت للمحكمة أن معارضة مشروع الاتفـاق في ذلـك الوقـت لم تكـن لعيب فيه، وحسب ما جاء في تخطيط المتـآمرين، فـإن المعارضـة كانـت بسـبب أن الرئيس أقدم عليه دون موافقة مسبقة منهم للتلويح بالقوة في وجه الرئيس وإثبات أنهم يستطيعون التحرك ومواجهته إذا أصدر أمراً دون موافقة مسبقة مـنهم. وقـد ثبت ذلك بالفعل، فبعد أن حرضوا اللجنة المركزية علـى الموافقـة بعـد تعـديلات شكلية عاد فوزي، فعقد اجتمـاع الضـباط بمناسـبة المولـد النبـوي حيـث دعـاهم للموافقة على مشروع الاتحاد تمشيا مع نفس المخطط.

الواقعة الثانية : عقد في ٣ مايو ١٩٧١ اجتماعا ضم قائد المنطقة العسكرية المركزيـة وقـادة التشـكيلات فيهـا، وهـاجم السياسـة الـتي أعلنهـا السـيد رئـيس

الجمهورية إلى الأمة في أول مايو ١٩٧١ بالنسبة للمعركة مع العدو. وتقييم المؤسسات السياسية التي كانت قائمة، وتصفية مراكز القوى، وحرض الحاضرين في هذا المؤتمر على مناهضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث، وطلب إليهم مناقشة هذه الأمور بين رجال القوات المسلحة الذين تحت قيادتهم للحصول على رأي عام موحد من القوات المسلحة، الأمر الذي لو حدث لأدى إلى إثارة البلبلة والانقسام في صفوف القوات المسلحة، مما يؤدي إلى الزج بها في أمور تتنافى مع رسالتها. الأمر الذي يعد تحبيذا في أوساط القوات المسلحة للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، ومناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي. وقد ورد في مرافعة المدعي العام الاشتراكي شرح طريف لهذه الواقعة فقد ذكر أن فوزي جمع في ٣ مايو في مكتبه قادة التشكيلات التي يمكن أن تساهم في إحداث الانقلاب، وكان ذلك بعد إقالة على صبري، وأخذ يتودد إليهم بشدة، ويكثر من مجاملتهم وهو الذي عرف دائما بغلظة الطبع وحدة السلوك، ووصل به التودد الشديد إلى إلى حد أنه قال لهم : « كنت أود أن تتم هذه المقابلة بعيدا عن الرسميات وتكون حتى بالبيجاما والشبشب» وإنه لإسراف شديد في الود من رجل عرف دائما بحدة الطباع، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سألهم عما إذا كان لدى الضباط مشاكل شخصية، وأبدى استعداده للوساطة لدى الوزراء الآخرين لحلها. كل ذلك كان على غير مألوف طبعه وعادته، ولكن الهدف الحقيقي من ذلك كله سرعان ما تكشف بعد بدء الاجتماع، فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس الجمهورية، وتناول بالنقد كل ما جاء بخطاب الرئيس في أول مايو .

وفيما يتعلق بهذا الاجتماع الذي عقده فوزي لقادة المنطقة المركزية ورد في حيثيات الحكم الخاصة بالمحكمة أنه قد - عقد اجتماعا يوم ٣ مايو بمقر القيادة العامة حضره اللواء أحمد عبدالسلام توفيق قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات بها، وفي هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه لرئيس الجمهورية، وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه من قبل، وقد أدار معهم مناقشة طويلة حول مادار في خطاب الرئيس في عيد العمال، تأكد فيها أنه يعارض وضع دستور للبلاد وتحقيق سيادة القانون،

كما ـ طرح سؤالا عن مصير المؤسسات السياسية القائمة، ولما قال أحد القادة الحاضرين إنه يمكن حل الاتحاد الاشتراكي في حالة ثبوت انحرافه ثار عليه فوزي ثورة شديدة، وقال : إنه لا يسمح بمثل هذا الكلام.

ثم تطرق الحديث إلى نقطة مراكز القوى، فقال فوزي إن الرئيس ينوي إزاحة كل من يعارضه تحت بند إزاحة مراكز القوى، ثم أظهر فوزي عدم رضاه عن إقالة علي صبري، وتساءل في نهاية الاجتماع عن موقف درجات الاستعداد في التشكيلات، وأمر القادة بعدم تخفيضها، ورغم أن ذلك لم يكن له داع في ذلك الوقت، وقد ثبت للمحكمة أن القادة في اجتماع ٣ مايو بمجرد أن غادروا مكتب فوزي اتفقوا على نسيان كل ما قاله لهم، حيث لو كان كل منهم قد نفذ الأسلوب الصحيح لتلقين وحداتهم وأفرادها بما تم في هذا المؤتمر، لكان من أثره أن يتسبب في إحداث بلبلة داخل القوات المسلحة .

الواقعة الثالثة : أمر برفع درجة الاستعداد في بعض وحدات الجيش في الفترة من ٢٦ أبريل إلى ١٣ مايو ١٩٧١ تأهبا لتنفيذ أهداف التآمر المتفق عليه بينه وبين المتهمين الآخرين، كما أمر باستمرار رفع درجة الاستعداد لبعض وحدات المنطقة العسكرية المركزية، وتباحث معهم في تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة ليتيسر له تحريكها تنفيذا لمخطط التآمر .

وقد شرح المدعي العام الاشتراكي هذه الواقعة في مرافعته فذكر أن فوزي أصدر في نهاية شهر أبريل ١٩٧١، في ذات الفترة التي قيل إنه سيكون جاهزا فيها أمرا إلى الشرطة العسكرية برفع درجة استعدا السرايا الميكانيكية وبإعداد أطقم من ٨ إلى ١٠ دوريات كل بقيادة ضابط، وكان فوزي يسعى بكل الوسائل لاستقطاب قوات تتعاطف معه، ووصل به التودد المشبوه إلى حد أنه أحل نفسه في القسم محل القائد الأعلى، فذهب يوم ٨ مايو إلى بعض القوات الخاصة « الصاعقة » وطلب منهم أن يرددوا نطقا غريبا « أنا يا افندم جاهز لتنفيذ أي مهمة تصدر إلى من وزير الحربية ». وقد أثار هذا القسم دهشة الكثيرين من القادة وكان محلا لتعليقاتهم، وفيما يتعلق بهذه الواقعة أوردت المحكمة في حيثيات حكمها أن الخطة العسكرية

كما خطط لها فوزي كانت تهدف إلى استخدام بعض قوات من المنطقة المركزية مع إتباعها بعمليات اعتقال واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية، ومن أجل ذلك أصدر فوزي أوامره برفع درجة الاستعداد في سرايا الشرطة العسكرية المدرعة، وأمر بتشكيل جماعات خاصة للقبض والاعتقال عددها ١٠ سرايا كل منها بقيادة ضابط، وفي يوم ٢٦ أبريل ١٩٧١ وبمناسبة مقابلة كانت تتم بين السيد الرئيس وكل من سامى شرف وشعراوي جمعة أجرى فوزي بنفسه المراجعة لدرجة الاستعداد في هذه الوحدات - مرة أخرى - لتكون جاهزة للتحرك خلال ربع ساعة، وفي نفس اللحظة أمر العميد نور عفيفي قائد الشرطة العسكرية بالتواجد فورا في مكتبه، وقد ثبت للمحكمة أن هذه الإجراءات قد اتخذت لحماية سامي شرف وشعراوي جمعة ضد أية إجراءات مضادة قد يتخذها الرئيس حيالهما، وقد عاد فوزي يؤكد هذه الأوامر التي أصدرت وبقيت كذلك حتى يوم استقالته، وقد ثبت للمحكمة أنه تقابل مع قائد الشرطة العسكرية يوم ١١ مايو وأعاد عليه التنبيه بشأن تنفيذ الأوامر التي سبق إصدارها إليه، وكان الهدف من الوحدات والدوريات التي أمر بتجهيزها هو القيام بالاعتقالات لأنصار السيد الرئيس في أية لحظة يتراءى فيها ذلك، وقد أفصح فوزي عن ذلك صراحة في مناقشة مع شعراوي جمعه حول الاعتقالات التي تجري بعد الانقلاب. إذ قال له : إنه يود أن يعتقل محمد حسنين هيكل لأنه نفسه فيه .

ومن الطريف أنه ورد في حيثيات المحكمة أن فوزي قد ادعى أثناء التحقيق وأمام المحكمة لتبرير التجهيزات لجماعة القبض والشرطة العسكرية انه قال : « لما الوطنية تحيك مفيش غير وزير الحربية ». وذكر أن صلته بشعراوي جمعه وسامي شرف ليست أكبر من صلته بالمشير عبدالحكيم عامر الذي نفذ أمر القبض عليه، مدعيا بقصده هذا أنه كان يجهز نفسه لاعتقال سامى وشعراوي إذا صدر إليه أمر من رئيس الجمهورية، في الوقت الذي ثبت للمحكمة فيه أنه كان ضالعا معهما من بدء التآمر حتى نهايتهما المظلمة.

التهمتان الأخريان اللتان وجهتا للفريق فوزي

التهمة الثانية : أتى أفعالا ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية وإلى مناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي وذلك بأن:

أ ـ لجأ هو والمتهمون (شعراوي جمعه وسامى شرف وأربعة آخرون) إلى العنف والتهديد والوسائل الأخرى غير المشروعة المشار إليها فيما سلف لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن أداء عمل من خصائصه قانونا، بأن ارتكبوا الجرائم سالفة الذكر لمنعه من ممارسة حقه الدستوري في إبرام المعاهدات وإعفاء الوزراء وإجراء الاستفتاء الشعبي .

ب ـ عمد هو والمتهمون (سامى شرف ومحمد فائق وستة آخرون) إلى تقديم استقالاتهم من مناصبهم في وقت واحد على أثر استعمال رئيس الجمهورية لحقه الدستوري في إعفاء شعراوي جمعه من منصبه. كما اتفق هو والمتهمون سالفو الذكر مع المتهم محمد فائق بوصفه وزيرا للإعلام ومسئولا عن مرفق الإذاعة على إذاعة هذه الاستقالات الجماعية قبل عرضها على رئيس الجمهورية وقبوله لها، وتمت إذاعتها بالفعل بعد التمهيد لها بتغيير البرامج المعتادة وإذاعة البرامج الوطنية والأناشيد الحماسية بدلا منها. كل ذلك بقصد إحداث البلبلة وإثارة الفتنة بين الجماهير، والإيهام بانهيار نظام الحكم في البلاد، توطئة لقيام قيادات التنظيم السياسي بتحريك الجماهير على النحو المتقدم ولخلق ذريعة للزج بالقوات المسلحة في الأحداث.

التهمة الثالثة : اشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية؛ وبعد أن انتهى العميد أمين الجندي عضو هيئة الادعاء من قراءة نص قرار الاتهام الموجه ضد محمد فوزي، وقف الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المدعي العام الاشتراكي وقتئذ وألقى خطبة الادعاء الافتتاحية التي تناول فيها جوانب الادعاءات المنسوبة إلى المتهم عارضا لبعض الأدلة وواضعا التهم في ثوبها القانوني؛ وكانت أهم النقاط التي تناولها في خطبته ما يلي :

- فوزي فاعل أصلي : اعتبر الإدعاء محمد فوزي فاعلا أصليا إذ كان لوجوده كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة ثقل كبير جعل المغامرين والمترددين يقبلون على مشروع الانقلاب العسكري في ترحيب شديد، وإذا كانت أشرطة التسجيل التي ضمت العديد من المحادثات التليفونية التي دارت بين المتهمين وبعضهم لم تكن بها محادثات خاصة بالفريق محمد فوزي فإن السر في ذلك يرجع إلى أن سامى شرف الذي كان يتحكم وحده في إصدار الأوامر إلى المخابرات العامة بوضع تليفونات من يريد تحت الرقابة لم يحاصر محمد فوزي بالرقابة التليفونية كما فعل مع الآخرين من أمثال على صبري وأمين هويدي ولبيب شقير وضياء داود، وذلك نظرا لصلة القرابة التي تربطه بمحمد فوزي .

- تأييد أدلة الاتهام بأقوال متهمين آخرين : استعان المدعي العام الاشتراكي بأقوال ثلاثة من المتهمين الآخرين أدلوا بها في التحقيق أمام هيئة الادعاء بالدائرة الأولى لمحكمة الثورة، وهم (محمد صبري مبدى) عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، والدكتور (مفيد شهاب) أمين الشباب وعضو الأمانة العامة، و(عادل مصطفى الأشوح) مدير مكتب شعراوي جمعة في أمانة التنظيم الطليعي، ومن أقوال هؤلاء الثلاثة جميعا يمكن استخلاص الحقائق الآتية :

١- كان هناك مخطط واتفاق مرسوم رأسه المدير وهو على صبري وعاونه فيه الباقون، وكان الهدف منه تأليب الرأي العام ضد الرئيس لحمله على الخضوع لهم، أو تنحيته عن منصبه مستغلين في ذلك السلطات التي كانت في أيديهم، وهي الاتحاد الاشتراكي ممثلا في عبدالمحسن أبو النور وشعراوي جمعه، وضياء داود .

٢- الخلاف الذي حدث في اللجنة المركزية كان خلافا شخصيا وليس خلافا موضوعيا، وإن المقصود بما حدث في اللجنة المركزية والاعتراضات التي أثارها على صبري وضياء داود هو إحراج الرئيس وإسقاطه، وإن حركة

الهمهمة وحك الأقدام التي حدثت باللجنة المركزية لابد أنها كانت صادرة من أعوان على صبري من القيادات القديمة الباقية منذ كان أمينا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي .

٣- كان التنظيم الطليعي حكومة غير الحكومة القائمة، بدليل أن شعراوي جمعة أمين التنظيم كان لا يعرض على رئيس الجمهورية التوجيهات التنظيمية الصادرة من الأمانة العامة للتنظيم إلى التنظيمات الفرعية، وكان شعراوي ومن معه في واد آخر مغاير لخطة وسياسة رئيس الجمهورية، وكانوا يقصدون من ذلك إشعار السيد الرئيس بقوتهم اعتمادا على المراكز السياسة والقيادية التي كانوا يشغلونها، وأنه يمكنهم أن يفرضوا عليه أي رأي أو سياسة يرونها .

مناقشة أدلة الاتهام قبل محمد فوزي

أولا : فوزي حيكون جاهز : اتخذ المدعي العام الاشتراكي من مكالمتين تليفونيتين مسجلتين دليلا كما ذكر على عمق الارتباط في التآمر، وكانت أولاهما بين على صبري وشعراوي جمعه، والثانية بين على صبري وسامي شرف، وفي المكالمة الأولى التي جرت قبل انعقاد اللجنة المركزية في ٢٥ أبريل ١٩٧١ اقترح شعراوي على صديقه على صبري تكتيكاً معيناً، أن يمثل بعض أعضاء اللجنة المركزية دور المعارض في اتفاقية الاتحاد، ويمثل البعض الآخر دور الموافق عليها، ويتدخل اتجاه ثالث يضم العدد الأكبر من الأعضاء ليطلب التأجيل لبحث الاتفاقية على أن يكون لمدة أسبوع، وهنا يقول على صبري في التليفون : « أصل أسبوع مش كافية » فيبادر شعراوي بالرد قائلا : « فوزي حيكون جاهز أنا مالي إيدي من النقطة دي ». وتستمر المحادثة بين المتهمين ويعود على صبري متسائلا «طيب هل نقول أسبوع ». ويرد شعراوي « مدة أقصاها أسبوع » ويتساءل على صبري مرة ثانية كأنه يريد أن يستوثق مما سمع « ليه أقصاها أسبوع » فيقول له شعراوي جمعة بوضوح « ما هو متهيأ لي اللجنة مش حتجتمع تاني » .

وفي نفس الفترة، أي في الأيام القليلة التي سبقت اجتماع اللجنة المركزية في ٢٥ أبريل، تحدث على صبري تليفونيا مع سامي شرف وكان حديثهما كما أوضح المدعي العام الاشتراكي لاستعراض الترتيبات والاستعدادت لكي يأتي أعضاء اللجنة المركزية، وقد تحزبوا قبل النقاش وقبل الجدل، وبعد أن استعرضا معا كل هذه الأمور قال سامي شرف : « إنما احنا نهدي برضه في المرحلة دي ونخلي فوزي يشوف شغله » .

وذكر المدعي العام الاشتراكي أن معنى ما دار من أحاديث هو أن على صبري قد استوثق من شعراوي وسامى أن « فوزي حيكون جاهز » وأن « فوزي حيشوف شغله » وأن « اللجنة المركزية مش حتجتمع تاني » وعندما اتصل على صبري بزميله محمد فائق أخطره بهذا التكتيك وأكد له « الاقتراح بتاعنا ده أو التأجيل البسيط ده بدون تحديد يحتم موضوع فوزي » ويرد محمد فائق « آه طبعا والمهم أنه يتم قبل الاجتماع الثاني ». ورد المدعي العام الاشتراكي باستفاضة على ما دافع به المتهمون عن أنفسهم من أن المقصود بعبارة « فوزي حيكون جاهز » بأنه سيكون جاهزا للمعركة مع العدو بأن هذا الدفاع ساذج وضعيف وقول يتنافى مع عبارات الحديث وسياقه، إذ إن المعركة مع العدو أمل كبير إذا ذكر عبر عنه الإنسان في اعتزاز ووضوح، وبإفاضة وتفصيل، أو على الأقل في لهجة واضحة لا تعمية فيها. أما الذي يعبر عنه الإنسان في إيجاز وتعمية وعبارات مبهمة تكاد تكون شفرة سرية، فهو الانقلاب وليس المعركة، ولا يمكن لعاقل أن يقرأ تسلسل هذه المحادثات الثلاث ويؤمن بهذا الدفاع الضعيف الساذج، فعبارة « فوزي حيشوف شغله » واضح فيها التعمية والتجهيل المقصود، وكلمة «شغله » في سياق هذا الحديث لا يمكن أن تعني عند العامة أو الخاصة أن فوزي سيدخل المعركة مع العدو .

وتساءل المدعي العام الاشتراكي عن السر الذي دفع شعراوي جمعه ليقول: « ما هو متهيأ لي اللجنة مش حتجتمع تاني » إذا كان المقصود هو الدخول في المعركة بالفعل. إن الذي يمنع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي من الانعقاد ليس الحرب إنما هو الانقلاب العسكري .

ثانياً : هل طلب من محمد فوزي أن يتدخل عسكريا للقيام بانقلاب مسلح؟. رد المدعي العام الاشتراكي على هذا السؤال بالإيجاب ذاكرا أن فوزي قد اعترف في التحقيق أن شعراوي جمعه قد سأله قرب نهاية شهر أبريل عما إذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة في إحداث تغيير داخلي، وشهد سامى شرف على صديقه وزميله شعراوي جمعه بأنه قد سأل الفريق فوزي عن إمكانية استخدام الجيش في عمل انقلاب عسكري، وقد سجل سامي هذه الشهادة في خطابين بخط يده بعث بهما إلى سلطات التحقيق، وأودعا بملف الدعوي، وقد أقر سامى في التحقيقات وأمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة أنهما محرران بخطه .

وشهد أحمد كامل مدير المخابرات العامة السابق بأنه حدث في مساء ٢ مايو ١٩٧١ بعد انتهاء جلسة لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع أن اجتمع شعراوي جمعه وسامى شرف وأحمد كامل وبحثوا إمكان القيام بانقلاب عسكري للاستيلاء على الحكم، ولما نبههم أحمد كامل بأن الجيش يكرههم ويكره محمد فوزي، وأن السادات قد حصل على شعبية كبيرة، مما يصعب معه القيام بالعملية تدخل شعراوي جمعه معلقا على ذلك بقوله « طيب نفكر في الأسلوب، ويمكن إننا نخلي الجيش يعمل العملية، ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ويرأسه واحد من الجيش وليكن الفريق فوزي » .

وتساءل المدعي العام الاشتراكي بعد ذلك هل حاول فوزي أن يتدخل ؟. ورد على ذلك بأن أوراق التحقيق تفيض بالوقائع التي تجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب. إن محمد فوزي أراد أن يتدخل ولكن كبار قادة الجيش حوله لم يكونوا مثله ولم يسايروه فيما أراد أن يذهب إليه وما أكثر الأدلة على ذلك، إن شعراوي جمعه لا يمكن أن يخدع على صبري وهو يؤكد له أن « فوزي حيكون جاهز .. وأنا مالي إيدي منه وأن اللجنة المركزية مش حتجتمع تاني » وسامى شرف يؤكد أيضا أن « فوزي حيشوف شغله » وهو تأكيد له قيمته بحكم ما بين الاثنين من قرابة وصلات وثيقة .

وعلى الرغم من عدم وجود تسجيلات للمتهم فقد أوضح المدعي الاشتراكي أن الأوراق تقدم الكثير من الأدلة، وضرب أمثلة على ذلك بما حدث في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٨ أبريل الذي حاول فيه فوزي إثارة كبار القادة ضد رئيس الجمهورية، ودفعهم إلى الخروج عن طاعته، كما وصف ما دار في الاجتماع الذي عقده محمد فوزي في مكتبه بمقر القيادة العامة يوم ٣ مايو ١٩٧١، والذي ضم قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات فيها، والذي حاول فيه جاهدا أن يجمع القادة حوله في تودد مشبوه سرعان ما تكشف الغرض منه بعد بدء الاجتماع، فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس الجمهورية، ويتناول بالنقد كل ما جاء بخطاب الرئيس في أول مايو، ثم طلب فوزي من كبار القادة إعداد تقارير رأي عام تتضمن رأي القواعد الكبيرة في القوات المسلحة في خطاب الرئيس، وهو أمر غير مألوف في القوات المسلحة .

ثالثا : محاولات محمد فوزي يوم ١٣ مايو ١٩٧١ : ذكر المدعي العام الاشتراكي أن محمد فوزي ارتبط منذ البداية بالمجموعة المتآمرة ارتباطا تاما وتحرك دائما ليخدم أهداف المؤامرة التي جعل من نفسه فاعلا أصليا فيها. إن محمد فوزي منذ صباح ١٣ مايو حتى مسائه كان في سعي دائم خرج فيه من التلميح إلى التصريح عله يجد من كبار القادة من يقبل أن يكون في خدمة المتآمرين .

لقد طرح على كبار القادة الذين استدعاهم أو قابلوه بحكم العمل كل موضوعات السياسة الداخلية من وجهة نظر المتآمرين بطبيعة الحال. لقد كشف هو بنفسه عن اتفاقه العريق وارتباطه الكامل بالمجموعة المتآمرة وسيلة وأهدافا في مساء يوم ١٣ مايو عندما استدعى بعض كبار القادة إلى مكتبه عله يجد بينهم من يناصره أو ينضم إليه، فقد حدث في ذلك اليوم أن عرض على المجتمعين أن رئيس الجمهورية قد أقال شعراوي جمعه، وقد أقال من قبل على صبري، وأنه يفكر في الاستقالة، فلما عارضه المجتمعون وأفهموه خطأ هذا العمل الذي يريد أن يقدم عليه إذا به يكشف عن دخيلة نفسه وحقيقة مقاصده فيقول لهم : « إحنا متضامنين وحتى اللي يخطىء فينا الثاني يتضامن معاه ». ولكنه لم يجد على الإطلاق قائدا من

القادة الحاضرين يقبل أن يزج بقواته في العمل الطائش، فذهب يقدم استقالته لتكون في ركب الاستقالات الجماعية وسيلة لتنفيذ المخطط الذي قبل أن يكون أحد فاعليه الأصليين واستطرد المدعي العام الاشتراكي قائلا : وهكذا قدم وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة في البر والبحر والجو استقالته من منصبه، وهو يعلم تماما أن البلاد في زمن الحرب، وأنها استقالة ضمن استقالات جماعية، وأنها سوف تذاع في الساعة الحادية عشرة ليلا قبل قبولها من رئيس الجمهورية، ولو لم يكن هناك غير هذه الاستقالة في هذه الظروف لكفى ذلك كي يساق هذا المتهم إلى قفص الاتهام بجريمة الخيانة العظمى .. استقالة يقدمها وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة، والبلاد في زمن الحرب، في ركب استقالات متعددة، لتذاع على جماهير الشعب قبل أن يقبلها رئيس الدولة فيها انتهاك لعديد من الأصول العامة والقواعد الأساسية .

إن استقالة وزير الحربية بالذات في مثل هذه الظروف من شأنها أن تدع البلبلة والحيرة والتساؤل تتسرب إلى صفوف القوات المسلحة، وتضاعف الإحساس بالخطر لدى جماهير الشعب، بحكم ما تحمله من أن كوادر السلطة العامة في الدولة من جيش وشرطة قد انهارت لأسباب مجهولة وخافية .

تطبيق المواد القانونية على الاتهامات :

ذكر المدعي العام الاشتراكي أنه إزاء الوقائع الثابتة في التهم الثلاث فإنه يقدم إلى المحكمة الفريق أول متقاعد (محمد فوزي أمين فوزي) كفاعل أصلي في جناية الخيانة العظمى المعاقب عليها في المادة الخامسة من القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمحاكمة الوزراء : فهذه المادة تعتبر خيانة عظمى كل جريمة يرتكبها أحد الوزراء وتمس سلامة الدولة أو أمنها الخارجي أو نظام الحكم الجمهوري ويكون منصوصا عليها في القوانين المصرية ومحددا لها في أي من هذه القوانين عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

والوقائع المنسوبة إلى محمد فوزي تقع تحت طائلة العقاب طبقا لنصوص

أربعة : نص المادة ٨٧، ٩٦، ٩٩، من قانون العقوبات، والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .

المادة ٨٧ عقوبات : تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة فهي تعاقب على مجرد المحاولة، والمحاولة مرحلة سابقة على البدء في التنفيذ، فالشخص الذي يأتي في هذا المجال أعمالا هي بطبيعتها من قبيل الأعمال التحضيرية تمكن إدانته إذا ما توافر لديه القصد الجنائي .

والمتهم قد حاول بالقوة تغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري، واستهدف بالمحاولة مؤسستين هامتين : مؤسسة دستورية تتمثل في رئيس الجمهورية ومؤسسة سياسية تتمثل في اللجنة المركزية .

المادة ٩٦ عقوبات : تعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود، وواضح أن المتهم قد أفصح بنفسه عن وجود هذا الاتفاق الجنائي الذي عبر عنه هو بوجود تضامن بشأنه بينه وبين شركائه بحيث لو أخطأ واحد يجب على الثاني أن يغطي عليه .

المادة ٩٩ عقوبات : تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع منه، والوقائع المنسوبة إلى المتهم تقع تحت طائلة العقاب طبقا لهذه المادة أيضا فهو بكل ما فعل وبتقديمه استقالته الفجائية والبلاد في زمن الحرب لتأتي في ركب الاستقالات الجماعية مدعمة لها ومقوية يعتبر أنه قد لجأ إلى الوسائل غير المشروعة لحمل رئيس الجمهورية على عدم مزاولة اختصاصاته الدستورية. وقد ثبت من التحقيق أنه قد طلب صراحة من الرئيس يوم ١٢ مايو تجميد الخطوات الدستورية التي كان يريد الرئيس القيام بها، فضلا عن أنه قد كشف صراحة لكل القادة أنه يستقيل كتضامن واحتجاج على الرئيس لإقالة شعراوي جمعه وعلى صبري .

المادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية : يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب فعلا يرمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي أو الخارجي أو اتفاقه مع غيره على ذلك .

وواضح أن هذه المادة تعاقب على مجرد المحاولة والمحاولة هي كما مر بنا دون البدء في التنفيذ فكل عمل حتى إن كان من قبيل الأعمال التحضيرية يرمي به صاحبه إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية يعد إذا توافر القصد الجنائي مكونا لجريمة المحاولة، واستطرد المدعي العام قائلا : إنه إذا كان الادعاء يرى أن الوقائع المنسوبة إلى المتهم تقع تحت طائلة العقاب في هذه النصوص الأربعة. فإن ذلك لا يعني أنه يلزم لقيام جريمة الخيانة العظمى أن تنطبق النصوص الأربعة معا. فإن انطباق نص واحد فحسب يكفي لتقوم جناية الخيانة العظمى مستندة عليه .

واختتم المدعي العام الاشتراكي خطبته الافتتاحية قائلا : « إذا كان قانون محاكمة الوزراء يعاقب على الخيانة العظمى في المادة الخامسة بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة، فإن الادعاء يرى أن المتهم الماثل أمامكم وقد أنزلته الأمة في جيشها مكانا عليا فخان الأمانة ولم يكن بها حفياً. إن هذا المتهم يستحق ضعفين من العذاب وإني لأطالب بتوقيع أقصى العقوبة بالنسبة له إني أطلب الحكم بإعدامه » .

وقد استأذن المدعي العام هيئة المحكمة في الاستماع إلى شريط تسجيل مسجل عليه مكالمة تليفونية بين على صبزي وشعراوي جمعه، وكذلك شريط آخر لمكالمة تليفونية بين على صبري ومحمد فائق، وفي المكالمتين تحدث الثلاثة عن دور محمد فوزي في الخطة المرسومة، وقد استجابت المحكمة للطلب الذي تقدم به المدعي العام الاشتراكي بأن تكون جلسات المحاكمة سرية نظرًا لما كانت تتضمنه القضية من أسرار عسكرية، وقد استغرق نظر المحكمة للقضية ست جلسات وكان عدد شهود الإثبات الذين استمعت المحكمة إلى شهادتهم ١١ شاهدًا هم اللواءات:

أحمد عبدالسلام توفيق قائد المنطقة المركزية، ومحمد على فهمي قائد قوات الدفاع الجوي، وأحمد زكي عبدالحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة، ومحرز مصطفى مدير المخابرات الحربية، وسعد مأمون رئيس هيئة العمليات، والعميد نبيل شكري قائد قوات الصاعقة، والعميد نور عفيفي قائد الشرطة العسكرية، وأربعة آخرون من قادة تشكيلات المنطقة المركزية هم العمداء : الحسيني الديب، وصلاح موسى ونجاتي فرحات وأحمد حلمي بدوي، وقد طلب محامي المتهم اللواء على منير مراد ثلاثة من شهود النفي، وقد مثلوا أمام المحكمة ولكن شهاداتهم لم تكن في صالح محمد فوزي .

الحكم الذي أصدرته المحكمة وحيثياته :

كان اليوم العاشر من ديسمبر ١٩٧١ هو الموعد الذي حددته محكمة الثورة بدائرتيها الأولى والثانية لإصدار أحكامها في قضية الجناية رقم (١) لسنة ١٩٧١ المقدمة من المدعي العام الاشتراكي والمتهم فيها شعراوي جمعه وآخرون، وكذا في القضية المتهم فيها محمد فوزي، وبعد أن انتهى حافظ بدوي رئيس الدائرة الأولى من إعلان أحكام المحكمة على ٩٠ متهمًا تمت محاكمتهم أمام دائرته، رفع الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف، وبعد ساعة كاملة دخلت الدائرة الثانية قاعة المحكمة واتخذت مكانها فوق المنصة، وكانت برئاسة الفريق عبدالقادر أحمد حسن نائب وزير الحربية وعضوية اللواء دكتور محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكري والعميد بحري عبدالرؤوف جمال الدين بالقضاء العسكري للقوات البحرية، وفي منصة الادعاء جلس الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي ومعاونه المستشار إبراهيم صالح والعميد أمين الجندي مساعد المدعي العام الاشتراكي والمقدم مختار شعبان رئيس النيابة العسكرية، وبعد أن ساد القاعة سكون عميق بدأ الفريق عبدالقادر حسن رئيس المحكمة في تلاوة منطوق الحكم الذي أصدرته الدائرة الثانية لمحكمة الثورة وكان نصه كما يلي :

باسم الشعب بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠

لسنة ١٩٦٧ وعلى المادتين الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٧١ وبعد الإطلاع على مواد الاتهام وبعد المداولة قانونًا تعلن المحكمة حكمها الآتي :

حكمت المحكمة حضوريا بمعاقبة المتهم فريق أول متقاعد محمد فوزي أمين فوزي بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك نظير التهم المنسوبة إليه. والمحكمة حرصا منها على بحث كافة جوانب القضية استعرضت طلب الرحمة والاستعطاف المقدم من المحكوم عليه، وعرضته على السيد رئيس الجمهورية عند التصديق على الحكم، والسيد الرئيس وقد تملكه الأسى لتردي المحكوم عليه في هاوية التآمر وأحس سيادته بالأسى لانزلاق المحكوم عليه مع بقية المتآمرين. فإنه سيادته قد فتح صدره الرحيم، وأبان عن سماحته واضعًا في اعتباره ما بذله المحكوم عليه من مجهود سابق بعد نكسة ١٩٦٧ وما ساهم به مع غيره في إعادة بناء القوات المسلحة، لذلك صدق السيد الرئيس على حكم المحكمة بعد تخفيف العقوبة لتكون الأشغال الشاقة ١٥ سنة، والمحكمة من جانبها ما كانت تود أن يكون أمامها في قفص الاتهام وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة السابق، لكنها كانت تود أن يشارك في تحرير الأرض المحتلة من العدو، والنصر آت بإذن الله، والله ولي التوفيق .

وقد نشرت جريدة الأهرام بعددها الصادر يوم ١١ ديسمبر، وهو اليوم الثاني لإعلان الحكم نبأ عن الالتماسات التي قدمها الفريق محمد فوزي إلى رئيس الجمهورية كان نصه كما يلي : « فوزي لم يكف عن الالتماسات خلال فترة الحبس الماضية: لم يكف الفريق أول متقاعد محمد فوزي عن تقديم الالتماسات إلى السيد رئيس الجمهورية، وذلك منذ بداية التحقيق في القضية حتى صدور الحكم فيها، ويعترف فيها كل مرة بخطئه ويطلب العفو، وقد استجاب السيد الرئيس إلى هذه الالتماسات على النحو الذي أشارت إليه الدائرة الثانية في حكمها » ونظرًا لأنه قد سبق لنا نشر أهم ما ورد في حيثيات حكم المحكمة بالنسبة للتهمة الأولى وهي محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، لذلك فسوف نكتفي هنا بنشر أهم ما ورد

في حيثيات المحكمة بالنسبة للتهمة الثانية وهي أنه أتي أفعالا ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، وإلى مناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، وكذا بالنسبة للتهمة الثالثة وهي اشتراكه في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم السالفة البيان، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية، وفيما يلي أهم ما ورد بحيثيات الحكم بالنسبة لهاتين التهمتين، وكذا بالنسبة لحيثيات التهمة الأولى التي لم يسبق نشرها .

أولاً : انضمام فوزي إلى تكتل منحرف : انضم محمد فوزي إلى تكتل منحرف يقع على قمة مركز من مراكز القوى، يضم سامي شرف وشعراوي جمعه يعمل في مواجهة رئيس الجمهورية الشرعي، حيث تكتلوا ضده وتعصبوا في مواجهته مع آخرين من أنصارهم وأتباعهم ليحولوا بين الرئيس وبين ممارسة اختصاصاته وسلطاته الدستورية .

ولقد كان فوزي في المخطط يتحمل مسئولية الجانب العسكري، وكان الباقون يتحملون الجانب السياسي، وكانت خطة فوزي مبنية على استغلال بدء القتال مع العدو، إذ بمجرد بدء العمليات فلن تكون هناك فرصة أمام الرئيس لاستكمال إجراءات الاتحاد العربي بين مصر وسوريا وليبيا، واستمر هذا التخطيط قائما حتى بعد الموافقة على الاتحاد. إذ إن هذا في حد ذاته ـ بدء العمليات ـ كفيل بتجميد الموقف حيث يجبرون رئيس الجمهورية على عدم القيام بالاجراءات التي أشار إليها في خطاب أول مايو، ومنها إعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكي ووضع الدستور الدائم .

ثانياً : الاتفاق على قلب نظام الحكم : لقد كشفت الدعوى أن اتفاقا على قلب نظام الحكم وتنحية الرئيس قد تم بين محمد فوزي وكل من سامى شرف وشعراوي جمعه كرؤوس لهذا الاتفاق الذي يشتمل على أعضاء آخرين من مرتبة أدنى من هذا الثالثوث. وقد تم هذا الاتفاق بعد أن استشعر الثلاثة أن الرئيس ينوي مساءلتهم عن الموقف الذي اتخذ بتدبيرهم، وهو تحريضهم في اللجنتين

التنفيذية والمركزية ضد الاتحاد، وعندما استشعروا ذلك اجتمعوا في سلسلة من الاجتماعات تحت ستار لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع الوطني والتي كانت تنعقد كل يوم في مكتب سامى شرف، وفي هذه الاجتماعات التي كشفت عنها التسجيلات، وشهادة أحمد كامل رئيس المخابرات العامة السابق تم توثيق الاتفاق على قلب نظام الحكم بثلاثة أساليب تسير متوازية مع بعضها البعض وهي :

١ـ عمل انقلاب عسكري .

٢ـ عمل انقلاب سياسي .

٣ـ استخدام سلطات واختصاصات فوزي بشأن بدء العمليات لتكون المبادأة في أيديهم وليست في يد الرئيس .

وقد قامت المحكمة بالتحقيق والفصل في الأسلوبين الأول والثالث، واطمأنت الدائرة العسكرية إلى أن المتهم اتفق مع سامى شرف وشعراوي جمعه، على استخدام القوات المسلحة في عمل انقلاب عسكري لتنحية الرئيس، ولكن لم يكونوا قد اتفقوا بعد على ساعة الصفر لتنفيذ هذا الانقلاب، وكانوا يظنون أن المبادأة في أيديهم، بسبب الضغط المستمر الذي كان يمارسه فوزي لتجميد الأوضاع الداخلية، مدعيا أن ذلك من لوازم الاستعداد للمعركة، وكان آخر هذه الاجتماعات التي عقدها فوزي يوم ٢ مايو بمكتب سامى شرف بقصر القبة وحضرها سامى شرف وشعراوي جمعه مع فوزي، وعبدالمحسن أبو النور وأحمد كامل .

وقد ثبت من شهادة أحمد كامل ومن خطابين أرسلهما سامى شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام وباعتراف المحكوم عليه (فوزي) في التحقيق بأن شعراوي جمعه فاتحه في آخر أبريل بشأن استخدام الجيش في عمل انقلاب عسكري، كما ذكر أحمد كامل في شهادته أمام المحكمة أنه في نهاية اجتماع يوم ٢ مايو على أثر إقالة على صبري وخطاب السيد الرئيس في أول مايو الذي أوضح فيه تصفية مراكز القوى أن شعراوي أفضى إليه (أحمد كامل) بما استقر عليه

الرأي من تشكيل مجلس رئاسة يرأسه فوزي بعد القيام بالانقلاب العسكري. وقد ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه وقد كان قائدا عاما للقوات المسلحة اشترك في كل مادار من أحاديث وتخطيط وتآمر في هذه الاجتماعات التي انتهت يوم ٢ مايو ولم يقم بإبلاغ السيد الرئيس عن هذه الانحرافات حيث إنه قد ثبت فعلا أنه مشترك فيها ولذا لم يبلغ عنها لأنه عضو أساسي في نفس المخطط .

واستكمالاً لتنفيذ مخطط الزج بالقوات المسلحة في عمل انقلاب فقد عقد المحكوم عليه يوم ٣ مايو اجتماعا بمقر القيادة العامة حضره قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات فيها، وفي هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه للقائد الأعلى ورئيس الجمهورية، وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه من قبل .

وكان فوزي دائما أثناء المحاكمة يدافع عن كل هذه الأفعال والأقوال التي صدرت منه محاولاً أن يكسبها صفة أنها تدخل ضمن أعماله العادية كقائد عام للقوات المسلحة، ولكن أثبتت الوقائع وأقوال الشهود أن هذه التصرفات كانت بقصد تدعيم المخطط. وقد ثبت للمحكمة أن اللواء أحمد عبدالسلام توفيق قائد المنطقة المركزية اتفق مع قادة التشكيلات المرءوسين الذين حضروا اجتماعا يوم ٣ مايو بعدم إنزال ما تلقوه من تعليمات إلى القوات ونسيان كل ما سمعوه في مكتب محمد فوزي منعاً من إحداث بلبلة داخل القوات المسلحة.

وكان من أثر هذا الاجتماع وما دار فيه وزيارة محمد فوزي بعد ذلك لبعض وحدات المنطقة المركزية التي كانت تتم حسب المخطط الموضوع أثر بالغ في تدعيم مركز القوة المنشق على السيد الرئيس، فنجد أن ضياء داود توجه لمدينة دمياط يوم ١١ مايو ١٩٧١ واجتمع بقادة الاتحاد الاشتراكي فيها وقال لهم: إن الجماعة المتصارعة مع الرئيس هي الجانب الأقوى وأنه إذا لم تفلح إمكانات وزارة الداخلية والمخابرات العامة والتنظيم السياسي في إنهاء الصراع لصالح هذه الجماعة فسوف تتدخل القوات المسلحة، وستتحرك قوات من المنطقة المركزية اتفق قادتها مع فوزي اتفاقا تاما لإقصاء رئيس الجمهورية، وإقرار الوضع لصالح الفئة الأقوى .

وقد ذكر فوزي أمام المحكمة أربع مرات أنه طلب من الرئيس عدم إحداث أية تغييرات داخلية حتى لا يتأثر الوضع في العمليات .

تصرفات الفريق فوزي يوم ١٣ مايو

ورد في حيثيات حكم المحكمة أنه على أثر إقالة شعراوي جمعه في ١٣ مايو هرع المحكوم عليه (فوزي) إلى مكتبه لم يغادره، وتناول فيه طعام الغداء وجاءه شعراوي جمعه وسعد زايد ثم انضم إليهم سامى شرف، وجلسوا في مكتبه يبحثون ما يمكنهم أن يفعلوه، وكان سعد زايد يذرع الغرفة جيئة وذهابا وهو يقول مفيش كتيبة دبابات معايا اشتغل بها .

وفي هذا الجو المشحون بالثورة والانفعال كان فوزي قد أمر تلقائيا سكرتيره باستدعاء قائد المنطقة المركزية اللواء أحمد عبدالسلام توفيق، ورئيس هيئة العمليات اللواء سعد مأمون، وقائد الشرطة العسكرية العميد نور عفيفي من منازلهم وقت الظهيرة للتواجد فورا في مكاتبهم على التليفون، وهؤلاء الثلاثة لابد من تواجدهم في حالة تحريك أية قوات، هنا يقول فوزي في المحكمة ردا على سؤاله حول سبب استدعائه لهؤلاء القادة إنه بالنسبة لقائد الشرطة العسكرية ادعى أنه طلبه للاستفسار منه عن سبب تواجد إحدى دوريات الشرطة العسكرية في ميدان التحرير، ولكن ثبت من شهادة العميد نور عفيفي قائد الشرطة العسكرية أنه طُلِبَ بواسطة سكرتير المحكوم عليه (أثناء وجود شعراوي جمعه في مكتبه وفي توقيت مختلف تماما عن موعد تواجد هذه الدورية التي لم تكن سوى دورية عادية) وقد ثبت أن أول استفسار بشأن هذه الدورية قد جرى بواسطة محمد السعيد سكرتير سامى شرف في حوالي السادسة مساء أي بعد استدعاء قائد الشرطة العسكرية بأكثر من ساعتين، وبالنسبة للواء سعد مأمون رئيس هيئة العمليات فقد كذب ما ادعاه محمد فوزي بالنسبة للسبب الذي استدعاه بخصوصه، أما اللواء أحمد عبدالسلام توفيق قائد المنطقة المركزية فقد ذكر أمام المحكمة أنه دعى إلى مكتبه، ولم تحدد له أسباب الاستدعاء، في الوقت الذي ادعى فيه فوزي أنه

استدعاه ليستفسر منه عن سبب وجود دورية الشرطة العسكرية في ميدان التحرير، وقد اقتنعت المحكمة بأن هذا السبب على فرض صحته لا يستدعي تواجد كل هؤلاء القادة في مكاتبهم وعلى التليفون .

وفي نفس اليوم وبعد وصول شعراوي جمعه إلى وزارة الحربية استدعى فوزي عن طريق سكرتيره المقدم جلال عبدالحميد ثلاثة من كبار قادة القوات المسلحة هم اللواء محمد على فهمي قائد قوات الدفاع الجوي، واللواء أحمد زكي عبدالحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة، واللواء محرز مصطفى مدير المخابرات الحربية. وكان المتهم يظن أن ولاء هؤلاء القادة له مضمون وأنهم سيساندونه في موقفه، فطرح عليهم ما حدث « إقالة على صبري ثم شعراوي جمعه، وأن الرئيس ينوي تصفية الشلة، وأن الدور سيأتي عليه، ولذا فقد قرر أن يستقيل تضامنا مع شعراوي جمعه » إلا أن القادة الثلاثة نصحوه بعدم الاستقالة ذلك لأن موقفه يختلف عن موقف أي وزير آخر، فهو بالإضافة إلى منصبه السياسي كوزير للحربية يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأنه من الواجب عليه بالنسبة لظروف البلاد أن يبقى في مركزه، ولكنه رد عليهم قائلا : « إحنا شلة متضامنة، وحتى لو واحد فينا غلط لازم الثاني يغطي عليه » وفي نفس الوقت كان فوزي قد استدعى الفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب الجيش لهذا الغرض، وذكر له نفس القصة في حضور القادة الثلاثة، وأضاف أنه يشعر أن الرئيس لا يثق فيه، وأنه يجب عليه أن يستقيل قبل أن يأتي عليه الدور في الإقالة، فرد عليه الفريق صادق أنه يجب أن يتذكر أنه قائد عام القوات المسلحة، وعليه أن يبقى في مركزه، وأنه إذا كان الرئيس لا يثق فيه فسوف يحيله إلى المعاش .

وكان المتهم كما ورد في حيثيات المحكمة يتردد في هذه الأثناء ما بين مكتبه، الذي كان يوجد به سامى شرف وشعراوي جمعه وسعد زايد، وغرفة المؤتمرات المجاورة التي كان القادة الثلاثة الذين استدعاهم قد تجمعوا بها، وقد سئل القادة الثلاثة اللواءات : محمد على فهمي وأحمد زكي عبدالحميد ومحرز مصطفى في التحقيق، وفي جلسات المحكمة فأجابوا : بأنهم لو كانوا قد أبدوا تأييدهم للمتهم

لوسع دائرة اتصالاته وإجراءاته التي ثبت للمحكمة أنها كانت في الاتجاه الانقلابي، لما سبق أن أصدره المحكوم عليه في نفس الوقت من أوامر بتواجد قائد المنطقة العسكرية المركزية وقائد الشرطة العسكرية ورئيس هيئة العمليات في مكاتبهم وعلى التليفون .

وهكذا أسقط في يد المحكوم عليه واتضح له أن إقحام القوات المسلحة في عمل انقلابي أمر غير مضمون العواقب فغير مساره، وانحاز إلى المخطط السياسي الانقلابي، وقدم استقالته تضامنا مع شعراوي وباقي الشلة واتفق معهم على إذاعتها قبل موافقة القائد الأعلى، خلافا لما يقضي به القانون العسكري من ضرورة بقاء الضابط المستقيل في مركزه حتى يصدر القرار بقبول الاستقالة، وقد أكدت أقوال القادة والشهود هذه النية الخبيثة حيث ثبت للمحكمة أنه أبلغهم وطلب منهم الاستماع إلى نبأ الاستقالة في نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساء ثم تحدث مع بعضهم في التليفون ليبلغهم أنه استقال .

وقد ثبت للمحكمة أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزي كانت تقضي باستخدام بعض قوات من وحدات المنطقة المركزية مع اتباعها بعمليات اعتقالات واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية، وثبت بعد اجتماعه بالقادة أنه كان يجهز لمخطط، وكانت خطواته على الطريق إيجابية، ولكن أمله خاب وأوضحت المحكمة في حيثيات حكمها أن محاكمة محمد فوزي كقائد عام للقوات المسلحة تختلف عن محاكمة أي ضابط آخر وبالذات بالنسبة لعملية التآمر. فقد رتب كل شيء بحيث لم يبق إلا إصدار الأوامر، وكل فعل قام به المتهم يرمي به إلى الانقلاب يعتبر في حد ذاته محاولة للانقلاب بصرف النظر عن الوصول لأغراضه؛ لأن هذه الجريمة تعتبر من الجرائم الخطرة وأي فعل فيها وإن كان يصلح ليكون عملا تحضيريا يعتبر جريمة تامة هي جريمة المحاولة، وقد ذكرت المحكمة في نهاية حيثياتها أن المتهم قد أتيحت له كافة الضمانات في المحاكمة، واستمعت المحكمة له في أكثر من جلسة، وأذن له باستدعاء ثلاثة شهود نفي ثبت أن شهاداتهم كلها كانت في غير صالحه ولما أنكر ما قاله في مؤتمر يوم ١٨ أبريل في اجتماع المجلس

الأعلى ووجه بالتسجيلات الخاصة بهذه الجلسة اتضح له عدم صحة ادعائه .

كيف شرب فوزي من الكأس التي أعدها لغيره ؟

تنص المادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية على ما يلي : يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية إذا ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ – ارتكابه فعلا يرمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية، أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، أو اتفاقه مع غيره في ذلك .

ترويجه أو تجنيده بأية طريقة من الطرق في أوساط القوات المسلحة فعلا من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة أو تقصيره في الإبلاغ عن ذلك الترويج أو التجنيد .

وقد ورد في حيثيات الحكم أن المحكوم عليه (محمد فوزي) أيام كان وزيرا للحربية، وفي التوجيه الموقع منه والصادر برقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ وضع تفسيرا جديدا للمادة ١٣٨ أ إذ إن أصل هذه المادة عدل بناء على طلبه يوم كان وزيرا للحربية باصدار القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ والذي أعقبه بتوجيهاته لتفسير هذه المادة التي ذكر فيها بالحرف الواحد « تكفي أول خطوة على الطريق » وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن معيار الشروع لا يؤخذ به، وأنه يكفي تحقق القصد مع إتيان المتهم عملا يهدف إلى الخروج عن الطاعة، أي مجرد البدء بأية أعمال تحضيرية .

وهكذا شرب فوزي من نفس الكأس التي أعدها لغيره، بإصداره التفسير السابق للمادة التي أضحت بموجبه أول خطوة على الطريق تكفي للإدانة وللوقوع تحت طائلة العقوبة، وقد أثبتت المحكمة في حيثيات الحكم أن جميع مواقف فوزي السابقة واضحة في الكشف عن القصد الجنائي له، وهي خطوات إيجابية على

طريق العصيان وبذا انطبقت عليها أحكام المادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية وفقا للتفسير الذي وضعه بنفسه، وعلاوة على تطبيق أحكام هذه المادة الواردة في قانون الأحكام العسكرية أوضحت المحكمة أن الأفعال السابقة للمحكوم عليه (فوزي) تدخل أيضا تحت طائلة أحكام المواد ٨٧ / ٩٦ / ٩٩ من قانون العقوبات .

المادة ٨٧ عقوبات : اتفاقه مع شعراوي جمعه وسامى شرف على عمل انقلاب عسكري لقلب نظام الحكم بالقوة .

المادة ٩٦ عقوبات : الاتفاق الجنائي بينه وبين سامى شرف وشعراوي جمعه، وهذا الاتفاق ثابت من خطابي سامى شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام، ومن قول محمد فوزي « أنا نفسي في هيكل » واعترافه بأن شعراوي فاتحه في عمل انقلاب عسكري، ثم عدم تبليغه رئيس الجمهورية عن ذلك، وتضامنه مع شعراوي وشلته في الاستقالة .

المادة ٩٩ عقوبات : حمل رئيس الجمهورية بالالتجاء إلى وسائل غير مشروعة على الامتناع عن عمل من خصائصه (وهو إقالة المحكوم عليه وشلته) .

هذا ولم يمض الفريق أول محمد فوزي من مدة العقوبة الموقعة عليه من المحكمة وهي ١٥ عاما سوى حوالي عامين أمضاهما ما بين مستشفى الحلمية العسكري ومستشفى المعادي ولم يدخل السجن مطلقا مثل زملائه الذين صدرت عليهم الأحكام بالأشغال الشاقة من الدائرة الأولى لمحكمة الثورة، وقد ذكر الفريق أول محمد صادق وزير الحربية وقتئذ أنه لم يسمح بوضع محمد فوزي في السجن كباقي رفاقه، ولما أغضب ذلك التصرف السادات واتهمه بأنه يجامل أعداءه كان رده عليه بأن القائد العام للقوات المسلحة لا يوضع في السجن أبدا لأنه أصبح رمزاً للقوات المسلحة، وحتى لو أخطأ ألا يكون جزاؤه ما يمس كرامته أو كبرياءه.

وفي ٢٧ يناير ١٩٧٤ أصدر الرئيس الراحل السادات قرارا بالإفراج صحيا

عن ستة من المحكوم عليهم بالسجن في قضايا مختلفة كان من بينهم الفريق أول محمد فوزي، أما الخمسة الآخرون فقد كانوا الفريق أول متقاعد : محمد صدقي محمود واللواء متقاعد إسماعيل لبيب والعقيد متقاعد تحسين زكي والأستاذين عباس رضوان ومصطفى أمين .

الحقيقة الحائرة بين الفريق فوزي والفريق صادق

لقد سبق أن أوردنا الواقعة الخطيرة التي رواها الفريق محمد صادق الذي كان يتولى منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الحين، فقد ذكر : أنه في مساء يوم ١٢ إبريل ١٩٧١، وهو نفس اليوم الذي احتدم فيه الخلاف بين السادات وعلى صبري أثناء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا في الصباح استدعاه الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وقتئذ إلى مكتبه في الوزارة، وكان فاقدا لأعصابه وأخذ يسب السادات سبا مقزعا متهما إياه بكل التهم وخلص إلى أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا وسحب ورقة وبدأ يكتب أمرا واضحا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية (صورة الأمر منشورة في هذا الفصل) .

وذكر الفريق صادق أنه وفقا للأمر الصادر في هذه الورقة فإن القائد العام يأمره كرئيس للأركان أن يبدأ من اليوم التالي ٢٢ إبريل ١٩٧١ في وضع خطة لتمركز قوة عسكرية ضخمة لإحكام السيطرة على القاهرة، وكانت هذه القوة تتشكل من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء ٢٥ المدرع المستقل، وهي قوة تضم لواءي مشاة ميكانيكي ولواءي مدرعات (٢٠٠ دبابة)، وذكر صادق أن الفريق فوزي لم ينس النص على تجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المنتظر صدورها، كما نص الأمر على عمل نظام سري الاتصال والسيطرة وتحديد أماكن للتجمع .

وكان واضحا من صيغة الأمر أن الفريق صادق قد كلف بوضع خطة للاستيلاء على الإذاعة ومداخل القاهرة بهذه القوات، كما تقوم إدارة الحرب

الألكترونية بالتشويش على أجهزة اللاسلكي بالسفارات لمنعها من نقل أخبار التحركات العسكرية إلى الخارج، واعترف الفريق صادق بأن الفريق فوزي بهذا الأمر الذي سلمه له قد أمره كرئيس للأركان بالتخطيط لانقلاب عسكري للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح جماعته، وكتب هذا الأمر بخط يده، كما دون بخط يده أيضا أن مصدر هذه الأوامر والتعليمات ثلاثة هم فوزي وشعراوي وسامى شرف، وقد ذكر صادق أنه قرأ الورقة وبذل أقصى جهد للسيطرة على أعصابه ومشاعره، فقد كان في الورقة ما يكفي أية محكمة لتحكم بالإعدام على فوزي وزميليه شعراوي وسامى، وكانت المرة الأولى التي يشرك فيها القائد العام أفراداً مدنيين في إصدار أمر لرئيس الأركان .

لقد أكد صادق أن ما كتبه فوزي كان إعداداً لانقلاب عسكري بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان، وكان المقصود منه الإطاحة برئيس الجمهورية، ولكنه لم يقدم الوثيقة التي أعطاها له محمد فوزي بخط يده، وبخاصة بعد أن تم القبض على فوزي وزملائه وتقرر تقديمهم للمحاكمة، وآثر أن يحتفظ بها لإدراكه أنها وثيقة إدانة بالغة الخطورة قد تؤدي إلى إعدام بعضهم وتشديد العقوبة على البعض الآخر، وكان يكره أن يقوم السادات بتصفية دموية لأعدائه .

وقد رد الفريق فوزي على الاتهام الخطير الذي وجهه إليه الفريق صادق بأن التعليمات التي حررها في الورقة المذكورة لم تكن إلا تعليمات عادية لتأمين القاهرة، وأنها لا يمكن أن تحمل معنى الانقلاب العسكري، وفيما يلي النص الحرفي لرد الفريق فوزي :

١ ـ صور الفريق صادق ورقة تحوي في رأيه معنى الانقلاب العسكري، وأظهرها على أنها وثيقة تاريخية بخط الوزير وأسماها مرة أخرى (أمر قتال من الوزير) وحقيقة الأمر أن مثل هذه الورقة تعتبر روتينا يبين واجب القوات المسلحة في تأمين القاهرة وحمايتها في مناسبات مختلفة وبصفة دورية، وبخاصة أننا كنا مقدمين على تنفيذ (الخطة جرانيت)، وهي عبور قناة السويس والسيطرة على المضايق في وقت لاحق قريب .

٢ـ إن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية، وهو أسلوب متبع منذ قيام الثورة، وإن اشتراك القوات المسلحة مقصور على الاستعداد والتجهيز للتدخل إذا اقتضى الأمر، ولم يحدث أنها تدخلت، ومن هنا جاء التنويه في الورقة بذكر أسماء المسئولين باختصار (فوزي ـ شعراوي ـ سامى) بوصفهم المسئولين عن هذه الأجهزة .

٣ـ حاول الفريق صادق أن يتظاهر بالشهامة الآن ويدعي أنه حجب الورقة عن هيئة المحكمة، علمًا بأنه ثبت أنه قدمها فعلا للمحققين وهيئة المحكمة بدليل ما جاء في الادعاء الثالث المقام عليه والذي لم تأخذ به المحكمة، ومما يثير الضحك والدهشة قول الفريق أول فوزي: كيف يعقل أن أدبر انقلاباً عسكرياً وأسلّم دليله مكتوباً بخط يدي إلى الفريق صادق أو لغيره .

وكيف يتسنى لوزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة أن يدبر انقلابا ثم يترك قيادته ومنصبه ويستقيل في نفس الوقت ؟ وأكثر من ذلك تحديا للواقع أن يتصل بي الفريق صادق تليفونيا في منتصف الليل في منزلي وبعد تقديم استقالتي يوم ١٣ مايو ١٩٧١ ويقول: « إحنا مش اتفقنا إن سيادتك تؤجل استقالتك إلى باكر » حيث إنني كنت أبديت عزمي على الاستقالة عند مقابلتي للفريق صادق وبعض القادة الآخرين في مكتبي بعد ظهر نفس اليوم بسبب رفض الرئيس توقيع قرار بدء المعركة، وأبدى الفريق صادق وقتئذ رجاء بتأجيل موضوع الاستقالة لليوم التالي، وبالرغم من ذلك قام الفريق صادق بإجراءات حركية ذكرها هو بنفسه لأجهزة الأمن والقوات المسلحة في المنطقة المركزية، وأبلغ رئيس الجمهورية بنجاحه في إحباط انقلاب عسكري مزعوم .

وقبل أن نبدأ دراستنا ينبغي علينا أن نشرح للقراء ما هو المقصود بعملية تأمين القاهرة، وفي سبيل إيضاح ذلك فإن الأمر يستدعي أن نستبعد أولا من نطاق بحثنا موضوعين لا صلة لهما بتاتا بعملية التأمين، وذلك منعا من حدوث أي التباس أو اختلاط بينهما وبين هذه العملية .

الموضوع الأول : هو عملية الدفاع عن القاهرة ضد أي هجوم أو تسلل من ناحية العدو، وهي عملية عسكرية بحتة تخطط لها هيئة العمليات بالقوات المسلحة بالاشتراك مع قيادة المنطقة المركزية، وتخصص لها تشكيلات عسكرية معينة بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبي .

والموضوع الثاني : هو عملية المحافظة على الأمن والنظام داخل القاهرة، أي مقاومة أي عمليات تظاهر أو إضراب أو اعتصام أو شغب، إذ إنها كلها من اختصاص وزارة الداخلية، ولا علاقة للقوات المسلحة بها إلا في حالات معينة .

أما عملية التأمين المقصودة في دراستنا هذه فهي حماية القاهرة من دخول أية قوات عسكرية مصرية لتنفيذ أية مخططات انقلابية ضد النظام، أو لأغراض أخرى غير مشروعة، وطريقة التأمين المتبعة منذ بدء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي إحكام الرقابة على مداخل القاهرة الرئيسية للتأكد من أن جميع المركبات العسكرية (عربات أو مدرعات أو دبابات) المتجهة إلى العاصمة لديها تصاريح معتمدة بالدخول من السلطات العسكرية المختصة .

والوسيلة الأساسية للتحكم في مداخل القاهرة هي نقاط التفتيش التابعة للشرطة العسكرية، والكائنة على مداخل الطرق الرئيسية والتي تلتزم جميع المركبات العسكرية وفقا للتعليمات المستديمة بالتوقف أمام بواباتها الثابتة لمراجعة تصاريح المرور التي تحملها، والتأكد من صحة بياناتها وترتبط نقاط التفتيش بقيادة الشرطة العسكرية عن طريق الأجهزة الهاتفية واللاسلكية لإحكام الرقابة على جميع التحركات العسكرية داخل القاهرة والقادمة إليها، وفضلا عن بوابات الشرطة العسكرية الثابتة عند المداخل الرئيسية، فإن بعض أجهزة الدولة والقوات المسلحة المختصة بالأمن تتولى عملية الرقابة على هذه المداخل وبخاصة خلال ساعات الليل عن طريق إرسال دوريات متحركة في عربات خاصة يرأس كل منها ضابط، متصلة لاسلكيا بقياداتها، وبينما تقوم بعض هذه السيارات بالمرور المستمر على مداخل القاهرة بتمركز البعض الآخر منها في نقاط محددة على مقربة من هذه المداخل لإبلاغ رئاستها في حالة دخول أية وحدات عسكرية لم يسبق الإخطار

عنها ومتابعة خط سيرها ريثما يتم الاتصال بالفرع المختص بالمنطقة المركزية للتأكد من سلامة موقفها ولاتخاذ الاجراءات اللازمة لإيقاف تقدمها في حالة حدوث أي شك أو اشتباه إلى حين استطلاع هويتها .

ولم يحدث منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن دخلت أية قوات عسكرية إلى القاهرة بدون إذن رسمي سوى حادث واحد فريد في نوعه جرى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٢ (خلال شهر رمضان) إذ قام نقيب من الجيش على رأس جماعة من السيارات المدرعة قبل الإفطار مخترقا شوارع القاهرة إلى ميدان سيدنا الحسين، وبعد أن أدى مع بعض جنوده الصلاة في المسجد أخذ يخاطب الناس الذين تجمهروا حوله معلنا أن الوقت قد حان لدخول المعركة مع إسرائيل، وعندما تم حصار وحدته الصغيرة وإلقاء القبض عليه اتضح أنه كان فاقداً لتوازنه العقلي .

لقد دون الفريق فوزي تعليماته التي ذكر أنها لتأمين القاهرة بصيغة غير مألوفة بالنسبة للتعليمات العسكرية وبأسلوب غير معهود بالنسبة لعمليات التأمين، ولكي يمكن التوصل إلى حقيقة ما كان يستهدفه الفريق فوزي من إصداره لهذه التعليمات، فإن الأمر يقتضي منا دراسة البنود الواردة بها ومناقشتها بدقة لمعرفة أسرارها وخباياها .

١ ـ إذا كانت عملية تأمين القاهرة عملية روتينية وتجري بصفة دورية وأنها أسلوب متبع منذ قيام الثورة، فما الذي دعا الفريق فوزي إلى إصدار تعليمات جديدة بشأن التأمين ؟ ثم أليس في النص في ديباجة الأمر على أن الفريق صادق (يرتبط وينظم ويخطط) ما يقتضي أنه مطلوب منه إعداد خطة جديدة لم يسبق اتباعها من قبل ؟ وبالإضافة إلى ذلك كله، فإننا نسأل الفريق فوزي هل سبق أن تلقى هو شخصيا تعليمات لتأمين القاهرة على غرار التعليمات التي أصدرها مساء ٢١ أبريل ١٩٧١ للفريق صادق، وذلك خلال السنوات التي أمضاها رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة قبل أن يتولى منصب الوزير والقائد العام ؟

٢ـ حاول الفريق فوزي أملاً في تبرير موقفه في إصدار هذه التعليمات أن يربط بين عملية داخلية روتينية تجري بصفة دورية منذ بداية الثورة على حسب ما روى، وهي عملية تأمين القاهرة، وبين عمليات حربية على جبهة القناة من المزمع القيام بها ضد إسرائيل في المستقبل حينما قال : « خاصة أننا كنا مقدمين على تنفيذ الخطة (جرانيت) وهي عبور القناة والسيطرة على المضايق» علما بأنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الموضوعين .

٣ـ سبق أن أوضحنا عند شرح عملية تأمين القاهرة أنه لا يجري بشأنها أي اشتراك أو تنسيق بين الأجهزة التي تتولاها حتى لا يضيع الغرض المنشود من تعدد جهات الرقابة على مداخل القاهرة، ولذا فإن ذكر عبارة أن مصدر الأوامر (-فوزي + شعراوي + سامى) يعتبر أمراً مستغرباً في مثل هذا المجال، هذا بالإضافة إلى ما تحمله تلك الصيغة وهي اشتراك وزراء مدنيين في إصدار أوامر عسكرية من مخالفة تامة للتعليمات والأوامر العسكرية المعهودة في القوات المسلحة، وإذا كان الفريق فوزي في ريب من ذلك فإننا نرجو منه أن يظهر لنا أو يدلنا على الوسيلة التي يمكن بها العثور على أمر واحد فقط كتب بهذه الصيغة العجيبة منذ إنشاء الجيش المصري الحديث عام ١٨٨٣ حتى اليوم .

٤ـ السؤال الذي يسبب لنا الحيرة ونود أن نوجهه للفريق فوزي هو ضد من كان رئيس الأركان مكلفا بتجهيز وإعداد كل هذه القوة الضخمة من تشكيلات المنطقة المركزية التي كانت تتكون من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء ٢٥ المدرع المستقل .

المعروف أن تشكيلات الجيش الثاني والثالث كانت بأكملها وقتئذ داخل الدشم والخنادق وفي مواقعها الدفاعية على خط المواجهة مع العدو على الشاطئ الغربي لقناة السويس، ولا يمكن من ناحية العقل والمنطق أن نتخيل أن تشكيلا منها كان في قدرته أو في تفكيره أن يترك مواقعه الدافاعية ويستدير للعدو ليحاول القيام بمغامرة انقلابية في القاهرة والقوات الوحيدة التي كان يمكن استغلالها في

القيام بهذا الدور هي قوات المنطقة المركزية المرابطة في معسكراتها حول القاهرة .

وعلى ذلك يكون الأمر الذي يثير الدهشة والتساؤل هو أن يطلب الفريق فوزي من الفريق صادق اعداد هذه القوات بالذات عن طريق (الربط والتخطيط والتنظيم) لتأمين القاهرة ضد عدو مازال مجهولا حتى يومنا هذا، ألا تدل هذه الملابسات كلها على أن عمليات التأمين هذه لم تكن إلا ستاراً لإخفاء الهدف الحقيقي، وهو إعداد هذه القوة الكبيرة لتكون رهن الإشارة وجاهزة لتنفيذ أية مهام يكلفها بها القائد العام وبخاصة إذا عدنا بذاكرتنا إلى وقائع محاكمة الفريق فوزي لنتوقف قليلا عند المؤتمر الذي عقده في مكتبه بمقر القيادة العامة يوم ٣ مايو ١٩٧١ وحضره قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات بها، وكان من بينهم بالطبع قائد الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية وقائد اللواء ٢٥ المدرع المستقل، وقد كشفت وقائع المحاكمة عن محاولة فوزي استقطاب القادة الذين حضروا المؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه منه من قبل، ولم تقتصر محاولاته على استقطاب قادة تشكيلات المنطقة المركزية فحسب، فقد ورد في إجراءات المحاكمة أنه حاول أيضا استمالة قوات الصاعقة إلى صفه خلال زيارته لها يوم ٨ مايو حينما طلب منهم أن يرددوا قسما يتعهدون فيه بتنفيذ أية مهمة تصدر إليهم من وزير الحربية .

٥- أوضح اللواء أحمد عبدالسلام توفيق قائد المنطقة العسكرية المركزية في ذلك الوقت أن الفرقة السادسة الميكانيكية واللواء ٢٥ مدرع مستقل (اللذين خصصهما الفريق فوزي في عملية التأمين) كانا ضمن تشكيلات المنطقة المركزية التي يتشكل منها احتياطي القيادة العامة، وهو الاحتياطي الذي كانت وحداته منذرة بالتحرك في أي وقت إلى منطقة القناة لتنفيذ الواجبات الموكولة إليها في خطة العمليات الحربية الموضوعة ضد إسرائيل، ولذا فإن تخصيص هذه القوات في أية عملية أخرى خارج واجبها الرئيسي في خطة العمليات كما فعل الفريق فوزي يعد مخالفة صريحة للمبادئ العسكرية الأساسية، ولا يعني تخصيص كل هذه القوة الضاربة في خطة

داخلية لتأمين مداخل القاهرة سوى محاولة لاستغلالها في تنفيذ أهداف خاصة خطط لها الفريق فوزي، ولا علاقة لها بخطة العمليات الحربية الموضوعة بمعرفة هيئة العمليات .

٦- لو أجرينا مقارنة بين الوحدات المعروفة المدونة بالورقة التي أعطاها الفريق فوزي للفريق صادق وبين الخطة الموضوعة للانقلاب العسكري التي وردت في حيثيات الحكم الذي أصدرته المحكمة؛ لاكتشفنا على الفور الهدف الخفي الذي كان يرمي إليه الفريق فوزي من إعداد وتجهيز الوحدات التي ذكرها في الورقة، وهي الفرقة السادسة الميكانيكية واللواء ٢٥ مدرع والمخابرات الحربية والشرطة العسكرية، فقد جاء في حيثيات المحكمة أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزي كانت تهدف إلى استخدام بعض قوات من المنطقة المركزية مع إتباعها بعمليات اعتقال واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية، ومن أجل ذلك أمر فوزي بتشكيل جماعات خاصة للقبض والاعتقال عددها ١٠ سرايا كل منها بقيادة ضابط .

٧- السؤال الذي نود أن نوجهه للفريق فوزي هو ما دخل عملية تأمين القاهرة بعملية التشويش على أجهزة لاسلكي السفارات باستخدام أجهزة ومعدات إدارة الحرب الألكترونية ؟ وما دخل عملية تأمين مداخل القاهرة بمبنى الإذاعة والتليفزيون الكائن في قلب العاصمة، والذي تتولى حراسته بصفة دائمة قوات كبيرة من الأمن المركزي التابعة لوزارة الداخلية ؟ .

٨- أكد الفريق فوزي أن الورقة التي أعطاها للفريق صادق قد ثبت له أنه قد قدمها للمحققين وهيئة المحكمة، بدليل ما جاء في الادعاء الثالث المقام عليه في محاكمته والذي لم تأخذ به المحكمة، وهذا القول مردود عليه بما سبق أن نشرناه من وقائع المحاكمة التي يتضح منها أن هذه الورقة لم يرد لها ذكر لا في تحقيقات المدعي العام الاشتراكي أو في مرافعته ولا في حيثيات الحكم التي دونتها المحكمة، أما قوله بأن الادعاء الثالث الذي كان موجها ضده

وهو الاشتراك في اتفاق جنائي لم تأخذ به المحكمة فهو قول مخالف للحقيقة بدليل أن الحكم الذي صدر عليه من الدائرة الثانية لمحكمة الثورة في ١٠ ديسمبر ١٩٧١ بالأشغال الشاقة المؤبدة (قبل تخفيضه إلى ١٥ سنة بناء على استعطافه للرئيس) قد صدر نتيجة لإدانة المحكمة له في جميع التهم المنسوبة إليه ومن حيثيات الحكم يتضح أن الادعاء الثالث المقام عليه قد دخل تحت طائلة المادتين ٩٦ من قانون العقوبات و١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .

٩- الرواية الطويلة التي ذكرها الفريق فوزي بشأن اتصال الفريق صادق به تليفونيا عند منتصف الليل بعد تقديم استقالته يوم ١٣ مايو لم يستهدف من ذكرها سوى محاولة إثبات أنه قد قدم استقالته بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة، أي أنه لم يقدمها تضامنا مع باقي أفراد المجموعة، ولكن وقائع التحقيق وأقوال الشهود وحيثيات الحكم تنفي كلها هذا الادعاء، فإن القادة الذين كانوا في مكتبه عند مقابلته للفريق صادق بعد ظهر يوم ١٣ مايو ١٩٧١، واستشهد بهم الفريق فوزي لإثبات أنه أبدي أمامهم جميعا عزمه على الاستقالة بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة، هؤلاء القادة وهم اللواءات : محمد على فهمي، وأحمد زكي عبدالحميد، ومحرز مصطفى، قد شهدوا في التحقيق وأمام المحكمة أن الموضوع الوحيد الذي حدثهم فيه الفريق فوزي بعد أن استدعاهم إلى مكتبه كان بشأن الاستقالة التي اعتزم تقديمها تضامنا مع شعراوي جمعه على أثر إقالته بواسطة الرئيس، وعندما حاولوا إسداء النصح له هم والفريق صادق بالعدول عن هذا التفكير بالنسبة للظروف الحرجة التي كانت تمر بها البلاد وقتئذ، أجابهم، قائلا : إحنا شلة متضامنة وحتى لو واحد غلط لازم الثاني يغطي عليه، ولم يذكر هؤلاء القادة في شهاداتهم أن أي موضوع يتعلق بالمعركة قد أثير خلال هذا اللقاء، أو أن الفريق صادق قد رجا فوزي أن يؤجل استقالته إلى اليوم التالي، وقد نفى الفريق صادق

واقعة اتصاله تليفونيا بالفريق فوزي في منزله عند منتصف الليل يوم ١٣ مايو ١٩٧١ وذكر أنه في ذلك التوقيت كان في طريقه إلى منزل الرئيس بالجيزة لحلف اليمين كوزير للحربية .

١٠ـ تساءل الفريق فوزي متعجبا كيف يدبر انقلابا عسكريا ويسلم دليله مكتوبا بخط يده إلى الفريق صادق، ولكن هذا التساؤل الذي يبدو وجيها لأول وهلة يمكن الإجابة عنه بسهولة إذا وضعنا في اعتبارنا حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن الصياغة التي كتب بها الفريق فوزي التعليمات تشهد له بالبراعة، فعلى الرغم من أن مغزاها الحقيقي كان لا يعني سوى الإعداد لانقلاب عسكري فإن أسلوبها الظاهر لا يمكن أن ينم صراحة عن معناها الباطن، وكان في تدبير الفريق فوزي في حالة انكشاف أمر الورقة ومساءلته بشأنها أن يجيب ببراءة بنفس الأسلوب الحالي الذي استخدمه في رده على الفريق صادق، وهو أن هذه الورقة لم يكن بها سوى مجرد تعليمات روتينية معتادة لتأمين القاهرة، وهذا الأسلوب سبق أن اتبعه رفاقه خلال أحاديثهم التليفونية المسجلة في الفترة التي سبقت أحداث مايو ١٩٧١، فلقد كانت العبارة التي كثر تداولها فيما بينهم هي : « فوزي حيكون جاهز » وهي عبارة وصفها المدعي العام الاشتراكي في خطبته أمام المحكمة بأنها عبارة مبهمة تكاد تكون شفرة سرية، بينما أكدوا هم جميعا في أقوالهم خلال المحاكمة أن المقصود بها هو أن فوزي « حيكون جاهز » للمعركة مع العدو، وقد علق المدعي العام الاشتراكي على هذا التبرير بأنه دفاع ساذج وضعيف .

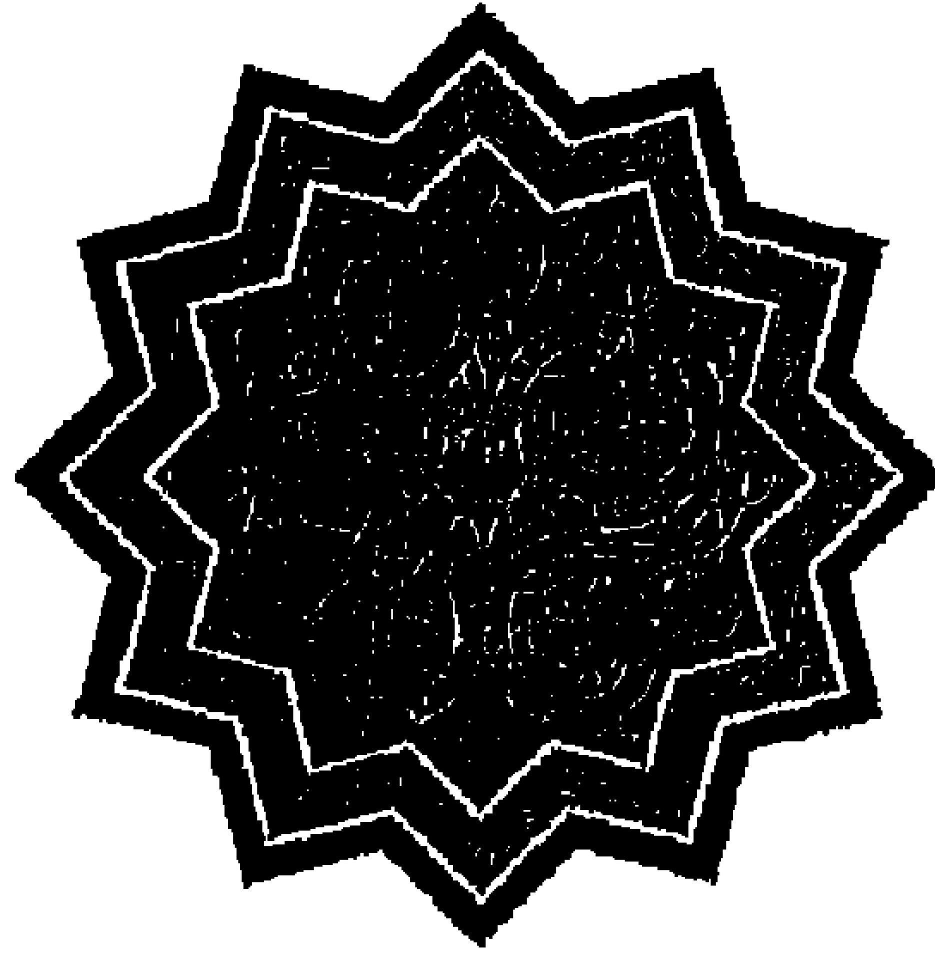
الحقيقة الثانية : كان الفريق فوزي على أتم ثقة من جهة ولاء الفريق صادق له ولجماعته، وقد كانت علاقته معهم ومع سامي شرف قوية ووثيقة منذ عهد عبدالناصر، ويبدو أن الفريق صادق قد سايرهم وتمشي معهم إلى الحد الذي اعتقد معه فوزي أنه يمكن الاعتماد عليه، وأنه أصبح ضالعا معه في كل خططه وتدبيراته، وقد اعترف صادق بنفسه بأنهم قد قربوه إليهم ولوحوا له بالمناصب، وكان لا يعلق كلما طعنوا في السادات أمامه، ولا يعارض كلما كشفوا أوراقهم،

ومخططاتهم لاقتلاعه، مما أقنعهم في النهاية بأنه قد غدا واحدا من جماعتهم، وليس أدل على ذلك من دليلين قاطعين .

أولهما : أن فوزي وجماعته في إحدى جلساتهم بمكتب الفريق فوزي، وفي لحظة من لحظات التجلي والانسجام كشفوا أمام صادق بلا أي تحفظ أو حذر عن نيتهم المبيته في التخلص من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ، وكان ذلك هو السبب الذي دعا صادق إلى أن يرسل سرا إلى هيكل تحذيرا قويا بأن يلتزم الحيطة والحذر، وقد حمل التحذير إليه الصحفي المعروف (عبده مباشر) الذي كان اتصاله بالفريق صادق لا يثير الشبهات بحكم تردده المعتاد على القيادة العامة باعتباره محررا عسكريا لجريدة الأهرام، وفكرة التخلص من هيكل واعتقاله بحكم صلاته الوثيقة بالسادات وقتئذ لم يبتكرها خيال الفريق صادق، بل كانت حقيقة واقعة سجلتها المحكمة في حيثياتها، في خلال الحديث الذي دار بين فوزي وشعراوي جمعة بشأن الاعتقالات التي من المنتظر القيام بها عقب نجاح الانقلاب العسكري ذكر فوزي في تلهف وتشوق بأن نفسه في هيكل. أما الدليل الثاني الذي يثبت مدى قوة الصلات التي كانت ظاهرة للعيان وقتئذ بين الفريق صادق وجماعة فوزي، فإن ذلك يمكن إدراكه مما كتبه هيكل في كتابه (خريف الغضب)، والذي يتضح منه أن السادات نفسه كان لديه الانطباع بأن الفريق صادق كان أقرب إلى مجموعة فوزي التي تناوئه منه إلى السادات، وكان هيكل أدرى الناس بالطبع بمشاعر السادات ووجهات نظره بحكم صلته الوثيقة به وقتئذ، وقد ذكر هيكل في كتابة أن السادات ظل تحت تأثير ذلك الانطباع حتى أكد له هيكل في اللحظات الحرجة مساء يوم ١٣ مايو بأن في إمكانه الاعتماد على الفريق صادق، وعند ذلك فقط أجرى السادات أول اتصال تليفوني به وهو الاتصال الذي عزز الثقة في نفس السادات من ناحية صادق، ودفعه إلى أن يطلب منه الحضور إلى منزله بالجيزة لأداء اليمين كوزير للحربية، وأعقب ذلك ترقيته إلى رتبة الفريق أول، وهذا الانطباع الذي ظل السادات تحت تأثيره تجاه الفريق صادق حتى اللحظات الأخيرة يوم ١٣ مايو ١٩٧١ يفسر لنا بوضوح السر في تغير معاملة الرئيس

لصادق عقب أن تولى رئاسة الجمهورية، فقد ذكر صادق أن السادات كان يتجنب الاتصال به، رغم أنه كان يتصل به يوميا في عهد عبد الناصر ليسأله عن أحواله وصحته وأحوال أسرته، ولقد تساءل فوزي في نهاية رده عن كيف يتسنى لوزير الحربية والقائد العام أن يدبر انقلابا مسلحا ثم يترك قيادته ومنصبه ويستقيل ؟

ولا يوجد رد على هذا التساؤل أشد إقناعا من ذلك التفسير الذي ورد في حيثيات المحكمة من أن فوزي عقب أن استدعى إلى مكتبه بعض كبار القادة الذين كان يظن أن ولاءهم له مضمون، وبعد أن فوجئ بعدم تجاوبهم معه في اتجاهه الانقلابي، أسقط في يده واتضح له أن إقحام القوات المسلحة في عمل انقلابي أمر غير مضمون العواقب، فغير مساره وانحاز إلى المخطط السياسي الانقلابي وقدم استقالته تضامنا مع شعراوي وباقي الشلة .



بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الحربية

رقم القيد ——————
التاريخ / / ١٩٧

ت لغ صادر

سـار ترتبط وتنظم وتخطط مع

١- مخ حربية
٢- فر ٦ مشاة
٣- ل ح ح ٣
٤- شرطة مدنية

لأغراض تأمين القاهرة - أي احتمالات

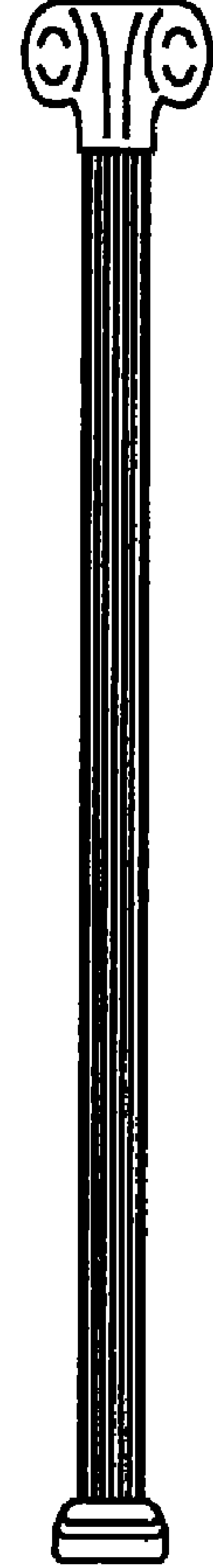
نظام الكود - أماكن التجمع - أرقام تل الخ

تصدر الأوامر (فوزي + شعراوي + سامي)

واجبات: (١) الإذاعة
(٢) مداخل القاهرة
(٣) حرس التليفزيون يعمل أحمد لأس البرلمان ٤/٥/٧١

صورة الأمر الصادر من الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة وإعدادها لإقتلاع رئيس الجمهورية

الفصل الخامس



أسرار مصرع
المشير عبدالحكيم عامر

كـان الجـو السياسـي والعسـكري خـلال عـام ١٩٦٦ في منطقـة الشـرق الأوسط ملبدا بالغيوم ، وكان التوتر يسود المنطقـة فقـد بلغـت الـدول العربيـة معلومات مؤكدة عـن صـفقات سلاح ضـخمة زودت بهـا الولايـات المتحـدة إسرائيل وبادرت بعض الدول العربية وخاصة سوريا والعـراق بإرسـال رسـائل إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تطلب منه عرض الأمر على مجلس الجامعة لمواجهة هذا التهديد الخطير الذي يعرض سـلامة الـبلاد العربيـة وأمنهـا وحيـاة شعوبها لأفدح الأخطار.

وكانت أحوال العالم العربي مضطربة ، ففي العراق قتـل الـرئيس العراقـي عبدالسلام عارف في حادثة سقوط طائرة هليكوبتر وتولى الرئاسة من بعده شـقيقه اللواء عبدالرحمن عارف ، ولم تكن لديه أية خـبرة سـابقة بـالأمور السياسـية وقـد زادت بواعث الشك والحذر لدى الرئيس الجديد إلى الحد الذي جعله يطلـب مـن الرئيس عبدالناصر إرسال قـوة مصـرية لتتـولى مهمـة حراسـته وحراسـة القصـر الجمهوري في بغداد ، وبالفعـل وصـلت قـوة مصـرية مـن ٣٥٠ ضـابطا وجنـديا لحراسة عبدالرحمن عـارف ، وفي الأردن سـاءت العلاقـات بـين منظمـة التحريـر الفلسطينية التي كان يرأسها وقتئذ أحمد الشقيري والحكومة الأردنية ، فقد عـارض الملك حسين خطط الشقيري لتدريب وحدات من المنظمـة في الأراضـي الأردنيـة تمهيدا للقيام بإغارات مسلحة على أهداف إسرائيلية وخاصة من الضفة الغربيـة ، وكان الملك يخشى من أن يؤدي ذلـك إلى قيـام إسـرائيل بإغـارات انتقاميـة علـى الأراضي الأردنية ، ونتيجة لموقف الملك حسين شن الشقيري حملـة شـعواء ضـده من إذاعة فلسطين بالقاهرة.

وفي سوريا التي توالت عليها الانقلابات العسكرية وقع انقلاب عسكري في فبراير ١٩٦٦ أطاح بالفريق أمـين الحـافظ العـدو اللـدود لعبـد الناصـر واختـير الدكتور نور الدين الأتاسي لرئاسـة الجمهوريـة والـدكتور يوسـف زعـين رئيسـاً للوزراء والدكتور إبراهيم ماخوس وزيراً للخارجية.

وفي ١٤ يوليو ١٩٦٦ اشتبكت الطائرات السورية مع الطائرات الإسرائيلية فوق مواقع تحويل نهر الأردن وأسفرت المعركة عن سقوط عدد من الطائرات السورية.

وفي ١٥ أغسطس وقعت الطائرات السورية في كمين إسرائيلي وأسفرت المعركة الجوية التي استمرت نصف ساعة عن سقوط إحدى عشرة طائرة سورية إلى جانب اشتباكات بريه على شاطئ بحيرة طبرية.

ونتيجة لتردي الوضع بين سوريا وإسرائيل بعث الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي برسالة إلى الرئيس عبدالناصر يخطره فيها بأن سوريا تتوقع هجوما جويا إسرائيليا على المشروعات السورية لتحويل نهر الأردن وأن القيادة السورية قررت ضرورة التوصل إلى تنسيق كامل مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ، وفي آخر أكتوبر ١٩٦٦ وصل إلى القاهرة وفد سوري برئاسة الدكتور يوسف زعين رئيس الوزراء وقتئذ وعضوية الدكتور إبراهيم ماخوس وزير الخارجية واللواء أحمد سويدان رئيس الأركان والعقيد عبدالكريم الجندي مدير العمليات ، وبدأت الاجتماعات الرسمية في ٢ نوفمبر بين الوفد السوري والوفد المصري الذي كان يتكون من الرئيس عبدالناصر والمشير عامر وزكريا محيي الدين وصدقي سليمان رئيس الوزراء ومحمود رياض وزير الخارجية ، وفي نهاية المحادثات في ٤ نوفمبر ١٩٦٦ تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية وتضمن الاتفاق نصاً بأن أي اعتداء على دولة منهما يعد عدوانا على الأخرى.

ولم يمض سوى تسعة أيام على توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا حتى وقعت سلسلة من الأحداث ، ففي يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت قوة مدرعة إسرائيلية تساندها المدفعية والطائرات بإغارة وحشية على قرية (السموع) في الضفة الغربية فدمرت أكثر من مائة منزل وقتلت عددا كبيرا من الجنود الأردنيين والأهالي.

وكرد فعل لهذه الإغارة الإسرائيلية قامت مظاهرات حاشدة في القدس ومدن الضفة الغربية الفلسطينية وتعرض الملك حسين وحكومته لهجوم عنيف لأنه تخلي عن الدفاع عن أراضي الضفة الغربية في الوقت الذي رفض فيه السماح لوحدات منظمة التحرير الفلسطينية بالدفاع عن أرض الوطن.

وقام الإعلام الأردني بالدفاع عن الحكومة الأردنية إزاء اتهامها بالتقصير في رد الاعتداءات الإسرائيلية ، فشن حملة شعواء ضد عبدالناصر متهما إياه بأنه يختبيء خلف قوات الطوارئ الدولية في سيناء وقطاع غزة ويتجنب القتال مع إسرائيل التي تتسلم إمدادات عسكرية كبيرة عن طريق خليج العقبة المفتوح أمام الملاحة الإسرائيلية.

ولم تسكت القاهرة على تلك الحملة الإعلامية الأردنية ضدها فقامت بحملة إعلامية عنيفة ضد الحكومة الأردنية شنتها إذاعة صوت العرب وإذاعة فلسطين بالقاهرة واشتركت دمشق في تلك الحملة الإعلامية وقام الرئيس السوري وقتئذ نور الدين الأتاسي بحث الشعب الأردني على الإطاحة بنظام الحكم الأردني باعتباره حجر عثرة في طريق تحرير فلسطين وكانت نتيجة هذه الحملات الشعواء أن سحبت الحكومة الأردنية سفيرها من القاهرة كما سحبت اعترافها بنظام حكم السلال في اليمن.

وخلال الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٦٦ قام المشير عامر على رأس وفد مصري بزيارة الباكستان بدعوة من رئيسها وقتئذ (أيوب خان) بهدف تحسين العلاقات بين البلدين ، وقد سجل صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وعضو الوفد المصري الذي كان يرأسه المشير في مذكراته واقعة مهمة حدثت خلال هذه الزيارة فقال ما يلي :

« في ليلة السفر ذهبت بصحبة المشير عامر إلى الرئيس عبدالناصر لتوديعه وللحديث معه في الخط العريض لمهمة الوفد وطلب عبدالناصر من المشير أثناء الحديث أن يرسل إليه برقية لاسلكية من الباكستان يقترح فيها على الرئيس سحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وشرم الشيخ ، وكان هدف

عبدالناصر من ذلك هو الرد على الحملة الشرسة التي كانت تشنها أجهزة الإعلام لبعض الدول العربية المعادية لمصر وقتئذ واتهام عبدالناصر بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية ، وكان الرئيس يأمل أن تنجح أجهزة مخابرات الغرب في التقاط البرقية وحل شفرتها ليسبب للدول الغربية الموالية لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة جواً من القلق والترقب.

وقبل أن تنتهي زيارتنا لباكستان عرض على المشير عامر نص البرقية التي طلب عبدالناصر إرسالها ، ولكنني بعد قراءتها نصحته بعدم إرسالها فالحيلة ساذجة ولا يمكن أن تنطلي على الولايات المتحدة ، كما أنها ستكون مدعاة للسخرية من الذين سوف يتلقونها في القاهرة لأنهم لن يجدوا داعيا لإرسال مثل هذه البرقية ، كما أنهم لا يعرفون الاتفاق الذي تم بين الرئيس والمشير.

ولكن المشير عامر لم يأخذ بنصيحتي مبرراً ذلك بأنه قد وعد الرئيس بإرسالها واستدعي الرائد سعد الجنيدي ضابط الإشارة الذي كان يرافق الوفد وأصدر له التعليمات بإرسال البرقية عن طريق شبكة اللاسلكي الموجودة بالسفارة المصرية والتابعة لوزارة الخارجية.

وكان نص البرقية كما يلي :

« من المشير إلى الرئيس - لقد استمعت أثناء وجودي هنا إلى عدد من الإذاعات العربية ووجدتهم يشهرون بنا دعائيا ويتهمون الجيش المصري بأنه يختبئ خلف قوات الطوارئ الدولية وأرى أن نبحث جدياً ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لا يتهمنا أحد بأننا لا نستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب ».

وبصرف النظر عن النقاش الذي دار عقب هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ لتحديد من هو صاحب فكرة سحب قوات الطوارئ الدولية فالواقع أن صياغة البرقية وإرسالها من الباكستان تدل على أنها برقية مصطنعة لا مبرر لإرسالها بهذه الطريقة خاصة أن ما تضمنته من معلومات كانت كلها معروفة لدى عبدالناصر

منذ زمن بعيد ، كما أن الإذاعات العربية التي استمع إليها المشير أثناء زيارته لباكستان تم التقاطها وتسجيلها بالطبع وعرضها على الرئيس في القاهرة ، ولم تكن هناك حاجة ملحة لسرعة إرسال هذه البرقية عن طريق اللاسلكي ، في حين أن المشير سيكون في القاهرة بعد بضعة أيام من إرسالها بعد انتهاء الزيارة ، وأخيرا فإن موضوع سحب قوات الطوارئ الدولية سبقت دراسته بتعليمات من عبدالناصر أثناء الاستعدادات التي جرت منذ عام ١٩٦٥ عند الإعداد لمؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء للرد على الدعاية المضادة لمصر بسبب وجود قوات الطوارئ الدولية في قطاع غزة وسيناء بدعوى أنها تعد حاجزا يمنع مصر من المشاركة في رد أي عدوان إسرائيلي مفاجئ ، ولذا فإن فكرة إرسال البرقية المذكورة كي تلتقطها المخابرات الغربية فكرة ساذجة ولم يكن لها أي مبرر منطقي.

حشد جميع السلطات في يد شمس بدران

كان اقتران نفوذ المشير عامر السياسي بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية مع نفوذه العسكري بصفته نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ما جعله يحوز قوة سياسية كبرى في الدولة لا تدانيها سوى قوة الرئيس عبدالناصر نفسه ، وهو ما جعل البعض يعتبره الرجل الأول مكرر، وما جعل المشير عامر يصرح لبعض خلصائه بأن عبدالناصر لو عرض عليه أن يتبادلا المناصب ليتولى كل منهما منصب الآخر لرفض هذه المبادلة دون تردد.

وكانت فترة السنوات الثلاث التي تلت إعلان التنظيمات السياسية الجديدة (من إبريل ١٩٦٤ حتى إبريل ١٩٦٧) تعد من أحلى وأهنأ الفترات التي مرت على المشير عامر منذ قيام الثورة ، فقد زالت أغلب المنغصات التي طالما أثارت أعصابه في الماضي إذ انهار الكابوس المزعج الذي كان يهدد قيادته للقوات المسلحة وهو مجلس الرئاسة الذي أنشأه عبدالناصر خصيصا لتقليص سلطاته وإبعاده عن قيادته العسكرية الكبرى ، كما منحته أقدميته كنائب أول للرئيس السبق في البروتوكول على جميع زملائه أعضاء مجلس الثورة القدامى بعد أن كان

أربعة منهم يسبقونه في الترتيب وهم زكريا محيي الدين والسادات وحسين الشافعي والبغدادي.

وفضلا عن ذلك انقشعت سحب الخلافات التي عكرت جو الصداقة بينه وبين صديق عمره عبدالناصر والتي حاول بعض الزملاء القدامى استغلالها خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر ١٩٦٢ للتخلص من نفوذه السياسي الكبير وسيطرته الكاملة على القوات المسلحة ، وهكذا عادت مظاهر الصداقة والود بين الرئيس وبينه إلى سيرتها الأولى من القوة والصفاء ، ولكن لم يكن في مقدرة المشير بالطبع أن يكشف حقيقة ما يضمره الرئيس نحوه أو أن يتأكد من أن ما يظهره تجاهه من مظاهر المحبة والود نابع بصدق من أعماق نفسه ، فإن ما في القلوب لا يعلمه إلا الله تعالى ، ولذا بادله ودا بود وإخلاصا بإخلاص هذا وقد أفرزت الصراعات المريرة على السلطة منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العديد من الفئات الانتهازية أو شلل المنتفعين بالثورة الذين كانوا يلتفون حول أصحاب القوة والنفوذ في مجلس الثورة ، وكان أخطر هذه الشلل بلا شك هي تلك الشلة التي نبتت في القوات المسلحة وأظهرت ولاءها للمشير عامر والتفت حول مدير مكتبه وقتئذ المقدم شمس بدران الذي سلم له المشير أهم سلطاته بحكم مشغولياته السياسية وحياته الخاصة التي انغمس فيهما انغماسا تاما تاركا المقدم شمس بدران يتحكم في مقادير القوات المسلحة ومستقبل ضباطها وجنودها دون رقيب أو حسيب.

وكانت السلطة الضخمة التي تركزت في يد شمس بدران منذ كان برتبة الرائد ما جعل الضباط يبدون له أفانين النفاق والتزلف بمن فيهم للأسف بعض كبار القادة من رتبتي اللواء والفريق ، مما أضاع وقتئذ في القوات المسلحة تقاليد الانضباط واحترام الأقدمية والرتب الأعلى ، وأدت هذه الأوضاع الشاذة إلى المزيد من التفاف شلل المنتفعين والانتهازيين حول شمس بدران وتنافسهم في إرضائه وفي إظهار مدى ولائهم له وللمشير عامر ، واستعدادهم للتمرد والانقلاب ضد عبدالناصر إذا ما حاول تقليص سلطات المشير أو إبعاده عن قيادته للقوات المسلحة وقد ظهر تأثير ذلك بوضوح خلال أزمتي سبتمبر ونوفمبر

١٩٦٢ اللتين قدم خلالهما المشير عامر استقالتيه واضطر عبدالناصر إلى استرضاء المشير في الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه.

وفي يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ وكان شمس بدران قد ترقى إلى رتبة العقيد أصدر عبدالناصر قرارا جمهوريا بتعيينه وزيرا للحربية في وزارة المهندس صدقي سليمان ، وقد استهدف من هذه الخطوة تصحيح الأوضاع المختلة في القوات المسلحة بتعديل وضع شمس بدران بالنسبة للقادة والضباط ، حتى يصبح تلقيهم الأوامر والتعليمات من شمس بدران وزير الحربية وليس من المقدم شمس مدير مكتب المشير بعد أن تعددت الشكوى من تدهور الانضباط وفقدان كبار القادة لمكانتهم وهيبتهم.

وكان المشير عامر إثر خروجه من أزمة نوفمبر ١٩٦٢ ظافرا وتعيينه نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة قد أراد أن يستحوذ على جميع السلطات والاختصاصات المتعلقة بالقوات المسلحة ، ولما كان وزير الحربية له بعض هذه السلطات والاختصاصات لذا صدر القرار الجمهوري رقم ١١٧ / ١٩٦٤ الذي نص على نقل جميع سلطات واختصاصات وزير الحربية إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان ذلك يشمل جميع المؤسسات والمصالح التابعة للقوات المسلحة ومكاتب المستشارين بالخارج والميزانية العامة وميزانية وشئون قطاع غزة الفلسطيني، وبذا تم انفصال القوات المسلحة تماما عن وزارة الحربية الأم وأصبح منصب وزير الحربية اسما على غير مسمى وغدا في واقع الأمر وزيراً بلا وزارة.

وعندما تولى شمس بدران وزارة الحربية تم تعديل الوضع على الفور ، فصدر القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ الذي نص على أن يتولى وزير الحربية معاونة نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في ممارسة اختصاصه وسلطاته ، وأن يكون مسئولا أمامه عما يفوضه فيه من شئون القوات المسلحة من الناحيتين العسكرية والإدارية.

وبهذا القرار أصبح وزير الحربية غير مسئول سواء أمام رئيس الجمهورية

أو أمام مجلس الأمة (مجلس الشعب حاليا) إذ أصبح مسئولا فقط أمام نائب القائد الأعلى.

ولم يكتف المشير عامر بما ورد في ذلك القرار من تضخيم لسلطات شمس بدران ونفوذه ، فقام بتسليم كل ما كان يستحوذ عليه – أي المشير – من سلطات واختصاصات (فيما عدا التدريب والعمليات) إلى شمس بدران بقرار واحد فقط هو (قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧ لعام ١٩٦٦ في شأن تحديد اختصاصات ومسئوليات السيد شمس بدران وزير الحربية في نطاق القوات المسلحة) ويلاحظ أن هذا القرار الذي صدر قبل عدة شهور من حرب يونيو ١٩٦٧ لم يكن قرارا دستوريا ذلك لأن تحديد اختصاصات أي وزير من الوزراء ينبغي أن يصدر به قرار جمهوري وموقع عليه من رئيس الجمهورية وليس من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، كما أن القرار لفرط العجب صادر لشمس بدران بصفته الشخصية ، أي لا تسري هذه الاختصاصات على أي وزير حربية يأتي من بعده لذا فإن السؤال الذي ينبغي أن نبحث عن إجابته هو هل كان في الإمكان وقتئذ صدور مثل ذلك القرار المخالف للدستور ثم تنفيذه طوال هذه المدة دون أن يعلم رئيس الجمهورية عنه شيئا ؟ هناك في الواقع احتمالان إما أن الرئيس كان في عزلة تامة عما يحدث داخل القوات المسلحة ولا يدري عن أمورها شيئا وهذا ما نستبعده بالنسبة لعبدالناصر ، أو أنه كان يعلم ولكنه فضل عدم التدخل خشية أن تحدث أزمة جديدة لا تحمد عقباها بينه وبين المشير وهذا في اعتقادي هو الأقرب إلى الصواب.

هذا وقد تم بموجب القرار رقم ٣٦٧ المذكور أن تتبع وزير الحربية أهم وأخطر أجهزة القوات المسلحة التي لها علاقة مباشرة بالقادة والضباط وهي إدارات كاتم أسرار حربية (إدارة شئون الضباط حاليا) والقضاء العسكري والمخابرات الحربية والشئون العامة والتوجيه المعنوي ، كما اختص وزير الحربية بكافة الشئون المالية والإدارية والخدمات الطبية والعلاجية ، ومن الطريف أنه عادت بموجب ذلك القرار إلى وزير الحربية جميع السلطات والاختصاصات

بالنسبة للأجهزة والمؤسسات والمصالح التي سبق أن سلبت من اختصاصه منذ حوالي عامين بموجب القانون ١١٧ / ١٩٦٤ والتي نقلت وقتئذ إلى اختصاص نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبذا عاد للأذهان موضوع مصلحة السجون قبل الثورة والتي كانت حائرة بين الوزارات إذ كانت تنتقل مع الفريق محمد حيدر باشا القائد العام الأسبق للقوات المسلحة أينما ذهب مما كان موضع تندر الناس في ذلك الوقت.

وهكذا أصبحت في يد شمس بدران بصفته الشخصية كل وسائل السيطرة على قادة وضابط القوات المسلحة دون رقيب أو حسيب.

مأساة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة

كان المجالان الوحيدان اللذان خلت اختصاصات شمس بدران وزير الحربية منهما هما التدريب والعمليات الحربية كما ذكرنا ، ولم يكن الوزير شمس – كما كان يطلق عليه أعوانه ومريدوه – يعبأ أو يهتم بهذين المجالين وشاركه في ذلك ضباط المجموعة الملتفة حوله ، فإن شمس بدران نفسه لم يحصل على أية ثقافة عامة أو علم عسكري منذ أن تخرج في الكلية الحربية في صيف عام ١٩٤٨ سوى فرقة قادة فصائل في مدرسة المشاة لا تؤهله إلا لقيادة فصيلة مشاة تتكون من ثلاثين جنديا ، ولذا كان من سخرية القدر أن يتولى الوزير شمس شئون قوات مصر المسلحة التي كانت تقرب وقتئذ من نصف مليون من ضباط وجنود القوات العاملة والاحتياطية.

وعلى الرغم من تكالب شلل الانتهازين والمنتفعين والمنافقين على إحراز المغانم واجتناء المكاسب وتنافسهم في إظهار الخضوع والولاء للقيادة العسكرية كوسيلة لتقلد المناصب القيادية الرئيسية في القوات المسلحة فإن أفرادها لم يحاولوا تنمية معلوماتهم العسكرية التي توقفت بعد بضع سنوات من قيام الثورة ، أو أن يعملوا على رفع مستواهم العلمي وقدراتهم القيادية عن طريق حضور الفرق التعليمية الراقية أو البعثات التي أرسلت للخارج للتزود بما كان ينقصهم من علم

عسكري وثقافة عامة خاصة بعد التطورات الضخمة التي حدثت في تنظيم وتسليح القوات المسلحة وتحولها من النظام الغربي في علم التكتيك الحربي واستخدام الأسلحة والمعدات إلى النظام الشرقي بعد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥ ، وكذلك أصبح التحرر من قيود الانضباط والابتعاد عن مشاق التدريب والمناورات والجهالة بالعلم العسكري الحديث علامة بارزة تتميز بها هذه الشلل التي كرست جهودها للولاء للأشخاص وليس للوطن.

وفي صيف عام ١٩٦٦ أصدرت القيادة العسكرية التي كان على قمتها المشير عامر ومدير مكتبه وقتئذ شمس بدران حركة تنقلات وتعيينات ضخمة تضمنت نقل عدد كبير من كبار القادة والضباط من المناصب التي كانوا يتولونها على رأس التشكيلات والوحدات ليحل محلهم في مناصبهم لاعتبارات الأمن قادة وضباط آخرون لا مؤهل لمعظمهم سوي أنهم من أهل الثقة والولاء بصرف النظر عن كفاءتهم العسكرية أو مؤهلاتهم القيادية وفي أواخر شهر مايو ١٩٦٧ وعندما تحرج الموقف العسكري على الجبهة مع إسرائيل بعد إتمام الحشد المصري في سيناء وسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وأصبح نشوب القتال متوقعا بين يوم وآخر انتاب المشير عامر والوزير شمس القلق ، فقد كانا على يقين من أن معظم من تعينوا من أهل الثقة والولاء في وقت السلم لا يصلحون بتاتا لتولي قيادة تشكيلاتهم ووحداتهم الميدانية أثناء المعركة ، وسوف ينكشف فور نشوب القتال جهلهم وغباؤهم واهتزاز أعصابهم ويفتضح ما خفى من أمرهم، وأن الموقف بات يستلزم مراعاة عامل الكفاءة والشجاعة وحدهما عند اختيار القادة الذين سوف يخوضون غمار المعركة المنتظرة ، ولكن الأوان في الواقع كان قد فات لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة.

وفي محاولة يائسة لتصحيح الأمور قبل وقوع الكارثة أصدرت القيادة العسكرية قبل أيام من نشوب الحرب قراراً كان يقضي بتغيير اثني عشر قائدا من قادة الفرق ورؤساء الأركان.

ولم يكن في إمكان القيادة بالطبع أن تشمل حركة التغيير أكثر من هذا العدد

خشية انهيار الهيكل العام للقيادات ، ولذا ظل بعض أهل الثقة برغم جهالتهم وضعف قدراتهم العلمية والميدانية محتفظين بمناصبهم القيادية الخطيرة سواء في القيادات بالقاهرة أو في قيادات الجيش الميداني في سيناء بسبب ضيق الوقت وفوات الأوان فقد بلغت الأزمة ذروتها وباتت الحرب على الأبواب.

ومما يؤسف له أن أغلب القادة الجدد لم يتمكنوا من تسلم مهام قياداتهم ـ كما ورد في مذكرات الفريق أول محمد فوزي ـ إلا يوم ٤ يونيو أي قبل نشوب الحرب بيوم واحد مما كان يعني أن التشكيلات الميدانية البرية تم إعدادها للقتال وتدريبها على أيدي أولئك القادة الجهلاء من أهل الثقة ، ثم دخلت هذه التشكيلات المعركة في اليوم التالي بقيادة قادة آخرين لا يعرفون من أمور ضباطهم وجنودهم شيئا ، ولم يكن لهم برغم كفاءتهم دراية بالخطط الموضوعة والأهداف المطلوب تحقيقها ، وليس لهم خبرة سابقة بالأرض التي سيقاتلون عليها ، كما أن القوات التي قاتلت تحت قياداتهم لم يكن لديها أي وقت للتعرف على قادتها الجدد مع أن أساس النجاح في القيادة هو أن يكون بين الجنود وقادتهم رباط وثيق وثقة متبادلة ليمكنهم خوض المعارك بنجاح وإحراز النصر.

وهكذا جنى نظام تقريب أهل الثقة والنفاق والولاء الكاذب واستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة والرأي الشجاع على مصر والقوات المسلحة جناية شنعاء ، وكان بلا شك أحد العوامل الرئيسية في وقوع هزيمة ٥ يونيو النكراء.

ولعل ما جرى خلال إحدى جلسات محكمة الثورة وكان ذلك يوم ٢٤ فبراير ١٩٦٧ أثناء محاكمة أعوان المشير عامر في قضية التآمر على نظام الحكم فيه الدلالة الكافية على ما ذكرناه من تفضيل أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة ، فقد وجه حسين الشافعي رئيس المحكمة الأسئلة التالية للمتهم الأول شمس بدران وكانت ردوده عليها كما يلي :

الشافعي : إنت بتقول فيه ثلاثة عناصر لتأمين البلد .. سياسة البلد، والعدالة بين الضباط، ومعاملتهم معاملة إنسانية.

شمس : العدالة أولاً إن كل واحد يأخذ حقه ويأخذ دوره في الجيش وإن عنصر الكفاءة يكون أساس الترقية في التشكيلات.

الشافعي : يعني جميع القيادات كان يتوفر فيها هذا العنصر.

شمس : أيوه طبعا.

الشافعي : واحد زي اللواء عثمان نصار في تصورك يصلح لقيادة فرقة.

شمس : والله متحرجنيش وأنا مكنتش حر في تعيين القيادات.

شلل القيادة العامة بعد ضربة الطيران الإسرائيلية

عقب ضربة الطيران الإسرائيلية صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ التي ألحقت بالقوات الجوية المصرية أفدح الخسائر كان الموقف في مكتب المشير عامر بالقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر يدعو للتشاؤم ، فقد اهتزت أعصاب المشير عامر عقب هذه الكارثة التي جعلت التشكيلات والوحدات البرية المصرية المنتشرة في أرجاء سيناء مكشوفة تماماً أمام الطيران الإسرائيلي.

وفي أثناء الضربة الجوية الإسرائيلية وما بعدها توالت اتصالات الفريق أول صدقي محمود قائد الطيران المصري التليفونية بالمشير بطريقة دلت على أن أعصابه قد انهارت بعد فقده لمعظم طائراته ، إذ كان يبكي في التليفون واتضح أنه كان يهدف من اتصالاته المستمرة تبرير الكارثة التي حلت بالطيران المصري بإقناع المشير بأن عدد الطائرات المغيرة على المطارات المصرية تبلغ ألف طائرة نظراً لأن طائرات أمريكية وبريطانية اشتركت مع الطائرات الإسرائيلية في غاراتها ، وأن إسرائيل لا تملك طائرات ذات مدى بعيد بحيث يمكن لطائراتها الوصول إلى مطار الأقصر كما جرى ، واتصل المشير تليفونيا بالرئيس عبدالناصر وأخبره أن عدد الطائرات المغيرة على مطاراتنا أكثر مما يملك العدو وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر وطلب منه أن يبحث عن حل سياسي وأن يصدر بيانًا يتهم فيه أمريكا بالمشاركة في العدوان ، ولم يستجب عبدالناصر لمطلب المشير وطالبه أن

يثبت له تدخل الطائرات الأمريكية إذا ما أحضر له جناح طائرة واحد عليها العلامات الأمريكية ، واتضح أن كل ما ذكره الفريق صدقي محمود للمشير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ولم يتبع المشير عامر للأسف أثناء إدارته للحرب الأساليب السليمة للقيادة وإجراءات المعركة الصحيحة بأن تكون اتصالاته المباشرة مقتصرة على الفريق أول عبدالمحسن مرتجى قائد الجبهة أو الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني وأن يترك لهذين القائدين مسئولية مواجهة الموقف وإدارة المعركة ضد العدو ، وأن تكون توجيهاته وأوامره الصادرة لهما منبثقة عن تقديرات الموقف التي تجريها هيئة العمليات الحربية الموجودة بغرفة العمليات المجاورة لمكتبه وكان يرأسها وقتئذ الفريق أنور القاضي ، فقد اتضح أن المشير عامر قام باتصالات مباشرة عديدة مع قادة وضباط بعض الوحدات الفرعية دون إخطار قياداتها الأعلى ، ولم يفكر في الاتصال أو التشاور كما كان الواجب مع الفريق أول مرتجى قائد الجبهة أو الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات أو الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان.

وكان عبدالناصر قد حضر إلى مقر القيادة بعد ظهر يوم الاثنين ٥ يونيو وعندما التقى مع عبدالحكيم عامر في مكتبه أخبره عبدالحكيم بأن الدفاع الجوي أسقط طائرة أمريكية في ترعة الإسماعيلية ولكن عبدالناصر أكد له أنه تبين أنها إسرائيلية وليست أمريكية ، وطلب منه الاتصال بالمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ ليتأكد منه بنفسه عن صحة الخبر ، واتصل المشير بالفعل مع مشهور الذي أكد له أنها طائرة إسرائيلية وحاول عبدالناصر عدة مرات أن يستفسر من المشير عامر عن خسائرنا في الطائرات وعن حقيقة الموقف على جبهة القتال ، ولكن المشير كان يتهرب من الإجابة بأن يشغل نفسه في الرد على المكالمات التليفونية ، وأخيرا طلب منه الرئيس أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة ولكن دون فائدة ، فقد كان مستمرا في الانهماك في الرد على التليفونات ، وكأن القائد العام ليس لديه مساعدين أو سكرتارية للقيام بهذه الأعمال البسيطة.

وقد شكا عبدالناصر فيما بعد إلى صديقه ثروت عكاشة وزير الثقافة الأسبق عن سوء المعاملة التي تلقاها يوم ٥ يونيو حينما زار لأول مرة بعد نشوب الحرب مركز القيادة العامة فقال :

« أحب أن أشهدك على أنني قد عوملت أسوأ معاملة من عبدالحكيم وشمس بدران منذ صباح ٥ يونيو ، فبمجرد وصولي إلى القيادة العامة لأتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقي لي بالا أو يعني حتى بالرد عليّ فإذا ما تساءلت عن أمر من الأمور حملق فيَّ عبدالحكيم مأخوذا دون إجابة ، ومما أثار دهشتي أني رأيت المشير يتصل تليفونيا بالعريش يحاول تحريك أحد الألوية ، فتساءلت أين قادة الفرق الخمس وأين قائد الجبهة وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقيادة الجبهة دون إذنها ، حاولت مناقشته لكنه كان متوترا للغاية فلم يرد عليّ في حين كان شمس بدران واقفا فاغرا فاه كالمذهول ، لقد كان الشلل الفكري مسيطرا على جهاز القيادة بأسره. وبعد قليل انبرى المشير يقول : لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة فقلت له : غير معقول فقال : الأمريكان يحاربونا قلت : غير معقول قال : لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكان في القتال قلت : أعطني الدليل وهنا ثار المشير ثورة عنيفة ».

من الذي أصدر أمر الانسحاب المشئوم من سيناء ؟

دون عبداللطيف البغدادي في الجزء الثاني من مذكراته مشاهداته عند زيارته لمكتب المشير عامر أثناء الحرب التي لم تستمر بين مصر وإسرائيل سوى أربعة أيام وكان برفقته زميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم.

وتبدو أهمية أقوال البغدادي في أنه حسم الخلاف الذي جرى بعد الحرب بشأن من الذي اتخذ قرار الانسحاب لكل القوات من سيناء بعد ظهر يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ ، فقد قال في الصفحات من ٢٨٨ إلى ٢٩١ في الجزء الثاني من مذكراته ما يلي :

« عدنا في المساء (يوم ٦ يونيو) ووجدنا زكريا محيي الدين هنا ك، في مكتب المشير وسألته عن الموقف وأخبار المعركة ففاجأني بقوله : (قررنا الانسحاب العام وأن تنسحب قواتنا إلى غرب قناة السويس) ولم أصدق ما أسمع وسألته عن السبب في هذا القرار الخطير فقال : (إن الطائرات تصطاد مدرعاتنا وهي في الصحراء مكشوفة لها ولابد أن تنسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها) فقلت دون أن أدري : دي فضحية ده عار ، فرد عليَّ بقوله : (المسألة ليست مسألة كرامة ولا شهامة إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا والعدو دمر لنا فرقتين) ثم سألته عن رأي جمال عبدالناصر في هذا الانسحاب فقال : (هو الذي أخذ القرار لينقذ أولادنا) وأخذت أردد كلمة العار وكلمة فضيحة فقال : هذا شيء انتهى وأصبح جزءا من التاريخ ».

وقد روى الفريق أول محمد فوزي في مذكراته كيف أصدر المشير عامر قرار الانسحاب قائلا : « طلبني المشير بعد ظهر يوم ٦/٦/ ١٩٦٧ قائلا لي : (عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس ثم أضاف .. أمامك ٢٠ دقيقة فقط) وفوجئت بهذا الطلب إذ إنه أول أمر يصدر لي شخصيا من المشير الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة ، بالإضافة إلى أن الموقف لا يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر ، فقد كانت القوات البرية في سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاه متماسكة حتى ذلك الوقت ، ولم يكن هناك ما يستدعي إطلاقا التفكير في انسحابها وأسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق أنور القاضي رئيس الهيئة واللواء ممدوح تهامي مساعد رئيس الهيئة وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة انسحاب القوات ، وانتهى الأمر بوضع خطوط عامة وإطار واسع لتحقيق الفكرة ودوّنها التهامي في ورقة وتوجهنا نحن الثلاثة إلى المشير وكان منتظرا خارج مكتبه واضعا إحدى ساقيه على كرسي المكتب ومرتكزا بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي ، وقرأ التهامي الورقة ووصل إلى أن الانسحاب يتم في أربعة أيام وثلاث ليال، ففوجئنا بصوت المشير يرتفع موجهاً الحديث إليَّ: يا فوزي .. أنا أعطيت أمر

الانسحاب خلاص) ثم دخل غرفة نومه التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية بعد أن ازداد وجهه احمرارًا أثناء توجيه الحديث بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير ».

ومما يدعو للعجب أن أمر الانسحاب لم يصل إلى القائد الذي كان المفترض أن يكون أول من يتلقاه وهو الفريق أول عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة كي يصدر تعليماته إلى التشكيلات التابعة له بالنظام الذي سوف تتم به عملية الانسحاب، إذ إن الانسحاب هو مرحلة رئيسية من مراحل الحرب مثله مثل التقدم والدفاع والهجوم وله عناصره وإجراءاته التي تدرس في الكليات والمعاهد العسكرية التي ينبغي اتباعها بدقة حتى لا تتحول عملية الانسحاب إلى حالة عارمة من الفوضى والذعر والارتباك ، وهو الأمر الذي جري للأسف لقواتنا أثناء انسحابها من مواقعها في سيناء إلى غرب القناة ، ومن العجيب أن الفريق أول مرتجى قائد الجبهة لم يعلم بأن أمراً بالانسحاب العام قد صدر لقواته إلا عن طريق قائد الشرطة العسكرية قبيل فجر يوم ٧ يونيو ، فقد أبدى لمرتجى دهشته لبقائه هو وأفراد مركز قيادته في مكانهم بينما كل القوات إما قد وصلت إلى غرب القناة أو في طريقها للوصول إليه.

وكان أمر الانسحاب الذي لم يسبق له مثيل في غرابته والذي أصدره المشير عامر يقضي بانسحاب جميع القوات في ليلة واحدة (ليلة ٧/٦ يونيو) تاركة أسلحتها ومعداتها الثقيلة ولا يحمل أفرادها سوى أسلحتهم الخفيفة مع مراعاة أن يكون التحرك في مجموعات صغيرة متفرقة.

ومن المؤسف أن الفريق صلاح الدين محسن قائد الجيش الميداني الذي أبلغه المشير بنفسه شفويا أمر الانسحاب أغفل إخطار رئيسه قائد الجبهة بذلك الأمر ، كما نسى ما تعلمه في كلية القادة والأركان عن الطريقة الصحيحة لإجراء عملية الانسحاب وضرورة إصدار أمر عمليات للتشكيلات يتضمن تنظيم هذه العمليات الصعبة المعقدة وترك قواته تهرول في فوضى وارتجال دون أي نظام أو ترتيبات إلى غرب القناة وتحت رحمة طيران العدو عندما طلع النهار مما أصابها بخسائر فادحة.

وقد وصف البغدادي الذي أتيحت له الفرصة هو وزميلاه لمشاهدة كيف كانت تدار الحرب من مكتب القائد العام مقدرة وزير الحربية شمس بدران ، فقال بأسلوب ساخر وحقا أن شر البلية ما يضحك :

« وكنت دائم القول لحسن إبراهيم وكمال حسين تصوروا أن (شمس) هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند إسرائيل .. كنت أذكر هذا كلما ذهبنا إلى مكتب عبدالحكيم وكان شمس طوال أيام المعركة موجودا مع عبدالحكيم بالمكتب وينام معه في سرير واحد في الغرفة الملحقة بمكتبه ، وكان واضحا جهله بإدارة العمليات ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه ولذا لم يكن يعمل شيئا طوال هذه الأزمة إلا تقديم بعض الأوراق لعبدالحكيم الواردة إلى مكتبه ، هذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية)) .

وقد كان لقرار انسحاب القوات إلى غرب القناة الذي اتخذ بعد ظهر يوم ٦ يونيو والذي كان يعني تسليم سيناء لإسرائيل دون قتال رد فعل عنيف في نفوس البغدادي وزميليه كمال حسين وحسن إبراهيم عندما أخطرهم به زكريا محيي الدين وهم في مكتب المشير عامر بدعوى (إنقاذ أولادنا) كما قال لهم مما جعلهم يرددون بصوت عال ياللفضيحة وياللعار وقد سجل البغدادي مشاعرهم في هذه اللحظات الكئيبة في الصفحة ٢٩٠ من الجزء الثاني من مذكراته تحت عنوان (تحطيم الآلهة) فقال :

« إننا نشعر وكأننا في حلم كابوس رهيب هل يدمر سلاحنا الجوي في يوم وتدمر قواتنا الأرضية في يوم واحد آخر .. هل هذه القوة الضخمة لا تصمد أكثر من ٣٦ ساعة؟.

وأخذنا نعود بذاكرتنا إلى التصرفات في الجيش وأسلوب الحكم وهذه هي نهاية كل نظام مثل هذا النظام ومقامرة جمال عبدالناصر بمستقبل أمة بأكملها في سبيل مجده الشخصي ، وهو كان قد قدر أنه سيحقق نصرا يرفعه إلى السماء دون

أن يخسر شيئا فجاءت النهاية نهاية نظامه وخزي وعار على الأمة ربما يكون خيراً من يدري ، ربما أراد الله إنقاذ هذه الأمة من استعباد جمال لها ومن تأليههم له واستمرار هذه الصورة كان سيؤدي بها إلى أسوأ مصير ، فربما أراد الله بهذه الأمة أن تصحو من غفوتها وتحطم الآلهة وتصحو لنفسها وأن لا تدع شخصا آخر يسيطر عليها كما سيطر جمال.

وقدرنا هذا المساء أن جمال وعبدالحكيم لابد أن ينتحرا بعد هذا الذي جرى وليس أمامهما مفر من ذلك ».

لقاء منفرد بين عبدالناصر وعامر

كان أمرا متوقعا أن تحدث مواجهة ساخنة بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر عقب الكارثة الرهيبة التي وقعت في ٥ يونيو ١٩٦٧ والتي أدت إلى تدمير السلاح الجوي المصري في بضع ساعات وإلى انسحاب القوات المصرية من سيناء في حالة عارمة من الفوضى والارتباك تاركة كل أسلحتها الثقيلة ومعداتها التي سدد الشعب أثمانها بدمائه وعرقه غنيمة ثمينة لإسرائيل ، وإلى وصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس وانفتاح الطريق أمامها إلى القاهرة.

وعقب الزيارة التي قام بها عبدالناصر للقيادة العامة يوم ٥ يونيو وما قوبل به هناك من سوء معاملة من المشير عامر وشمس بدران كما صرح بعد ذلك لخلصائه ، وبعد ما لاحظه من اهتزاز أعصاب المشير عامر إثر ضربة الطيران الإسرائيلية وما أضحى عليه من توتر وعجز عن القيادة تعمد عبدالناصر عدم الحضور مرة أخرى إلى القيادة العامة وترك المشير عامر يتصرف وحده في مواجهة الموقف الميئوس منه ، وقبع بعيدا في منزله بمنشية البكري كي يجري اتصالاته السياسية عن طريق الهاتف بالعالم الخارجي وليطلب من أصدقائه من رؤساء الدول نجدة مصر عسكريا بإمدادها بما يمكنهم إرساله من الطائرات ، وسياسيا بمساندتها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وإزاء تدهور الموقف العسكري تدهوراً خطيراً اتصل الرئيس عبدالناصر

بعد ظهر الثامن من يونيو ١٩٦٧ بوزير الخارجية محمود رياض وطلب إليه الاتصال بالسفير (عوض القوني) مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة ليبلغه أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توافق على وقف إطلاق النار بدون أي شروط (أي بعدم ربط هذه الموافقة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها الأولى قبل نشوب القتال؛ كما جرى العرف في جميع الحالات المماثلة).

وفي مساء اليوم ذاته اتصل شمس بدران وزير الحربية بالرئيس عبدالناصر يناشده سرعة الحضور إلى مقر القيادة العامة لأن المشير عامر مصمم على الانتحار.

وفي ذلك الوقت كان البغدادي وزميلاه كمال الدين حسين وحسن إبراهيم أعضاء مجلس الثورة موجودين في مكتب المشير عامر ، وقد وصف البغدادي في الصفحة ٢٩٥ من الجزء الثاني من مذكراته حضور الرئيس إلى مكتب المشير فقال:

« وفي أثناء انتظارنا حضر جمال عبدالناصر ودخل الحجرة ومن خلفه محمود الجبار دخل عبدالناصر يبتسم والجيار فاغرا فاه بالابتسامة فدهشت وتساءلت بيني وبين نفسي هل يمكن لإنسان في مثل مسئوليته أن يبتسم في مثل هذه الظروف يبتسم على ضياع مستقبل وشرف أمة بأكملها وهو المسئول الأول عن هذا ، ولم أصدق ما أراه بعيني وجلسنا دون أن نتكلم وكل منا يهمس في أذن الآخر لابد أن ينتحر جمال أو يستقيل فورا على الأقل وأن ينتحر عبدالحكيم ».

وانصرف إثر ذلك البغدادي وزميلاه من مبنى القيادة بعد أن أصابهم اليأس نتيجة لسماعهم العبارة التي قالها عبدالناصر :

« نناقش إيه ما الجيش راح ».

وكان المشهد الذي وجده عبدالناصر في مكتب المشير عامر أشبه بمشهد كابوس مروع ، ولذا قال لعبدالحكيم عامر أول ما التقى معه :

« إن أي نظام يعجز عن حماية حدود وطنه يفقد شرعيته وأنه مهما كانت أحزاننا الآن فإن علينا أن نعرف أن دورنا قد انتهى نهاية مأساوية ».

ودار حديث محموم اشترك فيه الرئيس والمشير وشمس بدران وزكريا محيي الدين بشأن المقاومة الشعبية وتوزيع السلاح على الشعب لكي يقاوم ، وانتهى الحوار بطلب الرئيس من زكريا محيي الدين بأن تقوم المقاومة الشعبية بتدعيم الموقف في بور فؤاد بأي ثمن.

والتفت الرئيس إلى المشير وطلب إليه أن يصحبه إلى الغرفة الملحقة بمكتبه لكي يتحدثا معا بصراحة وحرية للمرة الأخيرة ، وقد سجل محمد حسنين هيكل في الصفحة ٨٣٦ من كتابه (الانفجار) ما دار في هذا الاجتماع فقال :

« في هذا اللقاء المنفرد المتوتر قال الرئيس للمشير إنه أصبح مقتنعا بضرورة اعتزاله الحياة العامة فقد انتهى دوره وانتهت في رأيه ثورة ٢٣ يوليو ، ثم استدرك بملاحظة وهي مشاعر القوات العائدة من سيناء بعد توقف القتال واحتمال وقوع مشاكل بينها وبين جماهير الشعب وأنه سوف يقدم استقالته للأمة وسوف يقترح أن يكون شمس بدران رئيسا مؤقتا للجمهورية ريثما يمكن ترتيب الأمور ، وكان ظنه أن وجود شمس بدران على رأس الدولة وهو وزير الحربية قد يكون عاملا قادرا على تفادي احتمال الصدام بين الجيش والجماهير وبدا عبدالحكيم عامر موافقا على هذا الاقتراح».

عبدالناصر كلف حسنين هيكل بصياغة خطاب التنحي

في مساء يوم الجمعة ٩ يونيو فاجأ عبدالناصر الشعب المصري والأمة العربية بخطاب التنحي عن رئاسة الجمهورية الذي ألقاه من قصر القبة ، وكان عبدالناصر قد اتصل هاتفيا بمحمد حسنين هيكل في مكتبه بالأهرام مساء اليوم السابق وطلب منه أن يعد له خطاب التنحي الذي اعتزم أن يلقيه على الأمة مساء اليوم التالي (٩ يونيو) ، وأنبأه خلال المحادثة الهاتفية ببعض ما جرى منذ قليل في مكتب المشير عامر ابتداء من اعتزامه الانتحار إلى الاتفاق على اختيار شمس بدران رئيسا مؤقتا للجمهورية.

وأمضى هيكل الليل بطوله في إعداد الخطاب وفي الساعة السادسة والنصف صباح يوم ٩ يونيو توجه إلى بيت الرئيس بمنشية البكري ومعه مشروع الخطاب الذي كان يتضمن إعلان استقالته للأمة.

وخلال الاجتماع الذي جرى بينه وبين الرئيس في مكتبه استطاع هيكل إقناع الرئيس بخطأ فكرة تعيين شمس بدران رئيسا للجمهورية فهو أحد المسئولين الكبار عن الهزيمة بصفته وزيرا للحربية ، كما أن المجموعة العسكرية التي ينتمي إليها والملتفة حول المشير عامر لم يعد لها أي رصيد من ثقة الشعب ، وإزاء ذلك عدل الرئيس عن تعيين شمس بدران ووجد أن زكريا محيي الدين هو أفضل من يخلفه من زملائه في رئاسة الجمهورية.

وعقب أن قرأ هيكل نص الخطاب الذي أعده على عبدالناصر الذي أدخل عليه بعض التعديلات الطفيفة توجه على قدميه عبر الشارع إلى مكتب سامي شرف ومعه مشروع الخطاب حيث تم طبعه على الآلة الكاتبة.

وفي الساعة السابعة مساء يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ خلت الميادين والشوارع من المارة ، فقد جلس أفراد الشعب المصري كلهم أمام شاشات التليفزيون وأجهزة الراديو للاستماع إلى خطاب الرئيس وشاركهم في ذلك عشرات الملايين من أبناء الأمة العربية في كل مكان من الخليج إلى المحيط.

ولاشك في أن خطاب التنحي قد تمت صياغته ببراعة فائقة تدل على خبرة عبدالناصر وهيكل الطويلة بسيكولوجية الشعب المصري ومعرفتهما الحقة بفن التعامل مع الجماهير ، وكان الخطاب في واقع الأمر عبارة عن وسيلة عاطفية مؤثرة لاستجداء الثقة واستدرار عطف الجماهير.

ولم يكن تكليف عبدالناصر لصديقه وأخيه زكريا محيي الدين في خطاب التنحي لتولي منصب رئيس الجمهورية دعوة حقيقية لكي يتولي زكريا مقاليد السلطة خلفا له بقدر ما كان دعوة للجماهير للتمسك بعبدالناصر ، ففضلا عن أنه أغفل ذكر أية تزكية لماضي وكفاءة زكريا وما يتمتع به من خبرة سياسية وإدارية

وعن الأمل المعقود عليه لإنقاذ مصر من المحنة الخطيرة التي تواجهها ، صور الخطاب حرب يونيو في صورة حرب السويس عام ١٩٥٦ لإثارة العواطف وشحن إرادة التحدي بالتحدث عن تواطؤ استعماري لاقبل للبلاد به يتمثل في تدخل أمريكي وبريطاني إلى جانب العدو الإسرائيلي.

ولم يكتف عبدالناصر بذلك بل تحدث عن إنجازات الثورة وأشاد بقدرات مصر وقدرات الأمة العربية لرد العدوان وهزيمته في جولة أخرى ، أي أنه عرض أمام الجماهير التي مزقها اليأس فكرة برنامج العمل في المستقبل لدحر إسرائيل مما يوحي للناس بضرورة استمراره لتنفيذ هذا البرنامج ، وفي الوقت نفسه أخفى أخطاء القيادة العسكرية المصرية وأظهرها في صورة من غلبت على أمرها أمام قوي التواطؤ الاستعماري وأن ضربة العدو جاءت بأكبر مما يملكه ، مما أوضح منذ اللحظة الأولى أن هناك قوى أخرى وراء العدو جاءت لتصفي حساباتها مع حركة القومية العربية.

وفي مناورة بارعة ذكر عبدالناصر أنه على استعداد لأن يتحمل مسئولية ما حدث ولم يقل إنه يتحمل المسئولية بالفعل مما كان يعني أن آخرين كانوا وراء ما جرى من هزيمة ولكنه ببطولته وشهامته مستعد أن يتحمل عنهم المسئولية أمام الشعب.

وختم عبدالناصر الخطاب بعبارة مؤثرة هزت وجدان كل مصري فقد قال للشعب : «قلبي كله معكم وأريد أن تكون قلوبكم كلها معي».

تدفق جموع الشعب على القاهرة لمطالبة الرئيس بالعدول عن استقالته

نظر لأن الاتفاق كان قد تم بين عبدالناصر والمشير عامر مساء يوم ٨ يونيو أن يتنحيا معا عن منصبيهما ، لذا اعتقد المشير أن عبدالناصر سوف يعلن للشعب قراره هو الآخر بالاستقالة ضمن خطاب تنحيه ، ولكن عبدالناصر قصر نبأ التنحي على شخصه فقط حتى لا يكون تمسك الشعب باستمراره في السلطة إذا حدث ذلك معناه استمرار عبدالحكيم في موقعه أيضا في قيادة القوات المسلحة.

وانتظر المشير عامر إذاعة نبأ استقالته عقب انتهاء خطاب الرئيس ولكن دون جدوي ، وعاد المندوبون الذين أرسلهم إلى دار الإذاعة كي يستحثوا المسئولين على إذاعة النبأ فاشلين واستشاط المشير غيظا واتصل هاتفيا بعبدالناصر مهدداً بأنه سيذهب إلى دار الإذاعة بنفسه ليرى من الذي سيمنعه من الدخول ومن إذاعة نبأ استقالته ، وعمل عبدالناصر على تهدئة ثورته ووعده بإذاعة الاستقالة ونشرها في الصحف.

وبدأت نوايا عبدالناصر تنكشف أمام المشير فإن استقالته لم تتم إذاعتها إلا كآخر نبأ في نشرة أنباء الساعة الحادية عشرة مساء ، كما أن الصحف اليومية نشرت نبأ الاستقالة في مكان غير بارز مما جعل المشير يقول لبعض خلصائه متهكما أن استقالته أذيعت ونشرت بطريقة (ختمي فقد مني) أو كأنها استقالة عمدة أو شيخ بلد.

وكان لقرار عبدالناصر بالتنحي عن منصبه ردود أفعال ضخمة هزت مصر والعالم العربي ، فقد رفض الشعب المصري بكل طوائفه وهيئاته هذا التنحي ، كما رفضته الشعوب العربية من الخليج إلى المحيط وتجمعت حشود ضخمة ضمت مئات الألوف في القاهرة وعواصم المحافظات ومختلف المدن تهتف ببقاء عبدالناصر.

وكان تجمع الشعب المصري بهذه الطريقة وتمسكه ببقاء عبدالناصر يرجع في اعتقادي بالإضافة إلى الناحية العاطفية وتأثره بخطاب التنحي إلى عاملين رئيسين :

أولهما : أن الحقائق عن الموقف كانت ما تزال غائبة تماما عن الأذهان ، فلم يكن الناس يدرون بعد حجم الهزيمة الشنعاء التي مني بها جيشهم ، وكان الضباط والجنود المصريون الذين شهد معظمهم حقيقة المأساة ما يزالون في رحلتهم الطويلة الشاقة مشيا على الأقدام فوق رمال سيناء اللاهبة وتحت رحمة طائرات العدو ومدرعاته التي كانت تطاردهم بلا هوادة ، ومن استطاع منهم النجاة وعبور القناة إلى الشاطئ الغربي كانت الشرطة العسكرية تقوم

باحتجازهم في معسكرات خاصة بمنطقة القناة حتى لا تصل أنباء المأساة المفجعة إلى أسماع الشعب :

أما العامل الثاني : فكان يتعلق بكرامة مصر وكبرياء شعبها ، إذ كيف يقبل الناس أن يضطر رئيسهم إلى التنحي خضوعا لضغط إسرائيل والولايات المتحدة ولذا خرجت الجماهير ثائرة غاضبة إلى الميادين والشوارع ولم يكن خروجهم لتأييد عبدالناصر بقدر ما كان إرضاء لكرامتهم الجريحة وتعبيراً ناطقاً أمام العالم عن رفضهم الهزيمة.

وانهالت البرقيات والمكالمات الهاتفية من كل أرجاء الوطن العربي التي يعلن أصحابها سواء من القادة والرؤساء العرب أو من المواطنين رفضهم لتنحي عبدالناصر ، وأذاع زكريا محيي الدين بيانا على الشعب يرفض ترشيح الرئيس له ، وقرر أعضاء مجلس الأمة الذي ظل منعقدا طوال الليل ضرورة حضور الرئيس أمام ممثلي الشعب ليستمع إلى إرادة الشعب ، وعلى الرغم من الوعد الذي أعطاه الرئيس بالتوجه إلى المجلس صباح اليوم التالي؛ فإن ذلك الوعد أصبح من المستحيل تنفيذه نتيجة للكتل البشرية المتراصة التي سدت جميع الطرق وأوقفت الحياة العامة داخل العاصمة كلها. ، ولذا اعتذر الرئيس عن الذهاب إلى المجلس واكتفى بإصدار بيان إلى الشعب.

وفي الجلسة الصباحية التي عقدها مجلس الأمة يوم ١٠ يونيو وأذيعت على الهواء عن طريق الإذاعة والتليفزيون تلا أنور السادات رئيس المجلس بيان الرئيس والذي قال فيه :

« إنني سوف أبقى حتى تنتهي الفترة التي نتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان وأن الأمر كله بعد هذه الفترة يجب الرجوع فيه إلى الشعب في استفتاء عام وإنني مقتنع بالأسباب التي بنيت عليها قراري وفي نفس الوقت فإن صوت الشعب بالنسبة لي أمر لا يرد ولهذا فإن القرار مؤجل ».

مظاهرة الضباط في القيادة العامة لإعادة المشير إلى منصبه

عقب إعلان الرئيس عدوله عن استقالته صباح يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ نزولا على إرادة الشعب ، وبعد أن أدرك القادة والضباط أن نظام الحكم سوف يستمر بلا تغيير أتجه تصميمهم إلى ضرورة الضغط على المشير عامر ليعدل هو الآخر عن استقالته ويستجيب للرأي العام في القوات المسلحة كما استجاب عبدالناصر من قبل لمشيئة الشعب.

وكانت هناك عوامل قوية تدفع الضباط لمحاولة استمرار المشير في منصبه، وخاصة الضباط من كبار الرتب الذين كانوا يتولون القيادات الكبرى وكذا مجموعة الضباط الذين كانوا يعتبرون من أعوانه المقربين ، ففضلاً عن الصلات الشخصية الوثيقة التي باتت تربطهم بالمشير بعد خدمتهم تحت قيادته أربعة عشر عاما فإن بقاء عبدالناصر في منصبه وتنحية المشير عامر عن قيادته سوف تعني بالنسبة للشعب أن الهزيمة أصبحت مسئوليتها ملقاة على عاتق القيادة العسكرية وحدها ، مما كان يجعل العديد من القادة عرضة للمساءلة والمحاسبة وربما المحاكمة العسكرية في المستقبل إرضاء للرأي العام في البلاد الذي كان في أوج ثورته بسبب الهزيمة الشائنة التي لحقت بقواته المسلحة والتي أخذت معالمها الحقيقية تتضح للشعب بالتدريج بعد عودة الضباط والجنود الذين انسحبوا من سيناء إلى أهلهم وذويهم.

وكان أول تجمع يقوم به الضباط للضغط على المشير عامر قد جرى في الساعة السابعة مساء يوم ١٠ يونيو ، فقد احتشد أكثر من مائتي ضابط بملابسهم الرسمية ومن مختلف الرتب في حديقة منزل المشير بشارع الطحاوية بالجيزة ، وعندما اتضح لهم أن المشير غير موجود بالمنزل أصروا على البقاء في أماكنهم لحين حضوره.

وكان المشير في هذه الفترة يكثر من الغياب عن منزله لتجنب اللقاء مع الضباط منعا للحرج وكان يتردد أغلب الأحيان على شقة شمس بدران بالزمالك، وكذا على شقة أخرى كان عصام خليل (أحد المقربين إليه من الضباط) يعدها لابنته بمناسبة زواجها وتقع في شارع حشمت بالزمالك أيضا.

واتصل تابع للمشير يدعي (متولي السيد) من منزل الجيزة هاتفيا معه في شقة ابنة عصام خليل وأنبأه بأن الضباط مصرين على عدم الانصراف من البيت إلا بعد حضوره إليهم ، وبعد فترة قصيرة حضر المشير إلى منزله ووقف على السلم الرخامي الخارجي بينما التفت جموع القادة والضباط حوله فشرح لهم موقفه والجرح العميق الذي أصابه من جراء الهزيمة وأنه قدم استقالته بمحض إرادته لإتاحة الفرصة لقيادة جديدة كي تتولى إعادة تنظيم القوات المسلحة استعدادا لمعركة الثأر مع إسرائيل ، وأنه متمسك باستقالته ، وطلب المشير من الضباط الانصراف للذهاب إلى مواقعهم ومعكسراتهم لأن الوطن في أمس الحاجة إلى جهودهم ، ولكن الضباط لم يقتنعوا بالتبرير الذي قدمه المشير لاستقالته وطالبوه بضرورة العدول عنها كما عدل الرئيس عن استقالته صباح ذلك اليوم ، وعندما أدرك المشير مدى إصرار الضباط على ضرورة إعلانه عدوله عن استقالته وحتى يهيئ لنفسه فرصة التفكير أعلن لهم أنه قد حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي موعدا للقائه مع الضباط في مقر القيادة العامة بمدينة نصر.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١١ يونيو تجمع في البهو الداخلي للقيادة العامة بمدينة نصر ما لا يقل عن ٦٠٠ ضابط من مختلف الرتب كان من بينهم بعض ضباط الشرف ، وبينما كان البهو الفسيح يموج بالضباط الذين ارتفعت أصواتهم واحتدت مناقشاتهم كان الفرقاء أول والفرقاء ينتظرون حضور المشير وهم جلوس في بدروم المبنى الذي كان مجهزاً ليكون مخبأ للاحتماء بداخله من الغارات الجوية ، وسرى نبأ بأن المشير عامر على وشك الوصول فسارع الفرقاء بالصعود على دفعات داخل المصعد إلى الطابق الأول واخترق موكبهم صفوف الضباط المحتشدة في البهو الداخلي حتى وصلوا إلى السلم الرخامي خارج المبنى حيث اصطفوا بنظام في صف واحد بأقدمية رتبهم وفي مقدمتهم الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان.

وكان العقيد محمود طنطاوي السكرتير العسكري للمشير عامر قد حضر في صباح اليوم نفسه – ١١ يونيو – إلى بيت المشير بالجيزة لمرافقته إلى القيادة

العامة تنفيذا لتعليماته في اليوم السابق ، وفوجئ طنطاوي بالمشير عامر مرتديا ملابسه المدنية وطلب منه التوجه إلى القيادة العامة وإخطار الفريق أول محمد فوزي بعدوله عن فكرة الحضور إلى القيادة العامة وأن يقوم بالاعتذار للضباط الحاضرين نيابة عنه.

وعندما وصل العقيد طنطاوي إلى مبنى القيادة ووجد الفريق أول محمد فوزي واقفا على السلم الرخامي وقد اصطف بجانبه الفرقاء انتظارا لحضور المشير اقترب طنطاوي من محمد فوزي وبعد أن أدى له التحية همس في أذنه برسالة المشير وهي الاعتذار للضباط عن عدم حضوره ، وعاد الفريق أول محمد فوزي إلى البهو الداخلي للقيادة حيث أعلن بصوت مرتفع أن المشير عامر قد اعتذر عن الحضور وطلب من الحاضرين الانصراف إلى وحداتهم لحين تحديد موعد جديد للقائهم مع المشير.

وارتفعت في الحال همهمة حادة وأصوات احتجاج وتوالى ترديد العبارات القاسية لرئيس الأركان بعد أن سرى الاعتقاد بينهم أن المشير قد منع من الحضور وأن الفريق أول محمد فوزي يهيئ الجو لإزاحة المشير كي يخلفه في منصبه.

واشترك بعض الفرقاء واللواءت في كتابة عريضة أملوها على اللواء عثمان نصار موجهة باسم ضباط القوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بعدم قبول استقالة المشير عامر وضرورة عودته إلى منصبه كي يتعاونا معا كما كان الحال بينهما من قبل.

الرئيس يعين الفريق محمد فوزي قائدا عاما

ذكر شمس بدران في أقواله أمام محكمة الثورة التي حوكم أمامها في فبراير ١٩٦٨ في قضية التآمر على نظام الحكم أنه عندما بلغته الأنباء عن ذلك الهياج الذي جرى في القيادة العامة إثر اعتذار المشير عامر عن الحضور اتصل في الحال هاتفيا ببعض اللواءات الذين يعلم أن لهم تأثيرا على زملائهم وطلب منهم تهدئة

الجو ، إذ إن المشير لن يعود وأنه مصمم على استقالته وأن عليهم تلقى التعليمات من الفريق أول محمد فوزي باعتباره أقدم الموجودين رتبة.

واستطرد شمس بدران قائلا إنه توجه بعد ذلك إلى المشير الذي كان موجودا وقتئذ في شقة ابنة عصام خليل بالزمالك واتصل المشير شخصيا ببعض القادة الموجودين هاتفيا وكان من بينهم اللواء على عبدالخبير ، وطلب منهم إقناع الضباط بالانصراف وبدأ بالفعل ذلك التجمع الكبير في التضاؤل بالتدريج.

وكانت مظاهرة عسكرية قد حضرت ووقفت في الفناء الخارجي لمبنى القيادة أثناء الاجتماع الصاخب للضباط بالداخل ، وكانت تتكون من ضباط وجنود سرية الخدمة والحراسة المرابطة في معسكر الحلمية والمخصصة لحراسة منزل المشير وكانوا يستقلون عددا من اللوريات وعربات نقل الجند المدرعة من طراز (وليد) ، وكان الجنود يرفعون أسلحتهم إلى أعلى وهم يهتفون (لا قائد إلا المشير) وكان على رأس المظاهرة النقيب أحمد أبو نار قائد السرية وقد مرت المظاهرة بالقرب من منزل عبدالناصر بمنشية البكري واستمع إلى هتافاتها وانزعج عبدالناصر بالطبع ، واتصل في الحال برئيس المخابرات العامة صلاح نصر وبقائد الشرطة العسكرية العميد سعد زغلول عبدالكريم ثم بالفريق أول محمد فوزي للتحقيق ولاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المسئولين عن هذه المظاهرة.

وبينما كان الفريق أول محمد فوزي جالسا في البدروم مع بعض زملائه من الفرقاء عقب مواجهته هياج الضباط وثورتهم في وجهه أثناء تجمعهم في البهو الداخلي للقيادة إثر اعتذار المشير عامر عن الحضور تلقى مكالمة من سامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات على مسمع من بعض الفرقاء ، وكشفت التغييرات التي طرأت على ملامحه أن سامي شرف يبلغه نبأ هاما خاصة عندما طلب هو من سامي إنهاء المكالمة كي يحدثه من غرفة أخرى.

وكان النبأ الهام الذي بلغه له سامي شرف هو أن الرئيس قد وقع قرارا بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة ، ولم يكن هذا النبأ مفاجأة له بل كان ينتظر صدوره بين لحظة وأخرى كما أخطره سامي الذي يمت إلى زوجته بصلة القرابة.

وقد سجل الفريق أول فوزي في كتابه « حرب السنوات الثلاث » أن الرئيس عبدالناصر اتصل به هاتفيا صباح يوم ١١ يونيو مرتين ، وكانت المرة الأولى حوالي الساعة الحادية عشرة وكان يسأله عن مظاهرة الضباط المتجمعين في مبنى القيادة انتظارا لحضور المشير عامر كما وعدهم في اليوم السابق ، ثم سأله عن المظاهرة العسكرية المتحركة في سياراتها عن مطالب أفرادها وهتافاتهم (مظاهرة سرية الخدمة والحراسة الخاصة بالمشير) ، وكانت المرة الثانية في الساعة الثانية بعد الظهر وقد أخطره وقتئذ بأنه قد عينه قائدا عاما للقوات المسلحة وسأله عن مدى تحمله لهذه المسئولية فأجابه باستعداده لتحملها ، وأخبره الرئيس بأن قرار تعيينه هو أول قرار يصدره بعد عدوله عن التنحي وأنه سيذاع من دار الإذاعة في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف مساء.

وقد حاول وفد من اللواءات المعروفين بولائهم للمشير عامر والذين تزعموا مظاهرة الضباط في مبنى القيادة ووقعوا على العريضة التي طالبوا فيها بعودة المشير إلى منصبه أن يلتقوا بالرئيس عبدالناصر ، وذهبوا بالفعل إلى منزله حيث سلموا العريضة التي وقعوها ولكن الرئيس اعتذر عن مقابلتهم بحجة أنه مرهق وطلب تأجيل لقائه معهم إلى المساء ، وسرعان ما أصبح ذلك الأمر مستحيلا فقد صدرت نشرة عسكرية عاجلة أذاعتها دار الإذاعة في الساعة الخامسة مساء في اليوم نفسه كانت تشمل قبول استقالة سبعة فرقاء هم : الفرقاء أول سليمان عزت ومحمد صدقي محمود وأحمد حليم إمام وهلال عبدالله هلال وجمال عفيفي وعبدالمحسن مرتجى والفريق أنور القاضي ، كما أحيل ستة لواءات إلى التقاعد وهم عبدالرحمن فهمي وعبدالحليم عبدالعال وعثمان نصار وحمزة البسيوني وفؤاد علوي واللواء طيار إسماعيل لبيب ، بالإضافة إلى العقيد جلال هريدي الذي كان قائدا لقوة الصاعقة التي أرسلت إلى الأردن يوم ٢ يونيو للقيام بعمليات تسلل داخل إسرائيل وكان لايزال موجودا في عمان مع قوته.

وكان الدافع الذي أثار غضب الرئيس من القادة والضباط الذين وقعوا على العريضة - كما صرح فيما بعد - مما جعله يحيلهم جميعا إلى التقاعد في

النشرتين العسكرتين اللتين صدرتا يومي ١١ و١٤ يونيو يرجع إلى شعوره بأنهم يريدون أن يحولوه إلى (توفيق) آخر ، وكان يقصد بذلك عريضة الضباط التي ضمنوها مطالب الجيش والتي قدموها إلى الخديو توفيق أثناء الثورة العرابية.

ولكن السر الحقيقي الذي دفع الرئيس جمال عبدالناصر إلى إحالة هؤلاء القادة الكبار إلى التقاعد كان يرجع في الواقع إلى محاولته ضرب الكتلة الكبيرة من ضباط القوات المسلحة الذين يدينون بالولاء للمشير عبدالحكيم عامر عن طريق إحالة زعمائها إلى التقاعد ثم تقديم بعض أعوان المشير عامر المقربين بعد فترة قصيرة إلى المحاكمة أمام محكمة الثورة التي كان يرأسها حسين الشافعي بتهمة التآمر على نظام الحكم حيث أوقعت عليهم الأحكام المشددة بالسجن.

المشير عامر في أسطال

أوضح صلاح نصر في مذكراته وقع تعيين محمد فوزي قائداً عاماً على المشير عامر ، فذكر أنه في اليوم الحادي عشر من يونيو اتصل الرئيس بصلاح نصر هاتفيا حوالي الظهر وسأله عن مكان المشير عامر فأخبره أنه موجود بشقة ابنة عصام خليل بالزمالك ، ثم سأل صلاح عن رأيه فيمن يعينه قائداً عاماً فسأله صلاح: هل تريد قائداً عسكرياً محترفاً أم قائداً سياسياً ؟ » فأجاب عبدالناصر بأنه يريد قائدا محترفا لا يشترك في العمل السياسي ، فرشح له صلاح نصر الفريق أول عبدالمحسن مرتجى فرد عبدالناصر : « مرتجى خارج من هزيمة ومن معركة خاسرة ما رأيك في محمد فوزي ؟ » فقال صلاح : « كلنا خارجون من معركة خاسرة وأنا في رأيي أن مرتجى أكفا عسكريا من محمد فوزي وأفضل منه في قيادة القوات » ولم يعلق عبدالناصر على هذه العبارة ولكنه طلب من صلاح نصر أن يذهب إلى المشير وأن يحضره إليه.

وذكر صلاح نصر أن المشير عامر فوجئ بحضوره إلى شقة الزمالك وكان يجلس معه شقيقه حسن عامر وشمس بدران وعصام خليل ودق جرس الهاتف وكان المشير عامر مطلوبا للحديث مع الرئيس ، وبعد حديث قصير قال المشير :

«على خيرة الله » وعاد المشير وقال للحاضرين : « تم تعيين محمد فوزي قائدا عاما وسيذاع النبأ في نشرة أخبار الساعة الثانية والنصف » وعلق المشير قائلا : « اختيار غير موفق » وهرع شمس بدران ليأخذ المشير بالأحضان ويقدم له التهاني لخلاصه من المسئولية الثقيلة التي كانت علي عاتقه.

وبدت على المشير سعادة ظاهرية ولكن كان من الواضح أنه يحس بمرارة داخلية ، وعبر عن ذلك بقوله إن لعبة التنحي قد ظهرت الآن ملامحها بوضوح.

ونتيجة لهذه التطورات صمم المشير على مغادرة القاهرة في نفس اليوم (١١ يونيو) والذهاب إلى قريته (أسطال) في محافظة المنيا ، فاتصل هاتفيا بأخيه مصطفى عامر في أسطال ليخطره أنه في الطريق إليه ، ثم انطلقت به السيارة إلى بلدته وبرفقته شقيقه حسن عامر وشمس بدران ، وقد ذكر عباس رضوان في إحدى المقالات التي نشرت بجريدة الوفد أنه بحث عن عبدالحكيم عامر ولحق به في الزمالك وكان يتأهب للسفر إلى المنيا وركب معه من الزمالك وحتى الحوامدية ، وكان حديثه إليه منصبا على ضرورة أن يعود ويجلس مع عبدالناصر لإنهاء الخلاف وأنه لابد من التفاهم بينهما ولا ينبغي أن تحدث قطيعة بينهما ، ونزل عباس رضوان في الحوامدية ، وركب سيارته التي كانت تتبع سيارة المشير وعاد إلى القاهرة.

وخلال إقامة المشير عامر في أسطال حضر لزيارته عدد من الشخصيات الهامة من أصدقاء الطرفين وكان هدف الجميع محاولة تصفية الجو بينه وبين الرئيس عبدالناصر ، وكان أول من حضر إليه هو محمد حسنين هيكل الذي جاء ينقل إليه العرض الذي اقترحه الرئيس وهو أن يعين نائبا أول لرئيس الجمهورية على أن يبتعد تماما عن القوات المسلحة ، ولكن المشير عامر قابل هذا العرض بالرفض ونظراً لعدم نجاح هيكل في مهمته لذا عاد على الفور إلى القاهرة .

وخلال هذه الفترة أيضا حضر إلى مكتب صلاح نصر كل من حسين عبدالناصر شقيق الرئيس وهو زوج آمال ابنة المشير عامر ومحمد أيوب مدير مكتب المشير السابق لشئون الطيران وطلبا من صلاح نصر التدخل لإنهاء الخلاف

بين الرئيس والمشير ، ووفقا لما ورد في مذكرات صلاح نصر توجه الثلاثة لمقابلة عبدالناصر واقترح حسين عبدالناصر على أخيه أن يوفد صلاح نصر إلى المشير في أسطال لإحضاره لمنزل الرئيس وللعمل على فض الخلافات بينهما.

ووافق الرئيس على اقتراح أخيه ثم جلس الرئيس مع صلاح نصر على انفراد وقال له : « عليك أن تذكره بالشروط التي سبق أن بلغته بها كي يعود » ولما حاول صلاح أن يقنع عبدالناصر أن من الأفضل أن يحضر له عبدالحكيم وبعد أن يتصافيا يمكن للرئيس أن يخبره بما يريد أصر عبدالناصر على موقفه وقال : « لا مناقشه في هذين الشرطين .. إما أن يقبل منصب نائب رئيس الجمهورية ويبتعد تماما عن القوات المسلحة ، أو أن يبقى في قريته أسطال بعيدا عن القاهرة » وسافر صلاح نصر على متن طائرة حربية خاصة من مطار ألماظة إلى مطار المنيا في زيارة سرية واتجه في إحدى سيارات المطار برفقة محمد أيوب إلى منزل علي فهمي شريف محافظ المنيا الذي رافقهما إلى أسطال ، وكان المشير يجلس مع شمس بدران وبعض أشقائه وأقاربه وأمضى صلاح مع المشير أكثر من ساعتين على انفراد وهو يحاول إقناعه بأن يصحبه في الطائرة التي تنتظر في مطار المنيا.

وبرغم المحاولات التي بذلها صلاح لإقناع المشير وبرغم أن نصائح أخوة وأقارب المشير وأصدقائه في أسطال كانت كلها في صف قبول العرض والانحناء للعاصفة حتى تمر فإن المشير رفض عرض الرئيس وعلل ذلك بأن عودته لمنصب نائب رئيس الجمهورية وهو منصب لا توجد له أي اختصاصات محددة معناه رجوعه بدون قوة ، مما سوف يعرضه للهوان على يد عبدالناصر كنوع من الثأر لنفسه ، وذكر صلاح نصر أن المشير كان مصراً على عدم تولي أي منصب إلا إذا ارتبط ذلك بعودته إلى قيادة القوات المسلحة ، كما اشترط أيضا رجوع كل الضباط الذين أحيلوا على التقاعد إلى الخدمة لأنه لم يكن لهم ذنب سوى صلتهم الشخصية به ، وأن عودته لتولي أي منصب دون عودتهم إلى الخدمة معناه موافقته على إحالتهم على التقاعد ، وهكذا عاد صلاح نصر إلى القاهرة بعد فشل مهمته ، وعلى الرغم من أن شمس بدران كان يعتقد أن إقامة المشير في أسطال سوف

تطول مما دعاه إلى الحضور إلى القاهرة كي يعود بأسرته إلى أسطال لتبقى معه هناك فإن إقامة المشير في أسطال لم تستمر أكثر من أسبوع واحد عاد بعده إلى القاهرة.

حوادث الاغتيالات عبر التاريخ

كم شهد التاريخ المئات من حوادث الاغتيالات الغامضة لرؤساء وحكام وقادة وزعماء في مختلف الدول والبلدان وعلى مر الحقب والعصور، وقد تختفي خبايا بعضها لمدد تطول أو تقصر فتضيع المعالم وتطمس الأدلة وتختفي الحقائق، ولكن مهما تكون مهارة القتلة والسفاحين الكبار الذين يدبرون أمثال هذه الجرائم السياسية لتصفية أعدائهم وللتخلص من منافسيهم الأقوياء عن طريق الخيانة والغدر، والذين يتركون مهمة التنفيذ للأتباع الصغار بعد استمالتهم بالمال أو استقطابهم بالمناصب والنفوذ فإن عين العدالة لا تنام وتقف لهم ولتاريخهم بالمرصاد ولو بعد قرون عديدة لتكشف ما ارتكبوه وخططوا له من جرائم وآثام فتدمغ تاريخهم بالعار وتضع أسماءهم في قائمة السفاحين والأشرار.

وقضية مصرع المشير عبدالحكيم عامر شريك الرئيس عبدالناصر في ثورة ٢٣ يوليو وصديق عمره الوحيد والذي لاقي حتفه بعد أسابيع قلائل من كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ والذي أعلنت السلطات المسئولية أنه انتحر والذي قال الناس بل انتحروه .. ألم يحن الأوان بعد لكشف أسرارها وهتك ما خفي من خباياها وأوزارها ؟ .

ومهما كان رأي الناس في المشير عبدالحكيم عامر وسواء كانوا في صفه أو ضده فإن الحكم عليه وعلى أعماله ينبغي أن يترك للتاريخ، أما الشيء الذي ينبغي ألا يترك فهو التغاضي عن قضية تشغل أذهان الناس مثل قضية مصرع المشير عامر دون بحث وتحقيق وتمحيص وتدقيق خاصة وأن احتمالات قتله أصبحت بعد هذه السنوات الطوال أقوى مئات المرات من قصة انتحاره الركيكة التي لم يصدقها أحد.

وقد سبق للمهندس حسن عامر شقيق المشير أن طلب رسميا إعادة التحقيق في مصرع المشير عامر عندما استدعى أمام المحامي العام المستشار (المحمدي الخولي) في صيف عام ١٩٧٥ بناء على بلاغ الأستاذ (عبدالحليم رمضان) المحامي تعقيبا على ما نشره السيد صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق في جريدة الجمهورية في عددها الصادر في ٤ مايو ١٩٧٥ والذي نفى فيه أنه سلّم المشير سما لينتحر به وقد طلب حسن عامر من المحامي العام طلبين محددين :

١ - إعادة التحقيق وسؤال الشهود نظراً لأن الظروف التي أجرى فيها التحقيق كانت ظروف قمع وإرهاب أخافت الشهود عن الإدلاء بالحقيقة.

٢- عرض تقرير الطب الشرعي والتقارير الطبية والمعملية على هيئة طبية دولية لدراستها وإبداء الرأي فيما ورد فيها.

هذا وقد أحال المستشار المحمدي الخولي المحامى العام تقرير الطب الشرعي والتقارير المعملية إلى الدكتور (على محمد دياب) خبير السموم بالمجلس القومي للبحوث.

وفوجىء حسن عامر بنقل المحامي العام، وأنه قد عين مكانه المستشار هاشم قراعة ، ولما توجه حسن عامر إلى النيابة العامة لمقابلته والاستفسار عما تم فيما سبق أن طلبه من إعادة فتح التحقيق اعتذر بانشغاله بقضايا التعذيب ، ولما سأله إذا كان مطلوباً مذكرة أخرى منه في هذا الشأن لإعادة فتح باب التحقيق أجاب بأن ما سبق أن طلبه في أقواله كاف تماما ولا يحتاج إلى مذكرة جديدة ، ترى هل يكون التقرير الشامل الذي قدمه العالم الكبير وخبير السموم الدكتور على محمد دياب وكشف فيه الستار عن جريمة اغتيال المشير عامر بالأدلة العلمية الدامغة كان هو السبب في أن باب التحقيق لم يفتح بعد طوال هذه السنوات وفي أن هذا التقرير ذاته لا يعلم أحد مصيره ؟

تمثيلية انتحار المشير عامر في منزل عبدالناصر

إن فكرة تصفية المشير عامر والتخلص منه كانت بلاشك فكرة مبيتة عند بعض الأفراد المقربين من حاشية الرئيس عبدالناصر ، فقد أصبح المشير عامر بعد هزيمة حرب يونيو ١٩٦٧ أخطر الناس على الرئيس لإصراره بعد تنحيه على العودة إلى منصبه السابق وتولى قيادة القوات المسلحة مرة أخرى ، ولما أدرك المشير رفض عبدالناصر القاطع لفكرة عودته إلى قيادة القوات المسلحة رسم مع كبار أعوانه المقيمين معه في بيته الذي تحول إلى ثكنة عسكرية حصينة خطة الاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بالقوة ، وكان يعتمد في ذلك على قوات الصاعقة في أنشاص وكان من المقرر أن يتوجه إليها يوم ٢٧ أغسطس كي تؤمن وصوله إلى القيادة الشرقية التى سبق أن انتقلت بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ من معسكر الجلاء بالإسماعيلية إلى القصاصين (التابعة لمحافظة الشرقية) ، ثم يعلن من هناك تنصيبه قائدا عاما للقوات المسلحة، ويعلن بعد ذلك مطالبه لرئيس الجمهورية فإذا لم يستجب له الرئيس تحركت وحدات من القوات المسلحة إلى القاهرة لعرض هذه المطالب بالقوة.

ولكن الرئيس عبدالناصر أمكن له إحراز قصب السبق في هذا الصراع فقد سارع بدعوة المشير إلى منزله وتمكن من الغداء به يوم ٢٥ أغسطس قبل أن يتعشى به المشير بعد يومين فقط أي يوم ٢٧ أغسطس ، وقد أسفرت تلك العملية عن تحديد إقامة المشير في بيته بعد أن تم إخلاؤه من كل من كان بداخله من الضباط والجنود والأسلحة والميليشيا المدنية التي قدمت من أسطال.

وعلى الرغم من ذلك النجاح الذي حققه الرئيس فقد ظل خطر الميشير قائما لا ينتظر سوى الفرصة المواتية التي قد تسنح له في المستقبل ، إذ كان جانب كبير من القوات المسلحة ما تزال متعاطفة معه وحتى الذين كانوا يظهرون الحياد لم يكونوا يترددون في الانحياز إلى جانبه عند أول بادرة تدل على نجاح جهوده في سبيل الاستيلاء على السلطة.

ولهذه الأسباب وجد بعض الأفراد المقربين من حاشية الرئيس عبدالناصر أن واجب الولاء لرئيسهم من جهة وحرصا على تأمين أنفسهم مما كان سيحيق بأشخاصهم من أضرار بالغة فيما لو وقعوا تحت طائلة المشير إذا ما عاد إلى السلطة من جهة أخرى ، لذلك لم يكن هناك بد من وجهة نظرهم من تصفية هذا العنصر المشاغب الذي أيقنوا أنهم لن يشعروا بالأمان والهدوء والاستقرار إلا بالقضاء عليه وزوال خطره.

وعلى الرغم من أن النية الإجرامية للتخلص من المشير كانت مختمرة تماما في نفوس بعض هؤلاء الأفراد المقربين من حاشية الرئيس إلا أن الوسيلة التي سوف يستخدمونها لاغتياله كانت تسبب لهم الحيرة ، فقد كانوا يخشون أن تنكشف العملية فتصبح فضيحة دولية شائنة.

وكان الأمر المؤسف أن المشير عامر نفسه هو الذي خلصهم مما بات يقلق بالهم ، فقد أوحى لهم بتصرفاته بفكرة قتله بالسم وإعداد الحادثة لتظهر للملأ على أنها عملية انتحار ، لقد كانت تصرفات المشير عامر وأقواله سواء بالتصريح أو التلميح توحي لمن يسمعه بأن فكرة الانتحار كانت تراوده وخاصة عندما كان يتعرض لموقف يهدد فيه بتقييد حريته دون أن يعلم هؤلاء بأن ما يتظاهر به من تصرفات وما ينطق به من كلمات إنما هي مجرد أقوال يرسلها للتنفيس عن نفسه المكبوته وما يعانيه من ضغط ثقيل على أعصابه بعد أن حددت إقامته وقيدت حريته ووجد نفسه في هذا الهوان الذي يكتنفه من كل جانب ، وبعد أن رأي بعينيه كيف تحول مرؤوسوه وبعض ضباطه القدماء الذين كانوا يظهرون له الإخلاص والولاء ليصبحوا ألد الخصوم والأعداء للحفاظ على مناصبهم ونفوذهم ، لقد وقعت التمثيلية الأولى لانتحار المشير بالسم مساء يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ عندما دعاه الرئيس لتناول العشاء في بيته فذهب إليه والأمل يملأ صدره بقرب عودة التفاهم والصداقة القديمة فإذا به يفاجأ بأن العشاء قد تحول إلى ساحة للمحاكمة كان على رأسها الرئيس وكان شهودها ثلاثة من زملائه من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين

الشافعي ، وانتهت المحاكمة الصاخبة بعد أكثر من خمس ساعات بقرار تحديد إقامة المشير في بيته.

وعندما أدرك المشير اليأس من إمكانه التأثير على الرئيس كما كان الحال يجري دائما في الأزمات السابقة خاصة بعد أن ترك الرئيس الصالون وصعد إلى غرفة نومه بالطابق العلوي ، هيأ له تفكيره المضطرب أن يقوم بإخراج تمثيلية انتحار عسى أن يستدر عن طريقها عطف صديق عمره عبدالناصر ويرق له قلبه وذلك بالتظاهر أنه قد تناول مادة سامة.

وقد سجل أحد شهود هذه الواقعة الذين نثق بصدقهم وهو السيد أمين هويدى وزير الحربية وقتئذ أحداث هذه الليلة التي سماها (الليلة العصيبة) في كتابه القيمّ (مع عبدالناصر) في الصفحتين ١٨٢ و١٨٣ فقال : « وهنا خرج المشير (من الصالون) ذاهبا إلى دورة المياه وخرجت معه وكان الرجل ودودا معي يتحدث في ابتسامته الهادئة ولم يكن منفعلا بالرغم من أنه كان يدرك الموقف الحرج الذي أصبح فيه.

وفجأة خرج المشير من دورة المياه وفي يده كأس زجاجي به بعض المياه وقال بأعلى صوته وهو يرمى الكأس على طول ذراعه (اطلعوا بلغوا الرئيس أن عبدالحكيم خد سم لينتحر) ودخل في هدوء إلى حجرة الصالون ليجلس على الأريكة ذاتها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئا.

وقد انزعجت أشد الانزعاج حينما سمعت ذلك وصعدت إلى الدور العلوي حيث يوجد الرئيس قفزاً فوق الدرج واستقبلني الرئيس من أعلى السلم وقلت له (المشير خد سم وانتحر) فقال الرئيس (عبدالحكيم أجبن من أن ينتحر لو كان عاوز ينتحر كان انتحر لما ودّانا في داهية) ، حدث هرج ومرج أما (الثلاثة الكبار) فكانوا على حالهم لم يتحركوا أو ينفعلوا ودخل الدكتور الصاوي طبيب الرئاسة مسرعا ولما لم يستجب المشير للعلاج الذي كان يريده الدكتور الصاوي تقدم السيد حسين الشافعي ليعبط المشير حتى أعطاه الدكتور الحقن اللازمة وهدأ كل شيء من جديد».

وإذا قمنا بتحليل ما جرى في هذه الواقعة من أحداث لما داخلنا أي شك في أنها مجرد تمثيلية مكشوفة للأسباب الآتية :

١ ـ من أين أتى المشير بالسم فقد جاء إلى بيت صديقه عبدالناصر لحضور حفل عشاء وكان في قمة السعادة والتفاؤل أملاً في عودة جو الصفاء بينه وبين الرئيس وكان متعشما أن يرافق عبدالناصر في سفره بعد يومين إلى مؤتمر القمة بالخرطوم.

٢ ـ إذا كان قد تناول السم حقيقة فهل يكون علاج الشخص الذي تسمم هو إعطاؤه حقنة وترك السم يمزق أحشاءه أم تجرى له عملية غسيل معدة في أقرب مستشفى ، ولاشك أن الطبيب كان على يقين من أن الأمر لا يخرج عن كونه تمثيلية غير محبوكة.

٣ ـ كان الرئيس عبدالناصر على يقين من أن كل ما يفعله المشير عامر من حوادث الانتحار ليست سوى تمثيليات لاستدرار العطف والدليل على ذلك عدم انزعاجه عندما هرع إليه أمين هويدى قافزا السلم إلى الطابق العلوي لإخطاره بانتحار المشير ، فلم يحاول النزول إلى الطابق الأرضي لمعاينة الأمر بنفسه كما كان المنتظر ، فضلا عن قوله أن المشير أجبن من أن ينتحر ـ باعتباره أكثر الناس معرفة بشخصيته بحكم صداقتهما الطويلة ـ ثم ما كان يحلو له بعد ذلك في أن يحكي ما حدث في مناسبات عديدة قائلا: « تمثيلية عبدالحكيم خالت على أمين ».

٤ ـ كان الثلاثة الكبار كما وصفهم أمين هويدى (زكريا والشافعي والسادات) يشاركون عبدالناصر رأيه في أن ما يجريه المشير هو مجرد تمثيليات بحكم عشرتهم الطويلة له وخبرتهم بطباعه وخصائصه ، ولذا لم يتحركوا من مقاعدهم ولم ينفعلوا ولو كانوا يعتقدون أن زميلهم عبدالحكيم تناول السم حقيقة لينتحر لانفعلوا بالطبع ولقاموا مسرعين من مقاعدهم لإنقاذ حياته بدافع من النخوة والإخاء.

والأمر الذي يدعو إلى الدهشة أن قرار النائب العام تضمن هذه الواقعة باعتبارها محاولة انتحار حقيقية ، فقد ورد في هذا القرار : « استدعى المشير من منزله يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ إلى منزل رئيس الجمهورية حيث أفهم أن النية اتجهت إلى تحديد محل إقامته فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى منزله ».

موكب الموت من بيت الجيزة إلى استراحة المريوطية

كانت التمثيلية التي قام المشير عامر بإخراجها مساء يوم ٢٥ أغسطس في بيت الرئيس عبدالناصر بمثابة النجدة التي هبطت من السماء على بعض أفراد الحاشية من خلصاء الرئيس الذين كان الخوف قد تملكهم من احتمال عودة المشير إلى السلطة ، فقد لفتت أنظارهم إلى أن أفضل وأسرع وسيلة مضمونة لاغتيال المشير هي تجهيز مادة سامة شديدة الفتك كي يتناولها المشير في التوقيت الملائم دون إثارة شكوكه واستغلال أية فرصة قادمة يكرر فيها المشير إخراج المشهد التمثيلي السابق في بيت الرئيس ليحولوه ببراعتهم من تمثيلية ساذجة غير محبوكة إلى مأساة إغريقية مفجعة ، وسرعان ما سنحت الفرصة التي كانوا يترقبونها ولم يكن قد مضى على التمثيلية الأولى سوى ٢٠ يوما فحسب كما سوف نرى.

لقد ورد في تقرير النيابة العامة ما ملخصه أنه في يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية أمراً بنقل المشير عامر من منزله إلى استراحة حكومية بالمريوطية في منطقة الهرم تمهيدا للتحقيق معه ، ولتنفيذ ذلك الأمر قام الفريق أول محمد فوزي القائد العام ومعه الفريق عبدالمنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة والعميد سعد زغلول عبدالكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود بالتوجه إلى منزل المشير بالجيزة الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم وانضم إليهم قائد الحراسة على بيت المشير (العميد محمد سعيد الماحي) وقابل العميدان سعد عبدالكريم وسعيد الماحي المشير في غرفة الاستقبال وأخطراه بأمر رئيس الجمهورية فأبى تنفيذه ، فدخل الفريق

عبدالمنعم رياض ليحاول بنفسه إقناع المشير بالإذعان للأمر ولكنه أصر على الرفض وغافل الحاضرين وتناول بقصد الانتحار مادة (الأكونتين) السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون وورقة من السلوفان للتخفيف من آلام التسمم ، وعندئذ شوهد يلوك في فمه مادة أدرك الفريق رياض والسيدة نجيبة كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة وأنه تناولها بقصد الانتحار.

وصرخت السيدة نجيبة طالبة الإسراع بإسعافه ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض وهدد باستعمال القوة إن لم يذعن المشير للأمر ، فخرج بين رجال الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة ومعه الفريق رياض وبعض الضباط ومن بينهم الرائد محمد عصمت مصطفى من الشرطة العسكرية وسار الجميع في طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي، وكان المشير وهو في السيارة لايزال يلوك تلك المادة وقبل بعد إلحاح شديد من الفريق رياض إخراجها ولفظ من فمه في يد الرائد عصمت ثلاث ورقات بكل منها أثر لمادة الأفيون ، ولما وصلوا إلى المستشفى سلمها الرائد عصمت للتحليل ، ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى وعلى رأسهم قائده اللواء طبيب محمد عبدالحميد مرتجى لإسعاف المشير وألحوا عليه في عمل غسيل معدة ، لكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لأي من أعطائه شرابا مقيئاً وتقيأ بالفعل وتم التحفظ على هذا القيء لتحليله ، وظل المشير في المستشفى إلى أن أصر القائد العام على نقله إلى استراحة المريوطية وخرج من المستشفى معه وصحبهما رئيس الأركان وساروا في طريقهم إلى الاستراحة ، وعند وصولهم أثبت في سجلها أن المشير قد وصل إليها في الساعة الخامسة والنصف مساء وطلب المشير من الفريق أول فوزي إبلاغ رئيس الجمهورية اعتراضه على تقييد حريته على هذا النحو مبدياً أنه يعتبر عدم الرد على اعتراضه في ذات الليلة رفضاً له آثاره الخطيرة ثم ترك المشير في الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين الذي ظل يتردد عليه طوال الليل ولاحظ أنه كان يشكو من سعال وقيء فأعطاه عقاقير مهدئة.

وفي منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين سقط أحدهما ولم يتمكن من ابتلاع الثاني بسبب استمرار حالة القيء ثم أعطاه الطبيب بعض عقاقير.

وفي الساعة العاشرة صباحا تسلم الرائد طبيب (إبراهيم على البطاطا) نوبته في الرعاية الطبية ولاحظ توالي القيء مع حالة هبوط لم يتمكن بسببها من تناول حتى مجرد غذاء خفيف أو عصير فاضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن في الوريد بمحلول الجلوكوز.

ولما كانت الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائما وبعد السادسة بقليل شعر خادم الاستراحة بالمشير يدخل دورة المياه ويتقيأ فلحق به وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة فاستنجد بالدكتور البطاطا الذي أسرع إلى المشير .

وحاول عبثا إسعافه لكنه لفظ أنفاسه بعد قليل وأثبتت وفاته بسجل الاستراحة في الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء.

وما أن أخطرت النيابة قبيل منتصف الليل بوفاة المشير حتى انتقلت وعاينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصا ظاهريا بالاشتراك مع وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعي ووكيل عام المصلحة ، ووجد أسفل جدار البطن من الناحية اليسرى قطعة مستطيلة من ورق لاصق يخفي شريطا معدنيا يحتوي على ثلاث فجوات بكل منها مسحوق من مادة ثبت من التقرير الطبي الشرعي والتحليل أنها مادة الأكونتين السامة ، وأن المشير توفى بسبب تناول هذه المادة ممزوجة بالأفيون منذ محاولة نقله من منزله في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر.

وقد وردت أقوال الشهود في شبه إجماع على أن تصرفات المشير وأقواله كانت تنبئ عن أن فكرة الانتحار كانت تراوده فحاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس عندما طُلب إلى مقابلة رئيس الجمهورية وظنّ أن النية قد اتجهت إلى اعتقاله وظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتى تيقن في يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله منفرداً في غير منزله أقدم على تنفيذ ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسند إليه من تهم بالغة الخطورة.

التقرير الفني للدكتور دياب خبير السموم

يقع تقرير الدكتور على محمد دياب خبير السموم الذي يناقش بالتفصيل كل أحداث قضية المشير عامر في ١٧ ورقة فولسكاب وهو يتضمن ما يلي :

١ـ بعض الحقائق العلمية الهامة عن المواد السامة التي لم يرد لأي منها ذكر في التقرير الطبي الشرعي كأساس ومقدمة لكل ما يقطع به من رأي.

٢ـ مناقشة التقارير الطبية الثلاثة (تقارير مستشفى المعادي ـ تقرير المعامل الطبية المركزية للقوات المسلحة ـ تقارير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي).

٣ـ مناقشة ما جرى من أحداث في استراحة المريوطية بالأدلة العلمية والتي انتهت بوفاة المشير.

٤ـ مناقشة بالأدلة العلمية لتقرير مصلحة الطب الشرعي.

٥ـ الخلاصة والنتيجة.

ونظرًا لعدم إمكان نقل تقرير الدكتور على محمد دياب للقراء، أو حتى تقديم ملخصا عنه حتى لا نخل بما يحويه من حقائق وأدلة علمية لذلك سوف نكتفي بعرض آخر فقراته وهي (الخلاصة والنتيجة) حرصا على فائدة القراء-:

أولاً : من الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ حتى الساعة الخامسة والنصف من مساء نفس اليوم.

من الحقائق العلمية السابق ذكرها ومن تقارير وأقوال الأطباء والممرضات والشهود بمستشفى المعادي ومن تقارير التحاليل الطبية لورقتي السلوفان اللتين لفظهما المشير ولعينة القيء التي جمعت بعد مضغه لهاتين الورقتين نقطع بأن المشير لم يتناول لا مادة الأفيون ولا مادة الأكونتين للأسباب الآتية :

١ـ ما ذكر من أن المشير قد تناول جزءا من الأكونتين مختلطا ببعض الأفيون (للتخفيف من آلام التسمم) وهو في منزله وأثناء القبض عليه وينفي

ذلك بل ويقطع بعدم صحته العوامل الثلاثة التالية :

(أ) يؤثر الأفيون وكذلك الأكونتين تأثيرا مهبطا في عملية التنفس وفي حالة بلع هاتين المادتين مع بعضهما يكون تأثيرهما المثبط لعملية التنفس أقوى بكثير من تأثير أي منهما بمفرده مما يسهل ملاحظته (وهو ما لم يلحظه أحد).

(ب) إن جرعة من اثنين مللي جرام من الأكونتين إذا بلعها أحد (خاصة أنه من النوع المتبلور) كفيلة بإحداث الوفاة في دقائق بعد تعاطيها ، حيث إن الجرعة القاتلة لا تزيد كثيرًا على المللي جرام الواحد (الوفاة وفقا للتقرير الرسمي حدثت بعد ٢٨ ساعة من التعاطي).

(ج) صعوبة أو تعذر مضغ مادة الأكونتين نظر لما تسببه من حرقان ورعشة وارتجافات (لم يلاحظ أحد من مرافقي المشير هذه الأعراض سواء في منزله أو في الطريق إلى مستشفى المعادي أو في الطريق إلى استراحة المريوطية مما ينفي تماما تناول المشير للأفيون أو الأكونتين.

٢ـ الأفيون أو المورفين صعب الامتصاص من المعدة حيث يمكث بها حتى ثلاث ساعات وقد تبين أن القيء قد حدث بعد المضغ بفترة أقل من ذلك بكثير ، لذا فلو كانت اللفافة التي قيل إن المشير كان يمضغها بها أفيون لكان الكشف عن المورفين في عينة القيء عند تحليليها قد أدى إلى نتيجة إيجابية (أي وجود المورفين) ولكن ذلك لم يحدث.

٣ـ لا يمكن اعتماد إيجابية ورقة السلوفان التي ظهر أن بها أفيون والتي سلمها الرائد عصمت للمحقق عند إدلائه بشهادته يوم ١٦ / ٩ أي بعد ثلاثة أيام من لفظ المشير لها وهو في السيارة بدعوى أنه نسيها في جيبه ، في حين أنه سلم الورقتين الأخريين إلى مستشفى المعادي لتحليلهما فور وصول المشير إلى المستشفى مما يؤكد بأن هذا الحرز مدسوس على القضية.

ثانياً : من الساعة الخامسة والنصف مساء يوم ١٣ / ٩ / ١٩٦٧ حتى العاشرة من صباح ١٤ / ٩ / ١٩٦٧ ، قال النقيب طبيب مصطفى بيومي

المكلف بالإشراف الطبي في هذه الفترة أن الشكوى الوحيده للمشير كانت كحة عنيفة يتبعها قيء وأنه طوال فترة نوبته كانت صحة المشير عادية جدا من حيث النبض وضغط الدم والتنفس وكان متنبهاً ويتكلم بطريقة عادية ، وهذا يؤكد أنه حتى انتهاء نوبة هذا الطبيب كان المشير في صحة جيدة باستثناء السعال الشديد وهو عادة ما يعقبه قيء، ومن غير المقبول علميا أن يكون لهذا القيء سبب آخر بدليل أن المشير عندما توقف في اليوم الثاني لاعتقاله (يوم ١٤ سبتمبر) عن التدخين تحسنت حالته وقل السعال والقيء.

ثالثاً : من الساعة العاشرة من صباح ١٤ / ٩ حتى الساعة السادسة من مساء نفس اليوم : قال الرائد طبيب إبراهيم البطاطا أن صحة المشير كانت في تحسن وأنه في الساعة الخامسة عاد المشير فوجده نائما ونبضه عاديا (٩٠) وتنفسه عاديا وعندما عاده في الساعة السادسة وجده نائما والحالة هادئة والتنفس عاديا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدا مما يستبعد معه أن يكون المشير قد تناول أية مادة سامة قبل هذا الوقت ، وقد قرر الطبيب أنه لم يكن يتوقع مطلقا حصول الوفاة بهذه الصورة إذ كانت الحالة طبيعية حتى السادسة مساء.

وهكذا يقودنا التسلسل المنطقي للأمور إلى أن نقول : إنه بعد هذا التوقيت شرب المشير سم الأكونتين في عصير الجوافة (المواد الفعالة في النبات المحتوى على الأكونتين هناك وجه شبه بين طعمها ونكهتها وطعم ونكهة عصير الجوافة) ، ننتقل بعد ذلك إلى ما ذكر بالتقرير الرسمي من أن المشير كان يحتفظ بسم الأكونتين بوضعه تحت شريط لاصق أسفل جدار البطن من الجهة اليسرى وأنه عندما قرر الانتحار نزع الشريط اللاصق وأفرغ كمية من الأكونتين ثم بلعها رغم ما يصاحب بلعها من ألم وما تكون عليه نفسيته وقتئذ من انهيار، أعاد وضع شريط الريتالين المحتوي على السم تحت الشريط اللاصق ورفع ملابسه وأعاد لصق الشريط مرة أخرى على أسفل البطن وبرغم مجافاة هذا التصور لأي منطق فإننا نعتمد في دحره على ما يلي :

١ - من يتعاطى أقل جرعة ممكنه من الأكونتين (حتى لو كانت أقل من

الجرعة القاتلة وهي واحد مللي جرام) فإن القوة العضلية له لا تلبث أن تنهار تماما مع ما يصاحب ذلك من رعشة وارتجافات تتملك الشفاة والأطراف وسائر أجزاء الجسم مما يتعذر معه إمكان القبض على شيء بالأصابع وهذا يدحض الزعم بأن المشير بعد بلعه الأكونتين وطعمه الحارق الشديد ما يزال في فمه وحلقه وزوره وما يصاحب هذه اللحظة من فقدان لكل شعور وإحساس قد رفع (جاكتة البيجاما) وحرك ملابسه الداخلية ليعيد لصق الشريط بأسفل بطنه وهو تصور غير مقبول على الإطلاق ولا يمكن لأي باحث لديه خبرة بهذا السم أن يقر مثل هذا الزعم أو أن يضعه في الحسبان.

٢ـ ما ذكر من أن مسحوق الأكونتين وجد في فجوات شريط معدني يستعمل أصلا في تعبئة أقراص الريتالين وما قيل من أن فجوة منها كانت خالية تماما بينما كانت ثلاث فجوات مليئة بمادة الأكونتين وهذا يدعو إلى مناقشة هذا التقرير على ضوء الاحتمالين التاليين :

الاحتمال الأول : أن يكون المشير قد بلع كل محتويات الفجوة الخالية في الشريط وابتلع معها كذلك جزء من الورقة المفضضة التي تغطي الفجوات وهذا معناه أن المشير قد ابتلع ٥٠ مللي جراما كاملة ومثل هذه الكمية من الأكونتين المبلور تكفي لقتل خمسة وعشرين رجلا في بضع دقائق ، ومثل هذه الكمية لو استعملت في القتل أو الانتحار لأصبح الكشف عنها كيماويا وبيولوجيا في منتهى السهولة ولو بعد مضي أكثر من عشر ساعات على الوفاة ولذا فهذا الاحتمال مرفوض من الناحيتين العلمية والمنطقية.

الاحتمال الثاني : أن يكون المشير قد حاول ابتلاع جزء من الكمية التي تحتويها إحدى الفجوات وهذا يستدعي أن يعثر على الباقي في هذه الفجوة بعد تغطيتها بالشريط اللاصق وهو ما لم يحدث ، فقد وجدت الفجوات الثلاث في الشريط محتوية على كميات متساوية من الأكونتين وزن كل منها ٥٠ مللي جراما ـ لاشك في أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أنه ورد في تقرير الطب الشرعي أنه لم

يلاحظ أي واحد من الشهود أي أثر لذرات مادة بيضاء على شفتي المشير أو على أصابعه أو تحت أظافر يديه مما ينفي تماما أن المشير هو الذي تناول الجرعة القاتلة من سم الأكونتين بعد الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، ويثبت أنها دست له في عصير الجوافة في ذلك التوقيت بواسطة أحد الأفراد الموجودين باستراحة المريوطية (المقصود بالمادة البيضاء سم الأكونتين).

وقد اختتم العالم المصري الكبير الدكتور على محمد دياب خبير السموم تقريره بفقرة لها وقع الزلزال كان نصها كما يلي :

« مما سبق لا يستطيع الباحث المنصف المدقق إلا أن يقرر أن وفاة السيد المشير لم تكن انتحارا وإنما كانت قتلا بإعطائه سم الأكونتين بطريقة أو بأخرى بعد الساعة السادسة مساء يوم ١٤ / ٩ / ١٩٦٧ وإنني أقرر مطمئنا أن هذه الوفاة جنائية مكتملة لشروط الجناية من التعمد إلى سبق الإصرار والترصد والله أعلم وهو ولي التوفيق ».

قضية مصرع المشير في ميزان الحق والعدل

لقد انتهى القرار الذي أصدره النائب العام الأسبق محمد عبدالسلام في ١٠ أكتوبر ١٩٦٧ في التحقيق في حادث وفاة المشير عبدالحكيم عامر بالفقرة التالية: « وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو في منزله وبين أهله في يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه في اليوم التالي وهو ما لا جريمة فيه قانونا .. ولذلك نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا» وهذا القرار الذي أصدرته النيابة العامة قاطع الدلالة على أن سبب وفاة المشير عامر في الساعة ٦,٣٥ مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، يرجع إلى تناوله مادة سامة (الأكونتين) بقصد الانتحار أثناء وجوده في منزله وبين أهله في اليوم السابق (الأربعاء ١٣ سبتمبر) فإذا قمنا بوضع هذه الفقرة من القرار تحت مجهر البحث والتحليل لوجدنا أنه من المستحيل أن تكون الوفاة قد حدثت بهذه الطريقة

للأسباب الآتية :

أولاً : من الناحية العلمية :

١ـ من خواص الاكونتين في الصورة المتبلورة منه (وهو الذي عثرت عليه هيئة التحقيق) أن الجرعة القاتلة منه لا تتعدى من واحد إلى اثنين مللي جرام وحتى لو صغرت الكمية عن ذلك (وهو أمر متعذر) فإن الوفاة قد تحدث سريعا في ظرف بضع دقائق وقد تزيد لفترة تتراوح ما بين نصف ساعة إلى ست ساعات وتحدث الوفاة بسبب توقف عملية التنفس أو توقف القلب.

وقد كان المشير عامر في أيدي القائمين على حراسته منذ الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر ، فلو كان قد تناول المادة السامة (الأكونتين) في هذا التوقيت كما جاء في قرار النيابة فإن الوفاة لن تتأخر بأي حال من الأحوال عن الحد الأقصى وهو الساعة الثامنة والنصف من مساء نفس اليوم مع وجود ظهور أعراض التسمم عليه بوضوح ـ ولا يمكن أن يستمر على قيد الحياة كما جرى حتى الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة من مساء الخميس ١٤ سبتمبر (أي ما يزيد عن عشر ساعات على الحد الأقصى المفترض) مما يثبت أن المشير لم يكن قد تناول هذا السم قبل حضورهم إليه لنقله إلى استراحة المريوطية.

٢ـ هناك أعراض واضحة تظهر على الشخص الذي يتناول مادة الأكونتين بمجرد بلع أية كمية حتى لو كانت صغيرة من هذه المادة وهي صعوبة التنفس وظهور ارتجافات وارتعاشات في الأطراف وشعور بالدوخة وكذا الضعف الشديد لعضلات الأطراف حيث يصبح الشخص غير قادر على القيام من مكانه أو المشي فضلا عن بطء النبض وعدم انتظامه واتساع حدقة العين والشعور بضيق الصدر.

وهذه الأعراض التي يمكن تمييزها واكتشافها بسهولة لم يقل أحد سواء من

الأطباء أو من المرافقين للمشير أنه شاهدها أو شعر بها منذ خروج المشير من بيته بالجيزة ثم توجهه إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادي ، وأخيراً عند انتقاله إلى استراحة المريوطية ، وهذا ينفي تماما أن المشير قد تناول ذلك السم خلال تلك الفترة أي ما بين الساعة الثانية والنصف يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر حتى الساعة السادسة يوم الخميس ١٤ سبتمبر (سبعة وعشرين ساعة ونصف الساعة).

ثانياً: من الناحية الواقعية :

١ ـ أكد جميع أطباء مستشفى القوات المسلحة بالمعادي أن المشير عامر خلال الساعتين اللتين قضاهما في المستشفى (من الثالثة حتى الخامسة مساء يوم ١٣ سبتمبر) كان في حالة عادية تماما وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين ولم تحدث عليه أية أزمات صحية برغم عدم إجراء غسيل معدة له ولم يلاحظ عليه أي أعراض تسمم وخرج وهو يبتسم وهو يسير على قدميه بخطوات ثابتة.

٢ ـ كان الفريق أول محمد فوزي على اقتناع تام بأن المشير عامر لم يتناول أية مادة سامة ومما يدل على ذلك أنه قال لمدير مستشفى المعادي اللواء طبيب عبدالحميد مرتجى بأنها ليست المرة الأولى للمشير وأن الأمر في اعتقاده لا يخرج عن كونه مسرحية كما أشار على العميد طبيب محمود عبدالرازق أن يتمهل عندما رأى اندفاعه للمشاركة في إسعاف المشير وقال له إن هذه الأمور تكررت ثلاث مرات وأنه غير مقتنع بجدية محاولة المشير للانتحار ، كما إن إصرار الفريق أول فوزي على مغادرة المشير المستشفى قبل الساعة الخامسة مساء يدل على أنه كان مطمئنا تماما على حالته الصحية ، إذ لا يمكن أن يطلب خروجه من المستشفى وهو في حالة تسمم وأن يتحمل هذه المسئولية.

٣- أكد الطبيبان اللذان تم تكليفهما بالإشراف الطبي على المشير في استراحة المريوطية وهما النقيب طبيب مصطفى بيومي والرائد طبيب إبراهيم البطاطا أن حالة المشير الصحية كانت جيدة وأنها تحسنت في اليوم الثاني (الخميس) وأن نبضه وضغط دمه وتنفسه كانت كلها طبيعية حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧.

والخلاصة : إنه من الناحية العلمية التي شرحناها بالتفصيل ومن الناحية الواقعية من جهة الحالة العامة للمشير في تلك الفترة ووفقا لأقوال الشهود من الأطباء في مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وفي استراحة المريوطية كان المشير عامر منذ خروجه من منزله في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١٣ سبتمبر حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر في حالة صحية جيدة ولم تظهر عليه أي أعراض تسمم ، ولذا فإن ما ورد في التقرير الرسمي من أنه تناول في منزله يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ ، مادة الأكونتين السامة التي قضى بسببها نحبه في اليوم التالي هو استنتاج يخالف العلم والمنطق.

وهكذا بعد أن أوضحنا أن المشير لم يتناول مادة سامة يوم ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ ، وكان في صحة جيدة باعتراف الأطباء خلال الفترة التي حددناها من قبل (من لحظة مغادرته بيته بالجيزة حتى الساعة السادسة مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧) ترى ما هي ظروف وفاته التي حدثت فجأة وبلا سابق إنذار؟ إن آخر فحص طبي تم إجراؤه للمشير كان في الساعة السادسة مساء بواسطة الرائد طبيب إبراهيم البطاطا وكان المشير نائما وقد شهد الطبيب بأن الحالة كانت هادئة والتنفس عاديا والحالة العامة من حرارة ونبض وضغط دم طبيعية جدا ، ترى ماذا جرى خلال نصف الساعة الحاسمة ما بين الساعة السادسة وخمسة دقائق (بعد مغادرة الطبيب الغرفة) والساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقه ؟

لاشك في أن المشير قد ابتلع الأكونتين في هذه الفترة ولكن لا يمكن أن يكون قد ابتلعه بإرادته بقصد الانتحار لأنه أبعد ما يكون عن المنطق أن يصحو أحد من نوم عميق هادئ لمدة ساعتين ثم يهرع فجأة إلى سم زعاف ليبتلعه ، وقد

سبق أن ذكرنا أنه من المتعذر ابتلاع أو مضغ مادة الأكونتين وحدها نظرا لطعمها الحارق الشديد وما تسببه من آلام مبرحة في الفم والزور وما تحدثه من حرقان ورعشة وارتجافات لذا فإن الأمر المنطقي أن المشير بعد استيقاظه من النوم وشعوره بالعطش فإن السفرجي الذي اعتاد تقديم عصير الجوافة له منذ حضوره إلى الاستراحة وفقا لأقواله ويدعى (منصور أحمد على) وقد ثبت أنه كان موظفاً وقتئذ في رئاسة الجمهورية قدم له هذه المرة كأس الموت وبداخله عصير الجوافة ممزوجا بسم الأكونتين ، وهذا يدعونا إلى الشك في شهادة هذا السفرجي الذي قال إن المشير ترك الغرفة بعد أن استيقظ من النوم وذهب إلى الحمام وطلب مياه (لأن المياه كانت مقطوعة عن الاستراحة) ، إذ لم يشهد أحد سواه بهذه الشهادة ، وحقيقة ما جرى وفقا للتسلسل المنطقي أن المشير بعد أن شرب كوب العصير سرى السم سريعا في جسده (لأن كمية الأكونتين لم تكن تقل عن ملليمترين) وعندما بدأ يعاني من آلام السم الزعاف ودخل في حشرجة الموت سارع السفرجي لينادي الطبيب الذي فوجي وفقا لأقواله مفاجأة مذهلة بسبب هذا الانهيار غير المتوقع في حالة المشير.

وهناك بعض ملاحظات مهمة أجد أن من الضروري وتسجيلها نظرا لما تحمله من معان خطيره تتعلق مباشرة بقضية مصرع المشير :

١- توفى المشير في الساعة ٦,٣٥ مساء يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ ولكن النيابة لم تبلغ إلا في الساعة ١٠,٤٥ مساء أي بعد الوفاة بأكثر من أربع ساعات ووصلت هيئة التحقيق إلى استراحة المريوطية في الساعة ١٢,٥٠ بعد منتصف الليل أي بعد الوفاة بأكثر من ست ساعات ، ألم يكن في الإمكان خلال هذه الساعات الطويلة القيام بالعديد من الأعمال والتصرفات لإخفاء الحقائق وتغيير المعالم قبل وصول هيئة التحقيق ؟

٢- هل يعقل أن جهة التحقيق وكل أفرادها من أعلى مستوى بالطبع في مهنتهم يغفلون عن التحفظ على علبة الجوافة التي شرب المشير من عصيرها والكوب الذي استخدمه في الشرب ويجرون تحريزهما لإرسالهما

إلى معامل التحليل بالطب الشرعي لفحص مابهما من بقايا ومخلفات ؟

إن أي معاون نيابة حديث الخدمة لا يمكن أن يفوته إجراء ذلك التصرف وإذا فرض أن العلبة والكوب قد اختفيا كما كان متوقعا .. ألم يكن من الواجب إثبات ذلك في التحقيق ؟

ولكن نلتمس لهم العذر بلاشك فقد كان الجو العام وقتئذ خانقا وكان الناس من خشية الخوف في رعب.

٣ـ جاء في تحقيق النيابة أن المشير قد حصل على السم عن طريق صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق ، وقد أرسل صلاح نصر رسالة إلى جريدة الجمهورية نشرت في ٤ مايو ١٩٧٥ أكد فيها أنه لم يسلم سما لينتحر به المشير وذكر أنه حدث تلاعب في سجلات السموم بالمخابرات بعد استقالته فقد نحى الرجل المسئول وجيء بآخر لا يوثق به ، وأن المادة السامة كانت كاملة في مكتبه حتى تقديم استقالته في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٧.

وهذا الكلام يفتح الباب أمام تساؤل خطير وهو من الذي استطاع أن يحصل على سم الأكونتين من جهاز المخابرات العامة بعد أن ترك صلاح نصر الخدمة ؟

٤ـ جاء في الصفحة ١٠٩ من كتاب المستشار محمد عبدالسلام النائب العام الأسبق (سنوات عصيبة) بأن السيد محمد فائق وزير الإرشاد وقتئذ أبدي لوزير العدل المستشار عصام حسونة عدم موافقته على نشر قرار النيابة في الصحف بصيغته ، وأنه يطلب عمل بعض التعديلات فيه ولكن النائب العام رفض إجراء أي تعديل وقال إنه لا يملك إلا تسليم القرار بأكمله أو عدم تسليمه أصلا ، وعلى الرغم من إخطار النائب العام بأن الحكومة سوف تنشر القرار بصيغته كاملا إلا أن ذلك لم يحدث ، ووفقا لما ورد في كتاب الأستاذ موسى صبري (وثائق ١٥ مايو) تم حذف فقرات بأكملها من التقرير لا يقل حجمها عن ٥٥ سطرا ، فقد استدعى مندوبي الأخبار

والأهرام والجمهورية إلى مكتب وزير الإرشاد وسلم الوزير كلا منهم قلماً أسود وطلب إليهم أن يجروا بالقلم الأسود أمامه على هذه الفقرات بحيث يطمس أصلها تماما ، وقيل حينئذ أن الرئيس عبدالناصر أمر بأن يعرض التقرير أولا على الأستاذ محمد حسنين هيكل وهو الذي حدد الفقرات التي تطمس حتى لا تنشرها الصحف.

٥- ثبت أن الرجلين اللذين عينا لخدمة المشير في استراحة المريوطية هما منصور أحمد على (السفرجي) وأحمد محمد مصطفى لطفي (الممرض) كانا وقتئذ موظفين في رئاسة الجمهورية وكانت الفقرة التي ذكر فيها ذلك في تقرير النيابة من ضمن الفقرات التي أمر وزير الإرشاد بطمسها بالقلم الأسود حتى لا تنشر بالصحف ، ترى هل الاسمان حقيقيان وما هو مصيرهما ؟

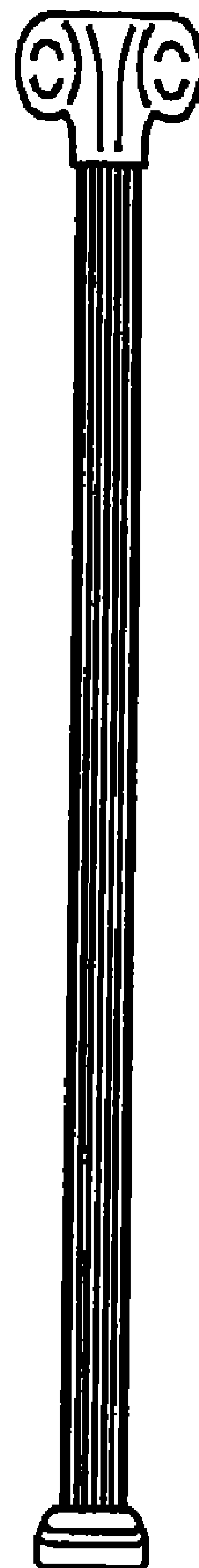
٦- قامت السلطة ببعض الإجراءات التعسفية التي تدل على حالة القلق والاضطراب التي كانت تعانيها في ذلك الوقت ، ففي ليلة تحديد إقامة المشير (٢٥ أغسطس ١٩٦٧) قامت السلطة باعتقال إخوته وأبناء عمه وزوج أخته ولم يبلغ شقيقه الوحيد المطلق السراح المستشار عبدالجواد عامر بوفاة المشير إلا في وقت متأخر ، ولذا لم يصل إلى استراحة المريوطية إلا قرب الفجر كما لم تبلغ أسرة المشير بوفاته إلا صباح اليوم التالي.

وفضلا عن ذلك لم يسلم جثمان المشير لأسرته بل قامت السلطة بعمل جميع الترتيبات تحت إشرافها وتحت حراسة مشددة، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منه لرؤيته ، وقامت الأجهزة البوليسية بتشييع جنازته في أسطال وهي تحمل البنادق الآلية والرشاشات حتى وارته التراب وبقيت حراسة عسكرية على قبره لمدة ثلاثة أشهر ، ونتيجة لجو الرعب لم يتمكن الأهالي من المشاركة في العزاء أو تشييع الجنازة وكان سرادق العزاء خاليا من المعزين ولم يجلس فيه سوى محافظ المنيا ورجال الأمن ورجال المخابرات والشرطة العسكرية ونفر قليل من الأقرباء ممن لم يشملهم الاعتقال.

ملاحظة:

المرجع للفصل الخامس مقال للمؤلف نُشر فى مجلة آخر ساعة(العدد ٣٢٧٤ الصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٩٧ بعنوان قتلوه ولم ينتحر)

الملاحق



الـمـلـحـق (١)

حيثيات الحكم

الصادر من محكمة جنايات القاهرة « الدائرة الثانية عشرة » يوم السبت الموافق ٢٨ يناير ١٩٨٩ .

في قضية الجنحة الصحفية المباشرة رقم ٣١١٣ لعام ١٩٨٤ المرفوعة أمام محكمة جنايات القاهرة من عبدالرؤوف سامي شرف الشهير (بسامي شرف) ضد محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير (بجمال حماد) .

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

« الدائرة الثانية عشرة »

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين / جميل أحمد نداء، ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .

وحضور السيد الأستاذ / طارق المصري وكيل النيابة

والسيد الأستاذ / فاروق أبو الحاج أمين السر

« أصدرت الحكم الآتي »

في قضية الجنحة الصحفية رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٨٤ جنح مباشره بولاق.

« المرفوعة من »

١ - عبدالرؤوف سامي شرف الشهير بـ(سامي شرف) ـ المقيم برقم ٦ شارع محمد جلال بمصر الجديدة « مدعي مدني قبل المتهمين بتعويض نهائي قدره مليون جنيه مصري بالتضامن » .

« ضد »

١ـ محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » المقيم برقم ٣ شارع أسوان المتفرع من شارع جامعة الدول العربية قسم العجوزة .

٢ - أنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر .

٣ - أنيس منصور بصفته رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار أكتوبر .

٤ - السيد الأستاذ / المحامي العام لنيابة وسط القاهرة « بصفته » .

وحضر المدعي بالحق المدني الأستاذ / عصمت سيف الدولة المحامي الموكل بتوكيل خاص رقم ٥٥٦٥ لسنة ١٩٨٤ توثيق مصر الجديدة .

وحضر للدفاع عن المتهم الأول الأستاذ الدكتور / عبدالمنعم الشرقاوي المحامي الموكل بتوكيل رقم ٢٠ أ لسنة ١٩٨٥ مكتب توثيق جنوب القاهرة .

وقد أحالت النيابة العامة المتهمين « المدعي عليهما » إلى هذه المحكمة لمحاكمتهما طبقا لما جاء بعريضة الدعوى .

وبجلسة اليوم سمعت هذه الدعوى على الوجه المبين مفصلا بمحضر الجلسة .

أمين السر — رئيس المحكمة

« المحكمة »

بعد الإطلاع على الأوراق والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الوقائع تخلص في أن المدعي بالحق المدني أقام دعواه قبل المدعي عليهم بصحيفة أعلنت قانونا طلب في ختامها الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغا قده مليون جنيه مصري تعويضا عن الأضرار التي لحقته من جراء ما نشره المدعي عليه الأول بموافقة المدعي عليه الثاني والمسئول عنهما مدنيا المدعي عليه الثالث والحكم بتعويض تكميلي هو نشر الحكم الذي يصدر كاملا في مجلة أكتوبر وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفات على عاتقهم، وإلزامهم بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة بالإضافة إلى الحكم على المدعي عليه الأول والثاني بالعقوبات المقررة بنصوص المواد ١٧١، ١٨٥، ١٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧ من قانون العقوبات وقال شرحا لدعواه أنه خريج الكلية الحربية وأنه شغل مناصب سكرتير رئيس الجمهورية ومستشارًا لرئيس الجمهورية ثم وزيرا للدولة ثم وزيرًا لشئون رئاسة الجمهورية إلى أن تقدم باستقالته في ١٥ / ٥ / ١٩٧١ وأن المدعي عليه الأول محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » خريج الكلية الحربية وقد عمل ملحقا عسكريا بسفارة مصر في الأردن ثم عيّن محافظا لكفر الشيخ ثم محافظاً للمنوفية ثم استغنى عن خدماته سنة ١٩٦٨ وأنه يرأس حاليا جمعية الصداقة المصرية الأمريكية وأنه في غضون شهر أغسطس سنة ١٩٨٤ ارتكب المدعي عليه الأول عدّة جرائم ضد المدعي حالة كونه موظفا عاما وبسبب أداء وظيفته ذلك أنه أنشأ مقالات توفرت لها العلانية بنشره بالاتفاق مع المدعي عليه الثاني في العدد ٤٠٦ من مجلة أكتوبر الصادر في ٥/٨/ ١٩٨٤ أسند إليه فيه ما يخدش شرفه واعتباره سابًا له بأنه: « مجرد كومبارس قد غدا بطلا كبيرا وعندئذ برزت مؤهلاته وتألقت مواهبه وكانت مؤهلاته عبارة عن خليط من مبادئ

ميكافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة امتزجت في كيانه بمواهب شخصية كانت كامنة في أعماقه وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفق. عناصر متباينة كانت تجمع بين المكر والدهاء والطموح والرياء والخداع والولاء والعمل المتواصل في المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية خاصة بأن الغرض كان إرضاء الرئيس بأي ثمن كانت مشاعره مزيجا من هيام لاهب بالقوة وشغف عاتٍ بالنفوذ أما عشقه الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة.

ثم أنشأ المدعي عليه الأول مقالاً توافرت له ذات العلانية في العدد رقم ٤٠٧ من مجلة أكتوبر الصادرة في ١٢ / ٨ / ١٩٨٤ أسند فيه المدعي أمرا مكذوبا هو تزوير قرارات جمهورية قائلاً: « إنه نظرًا لوجود ختم عبدالناصر لدى سامي شرف لذا أصبح أمرًا عاديا صدور قرارات جمهورية بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبدالناصر عن معظمها شيئاً » - ثم أنشأ المدعي عليه الأول مقالاً آخر بذات الظروف سالفة الذكر في مقال آخر قال فيه أنه كان عميلاً وجاسوسًا لخدمة دولة أجنبية وأنه كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله، واستطرد المدعي قائلاً في صحيفة دعواه أنه لما كان ما أسنده المدعي عليه الأول إليه على النحو سالف البيان يكون جريمتي القذف والسب العلني بطريق النشر في حق موظف عام وأنه لما كان المدعي عليه الثاني رئيس تحرير مجلة أكتوبر التي نشرت تلك الجرائم فإنه يعتبر بدوره فاعلاً أصليا وأنه لما كان المدعي عليه الثالث مسئولا عن الحقوق المدنية المترتبة على ما نشره المدعي عليهما الأول والثاني في المجلة التابعة له فقد أقام دعواه طالبا الحكم له بالطلبات سالفة الذكر.

وحيث أن المدعي بالحق المدني قدم تأييدًا لدعواه حافظتي مستندات طويت الأولى على خمسة مستندات هي :

١- المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٦ الصادر في ٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

٢ - المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٧ الصادر في ١٢ / ٨ / ١٩٨٤.

٣- المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٨ الصادر في ١٩ / ٨ / ١٩٨٤ .

٤ ـ المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٩ الصادر في ٢٦ / ٨ / ١٩٨٤ .

٥ـ صورة القرار الجمهوري الصادر في ٢٦ / ٤ / ١٩٧٠ بتعيين المدعي بالحق المدني وزيرًا للدولة .

وطويت الحافظة الثانية على ثلاث مستندات هي :

١ ـ صورة مذكرة معنونه إلى الأستاذ ضياء الدين داود وزير الدولة لشئون مجلس الأمة وموقع عليها بتوقيع دكتور سالم محمد شحاتة عضو مجلس الأمة بكفر الشيخ ومؤرخه ٢٠ / ٣ / ١٩٦٨ يطلب فيها مراجعة حسابات لجنة الخدمات بمحافظة كفر الشيخ خلال الفترة التي مكثها السيد جمال حماد محافظاً لها .

٢ـ مستند من ورقتين غير موقع عليه من أحد متضمنًا أنه قد تشكل وفد من عدة أشخاص وأضيف إليهم المدعي بالحق المدني لحضور احتفالات انعقاد دورة الحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو وأنه قام بتسليم رسالة من رئيس الجمهورية في ذلك الوقت إلى (ليونيد بريجنيف) .

٣ـ العدد رقم ٤٨٧ من مجلة أكتوبر الصادر في ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ متضمن مقالة كتبها الكاتب صلاح منتصر وفيها عودة إلى ما سبق أن كتبه المدعي عليه الأول .

وحيث إنه بجلسة ٦ / ٢ / ١٩٨٦ قرر الحاضر عن المدعي بالحق المدني ترك دعواه قبل المدعي عليه الثاني ويتمسك بها قبل الأول فأصدرت المحكمة بهيئة أخرى حكمها في الدعوى بجلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٨٦ حضوريا بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل المدعي عليه الثاني استنادا إلى رفعها قبل رفع الحصانة عنه باعتباره عضوا بمجلس الشورى .

وحيث إن الحاضر عن المتهم شرح ظروف الدعوى وملابساتها وقال أن ما نشره المدعي عليه الأول هو تاريخ لفترة من حكم مصر وأن له الحق في ذلك

باعتباره كاتبا ومؤرخا وطلب الحكم ببراءته وقدم ست حوافظ مستندات طويت الأولى منها على تسع مستندات هي :

١- قصاصات من صفحات لجريدة الأخبار والأهرام في ٢١ / ١١ / ١٩٧٦، ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ عن سؤال تقدم به أحد أعضاء مجلس الشعب إلى رئيس الوزراء يطلب تحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتثبت من صحة أن سامي شرف (المدعي) كان عميلا للمخابرات السوفيتية .

٢- ثلاثة قصاصات أخرى لصفحات جريدتي أخبار اليوم والجمهورية تدور كلها حول مدى علاقة سامي شرف (المدعي المدني)- بالمخابرات السوفيتية .

٣- صورة برقية وارده من مراسل الأهرام في الأمم المتحدة بنيويورك تدور حول ذات الموضوع سالف الذكر .

٤ - صورة من خطاب رئيس الجمهورية السابق متضمنا حديثه حول نفس الموضوع .

٥- صورة لقصاصتين من صفحات مجلة المصور تتضمن حديثا لكمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة .

٦ - صورة لصفحة من كتاب (حوار وراء الأسوار) للكاتب الصحفي جلال الدين الحمامصي تدو رحول ذات الموضوع .

وطويت الحافظة الثانية عن مستند واحد عبارة عن قصاصات من صفحات لجريدة الأهرام تتناول وثائق سرقة خزينة جمال عبدالناصر، واتهام سامي شرف بسرقتها، وطويت الحافظة الثالثة على أربعة مستندات هي :

١ - صورة لقصاصة من إحدى صفحات جريدة الأهرام كتب بها أن سامي شرف (المدعي المدني) دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية الذي كان يحمله بحكم وظيفته استعمالاً غير مشروع .

٢ـ صورة لقصاصة من جريدة الأخبار ثابت بها أن التحقيقات قد كشفت عن تزوير في قرارات جمهورية بمعرفة سامي شرف (المدعي المدني) .

٣ - صورة لقرار الاتهام في القضية التي كان المدعي المدني متهما فيها وثابت به أنه خالف عمدا القوانين واللوائح مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة بأن دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية وهو يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع .

٤ـ صورة من حكم من محكمة الثورة في ١١ / ١٢ / ١٩٧١ جاء به أن المحكمة حكمت على سامي شرف بالإعدام وخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وطويت الحافظة الرابعة على مستند واحد هو صورة من مقال للدكتور لويس عوض عن ميكافيللي وأنه من أهم فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة .

وطويت الحافظة الخامسة على ست مستندات هي :

١ ـ دعوة من السيد محافظ السويس للمدعي عليه الأول لحضور ندوة تنظمها لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس الشعبي لمحافظة السويس ولإلقاء محاضرة عن حرب أكتوبر وإسرائيل .

٢ـ خطاب موجه من الهيئة العامة للاستعلامات إلى المدعي عليه الأول تفيده باختياره ضمن شخصيات ساهمت بدور بارز في شتى مجالات الحياة المصرية وهي بصدد إعداد موسوعة بذلك .

٣ - خطاب شكر موجه من هيئة قناة السويس للمدعي عليه الأول لمقالة في جريدة أكتوبر الخاص بإبراز الدور الوطني الذي أسهمت به قناة السويس في خدمة المجهود الحربي .

٤ـ خطاب موجه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا للمدعي عليه الأول بتوجيه الدعوة له لحضور مناقشة كتاب (من سيناء إلى الجولان) من تأليفه .

٥ - خطاب موجه من قيادة القوات البحرية للمدعي عليه الأول بدعوته لإلقاء محاضرات عن العسكرية المصرية .

٦ - خطاب موجه من نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية للمدعي عليه الأول لإلقاء ندوة حول التحليل الفني لأهم العمليات الحربية في حرب أكتوبر لسنة ١٩٧٣ .

كما طويت الحافظة السادسة على سبع مستندات هي :

١ـ السجل الخاص بالمدعي عليه الأول .

٢- صورة من جناح الثورة في المتحف الحربي .

٣- صورة من الجريدة الرسمية التي تضمنت القرار الجمهوري رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ بمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار وعلى رأسهم المدعي عليه الأول .

٤- خطاب من مساعد وزير الحربية ورئيس اللجنة العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو للمتهم متضمناً شكره على اهتمامه في كشف حقائق تاريخ مصر .

٥- صورة من جريدة المصري بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٥٢ ويظهر فيها المدعي عليه الأول مع باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة .

٦- كشف بأسماء رؤساء مجلس إدارة جمعية الصداقة المصرية الأمريكية من سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٨ .

٧- كشف بأسماء أعضاء مجلس إدارة الجمعية حاليا .

كما قدم محامي المتهم بعض صور من صفحات لبعض الصحف والمجلات عن مقالات كتبت بمعرفة بعض الكتاب وعدد من الكتب التي كتبها بعض الكتاب وتدور كلها حول تلك الفترة التي مضت على مصر وشارك فيها المدعي بالحكم وتولى المناصب الكبيرة في رئاسة الجمهورية والوزراء وما حدث خلال تلك الحقبة من تصرفات من جانبه .

وحيث إن المدافع عن المتهم قدم مذكرتين بدفاعه تناول فيهما شرح وقائع الدعوى كما تناول تاريخ كل من المدعي بالحق المدني والمدعي عليه الأول ودور كل منهما منذ قيام ثورة ٢٣ يوليه حتى الآن ومدى تأثير كل منهما في الحياة السياسية التي مرت على مصر بعد ذلك وانتهى فيها إلى طلب الحكم ببراءة المدعي عليه الأول وبرفض الدعوى المدنية قبله لأن ما تناوله كان هو الحقيقة وأن كثيراً من كتاب مصر تناوله من قبله .

وحيث إنه من المقرر أن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ سواء ما تعلق منها بموظفين أو أفراد لأنها تصبح بمجرد وقوعها من حق المؤرخ ولا يعتبر عمله فيها وحكمه عليها قذفا إذا رواها غير مدفوع بدافع ممقوت لأن هذا الحق صورة من صور المناقشة الحرة المقررة في النظام الديمقراطي لكل فرد .

ومن المقرر أن الوقائع التي لا يعاقب الكاتب على نشرها هي الوقائع التي يثبت المتهم اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة، والوقائع التي يثبت المتهم اعتقاده بصحتها ولم يثبت كذبها ولا صحتها وفي هاتين الحالتين يبرأ المتهم على أساس من حسن النية .

ومن المقرر أنه إذا اعتقد الجاني أن الواقعة محل النقد ثابتة أو مسلمة فلا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي وذلك إذا كان اعتقاده يستند إلى أسباب معقولة .

ومن المقرر أن المناسبة قد تسمح بأن يستعمل في معرض النقد العبارات المرّة أو القاسية أو العنيفة في وصف المجني عليه دون أن يعتبر استعمالها سبًا له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة ولا يريد التشهير .

ومن المقرر أنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبًا في حق الموظفين أن يكون صادرًا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة .

ومن المقرر أنه عند اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير فإن حكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

وحيث إنه لما كان ذلك وكان المتهم، مؤرخ وكاتب صحفي ومن واجب مهمته أن يطلع الجمهور على مط رأي وجوب إطلاعه عليه غير مدفوع بعوامل شخصية ولا ريب أن الموضوع الذي نقله لقرائه هو من الموضوعات التي تهم الكافّة في طول البلاد وعرضها أن يعلموا حقيقتها والتيارات الظاهرة والخفية فيها وكان ما سطره المدعي عليه في كتاباته عن المدعي المدني قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مقالات ومؤلفات عديدة وكان مما أخذه المدعي على المدعي عليه من أنه ميكافيللي يتبع السياسة الميكيافيليه فأنه لما كان الثابت أن ميكيافيللي أحد فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة لأنه من رواد الكتابة في علم السياسة ومن ثم فإن كلمة الميكيافيلية لا تمثل سوى أسلوب من أساليب النقد شائع الاستعمال مما يخرجه عن دائرة القذف أو السب .

وحيث أنه عما أخذه المدعي المدني على المتهم مما نشره عنه بسبب استعماله لخاتم عبدالناصر فأنه لما كان الثابت أن ما ذكره المدعي عليه الأول في مقالاته لم يرد به نسبة تهمة تزوير أو استعمال نفوذ وإنما أورد ذكر هذه الواقعة مجردة وكان قصده من ذلك إثبات ما كان يتمتع به المدعي المدني من نفوذ وسيطرة وأن ما رواه المتهم في هذا الشأن لم يخرج عن كثير من المقالات لكتاب آخرين تناولوا ذات الواقعة في صحفهم ومؤلفاتهم التي تناولوا فيها تلك الفترة التي

مضت من تاريخ مصر بالدراسة والتحليل ولم ينكر المدعي ذلك في حينه بل اعترف به مقررًا أن ذلك لم يكن استغلالاً لنفوذٍ أو خروجاً على قاعدةٍ، وبالتالي فلا تشكل مقالات المدعي عليه الأول في هذا الشأن أي قذف في حق المدعي .

وحيث إنه عما أثاره المدعي المدني من أن المتهم وصفه، في كتاباته بالجاسوسية والعمالة لاتصاله بالمخابرات السوفيتية فإن الثابت من كل ما نشر عن تلك الواقعة في الصحف والكتب المصرية والأجنبية من غير المتهم بل وما قرره وأكده رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه في مجلس الشعب أن واقعة اتصال المدعي بالمخابرات السوفيتية هي واقعة قد أصبحت بالفعل في حوزة الجمهور لما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة ومن ثم فإنه من واجب المؤرخ- أي مؤرخ- أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث الأمر الذي يخرجها عن دائرة القذف والسب المعاقب عليه .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم ولما كانت المحكمة على يقين من أنه ما كتبه المتهم في كتاباته عن المدعي إنما كان القصد منه كشف ما كان يدور على الساحة المصرية من أمور خلال تلك الحقبة التي شارك المدعي فيها في حكم مصر وهي كتابات مكنه منها موقع المدعي عليه من أنه كاتب و مؤرخ وأن من واجبه تبصير شعب مصر بما كان يدور فيها خلال تلك الحقبة من تاريخه وتعريفه بالدور الذي كان يقوم به المدعي، ومن كانوا شركاء له في الحكم مبتغيا في ذلك مصلحة هذا الشعب فقط لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس وليأخذ العبرة المستقبلة مما مرّ عليه من تجارب في ماضيه، ومن ثم خرج كل ما نشرة عن دائرة القذف والسب مما يتعين معه إعمالاً لحكم المادة ٣٠٤ / ١ إجراءات جنائية الحكم ببراءته مما أسند إليه .

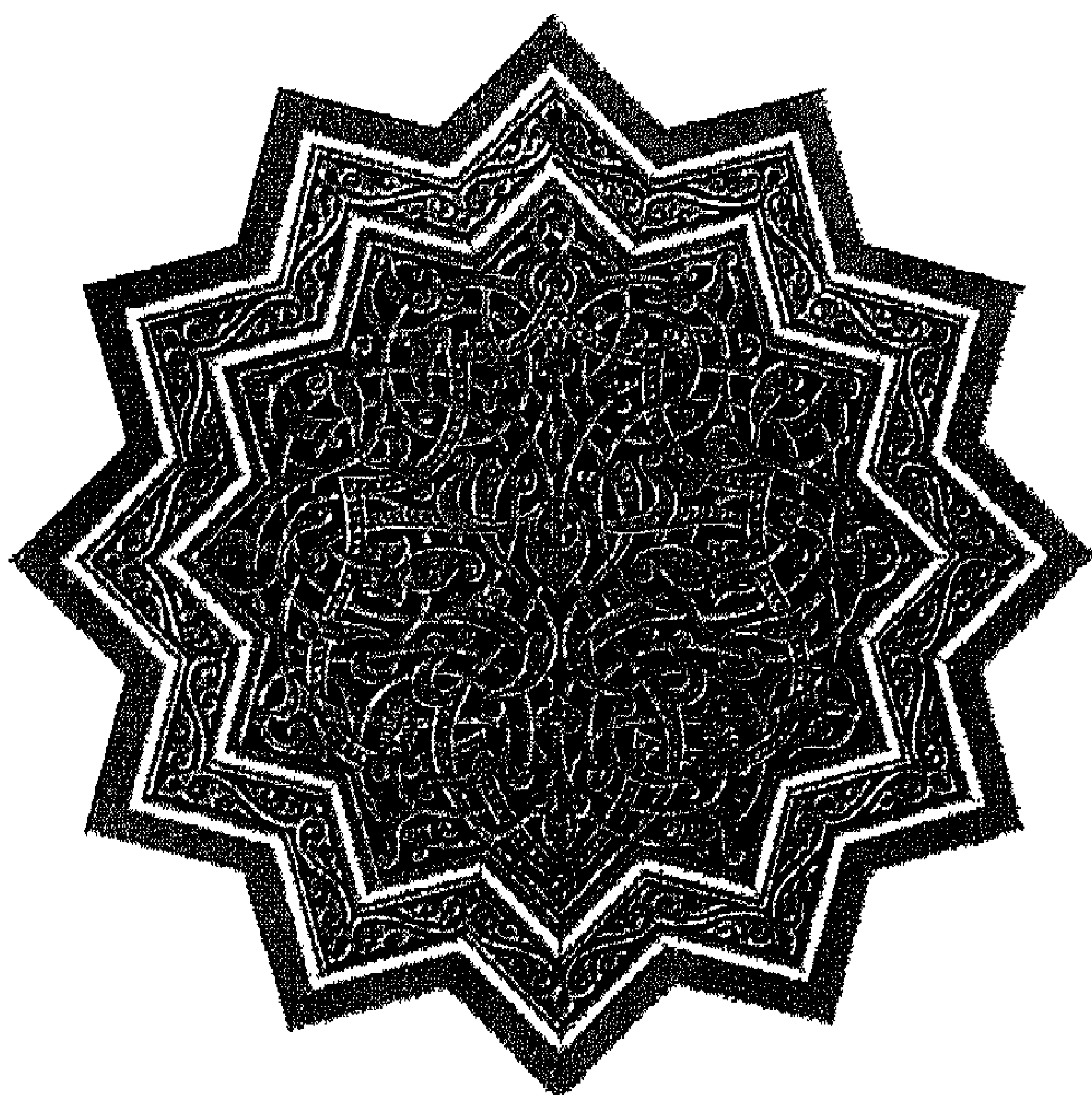
وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإنه لما كانت مرتبطة بالدعوى الجنائية ثبوتا وعدما وكانت المحكمة قد انتهت إلى براءة المتهم « المدعي عليه الأول » مما أسند إليه ومن ثم فإنه يتعين رفض الدعوى المدنية قبله والمدعي عليه الثالث مع إلزام رافعها بالمصروفات .

« فلهذه الأسباب »

وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر .

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة محمود جمال إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب محاماة صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة يوم السبت الموافق ٢٨ يناير لسنة ١٩٨٩ .

أمين السر	رئيس المحكمة
توقيع	توقيع
فاروق أبو الحاج	رشيد كيلاني



الـمـلـحـق (٢)

تعليقات بعض الكُـتّـاب والمؤرخين
على حكم محكمة جنايات القاهرة في القضية المرفوعة
من سامي شرف ضد جمال حماد

بلاغ إلى النائب العام ..

الرجل الذي عرف كل أسرار الرئيس

كان عميل موسكو الأول في مصر .. !

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة أكتوبر

التاريـــخ : الأحد ١٦ فبراير ١٩٨٦

أي مواطن مصري هذه الأيام أحد اثنين : مصري سمع أو عرف عن سامي شرف، وآخر لم يعرف أو يسمع عنه .

لقد مضى نحو ١٥ سنة ظهرت فيها أجيال جديدة ونمت فيها عقول كانت صغيرة منذ حكم عليه يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧١ بالأشغال الشاقة المؤبدة في القضية التي اشتهرت باسم (مراكز القوى)، وهي « الجماعة » التي أرادت أن تسقط حكم أنور السادات بعد سبعة أشهر من حكمه، فأطاح بها السادات وأحال أفرادها جميعا- وعلى رأسهم علي صبري- إلى المحاكمة .

وفيما بعد- وفي حياة أنور السادات- وبعد التماسات ملحة منهم تم الإفراج عن جميع أفراد هذه الجماعة إفراجا صحيًا، مع أن تاريخهم- عندما كانت لهم السيطرة والسلطة- ارتبط بأبشع صور التسلط والقمع والديكتاتورية، إلى درجة وصل فيها الذين يدافعون عن عبدالناصر إلى اعتبارهم هم ومن سبقهم من الأعوان السابقين لعبدالناصر (المشير عامر وبطانته) المسئولين وحدهم عن أي خطأ ارتكب في عصر عبدالناصر، بينما كل عمل جليل أو إيجابي هو بفضل عبدالناصر وحده .

أقول أنه رغم هذا التاريخ القبيح لكثير منهم فإنهم- ومنذ رحيل السادات- راحوا جميعاً يتسابقون في الاشتراك في الحفلات التنكرية الصاخبة التي أقاموها على صفحات بعض الصحف العربية والتي راحوا فيها يرتدون أقنعة غير وجوههم، وثيابا للبطولة لم تكن لهم، ومواقف للدفاع عن الحريات والديمقراطية لم يعرفها تاريخهم، وقرارات لم نسمع بها إلا منهم، ومنها- كما قال الفريق أول محمد فوزي الذي عهد إليه عبدالناصر قيادة القوات المسلحة بعد يونيو ١٩٦٧- أن قرار العبور كان قد اتخذ قبل وفاة عبدالناصر، ولكن القدر لم يمهله، ومن مصادفات القدر أيضًا- كما قال- أن يكون يوم الأربعين على وفاته هو نفس اليوم الذي كان محددا لبدء المعركة ! .

وعلينا بالطبع أن نصدق هذا الكلام الذي يقوله القائد السابق للقوات المسلحة، ونلغي من عقولنا أن أية معركة- مثل العبور- لم تكن مقصورة فقط على الجيش، وإنما كانت تعوزها استعدادات واسعة في الجبهة الداخلية. استعدادات تشمل توفير مواد التموين والوقود وترتيبات خاصة بحقول بترول خليج السويس وعمليات الخداع والتمويه .. وغير ذلك مما حدث بالفعل قبل أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن- كما هو واضح- كانت المعرفة في نظرهم مجرد نقل قوات من شاطئ لآخر .. ولعله من رحمة الله لمصر- وقد كان هذا تفكيرهم- أن اختار بعنايته تأجيل هذه المعركة إلى أن تمت في وقتها المناسب .

أحاديث ومذكرات وذكريات وسيرك منصوب لحفلات تنكرية واسعة على صفحات الصحف .. ومنها مذكرات المرحوم صلاح نصر أول وأشهر وأخطر شخصية تولت رئاسة المخابرات العامة منذ إنشائها في أول يناير ١٩٥٧ إلى يوم القبض عليه في يوليو ١٩٦٧ .

ورغم أنه في مذكراته التي بدأ ورثته في نشرها منذ عدة أسابيع، قد تحدث بالتفصيل الممل الطويل عن حوادث كثيرة من أحداث الثورة أصبحت معروفة للملايين، ورغم تفاصيل التفاصيل التي خاض فيها فإنه عندما وصل إلى حادث إطلاق النار على جمال عبدالناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ فإن كل الذي ذكره عن هذا الحادث الذي لا يزال لغزا حتى اليوم هو بالنص كما يلي :

« وفي ميدان المنشية وبينما كان عبدالناصر يلقي خطابه المشهور أطلق عليه الرصاص عضو من جماعة الإخوان المسلمين يدعي محمود عبداللطيف، ولكن عبدالناصر نجا من الاعتداء، ونقل الأثير صوت عبدالناصر وهو يصيح بانفعال وبصوت متهدج، ويطلب من الأكداس المتراصة من الشعب في ميدان المنشية أن تثبت في مكانها، ويعلن للناس أنهم جميعا جمال عبدالناصر، وأنه لو مات فلن تقف الثورة، وأصبح عبدالناصر بطل حادث المنشية، وعاد إلى القاهرة في اليوم

التالي بالقطار، واستقبله الشعب على طول الطريق بالحفاوة والتهليل، وفي القاهرة استقبل استقبالا تاريخيا حارا، وواتت الفرصة للتخلص من نجيب، فقد قيل إنه كان متعاونا مع جماعة الإخوان المسلمين في تدبيرها، فاجتمع مجلس الثورة وقرر في الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٤ إعفاء نجيب من منصبه، ورأس عبدالناصر الوزارة إلى أن تم الاستفتاء عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء على الدستور الدائم » .

هكذا في مثل هذه السطور الضحلة كتب الرجل الذي أصبح بحكم عمله رئيسا لجهاز المخابرات، ويعرف دبيب النملة في أرجاء مصر، عن الحادث اللغز الذي أحيط ولا يزال بالأسئلة الكثيرة .

ولكنها كما قلت هوجة الحفلات التنكرية التي حفلت بالكثير من الأقنعة والأصباغ والماكياج .

رجل واحد لم يشترك في هذه الهوجة منذ دخل السجن وخرج منه- لم أقرأ له حديثا ولا مقالا موقعا باسمه، ولا مذكرات أو ذكريات أو .. أو .. إلى آخر المسلسلات التي يتبارى كل الذين حكموا مصر بالحديد والنار في كتابتها .. رجل واحد شذ عن هذه المجموعة، مع أنه إذا كان هناك من يستطيع أن يتكلم ويحكي ويكشف عن أسرار حكم عبدالناصر، بل أسرار كل مصر خلال هذا الحكم، كان وحده أرشيف هذه المعلومات .

ترى هل كانت مهمته- عندما كان يحكي - أن يحكي فقط لموسكو وقادة الكرملين الذين يتهم بأنه كان عميلهم الأول في مصر ؟ !

اسمه عبدالرءوف سامي شرف ..

كان مجرد نقيب في سلاح المدفعية لا علاقة له بالضباط الأحرار ولا بثورة يوليو .

وفي بداية الثورة فقد انتدب للعمل في المخابرات الحربية في مكتب كان يسمى المكتب الخاص، وهو كما يشير إليه اسمه مهمته القيام بالمأموريات السرية .

ولأسباب غير معروفة فقد التقى به عبدالناصر وأعجب به واختاره ليكون سكرتير الرئيس للمعلومات .

كان ذلك في أول أبريل عام ١٩٥٥ .

ومنذ ذلك اليوم، من ١٩٥٥ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - تاريخ وفاة عبدالناصر - فإنه أصبح واحداً من ألصق الناس بجمال عبدالناصر .

في التحقيقات التي جرت معه بعد القبض عليه في مايو ١٩٧١ ضمن جماعة مراكز القوى، وفي التعريف بعمله قال عبدالرؤوف سامي شرف الشهير بسامي شرف :

* كنت أعايش الرئيس عبدالناصر حوالي ١٨ ساعة يوميا، وكانت حياتي كلها في مكتبي بجواره، وكان دخولي إلى منزلي ورؤية أسرتي نادراً، وقد نتج عن ذلك ارتباط خاص بيني وبين عبدالناصر يصعب وصفه أو تقييمه .

* كان نظام العمل أن يكون الاتصال بالرئيس عبدالناصر عن طريقي. بمعنى أن توجيهات الرئيس تبلغ لي فأبلغها بدوري لوزير الدولة لإبلاغ رئيس الوزراء والوزراء بها، وبالعكس إذا رُئى إبلاغ أمر للرئيس يتصل بي وزير الدولة وأنا أقوم بعرض الأمر على الرئيس .

* كنت مفوضا من الرئيس لختم القرارات الروتينية ما عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة أو التي لها طابع الأهمية، وكان تقدير مدى أهمية هذه القرارات أم عدم أهميتها متروكا لي !

وإلى جانب هذه الاختصاصات التي تعكس احتواءً كاملاً لجمال عبدالناصر وعدم وصول ورقة إلى الرئيس الراحل من أي مكان - سواء من المخابرات أو الوزراء أو المعاونين أو العيون السريين - إلا عن طريق سامي شرف، فقد كانت إحدى هواياته المحببة إلى نفسه هي تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية لكبار المسئولين في الدولة وجمع أشرطتها عنده .. ولأنه كما يقول الحق تبارك وتعالى :

فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ (الأنعام الآية ٤٤)

فقد كانت هذه الهواية التي مارسها مع المئات، وربما الآلاف هي نفس السبب في سقوطه هو وكل أفراد الجماعة التي كانت تخطط للقضاء على أنور السادات في أحداث ١٥ مايو. ففي جهاز المخابرات العامة تم في ذلك الوقت ضبط تسعة أشرطة لأحاديث تليفونية لسامي شرف وعلي صبري وشعراوي جمعه ومحمد فائق وعبدالمحسن أبو النور وأمين هويدي وفتحي الديب ولبيب شقير وضياء الدين داود تسجل تآمرهم على رئيس الدولة، وباعتراف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة في ذلك الوقت، فقد ذكر أنه كان هو الذي أمر بتسجيل هذه الأحاديث التليفونية، تنفيذا لأوامر سامي شرف!!

ما الذي يجعلني أفتح اليوم أبواب هذا الماضي الكئيب ؟

يدفعني إلى ذلك أنه في سوق الكتاب المصري ظهر أخيرا كتاب للمؤرخ العسكري اللواء جمال حماد عنوانه (الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر). وجمال حماد- وهو أحد نجوم الكتابة في مجلة أكتوبر- من المؤرخين الذين اشتهروا بمحاولة التدقيق والتوثيق فيما يكتب .

وفي كتابه الجديد (الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر) وهي التي تشكلت (هذه الحكومة الخفية) من سامي شرف وشعراوي جمعه ومحمد فوزي، فإن هذه الحكومة أصبحت صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في كل مصر خصوصا بعد نكسة ١٩٦٧ وتفرغ عبدالناصر لإعادة البناء الذي تهدم، ثم إصابته بأزمة قلبية في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ بسبب الصدمة العنيفة التي انتابته على أثر غارة إسرائيلية برمائية قامت بها القوات الإسرائيلية فجر يوم ٩ سبتمبر على منطقة الزعفرانة على خليج السويس على مسافة ١٠٠ كيلو متر جنوب السويس، وهي الغارة التي كان من نتيجتها إحالة اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد، وقد ظل أحمد إسماعيل متقاعدا منذ ذلك التاريخ إلى يوم ١٥

مايو ١٩٧١ عندما استدعاه أنور السادات لرئاسة المخابرات العامة، ثم قيادة القوات المسلحة بعد ذلك قبل العبور .

في خلال هذه الفترة السابقة كانت الحكومة الخفية هي صاحبة الأمر والنهي؛ لكن المثير وهو الذي يؤكده اللواء جمال حماد أن سامي شرف كان- ومنذ فترة طويلة- قد أصبح العميل الأول لموسكو في مصر .. وتصوروا إلى أي حد يمكن أن تكون المعلومات التي تصل من القاهرة إلى موسكو، والصورة التي كان يجري تمريرها من موسكو إلى حاكم مصر ؟ !

من أشهر مؤسسات النشر الأمريكية مؤسسة اسمها ريدرز دايجست وهي التي تصدر المجلة الشهيرة بهذا الاسم في عدة لغات تطبع منها شهريا عشرات الملايين من النسخ، وهذه المجلة معروفة في العالم العربي باسم (المختار) .

وإلى جانب هذه المجلة الشهيرة تقوم ريدرز دايجست بنشر العديد من الكتب.

وفي عام ١٩٧٤ أصدرت هذه المؤسسة كتابا في ٤٦٢ صفحة بعنوان K.G.B وهي حروف الإشارة إلى جهاز المخابرات السوفيتي، كتبه مؤلف أمريكي اسمه جون بارون .

وكما هو مفهوم من قراءة هذا الكتاب فقد كانت أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف عدة لقاءات عقدها مع واحد من أشهر العملاء المزدوجين الذين عملوا لحساب المخابرات السوفيتية في الوقت الذي كانوا يعملون فيه لحساب المخابرات الأمريكية C.I.A.

وهذا العميل المزدوج اسمه فلاديمير سخاروف، وفي منتصف ليلة ١٠ يوليو عام ٧١- وكان بالكويت- فإنه تلقى إشارة تحذير عاجلة من الأمريكيين بأن المخابرات السوفيتية اكتشفت أمره، فقام في نفس الليلة

بتسليم نفسه إلى مندوب المخابرات المركزية الأمريكية بالكويت، وانتهت علاقته منذ ذلك الوقت بموسكو .

وقد عمل سخاروف في ثلاث دول عربية هي اليمن ومصر والكويت. والذي يهمنا بالطبع هو عمله في مصر .. والذي يهم أكثر أنه لم تكن له علاقة من أي نوع كان بسامي شرف، فقد عمل في مصر في الإسكندرية بعيداً عن القاهرة، لكنه من موقع عمله استطاع أن يعرف ويسمع عن عملاء موسكو في مصر وأهمهم شخصية سامي شرف، وقد جاء في كتاب جون بارون ما يلي :

« كان سامي شرف في ذلك الوقت عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله؛ فهو يمثل حالة رجل صغير لا شأن له تحول إلى صاحب شأن ونفوذ؛ لقد كان مظهره يكذب حدة ذهنه وميله الغريزي للدسائس وشخصيته الطموح القوية وطاقته غير العادية على العمل. وفيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية » .

وقد بدأت محاولة المخابرات السوفيتية في التودد إلى سامي شرف سنة ١٩٥٥ عندما سافر إلى موسكو مع وفد من أوائل الوفود العسكرية المصرية التي ذهبت تطلب المعونة السوفيتية، وبعد ذلك بفترة وجيزة عينه علي صبري مساعدا له، وليس من المعروف ما إذا كان قد اختاره بناء على تحريض من السوفيت أم لا .

وهناك دلائل تحملنا على الاعتقاد بأن سامي شرف أصبح عميلا يتحكم فيه جهاز المخابرات السوفيتية منذ غام ١٩٥٨، وبعد هذا العام لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في مركز المخابرات السوفيتية في موسكو، أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها، وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء، وكان الاسم الرمزي لسامي شرف هو (الأسد).

وبعلم ناصر أو بدون علمه أبرم سامي شرف اتفاقا سريا ينص على القيام بعمليات مشتركة بين مصر وجهاز المخابرات السوفيتية وعلى أن يتولى السوفيت

تدريب ضباط المخابرات المصرية، وبفضل هذا الاتفاق تمكن الروس من زيادة تغلغلهم في الحكومة المصرية عن طريق الضباط الذين يلقنونهم أفكارهم، وقد أعطى هذا الاتفاق ذريعة لسامي شرف كي يلتقي علانية مع فاديم كريتشنكو أكبر ضابط للمخابرات السوفيتية بالقاهرة، وفي أوائل الستينيات كان سامي شرف هو الذي يصدق على جميع تعيينات المصريين في الخارجـ وكان يشرف على تحريات الأمن عن موظفي الحكومة، كما كان هو شخصيا يتولى إدارة عمليات المخابرات الخارجية التي كان عبدالناصر يهتم بها اهتماما خاصا، ولهذا السبب أنشأ في داخل جهاز المخابرات شبكة خاصة من الضباط وظيفتها تقديم التقارير إليه شخصيا .

والأهم من ذلك أنه كان هو الذي يحدد أي التقارير يمكن أن تصل إلى عبدالناصر، كما كان هو الذي يحدد مضمون التقارير اليومية التي كانت ترفع إليه. وهكذا استطاع جهاز المخابرات السوفيتية عن طريق سامي شرف أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري يعتمد عليها كل الاعتماد في تكوين أحكامه وفي رسم سياسة البلاد .

لقد كان سامي هو الرجل الوحيد الذي كان ناصر يشعر بأنه يستطيع أن يلتمس لديه الرأي السديد، وفي خلال ربيع سنة ١٩٦٧ الحرج عندما كان ناصر يستطيع أن يتخذ قرارته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه.

وهذا الذي نشره جون بارون في كتابه عام ١٩٧٤ يعترف جمال حماد بأنه سبق أن أشير إليه هنا في مصر، وفي الدول العربية التي تولت ترجمة بعض فصول هذا الكتاب .

لكن الذي يذهل جمال حماد وأشاركه فيه أن سامي شرف رغم أن الاتهام يمسه في شرفه بوضوح ما بعده وضوح وبصفات صريحة عن العمالة والتجسس والخيانة فإنه لم يحاول أن يقول كلمة واحدة تنفي هذا الاتهام عنه لا عن طريقه المباشر ولا حتى عن طريق أي واحد من جماعته الذين نشطوا فيما بعد في الكتابة والتصريحات وإقامة حفلات التنكر السياسية التي أقاموها .

وفي محاولة البحث عما ينفي الاتهام عن سامي شرف، فإن الكاتب جمال حماد في كتابه لم يجد إلا كل ما يؤكد الاتهام ضد سامي شرف .

* فالمصدر السوفيتي سخاروف لم تكن له علاقة بسامي شرف من قريب أو بعيد حتى يقال إن اتهامه له كان وراءه أي عنصر شخصي.

* ثم إن الكتاب صدر في عام ١٩٧٤ وكانت علاقات القاهرة وموسكو شبه مجمدة، وبالتالي ينتفي غرض محاولة دق إسفين بين البلدين كما قد يقال .

* ثم إنه في نفس العام الذي صدر فيه الكتاب كانت العلاقات المصرية الأمريكية قد بدأت تقوى مما يسقط أيضاً مظنة أن الكتاب صدر لصالح أمريكا .

على أن الأهم من ذلك كله في تقديري أن المؤسسة الأمريكية التي نشرت الكتاب لا يمكن لها أن تجازف باتهام صريح لشخص كان هذا مكانه، وكان هذا موقعه، إلا إذا كانت قد حصنت نفسها مسبقا ضد التعرض لدعوى تعويض كان يمكن لو أنها غير صحيحة أن يحصل فيها سامي على مائة مليون جنيه لو أراد، فإذا لم يكن يريدها لنفسه فلا أقل من أن يحاول الحصول عليها والتبرع بها من أجل سداد ديون مصر !!

وكما هو معروف فإن معظم القضايا في الحياة الأمريكية تتركز في قضايا التعويض ضد أخطاء الأطباء (في المتوسط يتم حاليا مقاضاة طبيب من بين كل خمسة أطباء بسبب ارتكاب أخطاء في العلاج) وقضايا التعويض بسبب اتهامات القذف .

وفي جميع هذه القضايا فإن أقل تعويض يحكم به يتجاوز مبلغ مليون دولار! ولنا أن نتصور ماذا لو أقام سامي شرف الدعوى ضد المؤسسة الأمريكية العملاقة التي أصدرت هذا الكتاب، الذي يتهم بالعمالة والتجسس وبكل الوضوح الرجل الذي كان لصيقا إلى جانب عبدالناصر طوال مدة حكمه !

ومرة أخرى أكرر .. لماذا نعود إلى فتح أبواب هذا الماضي الكئيب ؟ السبب الأول كما قلت هو ظهور كتاب جمال حماد الجديد بأسراره الواسعة عن جماعة الحكومة الخفية ومحاولات التوثيق التي يحرص عليها جمال حماد في كل كتاباته .

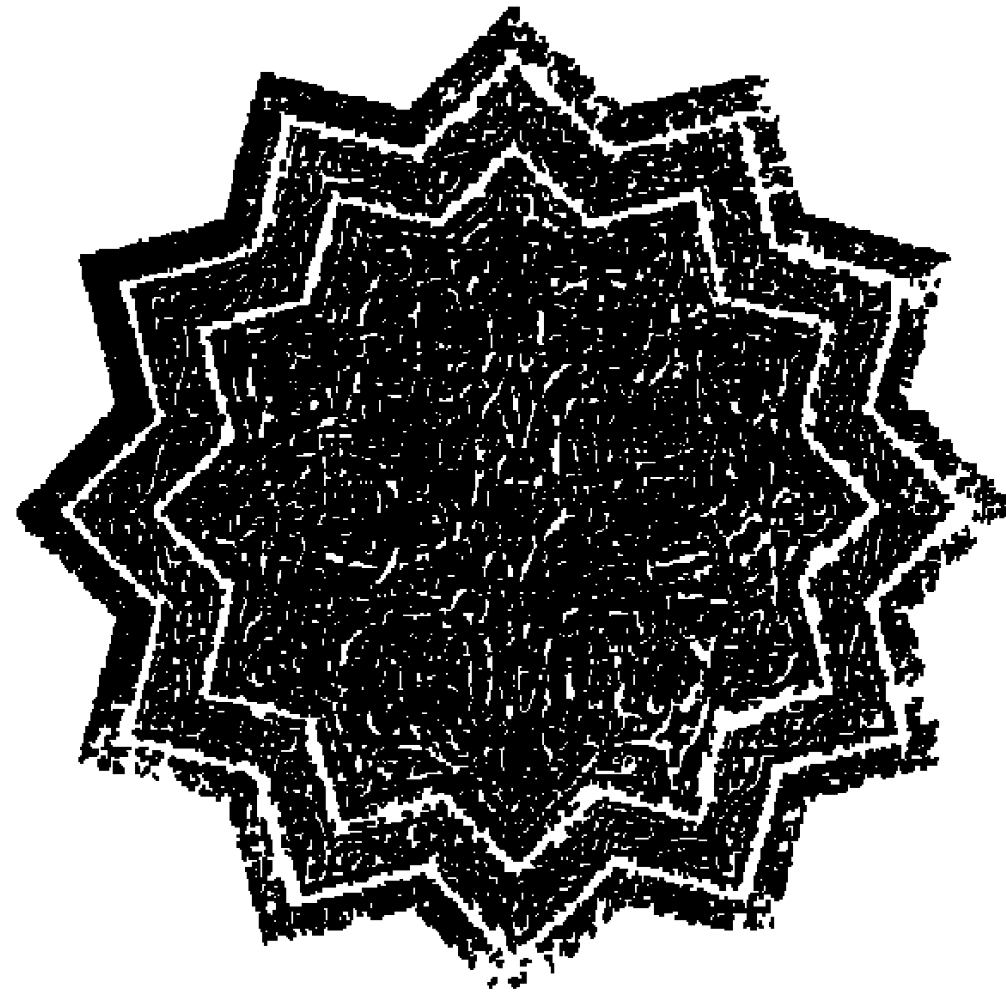
السبب الثاني هو أن سامي شرف لا يزال حتى اليوم حياً يرزق .. كما أنه لا يزال حرا .. وإذا كان من الممكن التعلل بأن الكتاب الأمريكي قد صدر عام ١٩٧٤ وسامي شرف موجود في السجن، فما التعلل اليوم وقد صدر هذه الأيام كتاب جديد- سنة ١٩٨٦ - يعيد هذه الاتهامات ويلح عليها بينما سامي شرف حر طليق يملك حق الكلام والدفاع عن نفسه والرد ؟

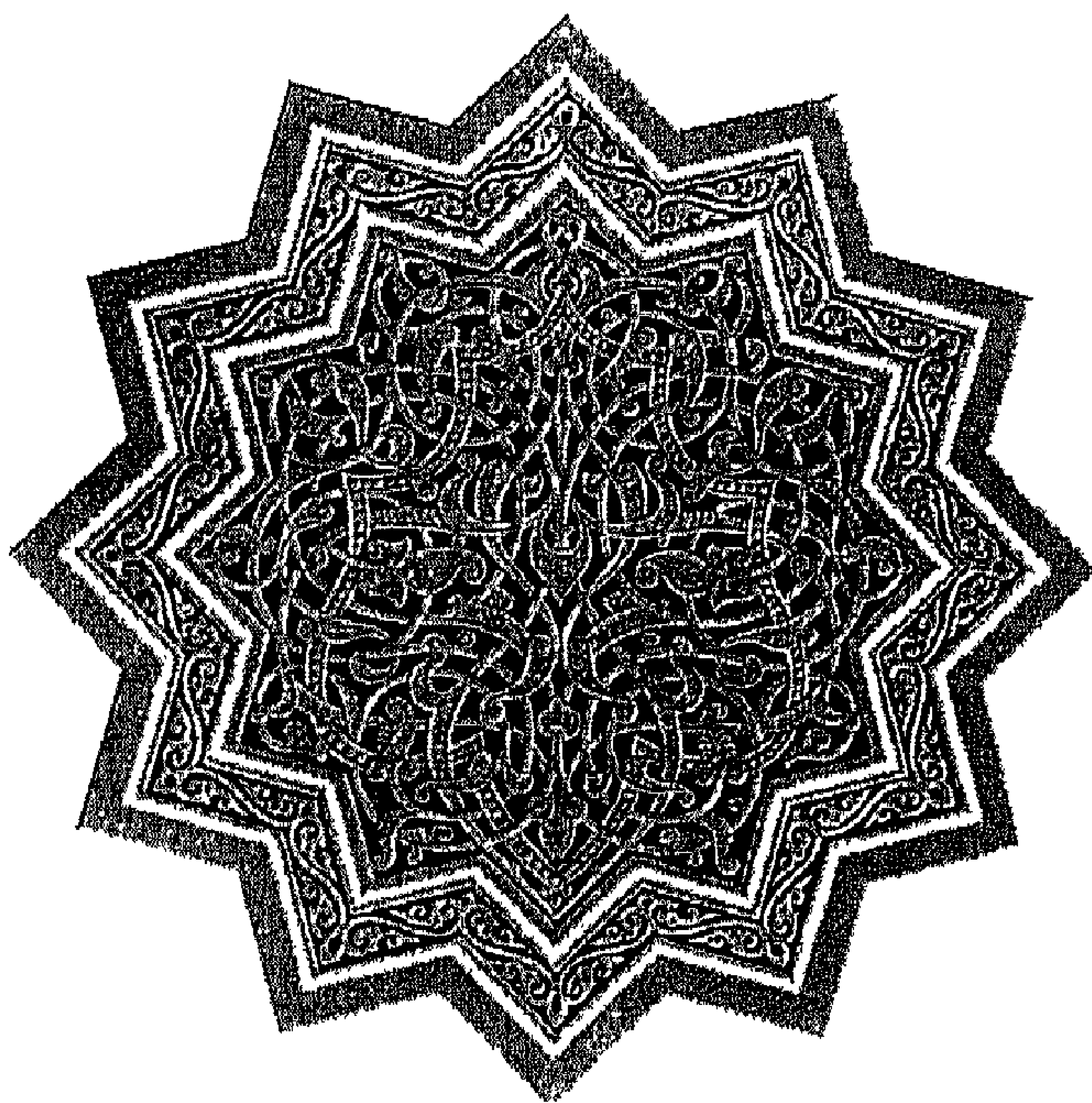
ومع أنني أقدر صمته التام منذ أطفئت الأضواء التي كانت عليه فإنني لا أحمل هذا التقدير تجاه صمته في مواجهة الاتهامات الكبيرة التي توجه إليه .

إن سامي شرف لم يكن شخصا عاديا في الدولة حتى يمكن التجاوز عن اتهامه بالعمالة لإحدى القوتين .. لقد كان أهم رجل في مصر، ومن خلاله كانت صورة الأحداث تبدو أمام عبدالناصر ليتخذ فيها قراراته .. ومن خلاله أيضا كانت تقارير الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية في مايو ١٩٦٧ .. تلك الحشود التي تبين أنها لم تكن صحيحة ومع ذلك فإنها هي التي جعلت عبدالناصر يأمر قوات الأمم المتحدة بالخروج من شرم الشيخ ويغلق خليج العقبة، وتتطور الأحداث فيما بعد إلى حد الكارثة المروعة التي جرت ومازالت حتى اليوم رغم معركة العبور في ١٩٧٣ ورغم رحلة القدس في ١٩٧٧ ورغم ورغم ورغم. فإننا ما زلنا حتى اليوم ندفع ثمنها هنا في مصر، وهناك في الدول العربية بل أقول في جميع الدول العربية .

كيف يمكن أن نمر وببساطة على اتهام بالعمالة والتجسس لرجل كان في موقع تسمح فيه سلطاته بتغيير وجه التاريخ العربي كما تغير بعد ١٩٦٧ ؟ إن هذا الذي نعيشه اليوم هو بعض ثمار الماضي ..

وليس من مصلحة مصر أن تظل كل أبواب هذا الماضي مغلقة .. صحيح إن هناك محكمة للتاريخ سوف يقف أمامها جميع الذين شاركوا في صنع الأحداث باختلاف مواقعهم، لكن السؤال الذي أشارك فيه المؤلف جمال حماد : هو هل نكتفي فقط بتقديم بلاغنا ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ أو أن الأوفق ولصالح الوطن أن يكون البلاغ إلى النائب العام ؟ ! إنها قضية لا تمس شخصاً فقط بل تمس حكماً بأكمله .. وهو أمام أحد احتمالين : أن يكون بريئاً من هذا الاتهام الذي أصابه أو أن يكون مداناً، ومن حقنا أن نطالب إذن بفتح ملفاته وتقديمه للمحاكمة عما جرى لنا، وندفع ثمنه اليوم .





عن الفساد والرشوة ..
وخطاب من سامي شرف ..
إلى العنوان الخطأ !

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة أكتوبر

التاريخ : الأحد ٢٣ فبراير ١٩٨٦

الفساد إذن له جذور .. ومن يتكلم بغير هذا يظلم الحاضر ظلما كبيرا .. وفي مختلف فصول الرواية المصرية فقد كان للفساد أبطال كثيرون، لكن الفرق أنه لسنين غير قليلة لم يكن ممكنا أن يشير أحد إلى هؤلاء الأبطال، وكيف وهم الذين يجلسون في كراسي الحكم والمسئولية ؟ !

اليوم .. هناك فساد .. ولكن ليس هناك حكم يحميه .. ولا مسئولون يتسترون عليه، ولا حراس يمنعون الناس من الحديث عنه .

ثم إن مكان الفساد بحجم العالم كله .. شرقه وغربه، وشماله وجنوبه .. ولقد عرفت مصر القديمة والحديثة صورا عديدة للفساد .

لكن أخطر ما تعرضت له مصر من فساد هو ذلك الذي كان يتم بحماية الدولة ورقابتها .. وهو ما يجعلنا نفرق بين نوعين من الفساد :

فساد الأفراد ..

وفساد الحكم ..

وفي كل العالم وفي أي وقت فإن فساد الأفراد موجود، ولكن عندما يصل الفساد إلى الحكم تكون الكارثة والخطر .. وتكون الثمار والنتائج التي تتحمل الأجيال فيما بعد نتائجها .. وتكون دوما نظرة المحللين إلى الماضي عندما يدرسون فساد الحاضر .

إن هدم القيم لا يتم في أسابيع وشهور .

والتخريب عندما يصل إلى الجذور فإن الماضي يكون مسئولا عنه، لأنه في باطنه نمت هذه الجذور واستشرت .

إن الملف كبير وأوراقه كثيرة اعتبارا من لجان الجرد - ولعلها من كلمة جراد- إلى لجان التأميم والمصادرة والحراسات وأخيراً البت !

إن التاريخ حافل بعشرات بل بمئات الحكايات وقصص الذين كانوا من كبار المسئولين في الدولة وأثروا على حساب الشعب بالنهب والاستيلاء والسرقة، وفي حماية الدولة وبحماية أجهزتها !

إن الفساد ليس فساد المال وحده، ولكنه أيضا فساد السلوك .. وأسوأ أنواع الفساد التي يمكن أن توجه إلى أي مسئول هو اتهامه بالعمالة والتجسس لحساب قوة خارجية .

ولقد كانت صدمة حقيقية أن يجد المصري كتابا يصدر في الخارج يتهم الرجل الذي لازم جمال عبدالناصر طوال فترة حكمه بالتجسس لحساب موسكو .

وفي الأسبوع الماضي فإنني كتبت عن كتاب ظهر أخيراً في الشارع المصري يحمل عنوان (الحكومة الخفية في عهد عبدالناصر) جمع فيه مؤلفه اللواء جمال حماد عدة فصول من فصول الحكم الذي عاشته مصر .. لكن أهم هذه الفصول ما نقله عن كتاب كتبه مؤلف أمريكي اسمه جون بارون، أصدره عام ١٩٧٤، وفيه يقول عن سامي شرف ما هو أكثر من اتهام، يقول عنه بوضوح ليس بعده وضوح إن سامي شرف كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله .

ويقول في وصف سامي شرف « إنه فيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية » .

ويقول جون بارون عن علاقة سامي شرف بموسكو : إنه بعد عام ١٩٥٨ لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في جهاز المخابرات السوفيتية في موسكو، أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها. وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء، وكان الاسم الرمزي لسامي شرف هو (الأسد) .

ويقول جون بارون بصورة أوضح « إنه عن طريق سامي شرف استطاع جهاز المخابرات السوفيتية أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري عبدالناصر يعتمد عليها في تكوين أحكامه وفي رسم سياسته » .

ويقول جون بارون .. إنه في ربيع ١٩٦٧ عندما كان على عبدالناصر أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام، قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه .

كل هذا قاله جون بارون، وهو كاتب أمريكي في كتاب صدر عن دار نشر أمريكية لها شهرتها العالمية اسمها « ريدرز دايجست » ومن مطبوعاتها- على سبيل المثال- الدورية الشهرية التي تحمل ذلك الاسم وتوزع منها الملايين بمختلف لغات العالم، ومنه اللغة العربية، وتحمل اسم (المختار).

لم يكن جمال حماد هو الذي قال هذا الذي نقله من كتاب جون بارون ولم أكن أنا الذي قلته .

ولهذا كان غريبا جدا هذه الرسالة التي تلقيتها- تعليقا على ما نشرته في الأسبوع الماضي- من الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي باسم موكله السيد سامي شرف .

يقول نص الرسالة :

بناء على طلب موكلي السيد سامي شرف، وبالإشارة إلى ما نشرتموه بقلمكم في العدد رقم ٤٨٦ الصادر يوم ١٦ فبراير ١٩٨٦ ترديدا لما سبق أن نشرته مجلتكم بتوقيع السيد جمال حماد من قذف وسب في حق موكلي، وإلى ما أضفتموه في مقالكم من زعم أن موكلي لم يحاول أن يقول كلمة واحدة تنفي ما أسند إليه، نطلب إليكم أن تنشروا في أول عدد يصدر بعد استلامكم هذه الرسالة، وفي الصفحة ذاتها، وبحروف ذات الحجم ـ وذلك طبقا للقانون ـ ما يأتي حرفيا :

.. جاءنا من السيد سامي شرف أنه لا أساس من الصحة لما نشر في العدد ٤٨٦ من مجلة أكتوبر الصادر يوم ١٦ فبراير ١٩٨٦ بتوقيع صلاح منتصر، بأنه لم يقل كلمة واحدة تنفي ما أسنده إليه جمال حماد من أنه كان عميلا لمخابرات دولة أجنبية في الوقت الذي كان يعمل فيه مديرا لمكتب الرئيس جمال عبدالناصر :

فالواقع هو أنه بمجرد أن نشرت مجلة أكتوبر مقالات لجمال حماد ورد فيها هذا الاتهام في شهر أغسطس ١٩٨٤ رفع السيد سامي شرف ضد جمال حماد ورئيس تحرير مجلة أكتوبر الدعوى المباشر رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٨٤ التي نظرت لأول مرة يوم ١٢ / ١١ / ١٩٨٤ أمام محكمة جنايات القاهرة وما تزال منظورة أمام الدائرة الثالثة منها .

مع حفظ حق موكلي في اتخاذ الإجراءات القضائية ضدكم لترديد أكاذيب هي موضوع المحاكمة، ولمحاولتكم التأثير في سير الدعوى مع ثبوت علمكم بالحقيقة إذ إن مجلتكم مدعى عليها في الدعوى المذكورة. والسلام عليكم ورحمة الله. إمضاء عصمت سيف الدولة .

هذا هو نص الرسالة نشرتها حرفيا وفي نفس المكان وبنفس الحروف من ذات الحجم الذي قال عنه .. مع أن صاحبها أرسلها إلى العنوان الخطأ .. لأنه أرسلها إليَّ في الوقت الذي كان يجب أن يرسلها إلى جون بارون مؤلف كتاب K.G.B أو إلى مؤسسة ريدرز دايجست التي نشرت الكتاب الذي نقل عنه جمال حماد ونقلت أنا بدوري عنه ما ذكره خاصا بعلاقة سامي شرف بموسكو .

لم يقل جمال حماد ولا قلت أنا إن سامي شرف كان عميلا لموسكو، لكن قائله مؤلف أمريكي له كتاب ضخم موجود في السوق منذ عام ١٩٧٤، وقد تم توزيعه في مختلف أنحاء العالم وأصدرته دولة تقدس الحريات وتحمي الأشخاص من أي تعريض بهم .

والذي ذكره جون بارون في حق سامي شرف تعريض ما بعده أي تعريض كان، بل نطالب سامي شرف بأن يطالب بالتعويض عنه .. وأنا واثق أنه إذا ثبت كذب جون بارون فلا أقل من مائة مليون دولار سوف يستطيع سامي شرف أن يطالب بها مؤسسة ريدز دايجست المسئولة عن نشر الكتاب .. وإذا كان هو شخصياً لا يريد هذا المبلغ فمصر في حاجة إليه، ولعله يستطيع أن يقدم لها دوراً عصرياً في المشاركة في سداد ديونها .. لقد وصلتني رسالة الأستاذ سامي شرف، ولكنها أخطأت العنوان .. العنوان الصحيح هناك .. في نيويورك حيث الدار الأمريكية التي أصدرت الكتاب، وحيث المؤلف الذي يحمل الكتاب اسمه وتوقيعه، وهذا العنوان تسهيلا لمهمة السيد سامي شرف في رفع دعواه هو : . Pleasant ville New York 10570

وإلى أن نسمع عن رسالة ذهبت إلى العنوان الصحيح سيبقى السيد سامي شرف محاصراً باتهام جون بارون وكل من يقرأ كتابه وينقل عنه اتهامه .

وسوف أكون شخصيا ممتنا وسعيدا لسامي شرف إذا قام بتوجيه الرسالة على عنوانها الصحيح، فليس يسعدني أن يكون حاكم من أبرز الحكام الذين حكموا مصر يقع فريسة لدولة كبرى عن طريق مدير مكتبه .

سوف يسعدني أكثر أن يثبت كذب ما قاله جون بارون .. وكذب المصدر السوفيتي الذي نقل عنه ما قاله .

ولكن .. إلى أن يتحقق هذا، هل يملك السيد سامي شرف بكل الصدق والحق أن يمنع أي واحد من ترديد ما قاله جون بارون، وتصديق هذا الذي قاله؟!

قضية خاصة

بين سامي شرف وأكتوبر

ترسي مبادئ عامة في مهنة الرأي والفكر

الكاتب الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة أكتوبر

التاريخ : الأحد ١٢ مارس ١٩٨٩

لابد أن أعترف بداية بأنني أصبحت أكره الحديث عن الماضي .. إن جيلي الذي ولد في النصف الأول من حقبة الثلاثينات، وكل الأحياء الذين ولدوا قبل هذه الحقبة، قد تجرعوا الماضي بحلاوته ومرارته .. بسمه وعسله .. ولكننا عند الحساب فإننا بين أحياء اليوم أصبحنا أقلية .. الأغلبية لأجيال ولدت منذ سنوات غير طويلة، وهمومها في البحث عن المستقبل وليس عن الماضي .. صحيح أن ثمار هذا المستقبل سوف تعاني المرارة بسبب بذور كثيرة ألقيت في الماضي، ولكن الحل لن يكون بالوقوف على أطلال هذا الماضي، وإنما محاولة بناء ولو طوبة جديدة للمستقبل .

المستقبل هو الأمل وليس الماضي ..

الأفق المفتوح أمامنا هو الذي ستشرق منه الشمس وليس ما وراء ظهورنا .

الاتجاه إلى الإمام هو الذي يجعلنا نبني وليس العودة إلى الخلف .. مع ذلك فإنني أستاذن قارئ أكتوبر في حديث عن الماضي ولكن من أجل الحاضر والمستقبل .. وعذري أنني لم أطلب الحديث عنه، ولكن هذا الماضي هو الذي جاء يطلب هذا الحديث، وكان أكثر من ذلك يطلب منا مليون جنيه تعويضا غير أحكام أخرى بالسجن .

وقبل أيام أصدر القضاء المصري حكمه في الدعوى المرفوعة من السيد عبدالرؤوف سامي شرف الشهير بسامي شرف، ضد محمود جمال إبراهيم حماد الشهير بجمال حماد، والأستاذ أنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر السابق .

وقد طالب السيد سامي شرف الأستاذ جمال حماد بتعويض مليون جنيه، وأن تقوم مجلة أكتوبر- في حالة صدور الحكم لصالحه- بنشر نص الحكم كاملا في صفحات المجلة، وأكثر من ذلك تقوم بنشره كاملا في إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة، على أساس أن النشر في هذه الجريدة اليومية سوف يكون بمصروفات تتحملها مجلة أكتوبر !.

وإذا كان القضاء قد قال كلمته، وأنصف مجلة أكتوبر والأستاذ جمال حماد من الاتهامات التي وجهها إليهما الأستاذ سامي شرف، فإننا نحمد الله على هذا الإنصاف الذي كنا نتوقعه من قضاء اشتهر بعدالته، ونشكر الدكتور عبدالمنعم الشرقاوي الذي تولى الدفاع عن المتهمين أمام الدائرة ١٢ محكمة جنايات القاهرة المشكلة علنا برياسة السيد الأستاذ المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة، وعضوية السيدين الأستاذ جميل أحمد ندا ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، وحضور السيد الأستاذ طارق المصري وكيل النيابة والسيد فاروق أبو الحاج أمين السر، والتي أصدرت حكمها في قضية الجنحة الصحفية رقم ٣١١٣ لعام ٨٤ جنح مباشرة بولاق .

إنها حكاية قديمة ..

وكان أوضح فصولها عندما أصدرت مؤسسة النشر الأمريكية الشهيرة (ريدرز دايجست) كتاباً للمؤلف الأمريكي جون بارون تحت عنوان K. G. B وهو اختصار الاسم المعروف للمخابرات السوفيتية .

في هذا الكتاب للمؤلف الأمريكي كانت هناك عدة صفحات عن سامي شرف « باعتباره عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله » .

ومن الغريب أن المؤلف الأمريكي امتدح في كتابه الأستاذ سامي شرف بأكبر نقيصة يمكن أن تلتصق بشخص عندما قال عنه « وفيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية » (!!) .

وفي هذه الصفحات عن سامي شرف قال جون بارون إنه بعد عام ١٩٥٨ لم يكن سامي شرف يذكر اسمه الحقيقي سواء في المخابرات السوفيتية في موسكو أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها، فبدلا من الإشارة إليه بالاسم كان جهاز المخابرات السوفيتية يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء. وكان هذا الاسم الرمزي الذي تم اختياره لسامي شرف هو اسم (الأسد) .

ثم يمضي المؤلف الأمريكي خطوة أبعد من ذلك ويقول : « إنه عن طريق سامي شرف استطاع جهاز المخابرات السوفيتية أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري عبدالناصر يعتمد عليها في تكوين أحكامه وفي رسم سياسته. وفي ربيع عام ١٩٦٧ عندما كان على عبدالناصر أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام، فإن سامي شرف قدم إليه صورة العالم بالشكل الذي كانت تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه به »! .

وكما هو معروف فإن هذه الصورة هي التي قادت إلى كارثة يونيو ١٩٦٧، وهي التي حاول عَبَدة عبدالناصر تبرئته منها بإلصاقها بالظروف الدولية التي أحاطت به، والتي دفعته إلى اتخاذ قراره بإغلاق المضايق، التي تداعت بعده الأحداث بالصورة التي أدت إلى ما أدت إليه .

ومن باب الإقرار بالحقيقة أن نقول إن عبدالناصر كان مطلوبا عالميا .. وإنه كان فريسة تطاردها ذئاب العالم .

ولكن السؤال : من الذي أوقع عبدالناصر في كمين إغلاق العقبة ؟

هل كان القرار رد فعل أو كان مبادرة من عبدالناصر ؟

وهل جاء القرار في توقيت سليم أو جاء في أسوأ الأوقات بالنسبة للظروف المحيطة بعبدالناصر، والتي كانت فيها القوات المسلحة المصرية تعاني آثار خسائرها في اليمن وبلا تدريب أو مناورات ؟ .

إن الظروف الدولية موجودة في كل وقت، ولكن الحكمة الشهيرة تقول إن الغزال الذكي هو الذي يختار الوقت المناسب لكي يباهي كثيرا بلحمه الطري أمام الصيادين، وإذا كان لابد من تقديم المبررات لعبدالناصر فالأصح أن نقول إن التقارير التي كانت تصله قد ضللته .. ضللته عندما قالوا إن قرار إغلاق العقبة لن يؤدي إلى الحرب، وضللته عندما وضع مقاييس هذه الحرب على أساس أنها ستكون بنفس مقاييس ما جرى عام ١٩٥٦، غير واضع في الحساب تغير موقف

الولايات المتحدة، وضللته عندما صوروا له أن الاتحاد السوفيتي على استعداد أن يدخل في حرب نووية من أجل عيون القاهرة !

أيا كان فقد دفعنا نحن الثمن .. جيلنا والذي جاء بعدنا والذي سوف يجيء .. كلنا دفعنا الثمن .

لكن نكبة ١٩٦٧ ليست موضوع هذا الحديث .

وإشارتي إليها لم تكن في بالي، إنما جاءت بطريق الصدفة عندما استثارتني عبارة المؤلف الأمريكي عن سامي شرف بعد اتهامه بالعمالة لموسكو، وكيف إنه وضع التقارير التي قدمها إلى عبدالناصر بالشكل الذي كانت تريد المخابرات السوفيتية أن يراها به عبدالناصر .

ومن الغريب أن الأستاذ سامي شرف لم يلاحق ويطارد مؤلف الكتاب جون بارون بأي دعوى قضائية، وهو يعرف أن ملايين طبعت من هذا الكتاب ووزعت في أنحاء العالم، وهو يعرف أن من حق أي شخص يرى فيما ينشره أي كاتب في أي مكان في العالم ما يمسه بالكذب، أن يقيم عليه الدعوى .

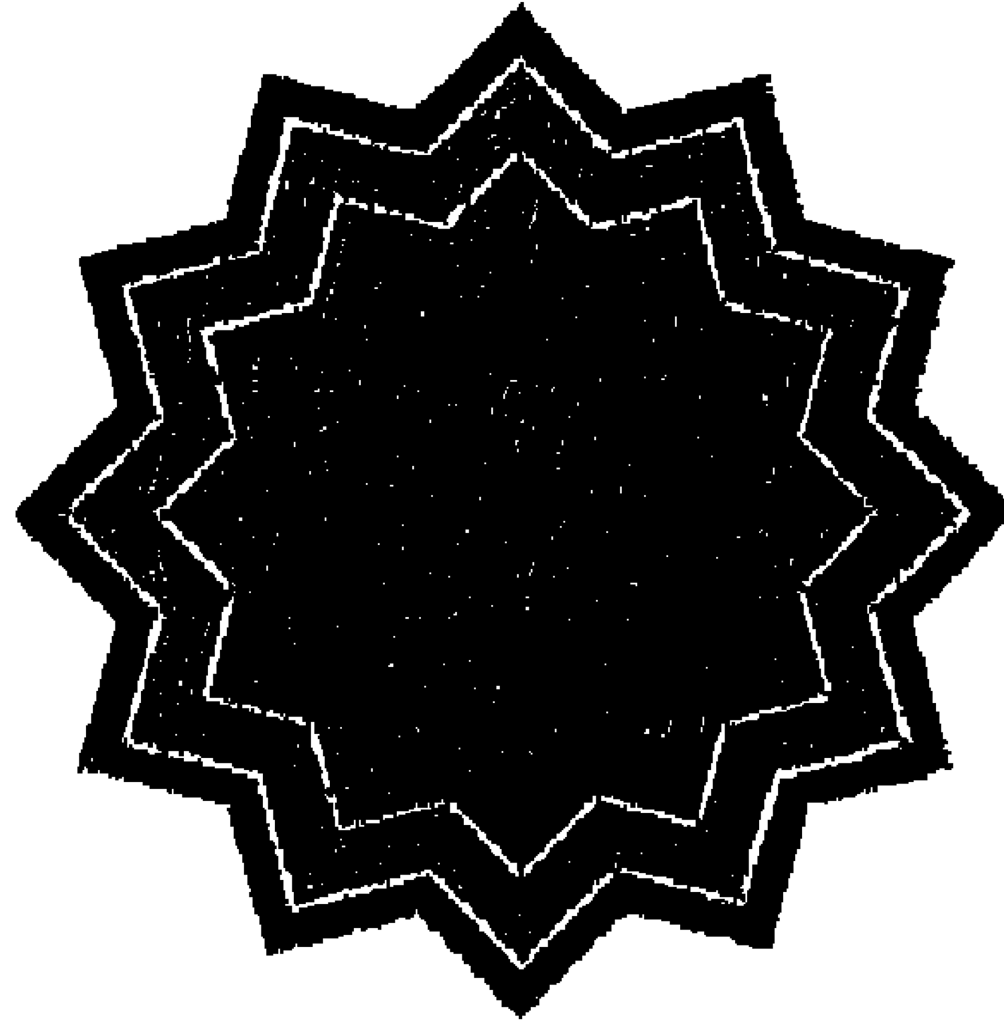
لم يفعل الأستاذ سامي شرف شيئا من ذلك، وإنما أقام الدعوى على الأستاذ جمال حماد الذي كان من أوائل الكتاب المصريين في إشارته إلى الكتاب في سلسلة من المقالات نشرها في مجلة أكتوبر عام ١٩٨٤، وأذهله ما جاء فيه من اتهامات، وأحزنه كثيرا موقع الرجل الذي ائتمنه حاكم مصر على أسراره فلم يحافظ عليها بل نقلها إلى بلد أجنبي.

وبعد ..

فلعلي لا أكون قد تجاوزت إذا تصورت أن المبدأ الهام الذي وضعته هذه القضية ليس متعلقا بفرد أو قضية خاصة، وإنما هو المبدأ هام وعام يخص كل الذين يتعاملون في مهنة الكتابة وإبداء الرأي والتحليل .

ولا أتجاوز إذا قلت إن هذا الحكم لا يتعلق بقضية كانت في الماضي وإنما هو يضع بالتأكيد علامات لها دلالاتها بالنسبة للحاضر والمستقبل .

ونكرر ما قالته المحكمة من حكمة كتابة التاريخ وتحليله وإبداء الرأي فيه : إنها مصلحة الشعب لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس، وليأخذ العبرة المستقبلية مما مر عليه من تجارب في ماضيه .



إدانة كاملة لعهد جمال عبدالناصر
في حيثيات براءة جمال حماد
من تهمة وقذف سامي شرف

الكاتب : الأستاذ مجدي حلمي

جهة النشر : جريدة الوفد

التاريخ : أول فبراير ١٩٨٩

أصدرت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار رشيد الكيلاني، حكمها ببراءة اللواء جمال حماد- المؤرخ العسكري- من تهمة السب والقذف في حق سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس عبدالناصر، وكان جمال حماد قد تناول في كتاباته بالدراسة والتحليل الصلة بين سامي شرف والمخابرات السوفيتية، وقد استند حكم البراءة في حيثياته إلى أن واقعة اتصال سامي شرف بالمخابرات السوفيتية وتجنيدها له، واقعة شهيرة ومتداولة، ومن حق الذين يكتبون في التاريخ أن يتناولوها بالنقد والدراسة، خاصة وأن الواقعة منسوبة إلى رجل كان قريبا جدا من الرئيس عبدالناصر .

وقد فجَّر هذا الحكم، من جديد المناقشات حول تغلغل المخابرات السوفيتية في مؤسسة الرئاسة في ذلك الوقت، وتجنيدها لعدد من الشخصيات الهامة في دوائر الحكم .

وكان الدكتور عبدالمنعم الشرقاوي المحامي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد، قد دفع في المذكرة التي قدمها لهيئة المحكمة ببطلان الاتهام، لأن اللواء جمال حماد استند في تحليله لهذه الواقعة إلى أكثر من مصدر رسمي وأجنبي يؤكد عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية ومنها كتاب صدر في عام ١٩٨٤ بعنوان (K. G. B) لمؤلفه « جون بارون ». وتناول علاقة سامي شرف بالمخابرات الروسية. كما استند إلى ما ذكره الرئيس الراحل أنور السادات أمام مجلس الشعب في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ حول هذه العلاقة. كما استند الدفاع إلى عدة مقالات نشرت في المجلات والصحف الحكومية في فترة السبعينيات، وبذلك أصبحت واقعة تعامل سامي شرف مع المخابرات السوفيتية أمراً شائعاً، يملكه الجمهور والشعب.

وكشفت الدعوى عن قضية هامة وهي كيف كانت تحكم مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وذلك من خلال الأسانيد التي عرضها الدفاع في القضية وأخذت المحكمة بها .

ويقول جون بارون في كتابه (K. G. B) إن سخاروف كشف للمؤلف « أنه أثناء عمله بالسفارة السوفيتية في مصر تم إنشاء مؤسسة سرية في مصر، وكانت العملية الكبرى التي تمكنت المخابرات السوفيتية من تحقيقها في مصر .. هي عملية تجنيد سامي شرف مستشار عبدالناصر » .. وتناول الدفاع ما ورد في إحدى حلقات المسلسل الذي كان يكتبه كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة تحت عنوان « قصة ثورة يوليو » حيث قال .. « اجتمعنا في القناطر وأثناء المناقشة قال عبدالناصر: « البلد دي يحكمها سامي شرف » !! ويقول كمال الدين حسين: « وكانت صدمة وصحت مستنكرا « لا .. ويستطرد في حديثه إلى أن نقف أمام عبارة يقول فيها و « الغريب أن سامي شرف قد تمكن من حكم مصر بعد ذلك والأغرب أن نسمع أنه عميل للاتحاد السوفيتي ».

كما تناولت جريدة الجمهورية في ١٨ مارس ١٩٧٦ مقالا عن عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية تحت عناوين : « اعترافات خطيرة لمدير التدريب بالمخابرات السوفيتية الذي هرب إلى الغرب سامي شرف كان أهم عميل للسوفيت » .

ثم « كيف رسمت المخابرات السوفيتية الشخصية التي خدع بها جمال عبدالناصر ؟ ! » .

وفي عام ١٩٧٦ صدر كتاب « الروس قادمون » من تأليف الصحفي المعروف إبراهيم سعده رئيس تحرير أخبار اليوم حاليا. وقد حوى هذا الكتاب فصلا كاملا عن عملاء السوفيت، وتضمن قصة عمالة سامي شرف لحساب المخابرات السوفيتية، وأشارت دار النشر التي طبعت الكتاب إلى هذه الفقرة الخطيرة على الغلاف الخلفي للكتاب، بعبارات جاء فيها : إن سامي شرف كان أخطر وأهم عملاء السوفييت في مصر. وتستطرد إلى القول بأن « المخابرات السوفيتية كانت تتعامل مع سامي شرف باعتباره أهم شخصية في مصر، فقد كان يشغل منصب المستشار الخاص للرئيس الراحل جمال عبدالناصر لشئون المعلومات، وكان يقرأ كل كلمة يكتبها عبدالناصر، وكان يستمع إلى كل حديث

يجريه عبدالناصر، وكان الرئيس السابق يثق في سامي شرف بلا حدود، ويأخذ رأيه في كل مشكلة كبيرة أو صغيرة تتعلق بأمر من أمور الدولة، ولهذا السبب كانت المخابرات السوفيتية تعتمد اعتمادا كاملا على سامي شرف ولسنوات طويلة .

وليس سامي شرف وحده هو الذي أشار إليه إبراهيم سعده في كتابه. بل ذكر العديد من الأسماء الأخرى التي حرص المؤلف على الإشارة إليها ليسلط الأضواء أمام القارئ على النشاط السري الخطير، الذي مارسته المخابرات السوفيتية ضد مصر وشعبها .

وفي ٢٥ يونيو ١٩٧٧ نشرت جريدة الأخبار تحت عنوان بارز « ملف التنظيم السري وأسماء أفراده » .

وقف الدفاع فيها أمام فقرة جاء فيها « تم العثور على وثائق وأوراق بالغة الأهمية تملأ أربع حجرات في مبنى الاتحاد الاشتراكي بكورنيش النيل كانت تخص سامي شرف وأخفاها في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعيدا عن عمله في رئاسة الجمهورية، وقد وصفت الجهات المسئولة هذه الوثائق والأوراق بأنها تحوي معلومات خطيرة تبين كيف كانت تحكم مصر أيام مراكز القوى وأسرار تشكيل التنظيم السري وأسماء أفراده .

وفي ٢٨ فبراير ١٩٧٨ نشرت جريدة الجمهورية نبأ تحت عنوان: (مجلة بريطانية تؤكد : سامي شرف جاسوس سوفيتي) .

ذكرت فيه : « أكدت مجلة (كونفليك صنداي) البريطانية أن سامي شرف كان جاسوسا للسوفيت وأنه العميل السوفيتي رقم (١) في الشرق الأوسط في الستينيات وأنه في عام ١٩٥٩ كان يستطيع أن يحدد المعلومات التي تصل إلى عبدالناصر والمعلومات التي يمنعها عنه، وكان ينقل التعليمات التي يريدها إلى مجلس الوزراء، وأنه كان يتحكم في تخطيط سياسة عبدالناصر القومية، وقالت المجلة أن سامي شرف لم يكن الأول أو الأخير في سلسلة العملاء السوفيت » .

كما أنهت مقالها بأن عبدالناصر ليس أول ضحية للمخابرات السوفيتية فقد كانت دائما تخون أصدقاءها .

هذه الأسانيد التي أوردها الدفاع في القضية تكشف بجلاء أن المخابرات السوفيتية هي التي حكمت مصر وليس جمال عبدالناصر .

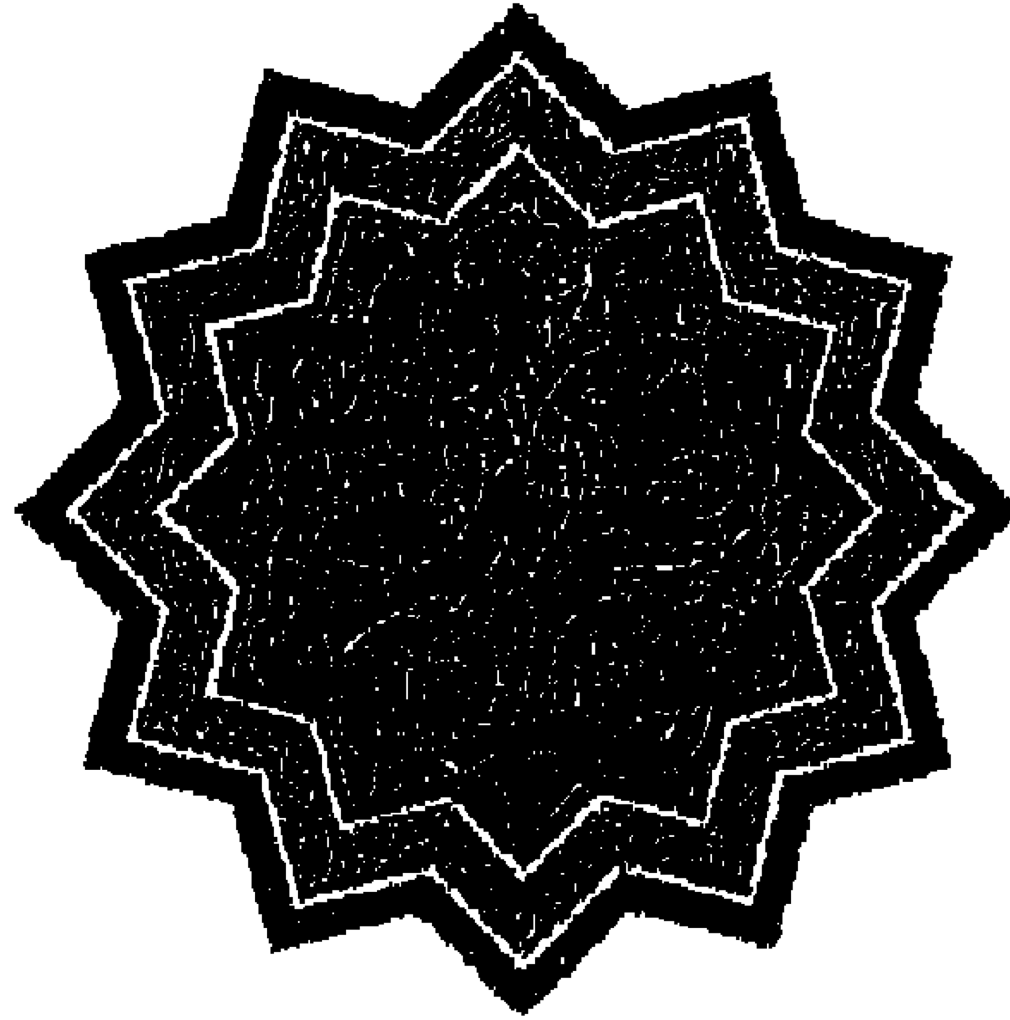
القضية الثانية التي كشفت عنها الدعوى هي تغلغل المخابرات السوفيتية في مصر وجاء ذلك في البرقية التي أرسلها « ليفون كشيشان » مندوب جريدة الأهرام في الأمم المتحدة، تحوي معلومات خطيرة على الدور السوفيتي للزج بمصر في حرب جديدة، وجاء ضمن البرقية « إن سامي شرف وجماعته كانوا يعتقدون أنه إذا شنت إسرائيل هجومها على مصر فإن (ناصر) سوف تتم إزاحته بصفة مؤكدة وكان لدى شرف ثقة كاملة بالنسبة لوضعه الخاص » .

واختتم مندوب الأهرام برقيته قائلا « إن خطة الانقلاب العسكري أصيبت بالفشل إذ إن الشعب المصري رفض قبول استقالة عبدالناصر عقب الهزيمة فقد كانت جاذبيته الشخصية أقوى مما قدره المراقبون السياسيون الروس والأمريكيون، وفي سبتمبر عام ١٩٧٠ خلف السادات ناصر وفي مايو ١٩٧١ تم اعتقال شرف وشركائه على صبري، وشعراوي جمعه، ومحمد فوزي، بواسطة السلطات المصرية عقب محاولة انقلاب عسكري ضد السادات وقد حكم عليهم بالسجن المؤبد وحكم على شرف بالإعدام ولكن السادات خفف الحكم .

ويصف الكاتب ماهر عبدالحميد تغلغل المخابرات السوفييتية في مصر بقوله: « لم يكن سامي شرف ببدنه الممتلئ، وقامته القصيرة وثيابه المهدلة مديرا لمكتب الرئيس فقط، ولكنه كان يرأس منظمة حقيقية للمخابرات، وكان عملاؤها منتشرين في كل شبر من أرض مصر .

وكانت لديه ميزانية خاصة، وأخطر من ذلك أنه كان يطلع على تقارير المخابرات المفرطة في السرية وكان مكتبه على بعد أمتار قليلة من غرفة نوم عبدالناصر، وكانت لديه أجهزة تمكنه من التنصت على كل كلمة ينطق بها الرئيس

في غرفة مكتبه، سواء في قصر الطاهرة أو مبنى الاتحاد الاشتراكي أو رئاسة مجلس الوزراء، وكان بمقدوره أن يقتحم الباب على الرئيس لكي يذكره بشيء ما، كما كان يحتفظ بمفتاح خزينته الخاصة .



واقعة جاسوسية سامي شرف صحيحة وملك الشعب

واجب المؤرخ كشف النقاب عن عهد الرئيس جمال عبدالناصر

الكاتب : الأستاذ حمدي شفيق

الأستاذ مجدي حلمي

جهة النشر : جريدة الوفد

التاريخ : ٢ مارس ١٩٨٩

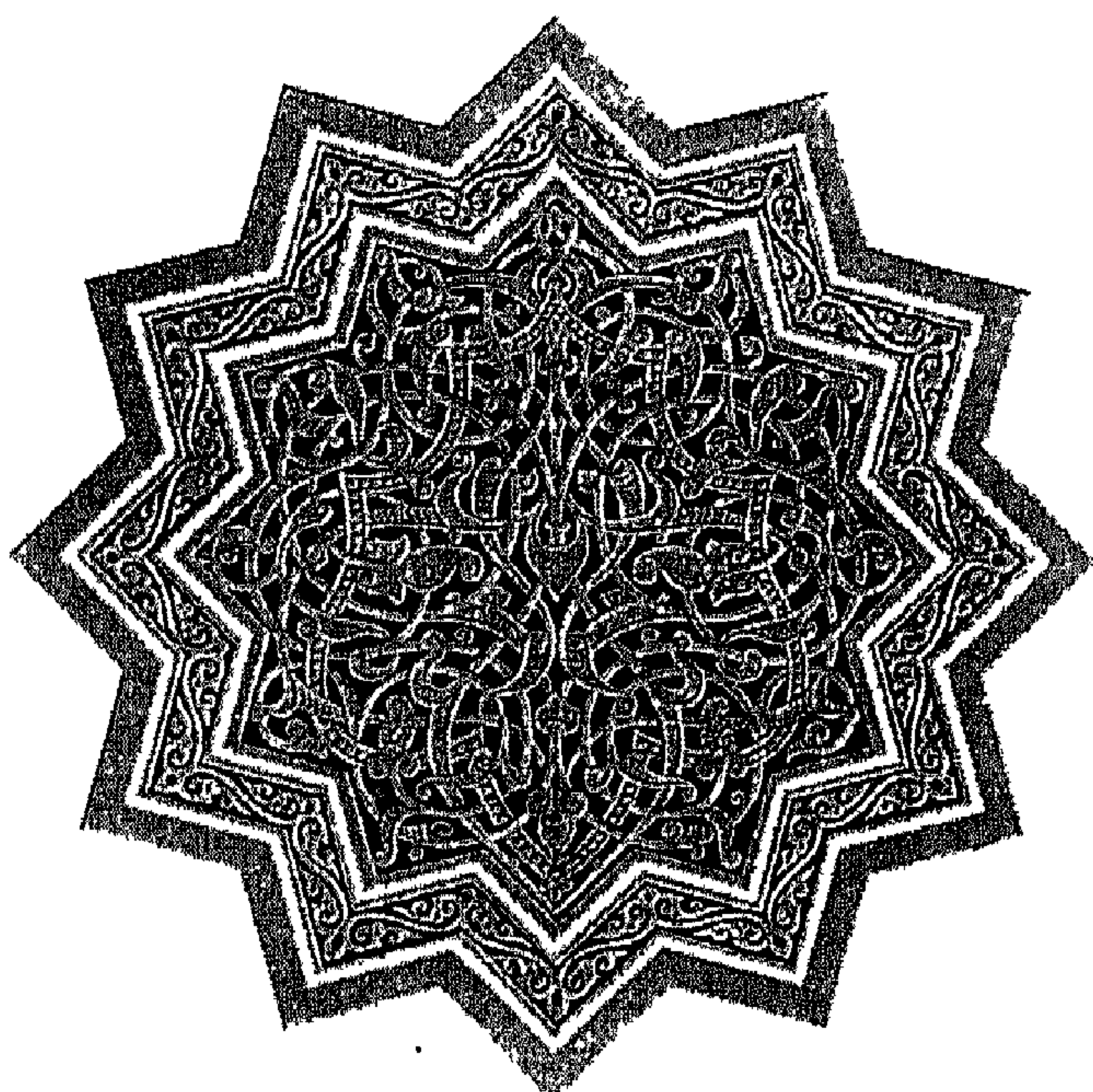
أصدرت محكمة جنايات القاهرة حيثيات حكمها في قضية سامي شرف وزير شئون الرئاسة في عهد جمال عبدالناصر ضد جمال حماد المؤرخ العسكري قضت المحكمة ببراءة جمال حماد من تهمة سب وقذف والتشهير بسامي شرف .

أكدت المحكمة أنه من حق المؤرخ والكاتب تبصير الشعب المصري بما كان يدور في تلك الحقبة من تاريخ مصر، وتعريف الشعب بالدور الذي كان يقوم به سامي شرف ومن كانوا معه شركاء في الحكم. أكدت المحكمة أن ما كتبه جمال حماد عن تاريخ سامي شرف، هو في مصلحة شعب مصر كي يعي ويتعظ ويتعلم من تجارب الماضي، وأضافت المحكمة في حيثيات حكمها، أن كل ما كتبه جمال حماد عن سامي شرف، كان القصد منه كشف ما كان يدور على الساحة المصرية في عهد جمال عبدالناصر من أمور خلال تلك الحقبة، التي شارك فيها سامي شرف في الحكم، وأرست المحكمة مبدأ قانونيا هاما في حكمها، يقضي بأن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ سواء ما تعلق منها بموظفين أو أفراد، لأنها بمجرد وقوعها من حق المؤرخ أن يتناولها بالنقد والتحليل ولا يعتبر عمله فيها وحكمه قذفاً إذا رواها، كما أكدت المحكمة أن الوقائع لا يعاقب الكاتب على نشرها إذا أثبت اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة طالما توافر حسن النية. أما إذا اثبت الناقد أو المؤرخ أن الوقائع ثابتة أو مسلم بها فلا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي، وذلك إن كان المؤرخ يستند إلى أسباب معقولة. وأكدت المحكمة في هذه المناسبة أن من حق المؤرخ أن يستعمل في معرض النقد العبارات المرة أو القاسية والعنيفة في وصف سامي شرف دون أن يعتبر استعمالها سباً له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة، ولا يريد التشهير، وأعلنت المحكمة إن جمال حماد مؤرخ وكاتب صحفي فمن واجبه أن يطلع الجمهور على ما رأى وجوب إطلاعه غير مدفوع بعوامل شخصية، وإن الموضوع محل القضية هو من الموضوعات التي تهم كافة الناس في طول البلاد وعرضها ومن حقهم أن يعلموا حقيقتها، والتيارات الظاهرة، والخفية فيها، وإن ما تناوله المؤرخ جمال حماد في كتاباته عن سامي شرف قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مؤلفات

ومقالات عديدة، وأضافت المحكمة أن ما أخذه سامي شرف على جمال حماد من أنه- أي سامي شرف- يتبع السياسة الميكيافيللية فإنه لما كان من الثابت أن ميكيافيلي أحد فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة لأنه من رواد الكتابة في علم السياسة، ومن ثم فهذا اللفظ لا يمثل سوى أسلوب من أساليب النقد شائع الاستعمال يخرجه عن دائرة القذف أو السب، وبالنسبة لما أخذه سامي شرف على جمال حماد فيما نشره عن استعماله لخاتم عبدالناصر فإنه لما كان من الثابت أن ما ذكره جمال حماد في مقالاته لم يرد به نسبة تهمة تزوير أو استعمال نفوذ وإنما ذكر هذه الواقعة ليوضح نفوذ سامي شرف .

وإن ما رواه جمال حماد لم يخرج عن كثير من المقالات لكتاب آخرين تناولوا الواقعة نفسها .

وإن ما أخذه سامي شرف على جمال حماد بما وصفه بأنه جاسوس لصالح السوفيت فأكدت المحكمة أن كل ما نشر عن تلك الواقعة في الصحف والمجلات والكتب المصرية والأجنبية وما قرره رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه أمام مجلس الشعب فإن واقعة جاسوسية سامي شرف أصبحت في حوزة الجمهور مما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة ومن واجب المؤرخ أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث، الأمر الذي يخرجها عن دائرة القذف والسب المعاقب عليه، وفي نهاية الحيثيات قضت المحكمة برئاسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار وبحضور طارق المصري وكيل النيابة وأمانة سر فاروق أبو الحاج، ببراءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير بجمال حماد مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وألزمت سامي شرف بمصروفات الدعوى ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة. ترافع عن جمال حماد الدكتور عبدالمنعم الشرقاوي المحامي وعضو الهيئة العليا بالوفد .



الحكم التاريخي في قضية سامي شرف

الكاتب : الدكتور عبدالعظيم رمضان

جهة النشر : جريدة الوفد

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨٩

عندما كتبت منذ بضع سنوات أصف القضاء المصري بأنه جزء من الحركة الوطنية، وأنه الحصن الحصين للوطنية المصرية، كان في ذهني سلسلة الأحكام العظيمة التي أصدرها- ويصدرها- في صالح حرية الرأي وصالح العدل ضد الاستبداد والظلم والتلفيق والافتراء .

وقد تذكرت هذا الكلام وأنا أقرأ في صحيفة الوفد يوم الخميس ٢ مارس الحالي عن الحكم العظيم الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار، ببراءة المؤرخ العسكري جمال حماد من تهمة سب وقذف والتشهير بالسيد سامي شرف في الدراسة التاريخية التي نشرتها له مجلة « أكتوبر » منذ بعض الوقت .

ويمكن تبين أهمية هذا الحكم التاريخي إذا عرفنا النتائج التي كان من الممكن أن تترتب عليه لو كان صدر بإدانة المؤرخ جمال حماد- أي لو كان قد صدر بالعكس- ويكفي أن أبرز هنا نتيجتين حتميتين :

الأولى : حماية عهد عبدالناصر حماية كاملة مما وقع فيه من أخطاء وتجاوزات واعتداءات على الحريات وجرائم عسكرية ومدنية في حق هذا الشعب وحق هذا البلد من تناول المؤرخين، لأنه يمكن لأي مسئول عن واقعة معينة تناولها المؤرخ أن يرفع قضية عليه أمام محكمة الجنايات يتهمه فيها بالسب والقذف والتشهير !

أما النتيجة الثانية : فهي إرهاب المؤرخين وتخويفهم بالقضاء، فلا يقتربون من عهد عبدالناصر أبدا، ويؤثرون السلامة والعافية، وتقتصر جهودهم العلمية على عهد على بك الكبير ومحمد أبو الذهب ونابليون ومحمد على وعرابي والوفد! ويتركون عبدالناصر وعهده للمؤرخين الأجانب يتناولونه كما يشاءون تحت مظلة حرية الرأي والعلم التي يتمتعون بها في بلادهم .

وعندئذ يتحول القضاء المصري إلى أداة في يد الناصريين وفي خدمتهم، بدلا من أي يمارس مهمته السامية في خدمة حرية الرأي والبحث العلمي، وتعود الدراسة التاريخية في مصر إلى الوراء عدة خطوات، إلى مرحلة سابقة لم تكن أقسام

التاريخ فيها تسجل رسالة علمية عن فترة تاريخية إلا إذا كان قد مضى على الأحداث التاريخية فيها خمسون عاما على الأقل ! وفي هذه الحالة لا يتسنى للجيل المعاصر أن يعرف تاريخه إلا بعد أن تكون قد تأخرت الاستفادة من هذا التاريخ نصف قرن .

فمن المعروف إننا - نحن المؤرخين - لا ندرس التاريخ اهتماما بالماضي، وإنما اهتماماً بالحاضر وتوضيحا له لكي يمكن بناء المستقبل. فإذا كان هذا التاريخ ملفوفا في الغموض، وغارقا في التزييف الذي أراد صانعو العهد الذي وقع فيه أن يبدو في عين الشعب، فكيف يمكن بناء الحاضر على أساس سليم، وكيف يمكن بناء المستقبل ؟

وعلى سبيل المثال كيف يمكن فهم حاضرنا قبل أن يكتب مؤرخ متواضع مثلي كتابه : « عبدالناصر وأزمة مارس » أو قصة حرب يونيو ١٩٦٧ في كتاب : « تحطيم الآلهة » أو « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » وكيف كان يمكن للجيل الحالي أن يعرف تاريخ الوفد الحقيقي بعيدا عن افتراءات وتزييفات ثورة يوليو- إذا لم يكن قد كتب كتاب : « تطور الحركة الوطنية » في ثلاثة مجلدات ؟ وكيف كان يمكن فهم صراعات ضباط ثورة يوليو بدون كتاب أحمد حمروش : « قصة الثورة ٢٣ يوليو » في خمسة مجلدات ؟ أو فهم التاريخ العسكري لحروب الثورة بدون كتابات جمال حماد ؟ إلى آخره ؟

فإذا عن كل من تناولهم هؤلاء المؤرخون أن يرفع قضية على المؤرخ الذي تناوله بتهمة القذف والسب والتشهير، فإنه يكون قد اكتسب حماية لم تتوافر لنابليون أو بسمارك أو ميكيافيللي نزولا إلى عبدالظاهر السمالوطي ومحمود عبداللطيف ويوسف طلعت وجمال سالم وغيرهم .

وكان لي- بعد ذلك- شرف تحطيم النظرية التي تشترط مرور فترة زمنية على الحدث التاريخي قبل أن يتيسر كتابته، وذلك حين قمت بدراسة تاريخ حرب أكتوبر، ففي مقدمة الدراسة التي أصدرت تحت عنوان : « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » طرحت هذا السؤال، وأجبت عليه بقولي : « إن الحدث التاريخي أشبه

بلوحة فنية، تتمزق وتذروها الرياح، ومهمة المؤرخ أن يستعيد أجزاء هذه اللوحة من كل ركن، وإعادة تركيبها من جديد، لتعود كما كانت، أو قريبا مما كانت، فالاستعانة بمنهج البحث العلمي التاريخي، وبالتالي فإن النظرية التي تقول بعدم إمكان كتابة الحدث التاريخي قبل مرور خمسين عاما على وقوعه- أو أية فترة زمنية محددة أخرى- هي نظرية بالية، لأنه إذا أمكن استعادة أجزاء الحدث التاريخي، حتى ولو بعد عام واحد من وقوعه، فإنه يمكن إعادة تركيبه وإذا تعذر ذلك، استحال استرداده من الماضي حتى ولو بعد ألف عام ! فالعبرة هنا ليست بالمدة الزمنية التي تمر على الحدث التاريخي، وإنما بإمكانية تجميع أجزائه، التي تعرف عادة في الأعمال العلمية باسم « الوثائق » .

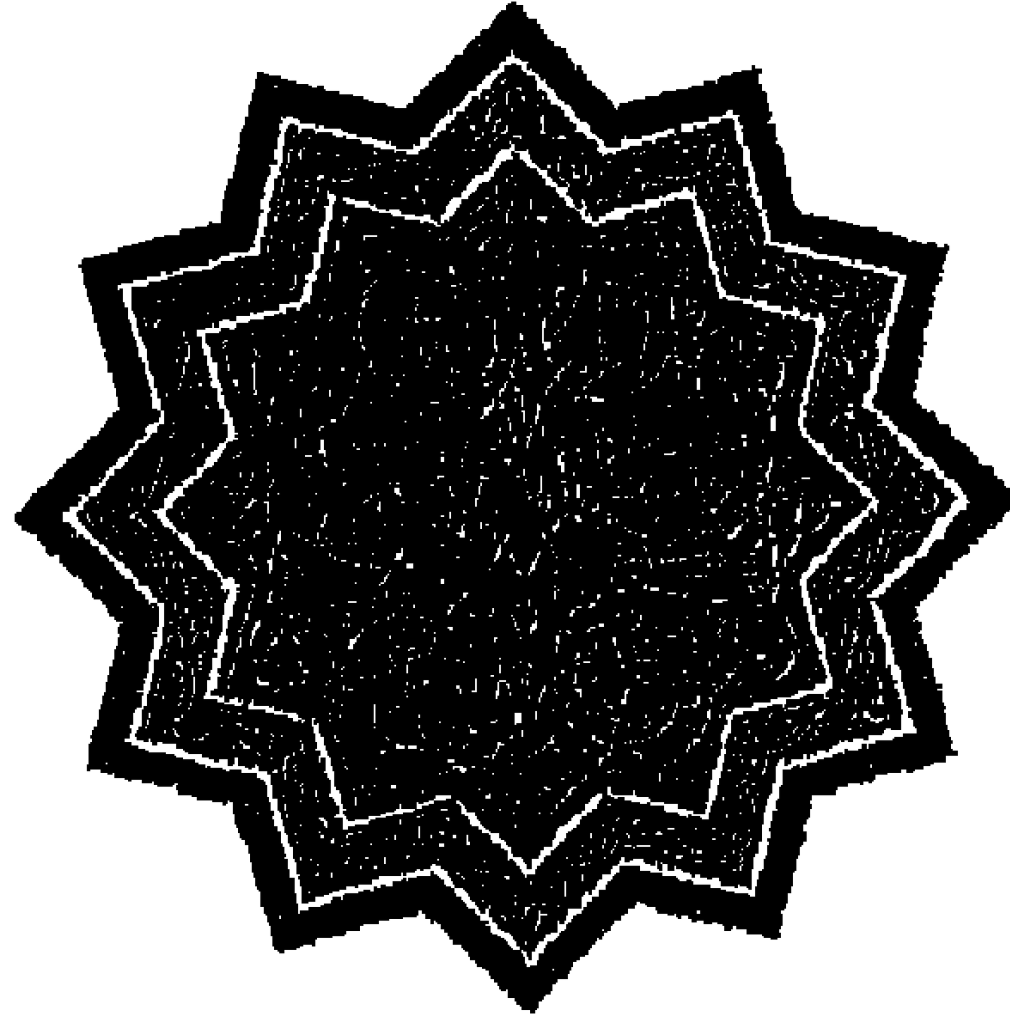
وهنا قد يسأل سائل : هل معنى ذلك أن المؤرخ لا يخطئ ؟ وأقول: إن المؤرخ يخطئ في الحكم أحيانا على نحو ما يخطئ القاضي أحيانا فيحكم بإدانة برئ أو براءة مذنب، إذا قصرت الأدلة التي يحكم في ضوئها عن إثبات البراءة أو الإدانة .

وعندئذ فإن تصحيح الإدانة أو البراءة يكون بتقديم المزيد من الأدلة ولا يكون بتقديم القاضي الذي أصدر حكم البراءة أو الإدانة أو المؤرخ الذي أخطأ في الحكم إلى المحاكمة بتهمة السب والقذف والتشهير ! فكلاهما غير متورط في الأحداث، وكلاهما يسعى إلى الحقيقة والعدل ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

ومن هنا فإن الطريقة الوحيدة لتصحيح خطأ مؤرخ هي في إرسال بيان له بصحة الواقعة لكي ينشره في أقرب فرصة، مع إعطائه الحق في التعليق عليه بما يثبت لديه من القرائن، فإذا امتنع عن ذلك يكون قد اتخذ موقفا غير علمي، ويكون قد أصر على الخطأ، ويخضع في هذه الحالة لمحاسبة جهاته العلمية أو يكتب صاحب الواقعة إلى الصحف بتفنيد ما كتبه المؤرخ، إذا كان قد صدر في كتاب أو صدر في مقالات ويكون أمام المؤرخ أن يرد بالإثبات أو النفي .

ولعلّ صاحب هذا القلم أول من استن سنة الحاق كتبه بالمقالات التي كتبها بعض من لعبوا دورا في الأحداث ردا أو اعتراضا على ما ورد بشأنهم أو نشاطهم ونشاط جماعتهم أو حزبهم في دراسته التاريخية، مع نشر ردوده .

والمهم أن حرية البحث العلمي التاريخي التي تهددت تهديدا خطيرا بالقضية التي رفعها السيد سامي شرف على المؤرخ جمال حماد، قد ثبتها ودعمها قضاؤنا العادل، بعد أن أسبغ حمايته على هذه الحرية الثمينة، بالحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات برياسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار، ومن هنا فهذا الحكم يدخل في تاريخ بلدنا كحكم تاريخي سوف يذكره المؤرخون بالتقدير والعرفان .



الملحق ٣

السيرة الذاتية الخاصة باللواء أركان حرب

جمال حماد

المؤرخ العسكري

أولاً : الشهادات العليا الحاصل عليها :

١- ماجستير في العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب بالقاهرة عـام ١٩٥٠ (كلية القادة والأركان حاليًا).

٢- بعثة قادة الألوية من كلية الحرب بالاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٩.

ثانياً : الأوسمة والجوائز الحاصل عليها :

١- نوط الشجاعة من الطبقة الأولى.

٢- وسام الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة.

٣- وسام الاستحقاق السوري.

٤- وسام الإخلاص السوري.

٥- وسام الأرز اللبناني.

٦- وسام الاستقلال الأردني.

٧- وسام الرافدين العراقي.

٨- وسام العلوم والفنون من الطبعة الأولى.

٩- جائزة الدولة التشجيعية عن كتاب « المعارك الحربية على الجبهة المصـرية حرب أكتوبر ١٩٧٣ ».

١٠-جائزة أحسن كتاب عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ مـن إدارة الشـئون المعنويـة للقوات المسلحة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لحـرب أكتـوبر ١٩٧٣ الذي تم الاحتفال به.

ثالثاً : المؤلفات التاريخية :	جهة الإصدار
١ ـ معارك الإسلام الكبرى	مكتبة النهضة
٢ ـ غزوة بدر الكبرى	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
٣ ـ ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر	دار الهلال
٤ ـ الحكومة الخفية	دار الزهراء للإعلام العربي
٥ ـ من سيناء إلى الجولان	دار الزهراء للإعلام العربي
٦ ـ المعارك الحربية على الجبهة المصرية	دار الزهراء للإعلام العربي
(حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ العاشر من رمضان)	(الطبعتان الأولى والثانية) (الطبعة الثالثة إصدار دار الشروق)
٧ـ أعلام الصحابة	القاهرة الحديثة للطباعة
٨ـ أسرار ثورة ٢٣ يوليو	دار الزهراء للإعلام العربي

رابعاً : المؤلفات الروائية :

١- غروب وشروق	دار القلم وتم إخراجها في فيلم سينمائي
٢- وثالثهم الشيطان	دار الهلال وتم إخراجها في فيلم سينمائي

خامساً: المناصب العسكرية والمدنية الكبرى التي تولاها :

١- أركان حرب سلاح المشاة (قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢).

٢- الملحق العسكري بالدول العربية (سوريا ـ لبنان ـ الأردن ـ العراق).

٣- مدير القيادة المصرية السورية المشتركة بدمشق.

٤- كبير معلمي الكلية الحربية

٥- قائد اللواء ١٨ المشاة وقائد منطقة العريش العسكرية.

٦- رئيس هيئة الاتصال بقوات الأمم المتحدة (سيناء وقطاع غزة).

٧- قائد معهد المشاة.

٨- رئيس هيئة الخبراء باليمن.

٩- محافظ كفر الشيخ.

١٠- محافظ المنوفية.

سادساً: الحروب التي اشترك فيها :

١- حرب فلسطين عام ١٩٤٨ (أركان حرب الكتيبة السابعة مشاة).

٢- العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ (مدير القيادة المصرية السورية المشتركة بدمشق).

٣- حرب اليمن _رئيس هيئة الخبراء).

سابعاً: دوره في ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

١- انتخبته الجمعية العمومية للضباط في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عضواً بمجلس إدارة نادي الضباط عن سلاح المشاة، وهو المجلس الذي كان يرأسه اللواء محمد نجيب والذي تحدى الملك السابق حتى صدور القرار بحله في ١٦ يوليو سنة ١٩٥٢ وقامت الثورة بعد حل مجلس الإدارة بأسبوع واحد فقط.

٢- عهد إليه بأحد الأدوار الرئيسية ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

٣- قام بكتابة البيان الأول للثورة الذي أذاعه الرئيس الراحل أنور السادات (صورة البيان الأصلي بخطه معروضة حاليًا في المتحف الحربي).

٤- دون اسمه على رأس قائمة الضباط الأحرار في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢، وهي القائمة المنقوشة على الحائط في جناح الثورة بالمتحف الحربي.

٥- برغم دوره وجهوده في نجاح الثورة أصر على البقاء في الخدمة العسكرية كضابط عادي ولم يطلب تعيينه في أي منصب مدني، ولذا كان من القلائل من ضباط الثورة الذين حصلوا على رتبة اللواء، وفوجئ بتعيينه محافظًا لكفر الشيخ منشورًا بالصحف دون استشارته، وكان وقتها أحد الدارسين بالدراسات العليا في أكاديمية ناصر واضطر إلى الانقطاع عن الدراسة بعد أن أمضى عامًا بأكمله في الأكاديمية ضمن أول فرقة دراسية لقادة الجيش قام بالتدريس فيها الخبراء والمستشارون السوفيت.

٦- دون اسمه ضمن « الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة » التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات عام ١٩٨٩.

٧- دون اسمه ضمن «موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين » التي أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط عام ١٩٩٦.

ثامناً: إسهامه في المجال الثقافي العسكري:

١- ألقى محاضرات عديدة بوصفه أستاذاً زائرًا في كل من كلية القادة والأركان وكلية الحرب بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ومعهد المشاة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب تحرير الكويت ١٩٩١.

٢- شارك في ندوات عديدة عقدتها هيئة البحوث العسكرية وإدارة الشئون المعنوية للقوات المسلحة عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعض الموضوعات العسكرية المهمة الأخرى.

٣- نشرت له مجلة أكتوبر سلسلة مقالات عن معارك الصحراء الغربية التي جرت في بداية الأربعينيات بين جيش المحور بقيادة الفيلد مارشال إروين روميل والجيش الثامن البريطاني بقيادة الفيلد مارشال مونتجومري، وعن معركة العلمين الفاصلة التي بدأت ليلة ٢٣/ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ والتي انتهت بهزيمة قوات المحور.

٤- قام بالإشراف على صحة النواحي التاريخية في أفلام الفيديو التي أنتجتها الإدارة العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية عن دور الشرطة المصرية البطولي بالاشتراك مع الشعب في مقاومة الاستعمار البريطاني في منطقة قناة السويس والذي انتهى بمعركة محافظة الإسماعيلية المجيدة في ٢٥ يناير ١٩٥٢، وكذا في المقاومة الباسلة بالاشتراك مع الجيش والشعب ضد العدوان الثلاثي في بور سعيد عام ١٩٥٦ وفي صد محاولة دخول القوات الإسرائيلية مدينة السويس في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣.

تاسعًا : نشاطه الأدبي والاجتماعي :

١- مؤرخ وكاتب اشتهر بحياده وصدقه ونشرت له عشرات المقالات في المجلات والصحف المصرية.

٢- كان أحد كتاب مجلة أكتوبر البارزين وكان يكتب مقالاً أسبوعيًا في المجلة بصفة منتظمة لعدة سنوات، وكان أيضًا أحد كتاب مجلة آخر ساعة لسنوات عديدة كما أنه أحد كتاب مجلة الشباب، وكتب العديد من المقالات في المجلات العسكرية (مجلات الدفاع والنصر والمجلة العسكرية والوفاء للمحاربين القدماء) التي تصدرها القوات المسلحة.

٣- شاعر وقد نشرت له قصائد عديدة وأذيعت له أناشيد وطنية من دار الإذاعة اشترك في تلحينها كبار الملحنين كالأستاذ محمد عبدالوهاب ومحمود الشريف وعبدالحميد عبدالرحمن.

٤- تولى رئاسة جمعية الصداقة المصرية الأمريكية من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ خلفا للدكتور عصمت عبدالمجيد عقب تعيينه وزيرًا للخارجية، وقد تولى رئاسة الجمعية من بعده الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة ورئيس هيئة الاستثمار الأسبق.

٥- ألقى محاضرات عديدة عن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وعن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بالعديد من محافظات الجمهورية ونوادي هيئات التدريس بالجامعات والنوادي الاجتماعية المصرية وشركات البترول في القاهرة وخليج السويس.

٦- اشترك في عدة ندوات كان من ضمنها الندوة التي تولى رئاستها في معرض الكتاب الدولي في ١٠ يناير ١٩٩١ عن «الأمن القومي العربي» وكان أعضاء الندوة هم الأساتذة لطفي الخولي وأحمد حمروش وراجي عنايت، كما تولى رئاسة ندوة في معرض الكتاب الدولي يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٢ عن «ثورة يوليو والأمن القومي العربي» بمناسبة اليوبيل الذهبي لثورة يوليو وكان أعضاء الندوة هم الأستاذ محمد عودة واللواء طيار أ.ح الدكتور جبر علي جبر والأستاذ أسامة غيث.

٧- عين عضواً في لجنة التاريخ التي شكلت عام ١٩٩٩ بقرار من الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وقتئذٍ لتطوير مناهج التاريخ لطلاب المراحل الإعدادية والثانوية، وقام بإعداد الجزء الخاص عن ثورة يوليو ١٩٥٢ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ في كتابي التاريخ اللذين يدرسان لطلاب شهادتي الإعدادية والثانوية العامة.

٨- تم التعاقد معه من جانب الدكتور مهندس إبراهيم مصطفى كامل في أول مارس ١٩٩٢ (نيابة عن صاحب السمو الملكى الأمير السعودى

خالد بن سلطان) كي يتولى رئاسة مجموعة من الخبراء العسكريين كانت تتكون من اللواء طيار دكتور جبر علي جبر واللواء دكتور عبدالرحمن رشدي الهواري واللواء بحرى أركان حرب محمد يسرى قنديل لإنشاء قاعدة بيانات تشمل المعلومات والدراسات التحليلية عن حرب تحرير الكويت لإبراز الدور العربي والبطولات العربية الفردية والجماعية خلال هذه الحرب، وعقب إنجاز هذه الدراسة الكبيرة تم وضع هذه القاعدة من البيانات على الكمبيوتر.

٩- تم التعاقد بعقد مسجل في لندن في ٣٠ أبريل ١٩٩٣ من جانب صاحب السمو الملكي الأمير السعودي خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات فى حرب الخليج الثانية ليكون مستشاره في إعداد الكتاب الذي كان ينوى إصداره عن هذه الحرب وخاصة عملية عاصفة الصحراء وقد استغرق إنجاز هذا العمل الكبير قرابة عامين وصدر الكتاب بالفعل بعنوان (مقاتل من الصحراء) الذي حاز شهرة واسعة باعتباره أفضل كتاب صدر عن حرب تحرير الكويت.

١٠- شارك ضمن مجموعة كبيرة من الخبراء العسكريين وأساتذة الجامعات في ندوة علمية كبيرة عقدتها كلية الحرب العليا في أكاديمية ناصر العسكرية خلال شهر مايو ٢٠٠٧ بعنوان (مصر بعد حرب فلسطين ١٩٤٨ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) وقد عهد إليه برئاسة مجموعة العمل الثالثة الخاصة بالمرحلة التي سبقت قيام ٢٣ يوليو مباشرة ثم أحداث هذه الثورة المجيدة.

١١- عضو اتحاد الكتاب.

١٢- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

الفهرس

الموضوع الصفحة

المقدمة -- ١

الفصل الأول

الجماعة التي كانت تحكم مصر من وراء عبدالناصر....... ٢١

كيف أصبحت الجماعة مصدر جميع السلطات؟ ---------------------- ٢٥

حقائب علي صبري بين لوائح الجمارك ومكائد السياسة -------------- ٣٣

كيف حاولوا استغلال علي صبري للإطاحة بالسادات -------------- ٣٩

الفصل الثاني

هل نجحت المخابرات السوفيتية في تجنيد مستشار عبدالناصر؟------ ٥١

كيف كان يتم للمخابرات السوفيتية تجنيد العملاء السريين؟ ---------- ٥٤

بلاغ ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ ---------------------------- ٦٢

قصة اللقاء بين بريجينيف وسامي شرف ---------------------------- ٦٦

ماذا روى السادات عن اجتماع بريجينيف وسامي شرف؟ -------------- ٧١

هل الأنسب تقديم بلاغنا ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ أو إلى
النائب العام -- ٧٤

لماذا نطالب بإجراء التحقيق ---------------------------------- ٩٠

الفصل الثالث

الجوانب الخفية في شخصية سامي شرف ---------- ٩١

اليد الخفية التي امتدت إلى خزانة عبدالناصر ------------------------ ١٠٥

كيف كانت سياسة مصر ترسم بواسطة الأرواح؟ ---------------------- ١١٦

الموضوع **الصفحة**

الفصل الرابع

أسرار الصراع على السلطة في ١٥ مايو ---------- ١٢٥
كيف تمت إقالة شعراوي جمعة؟ ---------------------------------- ١٢٨
كيف تم للسادات السيطرة على الموقف؟ ---------------------------- ١٣٣
الانقلاب العسكري الذي لم يتم! ---------------------------------- ١٣٨
التهمة الأولى: محاولة قلب نظام الحكم ------------------------------ ١٥٠
التهمتان الأخريان اللتان وجهتا للفريق فوزي -------------------------- ١٥٧
مناقشة أدلة الاتهام قبل محمد فوزي ------------------------------- ١٥٩
تطبيق المواد القانونية على الاتهامات ------------------------------ ١٦٣
الحكم الذي أصدرته المحكمة وحيثياته ----------------------------- ١٦٦
تصرفات الفريق فوزي يوم ١٣ مايو -------------------------------- ١٧١
كيف شرب فوزي من الكأس التي أعدها لغيره؟ ------------------------ ١٧٤
الحقيقة الحائرة بي الفريق فوزي والفرق صادق ------------------------ ١٧٦

الفصل الخامس

أسرار مصرع المشير عبدالحكيم عامر ---------- ١٨٩
سر برقية المشير عامر التي طلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية ------ ١٩٣
حشد جميع السلطات في يد شمس بدران ---------------------------- ١٩٥
مأساة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة ---------------------------- ١٩٩
شلل القيادة العامة بعد ضربة الطيران الإسرائيلية ------------------- ٢٠٢
من الذي أصدر أمر الانسحاب المشئوم من سيناء -------------------- ٢٠٤

الموضوع	الصفحة

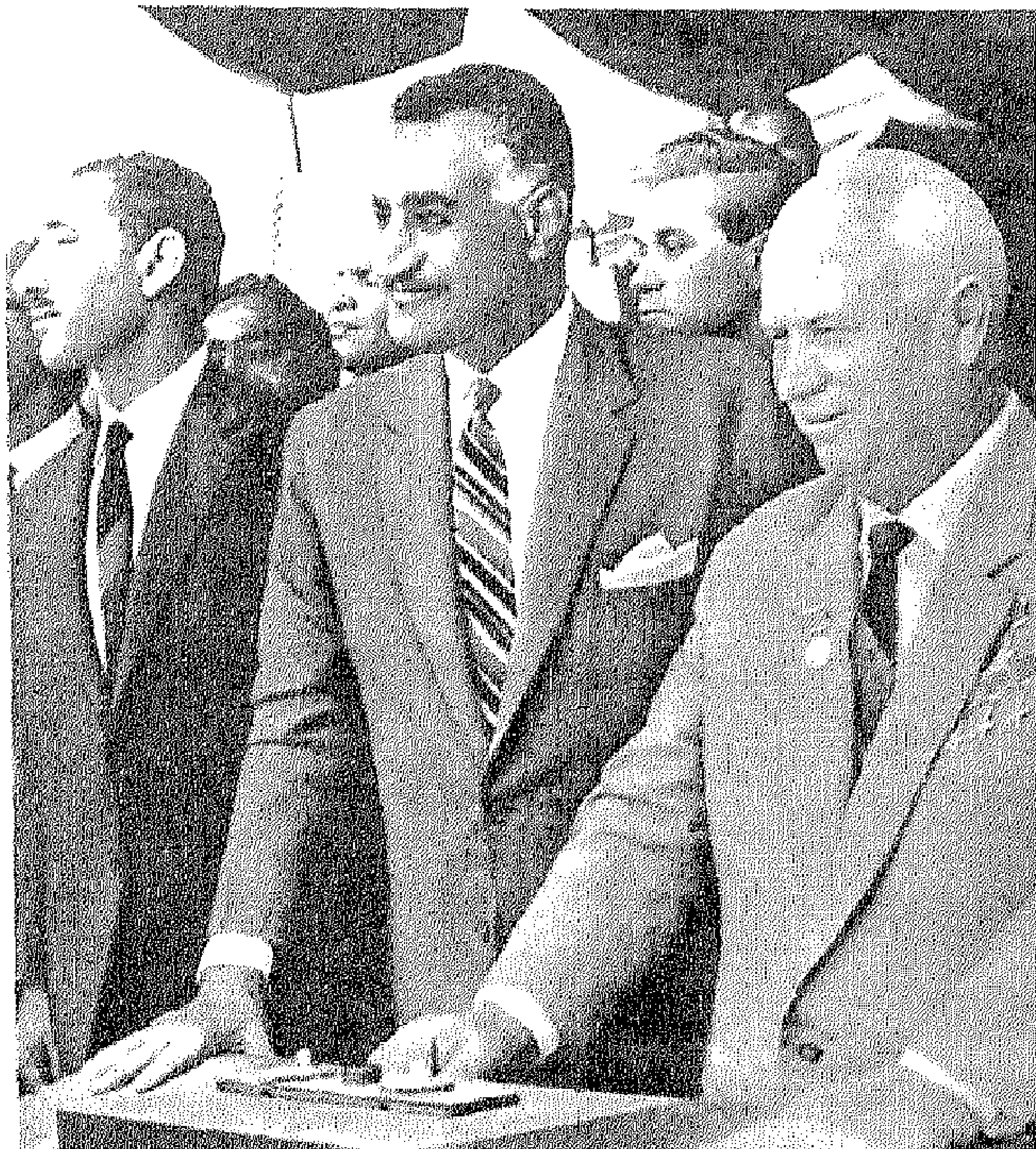
لقاء منفرد بين عبدالناصر وعامر ---------------------------------- ٢٠٨
عبدالناصر كلف حسنين هيكل بصياغة خطاب التنحي ------------------ ٢١٠
تدفق جموع الشعب على القاهرة لمطالبة الرئيس بالعدول عن استقالته ---- ٢١٢
مظاهرة الضباط في القيادة العامة لإعادة المشير إلى منصبه --------------- ٢١٥
الرئيس يعين الفريق محمد فوزي قائدًا عامًا للقوات المسلحة ------------ ٢١٧
المشير عامر في أسطال -- ٢٢٠
حوادث الاغتيالات عبر التاريخ ---------------------------------- ٢٢٣
تمثيلية انتحار المشير عامر في منزل عبدالناصر ------------------------ ٢٢٥
موكب الموت من بيت الجيزة إلى استراحة المريوطية --------------------- ٢٢٩
التقرير الفني للدكتور دياب خبير السموم ---------------------------- ٢٣٢
قضية مصرع المشير في ميزان الحق والعدل ---------------------------- ٢٣٦

الملاحق ------------------------ ٢٤٣

الملحق (١) حيثيات الحكم في قضية سامي شرف ضد جمال حماد ------- ٢٤٥
الملحق (٢) تعليقات الكتّاب على الحكم الصادر في قضية سامي شرف --- ٢٥٩
الملحق (٣) السيرة الذاتية للمؤلف (اللواء أركان حرب جمال حماد المؤرخ العسكري) -- ٣٠٣
فهرس الكتاب -- ٣١٣



الرئيس الراحل جمال عبد الناصر



الرئيس الراحل عبد الناصر وعلي يمينه المشير عامر وعلي يساره الرئيس السوفيتي خروشوف)



عبد الناصر وعامر يتناولان الطعام في إحدي الحفلات العسكرية



المشير عامر في دمشق أثناء الوحدة مع سوريا يرد التحية وعلي يساره الفريق جمال فيصل قائد الجيش السوري



السيد زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية الأسبق



الرئيس السوفيتي الاسبق بريجينيف



الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء الأسبق

الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة الأسبق

مقدمات حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ في الصحف المصرية

إنهاء وجود قوات الطوارئ

من أراضي الجمهورية العربية وقطاع غزة

رسالة من محمود رياض إلى يوثانت

النبأ يحدث دويا في عواصم العالم

الجيوش العربية في أضخم حالة تعبئة منذ حرب السويس

أمريكا وإسرائيل تطالبان بوقف سحب قوات الطوارئ

الأخبار

الفريق أول مرتجى يعقد اجتماعا في الجبهة يستغرق ٥ ساعات

الجمهورية العربية طلبت من الأمم المتحدة رسميا

اتخاذ إجراءات ترحيل قوات الطوارئ

في الصفحة الأولي من جريدة الأخبار: (إنهاء وجود قوات الطوارىء-النبأ يحدث دويا في عواصم العالم)

Al-Ahram

الأهرام

١٢ صفحة — ١٥ مليما

عبد الناصر يعلن إغلاق خليج العقبة

الخليج مغلق أمام الملاحة الإسرائيلية والمواد الاستراتيجية لا تستطيع المرور فيه إلى إسرائيل ولو على سفن غير إسرائيلية

الجمهورية العربية المتحدة تطبق الآن في خليج العقبة نفس القواعد التي كانت تطبقها قبل حرب السويس

عبد الناصر يعلن القرار الحاسم أثناء زيارته أمس لمركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية

عبد الناصر يقول بوضوح: لن يمر العلم الإسرائيلي أمام قواتنا المرابطة الآن في شرم الشيخ.. وسيادتنا على الخليج لا تناقش

"لماذا لا يحاول فيصل أو حسين اقناع شريكهما في الحلف الإسلامي في إيران بوقف شحن البترول إلى ايلات؟"

عبد الناصر يشرح تفاصيل الأزمة منذ جاءت المعلومات المؤكدة عن خطة إسرائيل لغزو سوريا التي كان محددا لها يوم ١٧ مايو

يوثانت تصرف بحكمة ووعي ونزاهة باستجابته لطلب الجمهورية العربية المتحدة بسحب قوات الطوارئ

لسنا الآن في سنة ٥٦ ونحن الآن مع إسرائيل وجها لوجه وإذا كانت تهدد بالحرب فنحن على استعداد

في الصفحة الأولي من جريدة الأهرام

عبد الناصر يعلن إغلاق خليج العقبة

عبد الناصر يعلن القرار الحاسم أثناء زيارته أمس لمركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية

لسنا الآن فى سنة ٥٦ ونحن الان مع إسراتيل وجهاً لوجه وإذا كانت تهدد بالحرب فنحن على استعداد

عبد الناصر يعلن للعالم:

لن أتزحزح ولن أقبل أى مساومة

سندافع عن سيادتنا .. إذا تدخلت أمريكا عسكريا

أى دولة مهما كبرت لا تستطيع أن تهزم أى شعب مصمم على حقه فى الحياة

نحن على استعداد كامل .. إذا تطورت الأمور إلى صراع شامل فى الشرق الأوسط

الاتحاد السوفيتى يقف معنا اليوم ووقف معنا فى ١٩٥٦

إننى أتوقع هجوم اسرائيل فى أى لحظة ..

واجب الحكومات العربية أن توقف استخراج البترول

.. وإذا لم تفعل قامت الشعوب بواجبها

بريطانيا لم تتعظ بدرس ١٩٥٦

تطورات الموقف

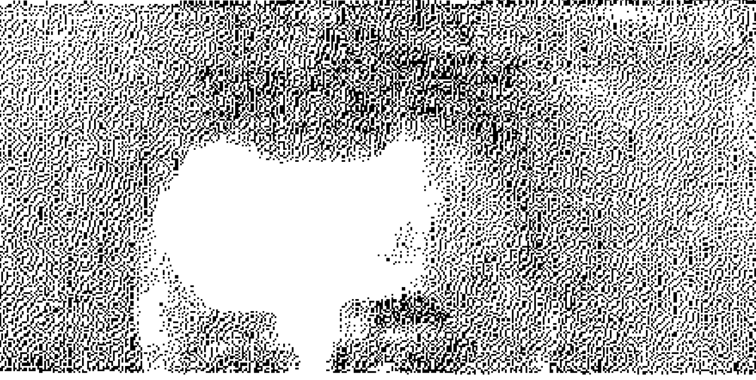
الموقف اليوم



١٢ صفحة ١٥ مليما

آخر خبر

إذا تدخلت دول أخرى غير إسرائيل يبقى مفيش قناة السويس



أمريكا تثير ضجة مفتعلة بانحيازها الكامل لإسرائيل

في الصفحة الأولي من جريدة الاخبار

لن اتزحزح ولن أقبل أي مساومة

سندافع عن سيادتنا إذا تدخلت أمريكا عسكريا

الاتحاد السوفيتي يقف معنا اليوم ووقف معنا فى ١٩٥٦

إنني آتوقع هجوم اسرائيل في آي لحظة

واجب الحكومات العربية أن توقف استخراج البترول .. واذا لم تفعل قامت الشعوب بواجبها

بريطانيا لم تتعظ بدرس ٥٦



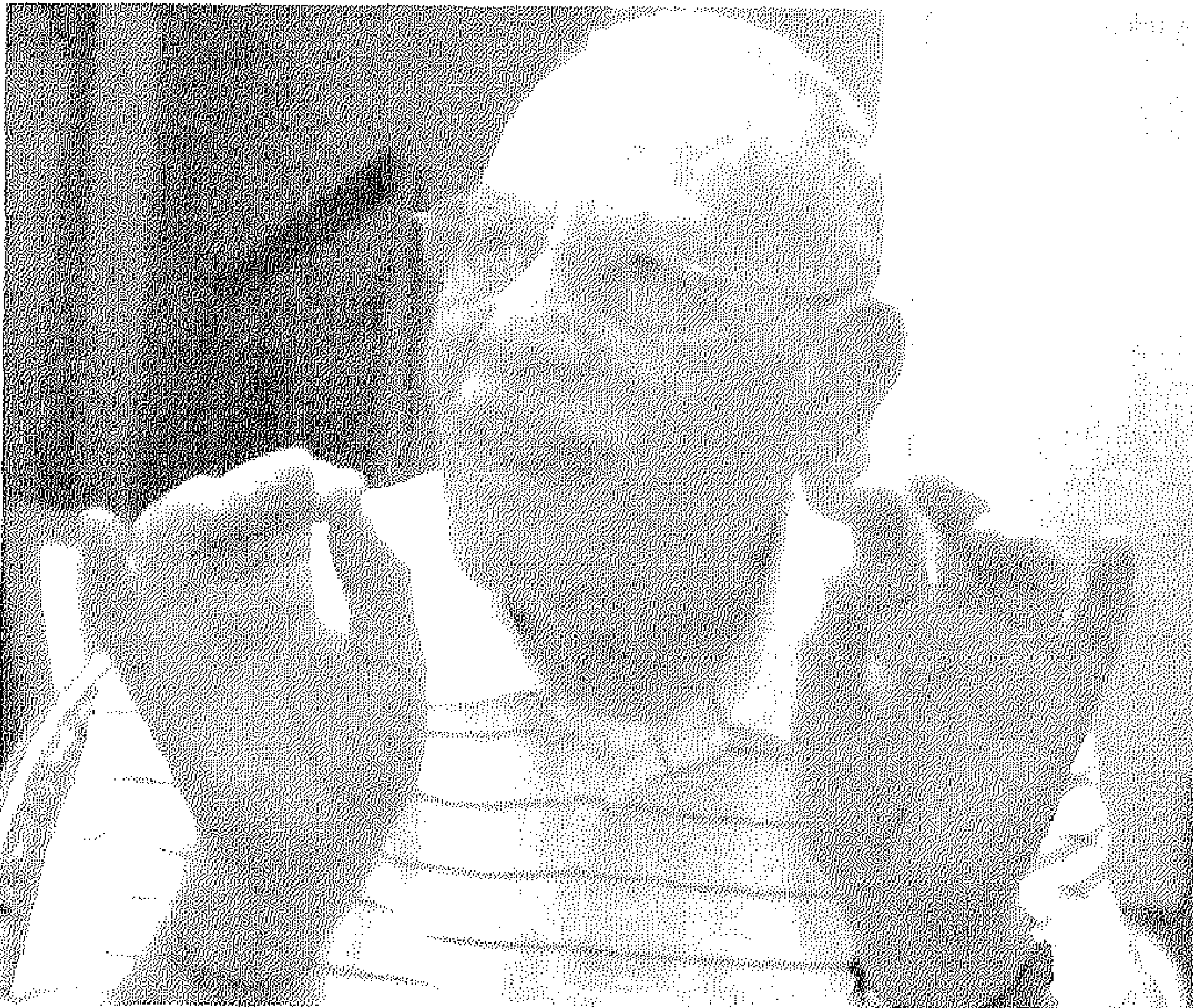
الرئيس عبد الناصر والمشير عامر في مطار (أبو صوير) مع بعض الطيارين الشبان قبل أيام من نشوب حرب يونيو ١٩٦٧

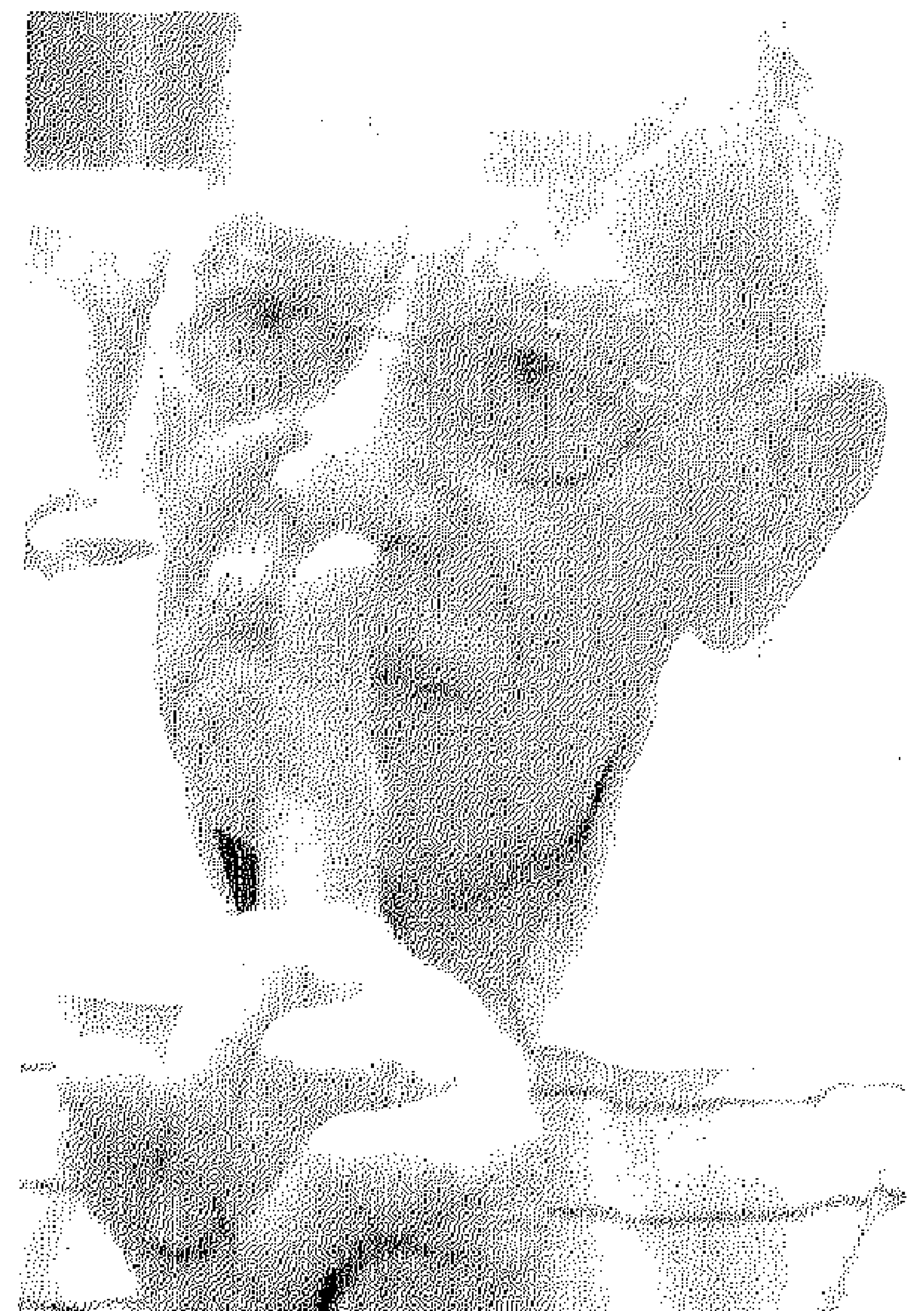


المشير عامر يتحدث إلي مجموعة من الطيارين المصريين الشبان قبل أيام من نشوب حرب يونيو ١٩٦٧



الكاتب المعروف الأستاذ محمد حسنين هيكل





السيد سامي شرف سكرتير الرئيس عبد الناصر للمعلومات ثم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية الأسبق في منزله بمصر الجديدة



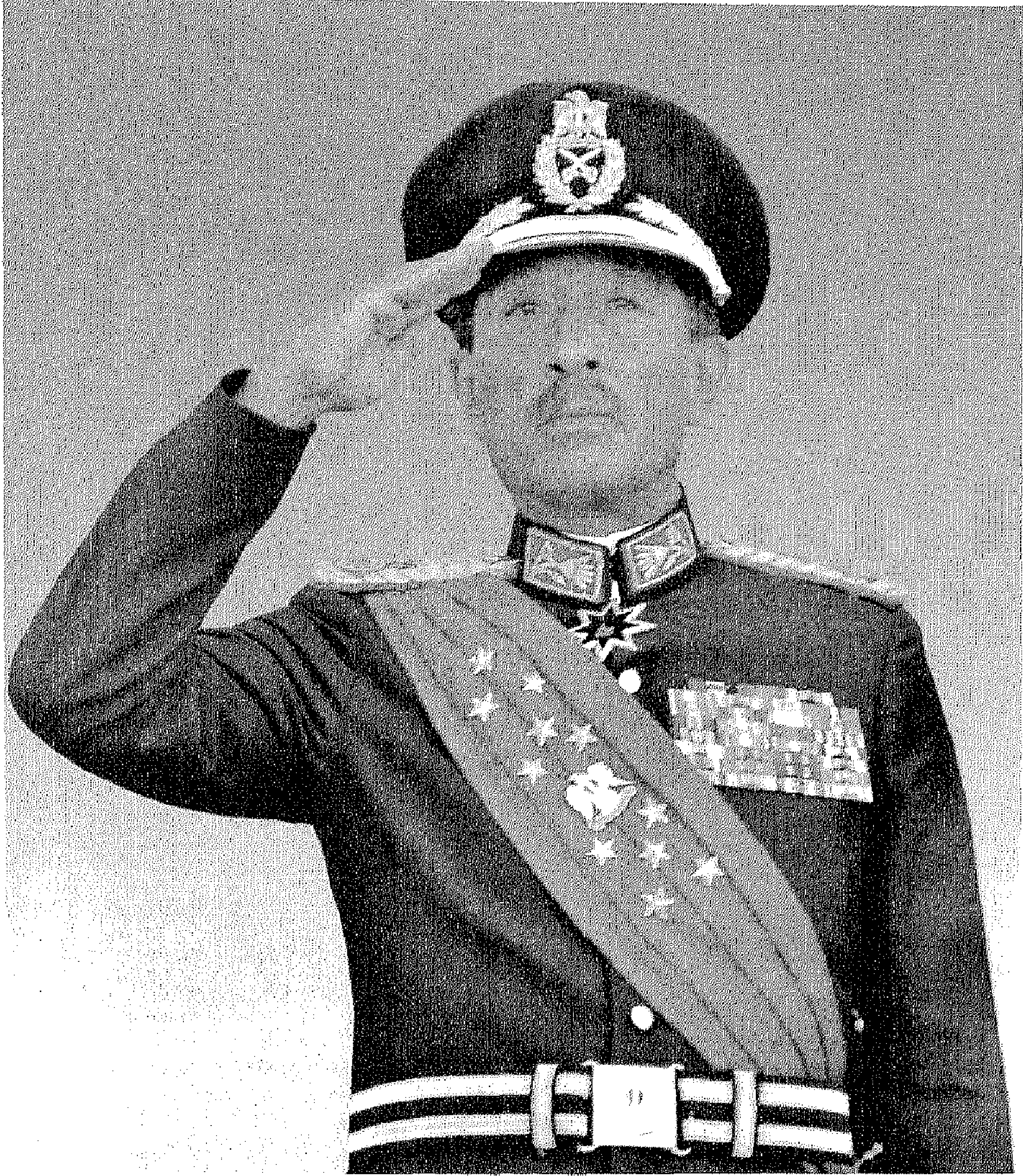
الرئيس الراحل عبد الناصر وعلي يمينه الفريق أول محمد فوزي وعلي يساره الشهيد الفريق عبد المنعم رياض



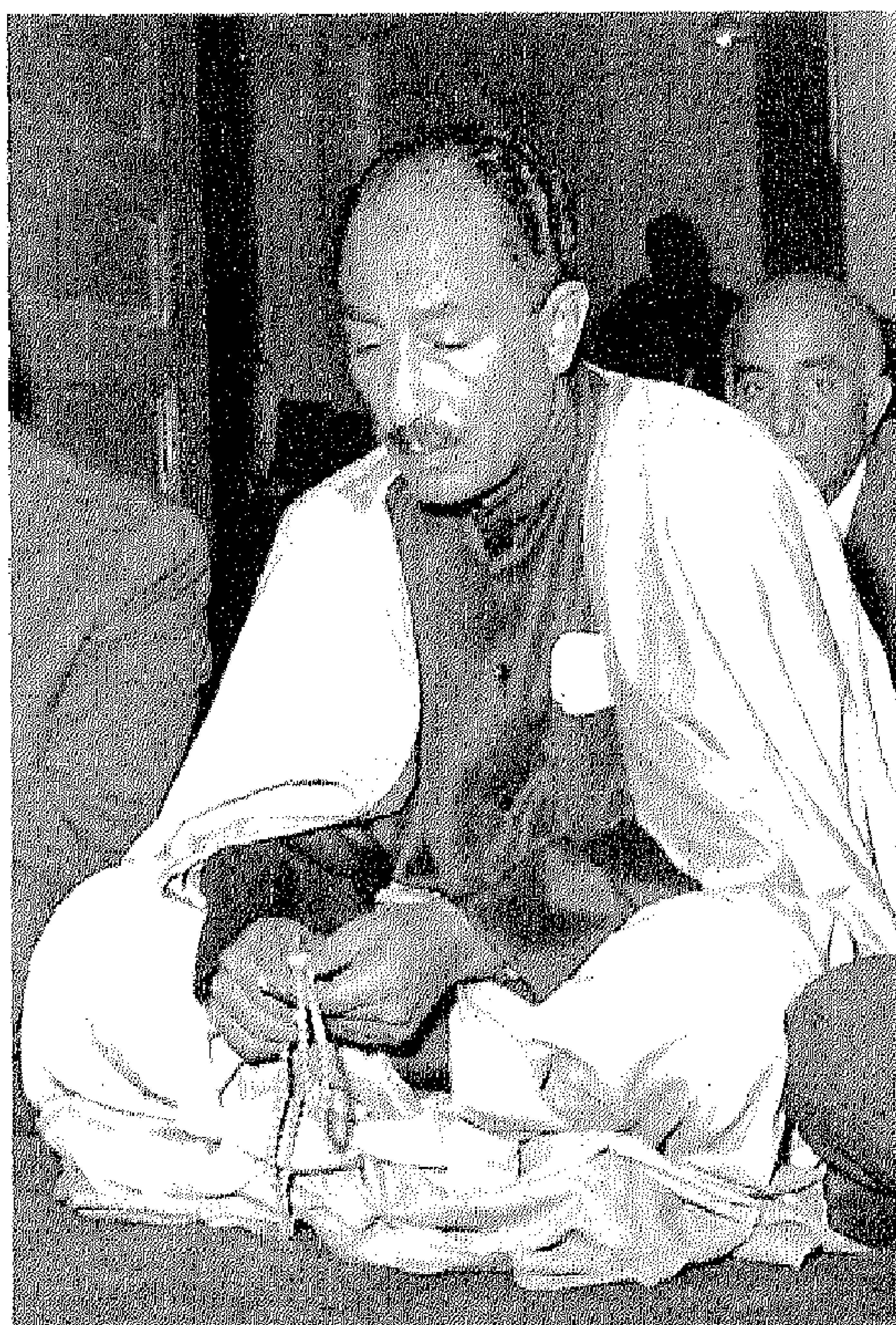
السيد شمس بدران في قفص الاتهام أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية برئاسة السيد حسين الشافعي



السادات في قفص الاتهام مع المتهمين بأغتيال الوزير الوفدي أمين عثمان
(صورة تاريخية)



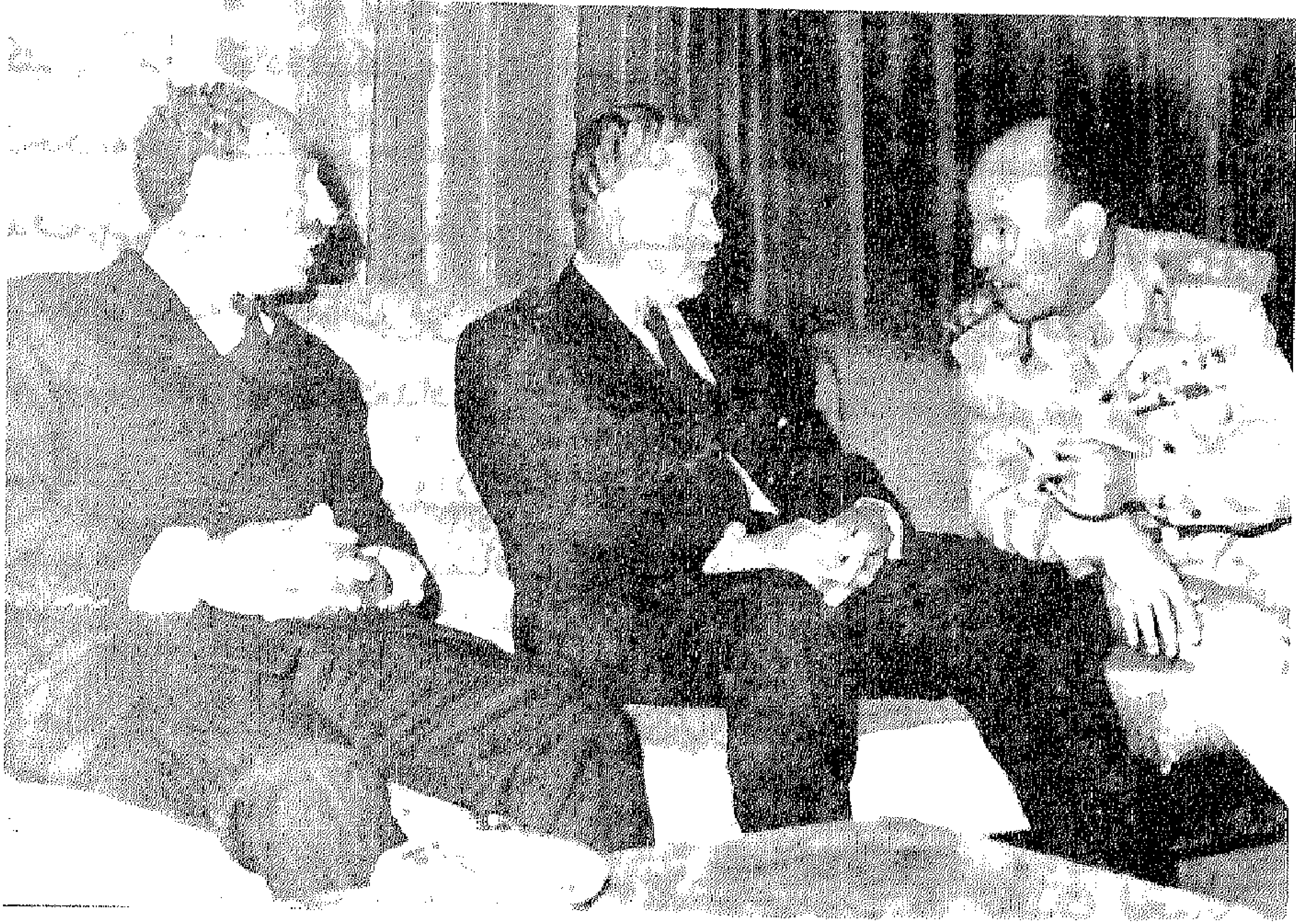
الرئيس الراحل أنور السادات يرتدي الزي الذى ابتكره للقائد الأعلى للقوات المسلحة



الرئيس الراحل أنور السادات يجلس خاشعاً في احد المساجد



الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الاسبق



الرئيس الراحل السادات وعلي يساره السيد حسين الشافعي ثم الفريق أول محمد فوزي



السيد على صبرى يرأس أحد اجتماعات الاتحاد الاشتراكى وعلى يساره السيد عبد المجيد فريد والسيد سامي شرف



الرئيس الراحل السادات وعلي يمينه السيد عبد المحسن أبو النور وعلي يساره السيد شعراوي جمعه



الرئيس الراحل السادات وعلي يمينه السيد لبيب شقير وعلي يساره السيد شعراوي جمعه



الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية الأسبق



السيد أمين هويدي وزير الحربية الأسبق



السيد شعراوي جمعه وزير الداخلية الأسبق



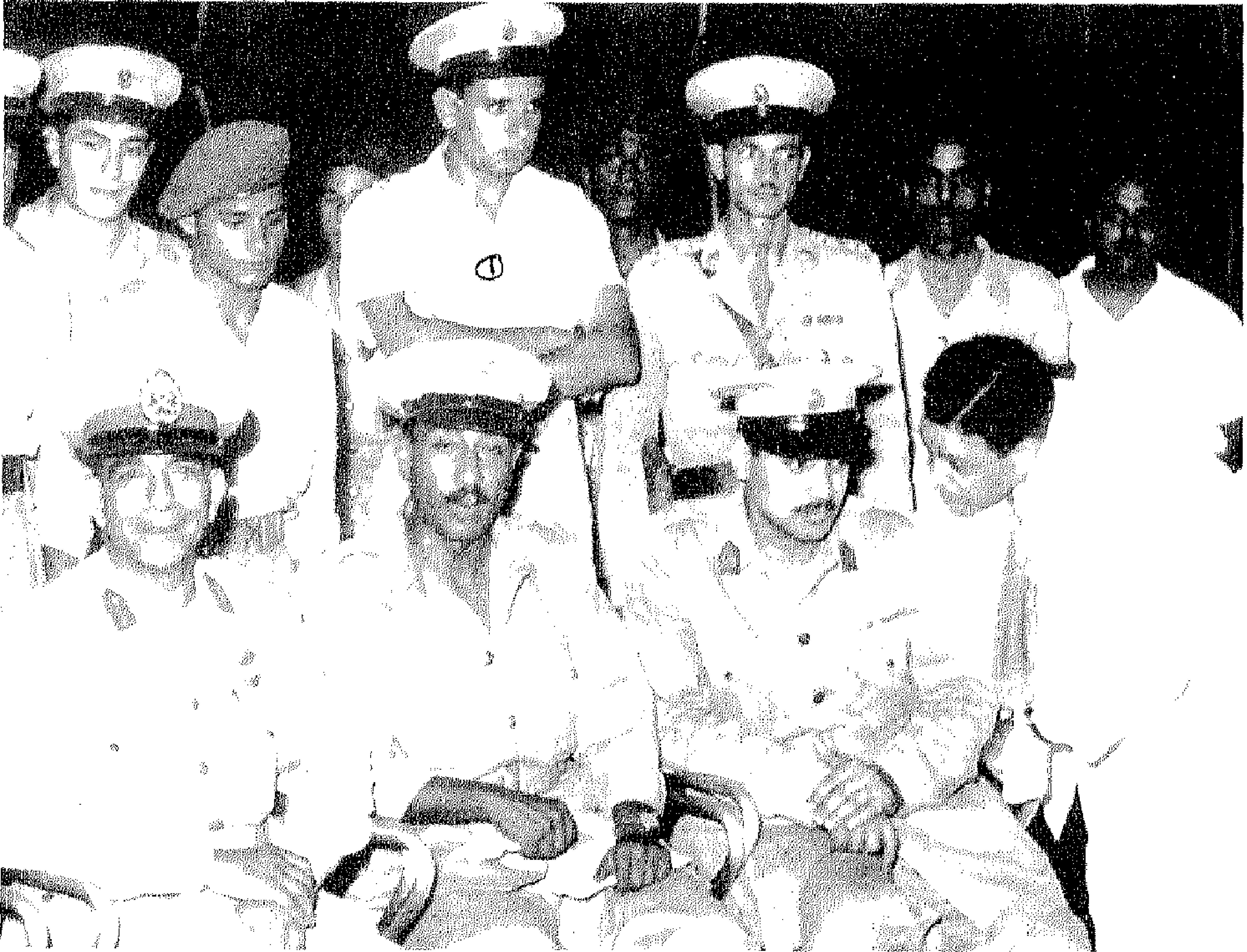
الفريق أول محمد فوزي في قفص الاتهام أثناء محاكمته أمام المحكمة العسكرية برئاسة الفريق عبد القادر حسن وهو يتحدث مع محاميه الاستاذ علي منير مراد



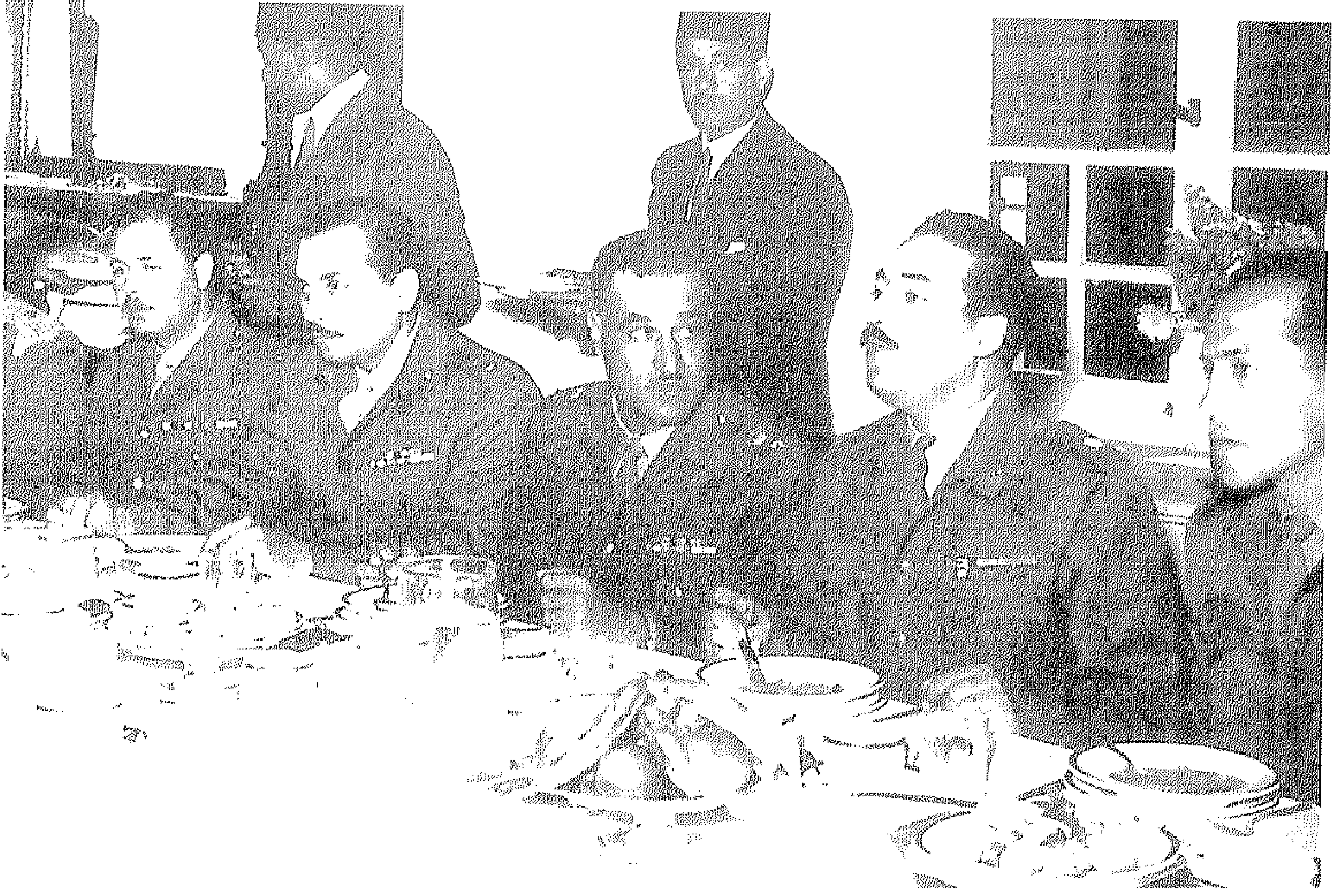
مجلس إدارة نادي ضباط الجيش - الذي تحدي الملك السابق فاروق وكان صدور قرار القائد العام الفريق محمد حيدر بحله يوم ١٦ يوليو ١٩٥٢ استجابة لضغط الملك السابق فاروق السبب المباشر لقيام ثورة ٢٣ يوليو بعد أسبوع واحد من قرار الحل - في الوسط اللواء محمد نجيب /رئيس مجلس الإدارة وعلي يمينه العقيد عبد الرحمن فوزي والمقدم عبد الرحمن أمين والرائد جمال حماد والمقدم ابراهيم عاطف والعقيد رشاد مهنا والنقيب آمين شاكر وعلي يساره المقدم بحري آنور عبد اللطيف والمقدم حمدي عبيد والمقدم زكريا محي الدين والمقدم جلال ندا والنقيب بحري عبد الغني مرسي



ضباط هيئة القيادة التي تولت قيادة العمليات ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في المنتصف اللواء محمد نجيب قائد الثورة وعلى يمينه المقدم جمال عبد الناصر والرائدان عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وعلى يساره الرائد جمال حماد والعقيد أحمد شوقي والمقدم زكريا محي الدين والمقدم يوسف صديق وقائد الأفراد حسن إبراهيم والمقدم أنور السادات



الرئيس الراحل محمد نجيب في دار الاذاعة مساء يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وعلى يساره المقدم أنور السادات والرائد جمال حماد وخلفهم النقيب شمس بدران أحد ضباط الحراسة



افطار في ميس الحرس الجمهوري بعابدين في المنتصف المقدم جمال عبد الناصر وعلي يمينه الرائد جمال حماد وعلي يساره المقدم عبد المحسن أبو النور



المقدم انور السادات اثناء زيارته للرائد جمال حماد الملحق العسكرى فى مكتبه بالسفارة المصرية بدمشق

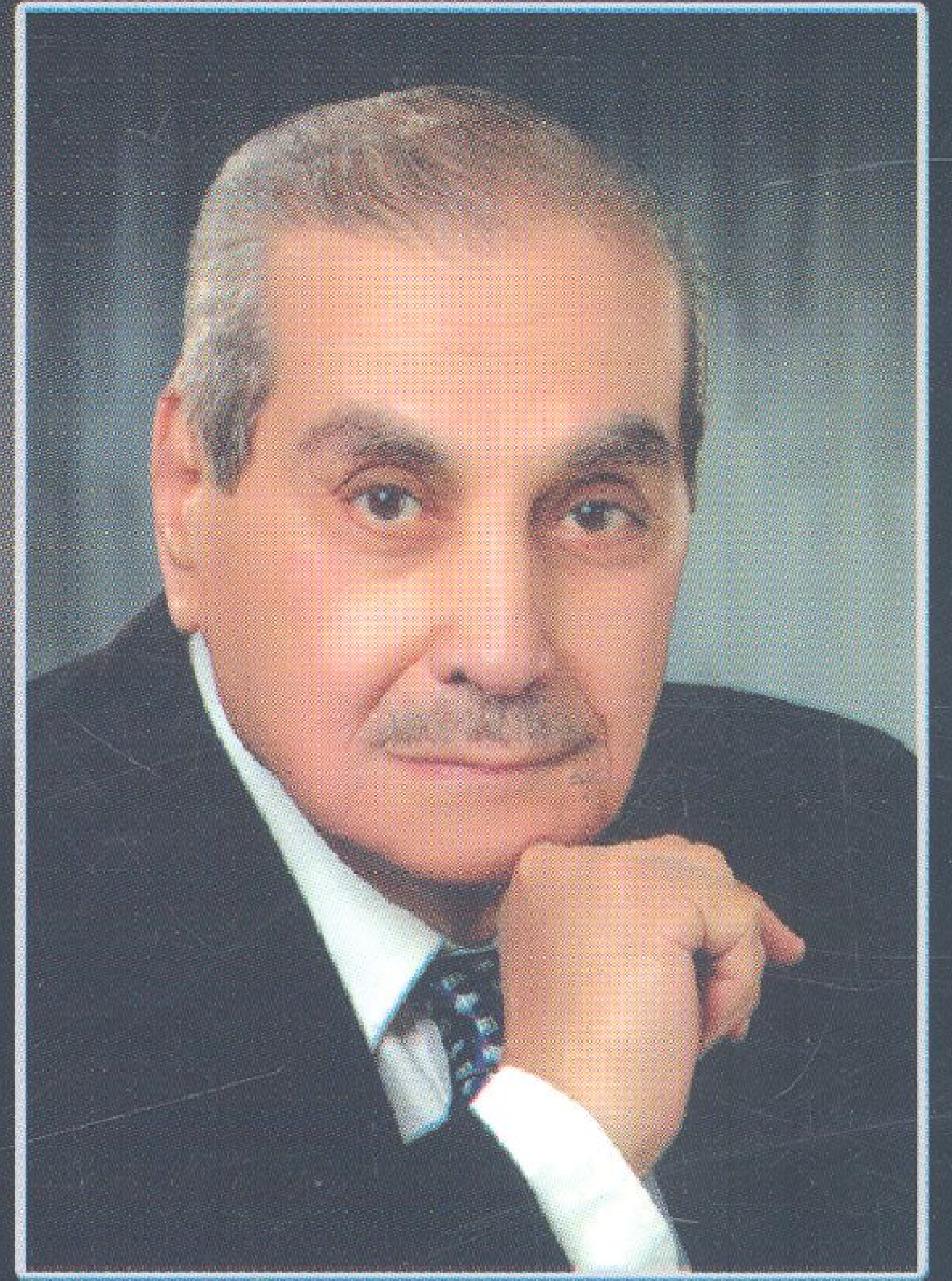


الرئيس الراحل أنور السادات في ميدان ضرب النار يصوب بندقيته ليتدرب علي إصابة الأهداف المثبته أمامه



الرئيس الراحل السادات ينظر إلي آسراب الطائرات التي كانت تحلق في الجو قبل دقائق من اغتياله

الحكومة الخفية



كم كان القدر ساخرا حينما التقي أفراد هذه الجماعة التي أطاح بها السادات بأفراد جماعة المشير عامر الذين كانوا يمضون مدة العقوبة في سجن (أبو زعبل) بعد الأحكام التي أوقعتها عليهم المحكمة العسكرية...

وحينما التقي أفراد المجموعتين المتصارعتين أخيرا تحت سقف سجن (أبو زعبل) وأقبل النزلاء القدامي يحيون النزلاء الجدد باللعنات والشتائم ويتشفون فيهم بعبارات السخرية والاستهزاء تنبة الفريقان فجأة إلي الحقيقة المفجعة التي غابت عن أذهانهم طويلا وهو أنهم قد اشتركوا جميعا بتصرفاتهم النكراء وأعمالهم الطائشة وصراعهم المستميت علي السلطة في سبيل الاحتفاظ بمراكزهم ونفوذهم في الإساءة إلي وطنهم الذي منحهم كل أسباب الجاه والعز والسلطان فكافأوه بجزاء سنمار وألبسوه ثوب الذل والعار فعلي أيديهم وتحت قياداتهم تم دحر جيش مصر الباسل في بضع ساعات في ميدان القتال وفي عهدهم الرهيب لاقي الشعب كل صنوف الظلم والبطش والهوان بعد أن زجوا بالأحرار من أبنائه في أعماق المعتقلات والسجون دون ذنب أو جريرة لكي ينكل بهم الزبانية الطغاة ويذيقوهم أبشع ألوان التعذيب النفسي والبدني. وتذكر أفراد الفريقين كيف أخضعوا شعب مصر الأبي لحكم بوليسي غاشم وفرضوا علي أبنائه شر أساليب الرقابة والتجسس في البيت وفي العمل وفي الأماكن العامة وفي الشارع وعبر الاتصالات التليفونية حتي أصبح الفرد لا يأمن علي أسراره الشخصية حتي وهو في غرفة نومه مع زوجته وأصبح المرء يخشي من أخيه وأهله و .لقد أكرمتهم مصر ونعموا بخيراتها وأغدقت عليهم كل مايشتهونه من م وأموال فكانت النتيجة أن ساموها الويل والعذاب وأخضعوها لعهد الذل والإر ولكن الله جل جلاله وتعالت قدرته هو المنتقم الجبار فقد أنزلهم من عليائه وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمرا في هذه الزنازين الم لكي يذوقوا من نفس الكأس التي طالما شرب منها ضحاياهم التعساء وبذ عليهم قوله تعالي (ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد) صد العظيم .

جمال حماد